

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

امحمد مالكي
رغيد كاظم الصلح
عبد الفتاح ماضي
عبد النبي العكري
عبد الوهاب الأفندي
علي فهد الزميع
فؤاد الصلاحي

تنسيق وتحرير
علي خليفة الكواري
عبد الفتاح ماضي

لماذا انتقل الآخرون
إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى





مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

امحمد مالكي
عبد النبي العكري
رغيد كاظم الصلح
عبد الوهاب الأفندي
عبد الفتاح ماضي
علي فهد الزميع
فؤاد الصلاحي

تنسيق وتحرير
علي خليفة الكواري
عبد الفتاح ماضي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى / محمد مالكي... [وآخ.]؛ تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي.

٣٠٤ ص. ـ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-253-2

١. الديمقراطية ـ البلدان العربية. ٢. الديمقراطية ـ سويسرا. ٣. الديمقراطية ـ إسبانيا. أ. مالكي، امحمد. ب. الكواري، علي خليفة (منسّق ومحرّر). ج. ماضي، عبد الفتاح (منسّق ومحرّر). د. السلسلة.

321.8

العنوان بالإنكليزية

Arab Transition to Democracy: A Comparative Analysis

Edited by

Ali Khalifa Al-Kuwari and Abd al-Fatah Madi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٩

المحتويـــــــات

خلاصـــة الكتاب

عبد الفتاح ماضي(*)

الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم، هو ثمرة اللقاء السنوي الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الذي انعقد في كلية سانت كاثرين في جامعة أكسفورد، في ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٨. وتناول اللقاء موضوعاً هاماً هو **الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، وذلك بهدف أساسي، هو معرفة الأسباب التي كانت وراء نجاح الكثير من حالات الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلّة، إلى نظم الحكم الديمقراطي، في جنوب أوروبا وشرقها، وفي أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا؛ وكذلك معرفة الأسباب التي تقف دون إتمام حالات انتقال مماثلة في الدول العربية.

ولتحقيق هذا الهدف، عَرَضَ عدد من الباحثين العرب مجموعة من الدراسات والمداخلات والتعقيبات، حول مداخل الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي، وعقبات الانتقال في عدد من الدول العربية وغير العربية. ويضم الكتاب كل هذه الدراسات والمداخلات والتعقيبات، وكذلك دراسة ومداخلة أُرسِلَتا إلى منسق المشروع بعد انتهاء أعمال اللقاء. وفي السطور التالية، أبرز مضامين تلك الأوراق والمداخلات.

في مستهل اللقاء، أشار د. رغيد كاظم الصلح إلى أن بقاء المنطقة العربية

(*) أستاذ في قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

المنطقة الوحيدة في العالم التي تتردد الديمقراطية في ولوجها، أو ظلت على أبوابها، يجب ألا يكون مدعاة إلى اليأس، وإنما إلى مزيد من البحث حول أسباب تراجع العرب عمّا بلغته دول أخرى. أما د. علي خليفة الكواري، فقد أوضح أن الدراسات المقدمة تستخدم منهج المقارنة بين الحالات العربية، وتجارب دول أخرى، لمعرفة الأسباب التي منعت الانتقال إلى نُظُم حكم ديمقراطية في الدول العربية؛ مشيراً إلى أن الفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسات، هي أن من أهم مداخل الانتقال، التوافقَ بين القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي على نظام حكم ديمقراطي بديل للنظام القائم.

أولاً: مداخل الانتقال:
لماذا وكيف انتقلت دول غير عربية إلى الديمقراطية؟

تصدى كاتب هذه السطور، في **الفصل الأول** من الكتاب، لموضوع مداخل الانتقال إلى نُظُم الحكم الديمقراطي خارج الوطن العربي؛ عارضاً ثلاثة مداخل رئيسة، وإحدى عشْرة حالة تطبيقية من مناطق جنوب أوروبا وشرقها، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا؛ بهدف الاستفادة من تجارب الآخرين، واستخلاص العبر والدروس التي تساعد صنّاع القرار، والنشطاءَ السياسيين، وكلَّ الراغبين في رؤية حالات انتقال حقيقية.

وقد انتهى هذا الفصل إلى أن تطور مرحلة الانفتاح السياسي إلى انتقال حقيقي، يعتمد، بدرجة كبيرة، على توافق القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على نظام حكم ديمقراطي بأسسه ومبادئه وآلياته وضوابطه وضماناته المتعارف عليها، كنظام بديل لنظام حكم الفرد أو القلّة. ويستلزم هذا التوافقُ إيمانَ القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية، قولاً وفعلاً، واعتدالَ خطابها السياسي وانفتاحَه على كافة القوى، والتكتّلَ من أجل توسيع قاعدة المؤمنين بالديمقراطية كنظام سياسي، وكآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سلمية، والضغط على النخبة الحاكمة بغرض خلخلة تماسكها ودفعها إلى التنازل والقبول بالديمقراطية. ولعل غياب هذا التوافق من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من الدول العربية التي شهدت نوعاً من الانفتاح السياسي في السابق. كما انتهى الفصل إلى أنه، كلما استطاعت القوى الديمقراطية الاستفادة من مساحة الانفتاح المتاحة لها، اتسعت هذه المساحة، وقلّت المساحة التي يتواجد فيها النظام؛ وكلما اعتدلت القوى المعارضة في مطالبها، وانفتحت

على التيارات، اكتسبت مزيداً من الشرعية في الشارع، كبديل محتمل للنظام القائم، ونجحت في التوافق على قواسم مشتركة في ما بينها.

هذا إلى جانب أن نوعية القيادة، ومهارات السياسيين الإصلاحيين، تُعَدُّ أحد أهم عوامل نجاح الانتقال إلى الديمقراطية، في معظم الحالات محل الدراسة. وهنا عرض الفصل لدور الآباء المؤسسيين في الهند وماليزيا، ودور مانديلا وديكليرك في جنوب أفريقيا، وفاونسا في بولندا، وأكينو في الفيليبين، وسواريز في إسبانيا، وغيرهم. وفي بعض الحالات، كان كَفُّ المؤسسات العسكرية والأمنية ـ أو جناح منها ـ عن دعم النظام، من أبرز العوامل التي أثرت في مجابهة الفئات الحاكمة؛ بل إن الجيش أنقذ بلاده من سطوة الأجهزة الأمنية، كما حدث في البرازيل والبرتغال ورومانيا وغيرها. وخلص الكاتب إلى استنتاج، قوامه أن توافق القوى السياسية على القواسم المشتركة، واعتدال خطابها، وتكتلها وقيادتها لعمليات التعبئة ضد السلطة؛ كفيل، أيضاً، بدفْع القوى الدولية الداعمة للنظام، إلى التخلي عن دعمها له، ومساندة المطالب الديمقراطية؛ أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال الديمقراطي، وذلك في حالة وجود هذا الداعم الخارجي.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أشار رغيد الصلح إلى أن العامل الخارجي يلعب دوراً مزدوجاً، مشيراً إلى أن سياسة الولايات المتحدة تتسم بالتناقض تجاه الديمقراطية في الوطن العربي. أما مبدر الويس، فقد اعتبر أن البحث في حالات الانتقال غير العربية أمر غير مجدٍ، مؤكداً أن العقبة الأهم هي الدعم الخارجي، والازدواجية الدولية في التعامل مع الدول العربية. واهتم عبد النبي العكري بالأسباب التي دفعت أوروبا إلى دعم التحول الديمقراطي في الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، دون أن يشمل هذا الدعمُ الدولَ الإسلاميةَ منها. وتساءل جورج القصيفي، في مداخلته، عن إمكانية التركيز على العوامل الحاسمة، أو العوامل الأساسية المشتركة في الانتقال، والتي يجب أخذها في الحسبان عند الحديث عن الانتقال في الوطن العربي. كما تحدث أحمد الشاهي عن أسباب عدم وجود إصلاحيين عرب، ودوافع ما أسماه هيمنة المثقفين العرب على الشعوب العربية.

واعتبر منصور العجب أن الدراسة مهمة في فهم الأوضاع في السودان، مؤيداً ما جاء فيها عن أهمية العامل الداخلي في حالات الانتقال، كما أشار إلى أهمية التمييز بين النظم العقائدية وغير العقائدية، وأهمية العامل الاقتصادي، أو ما أسماه «الديمقراطية الاقتصادية». وانتهى إلى القول إن المرحلة الحالية تشبه

مرحلة الانتقال من حكم الاستعمار، إلى الاستقلال. أما خديجة صفوت، فقد أشارت إلى أهمية العامل الاقتصادي والثورة كطريقة للتحول، واعتبرت أن ما أسمته الخشية من الجماهير، أو كراهية الشعوب، أمر سلبي. أما جمعة القماطي، فقد رأى أن من الأهمية مقارنةَ الحالات العربية بالحالات غير العربية، واعتبر أن من الأهمية أيضاً تناولَ المشترَك مع حالات أخرى مثل تركيا وماليزيا وإيران. وانطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية لا تُبنى إلا على مؤسسات، شدد القماطي عن أهمية بناء الدولة كمدخل للانتقال، مشيراً إلى أن الوطن العربي لم يصل بعد إلى مرحلة الدولة. أما أسامة رشدي، فقد شدد على أهمية التركيز على العوامل المتشابهة، حتى يتم الاستفادة منها في الوطن العربي. ونبّه رشدي إلى عوامل تنفرد بها المنطقة، أهمها زرع «إسرائيل»، ودورها في منع الديمقراطية، وتعاظم دور المؤسسة الأمنية، وتفشي الفساد؛ الأمر الذي يحتاج إلى دراسات أخرى مفصّلة. واعتبر نبيل الحيدري أن من الأهمية تنوعَ الحالات العربية التي يعرضها المؤتمر.

ثانياً: الكويت: هل من فرصة حقيقية للانتقال إلى الديمقراطية؟

وفي **الفصل الثاني**، كتب د. علي الزميع عن تجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في الكويت، عارضاً في البداية، أهم ما يميز هذه التجربة من غيرها من التجارب في الخليج العربي، وشارحاً باقتضاب التطور التاريخي للممارسة الديمقراطية الكويتية، وأهم العقبات التي تعترض هذه الممارسة ـ والتي منها التوافق بين قوى المعارضة، ودور القبيلة، ودور المال في شراء الأصوات، وعدم وجود برامج سياسية للنواب ـ ومؤكداً أن النص الدستوري لا مشكلة فيه. ثم تناول الكاتب أثر الأوضاع الإقليمية والدولية على عملية الإصلاح السياسي في الكويت، عارضاً بعض المقارنات بين الكويت والتجربة الماليزية. وانتهى إلى استعراض بعض الشروط اللازمة لتفعيل عملية الإصلاح السياسي، والتي من أبرزها التبني المجتمعي للديمقراطية والإصلاح السياسي، وتوافر الإرادة السياسية للإصلاح لدى مؤسسة الحكم، وإدارة عملية التغيير وفقاً للأسس العلمية.

وفي المداخلات، اختلف نبيل الحيدري مع الكاتب حول الدستور، معتبراً أن الدستور الكويتي مشكلة في حد ذاته، نظراً إلى أنه يعطي الأمير صلاحياتٍ واسعة. أما ضياء الفلكي، فقد لفت الانتباه إلى أن من المهم التركيزَ على جوهر عمل المجلس التشريعي والدستور وآليات العمل به، وتساءل عن كيفية توزيع

الثروة في الكويت. واعتبر أحمد الشاهي أنه لا يمكن فصل القبيلة عن الحكم، وأن التطور الحالي قاده الشيوخ والحكام، وأن سيطرة الدولة على مواردها أفضل من هيمنة فرد واحد. أما جورج القصيفي، فقد اعتبر أن مؤشر حرية الصحافة أهم من مؤشر الانتخابات؛ كما نادى بضرورة البحث عن أشكال جديدة لربط الدولة بالمواطن، معتبراً أن المطلوب هو خلق المواطن وليس شراءه؛ متسائلاً عن رؤية الكاتب حول التجديد الإسلامي، بالنظر إلى أن الأخير كان وزيراً للأوقاف.

ورأى عبد الوهاب الأفندي أن الديمقراطية تعني التوازن السلمي بين القوى، متسائلاً عن الأسباب التي تقف وراء اعتبار الاستجوابات خطاً أحمر لدى الحكومة الكويتية، وداعياً إلى التفكير في حلول خلاقة لتَعايُش الديمقراطية مع القبيلة. وتساءل عبد الجليل كاظم الوالي عن أسباب عدم تغيير الدستور بعد نحو خمسين عاماً من وضعه، في حين تحدثت خديجة صفوت عن عدم وجود أي إشارة في الدراسة إلى الوجود الأمريكي في الكويت، وعلاقته بالديمقراطية. وقد انتقد ناصر الخليفة الحكمَ في دول مجلس التعاون، معتبراً أنه في السابق، كانت السلطة مستمدة من الشعب، أما الآن، فالحكم يستند إلى الوجود الأجنبي؛ مشيراً إلى أن لدى هذه الأنظمة الكثيرَ من الفوائض المالية، بينما دول عربية أخرى تعاني؛ وداعياً إلى مقارنة الدول الخليجية بالنرويج ولوكسمبورغ، وليس بالدول العربية التي تعاني من الكثير من المشكلات. وأشار علي خليفة الكواري إلى أن الكويت تنفرد عن غيرها من الدول المحيطة، بأن لديها مشروعَ دولة؛ ومن ثم، فهناك فرصة حقيقية لدفع هذه التجربة وتصحيح مسارها، في إطار الدستور الحالي.

وأثار آخرون مسائل أخرى، مثل مشكلة البدون، ومشكلة تكرار حل المجلس التشريعي (سعيد الشهابي)؛ وقضية العدالة والديمقراطية، وبناء الدولة، وموقع الدين واللغة والعرق (منصور العجب)؛ وإمكانية تطور الكويت إلى ملكية دستورية (جمعة القماطي)؛ وعدم وجود أحزاب سياسية، وعدم تصوّر ديمقراطية بلا أحزاب، وقيام الحكومة بدور الأب في كل القطاعات عدا التنمية البشرية (غسان إبراهيم)؛ ومسألة المشاركة السياسية للمرأة، ومسألة توزيع عوائد النفط، والاستفادة من التجربة النرويجية (عبد النبي العكري).

وفي رده على هذه المداخلات والتساؤلات، أشار علي الزميع إلى أن مقارنة الكويت بالدول في الخليج وبقية الدول العربية، تشير إلى أن التجربة الكويتية هي الأكثر تقدماً، مؤكداً، من جديد، أن لا مشكلة في الدستور، وأنه استناداً إلى الدستور، فإن دور الأسرة الحاكمة دور جيّد، والمشكلة الأساسية هي في الممارسة

السياسية ومواقف القوى السياسية، مشيراً إلى أن مرتّب الأمير يصدر به قانون عن مجلس الأمة. وأكد الكاتب أن الوجود الأمريكي هو واقع تعيشه المنطقة وهو ليس شيئاً جيداً، مشيراً إلى أن الخوف من الأسوأ هو الذي يدفع الشعب العراقي إلى قبول الوجود الأمريكي الآن. وأضاف أن مشكلة البدون مشكلة عالمية وهي مشكلة إنسانية في الأساس، وتستغلها بعض القوى السياسية. كما أشار إلى أن ثمة حاجةً إلى الإسلام المستنير، وإرادة التغيير، والمزيد من حرية الإعلام.

ثالثاً: لبنان: اختلال التوازنات وفشل التوافقية

وفي **الفصل الثالث،** قدّم د. رغيد كاظم الصلح دراسته عن تجربتي لبنان وسويسرا في الديمقراطية التوافقية، مشيراً، في البداية، إلى أن الديمقراطيين التوافقيين، يرون أن تطبيق النظام الأكثري على المجتمعات التعددية، لن يؤدي دوماً إلى قيام ديمقراطية الأكثرية، وإنما إلى ظهور نظام دكتاتورية الأكثرية. كما أوضح الكاتب الخصائص الأساسية للديمقراطية التوافقية، والعوامل الموضوعية المساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية التوافقية؛ والتي منها حجم الدولة الصغير، ووجود التحدي الخارجي أمام النخبة السياسية بحيث يدفعها إلى التفاهم في ما بينها، وميزان القوة المتناسب بين الفئات المجتمعية بحيث لا تكون هناك فئة تملك أرجحية واسعة وحاسمة على الفئات الأخرى، ووجود تباينات واضحة بين هذه الفئات. هذا إلى جانب عوامل أخرى، أبرزها دور النخبة السياسية، وقدرتها على القيام بنوع من الهندسة السياسية من أجل الانتقال الديمقراطي.

ثم تناول الكاتب الحالة اللبنانية، موضحاً الفارق بينها وبين الحالة السويسرية؛ من حيث عدد السكان، ومساحة الدولة، والتكوين الطبيعي الطوبوغرافي، وندرة الموارد الطبيعية؛ هذا إلى جانب التوازن النسبي بين الفئات المجتمعية. ثم قارن بين الأوضاع والظروف التي أدت إلى دستور ١٨٤٨ في سويسرا ودستور ١٩٤٣ في لبنان. وانتهى الصلح إلى عدد من الدروس المستفادة، أهمها أن العلاقة بين الوطنية والديمقراطية لم تتبلور بشكل كافٍ في المنطقة العربية، على عكس ما حدث في سويسرا، التي فيها عدد من القوميات، لكن فيها أيضاً وطنية سويسرية. ونوّه الكاتب إلى أن الدول تنجح في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية عندما يكون الخارج مشغولاً عنها، وإلى أن من الأفضل للعرب خوضَ الديمقراطية بأنفسهم دون فرض من الخارج، وذلك حتى لا يخسروا الديمقراطية والمصالح الوطنية معاً. وأعرب الكاتب عن أن الصيغة الديمقراطية

التوافقية التي اعتمدت في لبنان هي حل مؤقت؛ وأنه يجب قيام نظام أكثري يقوم على المواطنة، واحترام الحرية الفردية، والخلاص من الطائفية والنزاعات الفئوية التي تتحدي السلطة الوطنية؛ وشدد على أن يحدث هذا الانتقال دون السماح بقيام دكتاتورية الأكثرية المستندة إلى عرق أو دين ما، أو حتى إلى التزام سياسي أو عقائدي معين.

وتساءل جورج القصيفي عن رأي الكاتب في الفترة الزمنية التي يجب أن نتركها للديمقراطية التوافقية، قبل الانتقال إلى مبدأ المواطنة ولبنان غير الطائفي. أما عبد الوهاب الأفندي، فقد أثار قضية وضع القبلية في النظام السياسي العربي، مشيراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تتعامل مع الكيانات المكوّنة على أساس أنها دول، في حين أن الديمقراطية العادية تتعامل مع الأفراد؛ ومتسائلاً عن كيفية خلق نظام ديمقراطي يتعامل مع هذه الظواهر: التعددية، الطائفية، القبلية. وأشارت خديجة صفوت إلى أهمية الاهتمام بالبعد الاقتصادي، فيما تحدث كامل مهدي عن تغير الفئات ووجود توازن غير مستقر في لبنان، وعن كيفية استمرار الديمقراطية التوافقية في ظل هذا الوضع. أما جمعة القماطي، فقد تحدث عن تغير الاستقطاب الطائفي إلى استقطاب سياسي، مع تحالف ميشال عون مع حزب الله، وتحالف عائلة الجميل مع الحريري؛ متسائلاً عن إمكانية حدوث نوع من التحول في الاستقطاب، وضعف الاستقطابات الطائفية المذهبية لحساب الاستقطابات على أساس البرامج السياسية، وهل هذا سيخدم التحول إلى الديمقراطية على أساس المواطنة.

كما تناول القماطي في مداخلته دور العائلات الغنية والمال، متسائلاً عمّا إذا كان للمال نتائج سلبية على الديمقراطية؛ وأثار مسألة التغيير الديمُغرافي وأثره على الديمقراطية التوافقية، وقضية التوازنات التي عُرفت تاريخياً في لبنان. أما ناصر الخليفة، فقد أكد أن المال في سويسرا يصنعه السويسريون، أما مشكلة لبنان، فهي أنه على مدى خمسين عاماً، يعاد ترتيب الأمور من خلال المال القادم من الخارج، وبهدف الإبقاء على نفس الأقطاب. وشكّك الخليفة في إمكانية أن يكون هناك ديمقراطية توافقية، في ظل وجود أربع أو خمس عائلات تمتلك المال والسلطة السياسية. وتساءل عبد الفتاح ماضي عن إمكانية الاستفادة من تجربة المنظّمات العابرة للقوميات والأديان في دول أخرى متنوعة السكان مثل ماليزيا والهند، أو من استراتيجية بوتقة الصَهْر، كما في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا.

وقد تحدث علي خليفة الكواري في مداخلته، عن أن الديمقراطية التوافقية

هي ديمقراطية قبل أي شيء آخر، مشدداً على ضرورة أن تتضمن كلَّ الضوابط والآليات والمؤسسات الموجودة في الديمقراطية، موضحاً أن أي توافق، لا بد من أن يكون مرحلياً تكتيكياً لحل مشكلة آنية، ولتعود الديمقراطية القائمة على المواطنة في المستقبل. ويستند هذا الفهم، كما يرى الكواري، إلى حقيقية أن الديمقراطية هي تعاقد اجتماعي متجدد، قادر على الاستمرار عبر الأجيال عندما تتغير التوازنات. ولهذا، فالتوافق الذي حدث في لبنان عام ١٩٤٣، كان ضرورياً لبقاء لبنان كدولة؛ وقد اختل التوازن في ما بعد، وقامت اضطرابات سياسية أكثر من مرة، قبل أن يختفيَ في السبعينيات، وتندلعَ الحربُ الأهلية. وتطرق سعيد الشهابي إلى العلمانية، وقيام الديمقراطية الغربية عليها، على عكس الحال في الوطن العربي، حيث هناك ولاء للدين وللقبيلة وللمذهب، دون أن يكون الفكاك من هذه الولاءات ممكناً؛ متسائلاً عن كيفية التوفيق بين تعدد الولاءات والديمقراطية.

وفي رده على المداخلات، أشار الكاتب إلى مقاربتين: **الأولى** يرى أنصارها أنه إذا طُبقت التوافقية بدقة وعناية، فإن الديمقراطية التوافقية تنتقل إلى ديمقراطية الأكثرية. أما المقاربة **الثانية**، فيعتقد أصحابها أنه من الأفضل أن يحدث الانتقال من التوافقية إلى الأكثرية عن طريق النخبة السياسية، بعد أن تصل إلى درجة عالية من الوعي السياسي والانتماء الوطني، وممارسة ما يشبه الهندسة الوطنية لتذويب العوامل الطائفية، كما فعل نهرو في الهند. وأوضح الكاتب أن النظام الأفضل عنده، هو النظام الذي يكرس الحريات الفردية، ويقف ضد استبداد الفرد أو القلّة أو الكثرة، ويضمن التداول على السلطة. وأكد الكاتب وجود متغيرات فعلية، مشيراً إلى وجود قوة شعبية صاعدة في لبنان، لم تجد لها مكاناً في الإطار الديمقراطي، تستطيع من خلاله أن تتعامل مع النظام تعاملاً كاملاً.

رابعاً: عقبات الانتقال إلى نُظُم حكم ديمقراطية في بعض الدول العربية

١ ـ السودان: صراع النخب وتدخل الجيش يؤجلان الديمقراطية

وخُصص **الفصل الرابع** لعدة مداخلات حول عقبات الانتقال في كل من السودان والبحرين ومصر واليمن. حيث تحدث عبد الوهاب الأفندي في **المداخلة الأولى** عن الحالة السودانية، مشيراً إلى أن السودان ـ الذي يتسم بالتعددية العرقية واللغوية والدينية والطائفية والسياسية ـ شهد انتقالاً ديمقراطياً مرتين في الماضي.

وأردف أن بعض الأحزاب السياسية قام على بنية طائفية، مؤكداً أنه كان من الممكن تفادي الكثير من مشكلات السودان، لو اعتمدت الديمقراطية التوافقية. واستعرض الكاتب أسباب الانتقال إلى الديمقراطية وعوامل انتكاسها، مشدداً على أن المشكلة الأساسية التي كانت تهدد وجود السودان والعملية السياسية هي مشكلة الجنوب؛ مذكّراً بأن مطالب جنوب السودان كانت في البداية بسيطة، وتتعلق بنوع من الحكم الفدرالي، وحق الفيتو في بعض الأمور كجزء من الديمقراطية الفدرالية؛ لكن الساسة في ذلك الوقت تجاهلوا هذه المطالب، لاعتقادهم أن الدولة الحديثة هي دولة واحدة، وأن الجميع متساوون، وأن لا أفضلية لأحد على آخر. ورغم ذلك، فلم يكن هذا الأمر سببَ سقوط الديمقراطية، فالسبب هو الصراع داخل النخب الحاكمة نفسها حتى في داخل الحزب الواحد، لأن بعض الأحزاب قامت على أسس طائفية، وهيمنة زعيم الطائفة على مقاليد الأمور. هذا إلى جانب البنية غير الديمقراطية للأحزاب، فهي وراثية، وهذا ما دفع بالنخبة إلى التفكير في الانقلاب العسكري للتغلب على هذه القضية. وكان سبب الانقلاب الأول الصراع داخل الائتلاف الحاكم، وداخل حزب الأمة نفسه.

غير أن إمساك الجيش بالسلطة، في رأي الأفندي، أدى إلى مشكلات عدة. فحرب الجنوب تصاعدت، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تقويض شرعية النظام العسكري ذاته، فسقوطِه مرتين بسبب هذه الحرب. وفي الحالتين، شهدت البلاد نوعاً من التوحد بين الطوائف السياسية، ثم توافقاً على التحرّك نحو الديمقراطية، التي استعيدت مرتين، وسقطت ثلاثَ مرّات. وأوضح الكاتب أن سبب سقوط الديمقراطية في الحالات الثلاث كان داخلياً، حيث استعجل العسكريون والسياسيون للانقضاض على الديمقراطية، ولم يتوفر الوقت لها لإصلاح مشكلاتها بنفسها. وأكد الكاتب أن فشل الحكومات الديمقراطية كان دائماً فشلاً اقتصادياً من ناحية، وفشلاً في حل مسألة الجنوب من ناحية أخرى. وأشار إلى أنه، كما كتب أحد السفراء الأمريكيين، فالولايات المتحدة والدول الغربية لم تدعم الديمقراطية السودانية في ذلك الوقت، إلى درجة أنه، في أواخر عهد الصادق المهدي، كانت الحكومة السودانية تدفع خدمة ديون للولايات المتحدة، أكثر مما تحصل عليه من معونات.

٢ ـ البحرين: فرص ضائعة وإصلاح متعثر

وكتب الأستاذ عبد النبي العكري في **المداخلة الثانية** عن تجربة البحرين التي أسماها «ديمقراطية معاقة وإصلاح متعثر»، مشيراً إلى أن ثلاث فرص أتيحت

للديمقراطية في البحرين، مع الأخذ في الاعتبار معنى الديمقراطية في كل مرحلة تاريخية. ففي التجربة **الأولى** في الخمسينيات، كانت الديمقراطية تعني التشاور، وكانت هيئة الاتحاد الوطني مكوّنة من تحالف وطني من السنة والشيعة وعلماء دين. وقد أفشل المستعمر الإنكليزي هذه التجربة، بعد أن تحالفت الهيئة مع عبد الناصر. أما التجربة **الثانية**، فقد جاءت في أعقاب قرار بريطانيا الانسحابَ من الخليج، وظهور فجوة بين الحكم والشعب، وبعد الاستفتاء الذي أبقى البحرين كدولة مستقلة عربية إسلامية في ظل حكم آل خليفة ولم يُلحقها بإيران. تم في هذه الفترة شكيل مجلس تأسيسي ووضع الدستور، فولدت تجربة جديدة أحبطها الصدام مع السلطة المنتخبة، ثم تم حل المجلس النيابي عام ١٩٧٥، وتعطلت الحياة الديمقراطية وبدأت مرحلة القمع. وأضاف الكاتب أن البلاد شهدت بعد ذلك في التسعينيات انتفاضة أهلية، مشيراً إلى أنه، بعد الغزو العراقي للكويت، حدث تحول في فكر المعارضة السياسية، من استهداف قلب النظام، إلى المطالبة بالإصلاح. وحلت الفرصة التاريخية **الثالثة** عام ١٩٩٩، مع مجيء الملك الحالي، وبدء المشروع الإصلاحي للملك في مرحلة جديدة بالتزامن مع متغيرات جديدة، منها انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتكاس الماركسية، والاتجاه العالمي نحو الإصلاح والديمقراطية.

ثم تطرق الكاتب إلى معوقات هذه التجربة، فمواد ميثاق العمل الوطني تحتمل تفسيرات مختلفة، كما أن هناك غياباً للإرادة السياسية، وعدم اكتمال للمشروع الإصلاحي. هذا إلى جانب أن أكبر عشيرة في البحرين هي الأسرة الحاكمة، التي لها مصالح ممتدة ومتشعبة، وتجمع بين السلطة والثروة؛ كما أنه ليس هناك توافق داخل الأسرة الحاكمة على التحول الديمقراطي. هذا فضلاً عن انقسام المعارضة وتشتتها، وتفتت التيار الوطني إلى خمسة أو ستة تنظيمات، وظهور تحالفات ضعيفة تقوم كلها على قضايا وقتية وليس على برامج محددة. كما تناول الكاتب الانقسام الطائفي في التنظيمات السياسية والجمعيات الأهلية والصحافة، مؤكداً أنه لا يمكن، في وجود هذا الانقسام، أن يحدث إصلاح ديمقراطي حقيقي.

٣ ـ مصر: سلطةٌ تجدِّدُ آلياتِ سيطرتها ومعارضةٌ غير توافقية

أما في **المداخلة الثالثة**، فقد تحدث عبد الفتاح ماضي عن أبرز العقبات أمام التجربة المصرية، ومنها ازدواجية التعامل مع القضايا المتصلة بالديمقراطية

والانتقال، خصوصاً في ما يتصل بالعامل الخارجي، وبدور الدين وموقعه من الديمقراطية، وبالديمقراطية ذاتها كمفهوم وكنظام للحكم. وقد أوضح الكاتب أن الكثير من قوى المعارضة في مصر يهتم بعيوب الديمقراطية في الغرب، أكثر من اهتمامه بعيوب النظام الحاكم، أو بعيوب هذه القوى نفسها. وأردف الكاتب أن الكثير من قوى المعارضة تخلط بين الديمقراطية الغربية، بل والسياسة الخارجية الأمريكية في بعض الأحيان؛ والديمقراطية كنظام للحكم تطبقه الكثير من الدول غير الغربية. كما تطرقت المداخلة إلى أن سلوك الحكومة ذاتها يتسم بالازدواجية، إلى الحد الذي أصبحت فيه الديمقراطية مسألة أمن قومي تهدد باختراق خارجي. ويتفق مع هذه الرؤية، بشكل غير مباشر، بحسب عبد الفتاح ماضي، عدد من أنصار التيارات المعارضة؛ عندما يصرون على الخلط بين الديمقراطية، وحدوث اختراق خارجي. هذا فضلاً عن وجود لبس آخر متصل بعلاقة الدين بالديمقراطية، فالبعض يدقق في مدى توافق مبادئ الديمقراطية مع القرآن والسنة، في الوقت الذي تخترق فيه سلوكيات الكثير من الأفراد الكثير من أبجديات الإسلام في المعاملات.

وشدد الكاتب على أهمية استفادة القوى الوطنية والإسلامية من تجارب الانتقال إلى الديمقراطية، خصوصاً من الأمور المتصلة بثلاثة أسئلة محورية، هي: كيف اعتدل الخطاب السياسي للمعارضين والمناضلين من أجل الديمقراطية؟ كيف اتفق هؤلاء على قواسم مشتركة وعلى نظام ديمقراطي بديل؟ وكيف نجحوا في التكتل للضغط على الحكومة ودفعها للتنازل؟ وانتهت المداخلة بالتشديد على أهمية التوافق بين التيار الإسلامي وغيره من التيارات، وأهمية تنقية الخطاب السياسي للمعارضة من تبادل الاتهامات، وتنحية الاختلافات الأيديولوجية مؤقتاً من أجل الاتفاق على قواسم مشتركة حول نظام ديمقراطي بديل، وبلورة مطالب سياسية محددة؛ فضعف المعارضة وتشرذمها، بحسب الكاتب، هو الوصفة الحقيقية لعدم الانتقال وليس الانتقال.

٤ ـ اليمن: غياب المشروع الوطني الحداثي

وفي **المداخلة الرابعة** والأخيرة، كتب فؤاد الصلاحي عن معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في اليمن مستعرضاً، في البداية، التجربة اليمنية في الانفتاح السياسي من حيث الإطار العام والظروف المحيطة به من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وآليات هذه الانفتاح. ثم تناول، بشيء من التفصيل، المعوقات المختلفة

التي تقف أمام الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، والتي منها ضعف البناء المؤسسي في الدولة والمجتمع، وطبيعة المجتمع اليمني وتركيبه الاجتماعي، وضعف الآليات القانونية الحديثة، وضعف المشروع التنموي الوطني بشكل عام. هذا فضلاً عن ضعف النمو الاقتصادي، والآثار السلبية الناتجة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي، وضعف نشاط هيئات المجتمع المدني. وقد انتهى الكاتب إلى أنه؛ رغم أن المجتمع في اليمن يشهد، منذ ستينيات القرن العشرين، جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطالبة بالتغيير والمناصرة للديمقراطية؛ غير أن هذه المتغيرات «تتم بشكل متناثر دون مشروع وطني عام ودون اعتماد الدولة لمشروع حداثي يكون عنواناً لمسار تطورها. .»، كما جاء في المداخلة التي كتبت بعد اللقاء، ولم يتيسر تقديمها للمناقشة.

وفي المناقشات، تحدث إبراهيم كمال الدين عمّا اعتبره تكملةً لتجربة البحرين، مستعرضاً انتفاضة التسعينيات، وملابسات سن الدستور الحالي، ورفض الجمعيات السياسية جملة من القوانين المعيقة للديمقراطية. أما أسامة رشدي، فقد أكد أن التجربة المصرية تشهد خطوات للخلف ـ وليس خطوتين للخلف وخطوة للأمام ـ كما أنها أثبتت أنه لا يمكن إصلاح الأوضاع بإجراءات ملفقة وواجهات شكلية. أما علي الزميع، فقد اعتبر أن هناك تطوراً في حريات الإعلام في الكثير من الدول العربية، مشيراً إلى أن هناك نمواً للمجتمع المدني؛ غير أن القضية الرئيسة هي قضية الصراع الداخلي بين قوى الإصلاح السياسي، وما استتبع ذلك من إحباط لدى الجماهير العربية، والتي صارت تخشى من التجربة الديمقراطية. ورأى الزميع أن قضية العلمانية يجب أن تُطرح، لحاجة العرب إليها، وعلى اعتبار أن العلمانية بمفهومها العلمي لا تتعارض مع الدين.

أما جمعة القماطي، فقد اعتبر أن المداخلات لم تتعمق كثيراً في الجذور الرئيسة لأسباب عدم التحول، طارحاً خمسة موضوعات، هي: ثقافة القبلية والتعصب القبلي على حساب الثقافة المدنية والمجتمع المدني؛ نظام التعليم في الوطن العربي وفلسفته، وما إذا كانا يهتمان بالكم أم بتخريج أجيال تحمل عقلية نقدية وتطالب بحقوق المواطن؛ وهيمنة حاكم واحد في الدول النفطية على ثروات الدولة، واحتياج هذا الحاكم إلى التفاوض مع شركات النفط فقط، وليس مع شعبه؛ وقضية الإسلام والديمقراطية وتطرف الجانبين؛ وأخيراً، مصداقية الأحزاب والنخب السياسية المعارضة في الوطن العربي في ما يتصل بثقافة التوافق والديمقراطية، مقابل ثقافة الإقصاء. أما خديجة صفوت، فقد شددت على أهمية

تناول المراحل المختلفة للتجربة المصرية، ودور المجتمع المدني في مصر. وفي الشأن السوداني، اعتبرت أن من الأهمية وضعَ التجربة بأكملها في سياقها العام، منذ مطلع القرن العشرين وسياسات التنمية ودور أمريكا المبكر في السودان وصراع الأُسَرِ المختلفة. وشدد أحمد الشاهي على أهمية المساواة والتكافؤ والعدالة بين الشعوب العربية.

وشدد عبد الوهاب الأفندي، في ردّه، على أهمية إنهاء الخلاف بين الإسلاميين واليساريين، حتى يتحقق الانتقال الديمقراطي؛ مشيراً إلى أن سبب الدكتاتورية في الوطن العربي هو أننا نخطئ، ونتهم الشعوب العربية المظلومة، ونعتبرها هي المذنبة. وأكد الأفندي، أن غياب الديمقراطية في الكثير من العواصم العربية، سببه عدم سماح الحكام بقيامها، وليس رفض الشعوب لها. واعتبر أن السودان مقبل على انتقال ديمقراطي جديد بحسب اتفاقية نيفاشا، وأن المشكلة الآن هي في وضْع الدولة نفسها، فمؤسساتها (الجيش، البيروقراطية، الأجهزة الأمنية) مسيّسة، وهذا قد يعوق الانتقال. أما عبد الفتاح ماضي، فقد أشار إلى أهمية العوامل الثقافية والتعليمية، غير أنه اعتبر أن وضعها في صدارة الأمر قد يؤدي إلى تعقيد الانتقال الديمقراطي، مشيراً إلى أن الوصول إلى أنظمة تعليمية وثقافية ديمقراطية، لم يسبق الانتقال في دول الغرب ذاتها، فهذه الأشياء جاءت بعد الديمقراطية في كثير من المجتمعات؛ وفي تركيا والهند جاءت المؤسسات الديمقراطية أولاً، ثم قامت هذه المؤسسات بعمليات التنشئة السياسية. كما أضاف أن بعض حالات الانتقال التي جاءت في الدراسة الأولى، أوضحت أن الكثير من الأمور الخلافية قد تم تأجيلها إلى ما بعد الانتقال. ففي بولندا، تم الانتقال بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وأجريت انتخابات ديمقراطية، لكن مسألة النص حول هوية الدولة البولندية في الدستور أجلت حتى عام ١٩٩٦؛ وفي جنوب أفريقيا، كان التفاوض والطاولة المستديرة، ثم انتخابات ١٩٩٤، فدستور ١٩٩٦، والتعديلات التي تمت عليه في السنوات التالية.

خامساً: هل من سبيل لبناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية؟

احتوى **الفصل الخامس** على مجمل المناقشات والآراء حول أهمية بناء كتلة تاريخية تعمل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الأقطار العربية، حيث قدم علي خليفة الكواري رؤيته، مشيراً إلى أن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية سيصل إلى نهايته بحلول اللقاء العشرين. وأكد أن لقاء هذا العام

جاء بشكل مخطط، بحيث تستخدم المقارنة للإجابة عن سؤال محوري عن سبب انتقال دول أخرى دون انتقالنا نحن العرب. وأوضح الكواري أن الفرضية التي قام عليها الموضوع، هي أن كل العوامل مهمة، غير أن هناك عاملاً حاسماً إذا توصل أي مجتمع إليه يصبح الانتقال ممكناً، وهو توافق القوى التي تنشد التغيير على نظام حكم بديل على قاعدة الديمقراطية؛ فدون هذا التوافق لن تستطيع هذه القوى الضغط على النظام أو التأثير فيه من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. ويعني هذا أنه، مهما اختلفت المراحل أو المداخل أو الظروف، فإن الانتقال لن يحدث دون تكوين تلك الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية، لافتاً إلى تجارب مصر والكويت والمغرب ودول أخرى. ونظراً إلى أهمية هذا الأمر، فقد اقترح الكواري أن موضوع اللقاء التاسع عشر للمشروع هو «أهمية وكيفية بناء كتلة تاريخية على قاعدة ديمقراطية في كل بلد عربي»، أي ما القواسم المشتركة التي يجب التوصل إليها لتكوين هذه الكتلة التاريخية؟ كما أشار إلى أن هناك نية لإنجاز دراسة مسحية لكل ما أنتجه المشروع من كتب وحوارات وأوراق، وإجراء تحليل لمضمون هذا المنتج، لمعرفة مدى إسهام المشروع في الفكر والوعي الديمقراطي.

وقد أثار عدد كبير من الحضور الكثير من الموضوعات والتساؤلات ذات الصلة، منها على سبيل المثال: أهمية إصلاح حال الأحزاب من أجل استقطاب الجماهير (نزار يوسف)؛ المعوقات الثقافية للديمقراطية وانبثاق الكتلة من الناس أنفسهم (كامل المهدي)؛ ضرورة إيمان الأحزاب نفسها والنشطاء السياسيين بالديمقراطية وبالتكتل (إبراهيم كمال الدين)؛ الحاجة إلى إخراج وثيقة للحقوق والحريات الفردية والسياسية للمواطن العربي لتعمل كنواة لأي دستور مستقبلي (أسامة رشدي)؛ إجراء حوار بين المثقفين، وإخراج وثيقة لحقوق الإنسان العربي مع الأخذ في الاعتبارات العادات والتقاليد والدين (ناصر الخليفة)؛ النقد الذاتي للأحزاب المعارضة (غسان إبراهيم)؛ التساؤل حول ما إذا كان لنا الحق في تخويل أنفسنا في البدء بمشروع من هذا النوع في بلادنا من الخارج، وأهمية ترجمة أدبياتنا للغات أخرى لخلق التواصل وتعاطف الآخرين، وتصميم موقع على شبكة الإنترنت واستمرار الحوار عبره (خديجة صفوت)؛ أهمية المواطنة في تكوين الكتلة التاريخية (عبد الجليل والي)؛ ومحورية التحول الديمقراطي في مصر وتأثيره على بقية الدول العربية، وأهمية ثقافة التوافق الديمقراطي بين الكتل والتيارات العربية خصوصاً النخب المعارضة، والبعد الإجرائي العملي للخطوة، والإضافات التي يمكن أن تقدمها الدعوة الجديدة على المبادرات الموجودة مثل شبكة الديمقراطيين العرب والمؤتمرات القومي الإسلامي وملتقيات الأحزاب (جمعة القماطي)؛ إعادة

النظر في كلمة «تاريخية» لأنها توحي بأنها من الماضي، واقتراح كلمة «الوطنية» تأكيداً لمعناها الشامل، وأهمية وجود «حركة تنوير» تقدم الحلقة المفقودة بين المطالب الفئوية والمطالب الوطنية والاهتمام بدور وسائل الإعلام (خالد الشامي)؛ الحاجة إلى استمرار المشروع وتطويره إلى مركز دراسات (عبد النبي العكري)؛ ضرورة الاهتمام بعمليات التعبئة الاجتماعية والفئات المختلفة للمجتمع، وتطوير طرق التواصل معها (عبد الفتاح ماضي)؛ ماذا سيحدث بعد التغيير؟ وهل ستستمر الكتلة التاريخية أم تنفرط ويستولي عليها الطرف الأقوى وننتقل لمرحلة جديدة من الاستبداد؟ وأهمية دراسة المؤشرات الدالة على مدى التزام فريق ما بالديمقراطية (رغيد الصلح).

سادساً: المغرب: محاولة انتقال بحاجة إلى إرادة ونضج

وفي **الفصل السادس** والأخير، تساءل امحمد المالكي عن المقومات التي سمحت لإسبانيا بإنجاز مشروع الانتقال إلى الديمقراطية في زمن وجيز مقارنةً مع غيرها من التجارب في العالم، وخصوصاً في المغرب. وانتهى الفصل إلى عدد من مقومات النجاح للتجربة الإسبانية، هي أن هذه التجربة انطوت على فكرة الاختيار الإرادي والواعي والحر للنظام الديمقراطي ونتائجه على السياسة والاقتصاد والمجتمع، وقد ترجم هذا الاختيار في احتضان المؤسسة المَلَكية مشروعَ الانتقال وتفاعلها مع مكونات المجتمع. هذا فضلاً عن أن نجاح قادة الانتقال في صياغة وثيقة دستورية، كرّست روح التوافق حول قواعد النظام الديمقراطي المنشود، وآليات تسيير مؤسسات الدولة، وحلولاً دستورية مرضية لمشكلة التنوع الثقافي والديني. وأخيراً، ساعد على نجاح الانتقال الإطارُ الإقليمي المشجع على الانتقال، فأوروبا كانت حاضرة في فكرة الانتقال وخطواته، لأسباب متصلة ببناء الفضاء المشترك الذي دشنته معاهدة روما عام ١٩٥٧.

وفي مقابل ذلك، أشار الفصل إلى أن التجربة المغربية تنطوي على بعض المظاهر الخاصة بها، منها اقتناع المؤسسة المَلَكية وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة البحث عن التوافقات الواقعية والممكنة لإعادة بناء الثقة والتراضي حول منهجية جديدة لتسيير الشأن العام. غير أن هناك مفارقة عند المقارنة بين الحالتين المغربية والإسبانية، فبقدر ما نجحت إسبانيا في الاندفاع نحو الانتقال الناجح نحو الديمقراطية وتحديث الاقتصاد والمجتمع والثقافة، بقدر ما صار من الصعوبة على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته، لأسباب متعددة، منها قصر عُمْر التجربة، ودرجة

نضج المشروع لدى الفاعلين السياسيين. وانتهى الفصل إلى استنتاج رئيس، قوامه أن التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لا تترك للمغرب خياراً بديلاً عن «خيار الدمقرطة والتحديث»، غير أن إنجاز هذا الخيار يستلزم من المؤسسة الملكية والأحزاب اتخاذ خطوات جريئة وأليمة، ويتطلب «قدراً محترماً من التراكم الفعال والعقلاني على صعيد بناء الاقتصاد، وتقويم الاختلالات الاجتماعية، وتنوير الذهنيات لتكون حاضنة للانتقال ومتمسكة به ومدافعة عنه»، كما ورد في الدراسة.

* * *

وتجدر الإشارة، أخيراً، إلى أن مهمة تحرير هذا الكتاب قد اقتصرت على ترتيب فصوله ومراجعتها، للتنسيق بينها على وضع تصلح معه للعرض في كتاب يتضمن أوراق اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ومناقشات هذا اللقاء. ولهذا، تُركت النصوص الأصلية للأوراق والمناقشات والمداخلات كما قدمها وعرضها أصحابها من حيث الموضوع والترتيب، وذلك حرصاً على الإبقاء على فكر كل كاتب ومشارك ورؤاه. والأمل أن تستمر نشاطات المشروع وتتوالى ثمراته في خدمة المعرفة العربية بوجه عام، ومسألة الديمقراطية بوجه خاص. والله وحده الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

كلمــة الافتتــاح

رغيد كاظم الصلح[*]

باسم مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أرحب بكم في لقائنا هذا اليوم، الذي نعقده حول موضوع الانتقال إلى الديمقراطية. إنّ هذا الموضوع يحاط بمناخ من التشاؤم في مجتمعاتنا، فنحن اليوم نبدو وكأننا نسير بعكس السير على الصعيد العالمي. ففي العالم مجتمعات عديدة تخطو بثبات على طريق نبذ أنظمة الاستبداد، وعلى طريق الانتقال إلى الديمقراطية، ومجتمعات أخرى تنجز مهمات وأهداف هذه المرحلة لكي تنتقل إلى ما بعدها، مرحلة توطيد الديمقراطية وترسيخها. أما نحن، فإننا نبدو وكأننا نسير في اتجاه مضاد؛ فننتقل من مراحل الانفتاح السياسي، إلى مراحل الانغلاق؛ ومن إنجاز بعض مهام المرحلة الانتقالية، إلى ما قبلها من انسداد واستبداد.

وإذا كان البعض يتحدث باعتزاز عن خصوصية مجتمعه، وتفرده بإنجازاته، فإنّ الكثيرين يتحدثون عن المنطقة العربية الفريدة من نوعها في تمسكها بالنظم والعقائد المطلقة النابذة للديمقراطية. إنّ هذا الوضع يثير الكآبة، لكنه لن يكون مدعاة لليأس والاعتزال والنكوص، إذا ما واجهنا هذه الأوضاع، مسترشدين بالعقل وبروح البحث. وهذا ما يجمعنا اليوم في هذا الملتقى، الذي تحول إلى حدث هام يتطلع إليه ديمقراطيون من دول عربية وغير عربية؛ لأنه بفضل

(*) باحث وكاتب ـ لبنان، ومنسق مشارك في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

جهودكم، تكرّس مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، كمنبر ديمقراطي عربي مستقل ونزيه. ولا شك في أننا سنسمع اليوم من الزملاء الباحثين إجابات كثيرة حول الأسباب التي جعلتنا نتراجع عما بلغه الآخرون في مضمار الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية. وقبل أن نبدأ بالاستماع إلى الأوراق وإلى أصحابها، سوف أترك المجال لصديقي العزيز، منسق لقائنا اليوم، الدكتور علي خليفة الكواري، للتحدث إليكم.

كلمـــة منســق اللقـــاء

علي خليفة الكواري(*)

إنّ لقاء هذا العام هو مواصلة لما سبقه من لقاءات في السنوات السبع عشْرة السابقة، غير أن منهجَنا في هذا اللقاء هو دراسةُ تجارب الآخرين ومقارنتها بالتجارب العربية، لأجل معرفة الأسباب التي أعاقت الانتقال إلى نُظُم حكم ديمقراطية في الدول العربية. فيلاحَظ أنه، حتى الدول التي تشير دساتيرها إلى الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، نجدها عند الممارسة، مع الأسف، لا تحترم دساتيرها. لهذا، كان السؤال الذي أردنا طرحه هذا العام. . لماذا انتقلت الكثير من دول العالم الثالث، ومنها دول مجاورة، تتشابه أوضاعها مع أوضاع بعض الدول العربية؛ ولم تنتقل الدول العربية؟ وذلك بالرغم من أن بعض الدول العربية، مثل المغرب ومصر والكويت، كانت متقدمة بشكل كبير، ولكن ظلت تراوح مكانها في مرحلة الانتقال الأولي في أحسن الأحوال.

في ضوء هذه القراءة، كان لا بد من أن نطّلع على تجارب الآخرين، ونبحث في الأسباب الضمنية التي أدّت إلى انتقال الآخرين، وأهم المعطيات التي سمحت بهذا الانتقال. في تقديرنا أنه لا بد من أن يكون هناك شيء مشترك بين هذه التجارب، كان دوره حاسماً في الانتقال، ونحن نبحث عن هذا الشيء المشترك في هذا اللقاء. والفرضية التي ننطلق منها، هي أنه لو أخذنا كل

(*) منسق مشارك في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

الاعتبارات في الحسبان، ومع اختلاف ظروف كل دولة، فإن أهم مدخل للانتقال هو التوافق بين القوى التي تنشد التغيير على نظام حكم ديمقراطي بديل للنظام القائم. فيلاحَظ أنه لم تنتقل أي دولة من حالة إلى حالة أخرى أفضل منها، إلا بهذا التوافق. وهذا حدث عندنا في مراحل الاستقلال، حيث إن كل حركات الاستقلال كانت حركات وطنية جامعة، أهدافها وطنية مشتركة، يناضل فيها كل التيارات والقوى، وبالتالي كانت لها من القوة ومن الزخم ما جعلها تحقق قدراً من النجاح. والديمقراطية مثل أي شيء آخر، تحتاج إلى توافقات وطنية وإلى اتفاق على قواسم مشتركة، وهذه التوافقات غالباً ما تتجسد في دستور ديمقراطي، يلجأ إليه الجميع في إدارة شؤونهم المستقبلية. ودون هذه التوافقات، فإن أي تحرُّك، يُكون تحركاً جزئياً يخص تياراً أو فصيلاً معيناً، يتوجس الآخرون منه، وأحيانا يجدون في النظام القائم أماناً لهم، أكثر من الانتقال إلى نظام لا يعلمون إلى أي مسار سيؤدي.

هنا، نميّز بين مراحل للانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، حيث إن الاستبداد هو حكم الفرد المطلق، أو حكم القلّة التي تفرض سلطتها وسيادتها على الناس. غير أنه، نتيجةً للضغوط المختلفة، وبسبب تآكل الشرعية التقليدية، بدأت الدول تلجأ إلى نوع من الانفتاح السياسي، فتتبنى كثيراً من مظاهر الديمقراطية، لكن دون جوهرها. إن هذه هي مرحلة الانفتاح السياسي، وهي مرحلة تتسم بأن الحاكم يكون غير قادر على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمه السابق، نظراً إلى أن هناك ظروفاً استجدّت، لا يستطيع معها أن يستمر دون تغيير في أسلوب حكمه.

وقد يستمر هذا الانفتاح السياسي فترات طويلة (شد وجذب)، غير أن الحكم يكون غير جاد للوصول إلى الانتقال، وفي الوقت نفسه، تزيد مطالب الناس بمزيد من الانفتاح السياسي الحقيقي. وهذه المرحلة، إذا نجحت، تؤدي إلى توفُّر شروط معينة، تجعل المطالبين بالانتقال إلى الديمقراطية يشكلون كتلة قادرة وفاعلة، سواء أكانت هذه الكتلة من المعارضة، أم من المعارضة والقوى الإصلاحية داخل النظام نفسه. وهنا، تحدُثُ حالة الانتقال النوعي من نظام إلى آخر، من نظام يقوم على سيادة وسيطرة الفرد أو القلة، إلى نظام تكون فيه الكثرة صاحبة القرار، أي إلى نظام يكون فيه الشعب مشاركاً بشكل فعّال في اتخاذ القرارات، وفي تحديد الخيارات العامة في مسيرته. وما يجسّد مرحلة الانتقال إلى

حد كبير، هو الوثيقة الأساسية، أو التعاقد المجتمعي المستمر، أو ما يسمى الدستور الديمقراطي، وسنجد دولة جنوب أفريقيا حالة واضحة تماماً، وأيضاً الهند في انتقالها.

وقد تتم إرهاصات كثيرة قبل الانتقال، لكن قُبيل الانتقال، يحدث تفاوض اجتماعي بين القوى التي تنشد التغيير ـ خارج النظام، وربما داخله أيضاً ـ حتى تصل هذه القوى إلى دستور تحترمه، وبالتالي تستمر في العمل به. وبعد ذلك الانتقال، تبدأ عملية التحول الديمقراطي، التي هي عملية طويلة تكاد تكون أزلية. فكل مجتمع، مهما وصل من الديمقراطية، يشهد تحولات جديدة، وبالتالي ينمو؛ وهذه مرحلة مختلفة عن الانفتاح السياسي، لأن مرحلة الانفتاح قد يحدث خلالها تغيير ما دون أن يكون هناك تحول مستمر إلى مزيدٍ من الممارسة الديمقراطية.

لذلك، نود أن نركز في مناقشاتنا على اللحظة التاريخية، وهي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلّة، إلى نظام الحكم الديمقراطي مهما كان في ذلك من التعسف. ولقد اعتمدنا على كلمتين أو مصطلحين هما: الانتقال (Transition) والتحول (Transformation)، والمقصود **بالأولى** انتقال من حالة إلى حالة، من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب، في المجتمع، أما **الثانية**، فتعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية.

هذا هو موضوع اجتماعنا، وسوف يكون اجتماعنا القادم يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، وإذا كان هناك نوع من الاتفاق على أهمية بناء الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، ووصلنا إلى قناعة حول ذلك، فسوف نطرح في الاجتماع القادم موضوع «**أهمية وإمكانية بناء كتلة تاريخية في كل قطر عربي على قاعدة الديمقراطية**»، كتلة قادرة على تنمية حركة ديمقراطية فاعلة.

وربما يكون هذا اللقاء الثامن عشر اللقاءَ ما قبل الأخير لمشروعنا هذا، لأننا ننوي أن يكون اللقاء العشرين لقاءً ختامياً لهذا المشروع الدراسي. ونأمل في أن يكون هناك شيء آخرُ يتابع هذا الجهد ويحافظ على استمراريته بشكل أكثر مؤسسية، كإنشاء مركز دراسات، أو منتدى. كما أنّ هناك نيةً لإجراء دراسة مسحية لكل ما قُدّم في المشروع، لدينا الكثير من الإنتاج والحوارات والأوراق

التي قدمت خلال العقدين الماضيين، سوف نجمعها كلها ونطرحها أمام باحثين لعمل تحليل مضمون والخروج بدراسة معينة عن إسهام المشروع في الفكر والوعي الديمقراطيين، وسوف تُقارِن هذه الدراسةُ أيضاً إنتاجَ المشروع بما تم في المنطقة العربية وغيرها من تطور في الفكر والممارسة. ونأمل في أن يتم الاتفاق مع إحدى الجامعات العربية للقيام بهذه الدراسة، من خلال باحثين قادرين على القيام بهذا الجهد من أجل رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية.

المشاركـــــون

إبراهيم السيد علي كمال الدين	البحرين
أحمد الشاهي	العراق/ بريطانيا
أسامة رشدي	مصر/ بريطانيا
جمعة عبد الله القماطي	ليبيا/ بريطانيا
جورج القصيفي	لبنان
حسام الملاك	العراق/ بريطانيا
خالد الشامي	مصر/ بريطانيا
خديجة صفوت	السودان/ بريطانيا
رغيد كاظم الصلح	لبنان/ بريطانيا
سعيد الشهابي	البحرين/ بريطانيا
صباح المختار	العراق/ بريطانيا
ضياء الفلكي	العراق/ بريطانيا
عاطف عبد العزيز الشهري	السعودية/ بريطانيا
عبد الجبار إبراهيم صالح	البحرين
عبد الجليل كاظم الوالي	العراق/ الإمارات
عبد الحميد محمد يعقوب التميمي	الأردن/ بريطانيا
عبد الفتاح ماضي	مصر

عبد النبي العكري	البحرين
عبد الوهاب الأفندي	السودان/ بريطانيا
علاء الشهابي	البحرين/ بريطانيا
علي فهد الزميع	الكويت/ بريطانيا
علي خليفة الكواري	قطر
غسان إبراهيم	سورية/ بريطانيا
فؤاد الصلاحي	اليمن
كامل حشيشو	لبنان/ بريطانيا
كامل مهدي	العراق/ بريطانيا
مبدر سلمان الويس	العراق
محمد الجابر	الأهواز/ بريطانيا
منصور يوسف العجب	السودان/ بريطانيا
ناصر الخليفة	قطر/ بريطانيا
ناصر قلاون	لبنان/ بريطانيا
ناصر منصور السابا	سورية/ فرنسا
نبيل الحيدري	العراق/ بريطانيا
نزار يوسف	السودان/ بريطانيا
نيره القصاب المختار	العراق/ بريطانيا
هشام الصلح	لبنان/ بريطانيا
هيا السادة	البحرين/ بريطانيا

الفصل الأول

مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية

عبد الفتاح ماضي



تمهيد

يعرض هذا الفصل أبرز مداخل عمليات الانتقال إلى نُظُم الحُكْم الديمقراطية، التي شهدتها دول في جنوب أوروبا وشرقها، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، في العقود القليلة الماضية؛ وذلك بهدف المساعدة في إثراء موضوع اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. وسيتم ذلك من خلال عرض المراحل المختلفة لأبرز مداخل الانتقال إلى الحكم الديمقراطي مع التركيز على حالتين تطبيقيتين على الأقل لكل مدخل. والهدف الأساسي من عرض هذه الحالات، هو الاستفادة من تجارب الآخرين، واستخلاص العبر والدروس، وتقديمها إلى صنّاع القرار والنشطاء السياسيين وكل الطامحين إلى المشاركة في إنجاز عمليات انتقال حقيقية في الدول العربية[١].

ويمكن القول، بداية، إنّ دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ظلت تدور حول إجراء الانتخابات الديمقراطية استناداً إلى فهم جوزيف شومبيتر، الذي يرتكز على الإجراءات الديمقراطية الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية، وذلك حتى موجات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وظهور دراسات لا تقف فقط عند تلك الإجراءات، وإنما تهتم بالأسباب التي أدت إلى الدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية واجتياز الحاجز، أو المسافة الفاصلة (Threshold)، بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي، وأنظمة الحكم الديمقراطي. وقد ساعدت كتابات أساتذة من أمثال روبرت دال، وغيرلمو أودونيل، وفيليب شيميتر، وغيرهم؛ في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، الذي أَثْمَرَ فرعاً

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الدراسة لن تهتم بالوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحالات محل الدراسة ومحاولات الانتقال في بعض الدول العربية، وذلك لأن مثل هذه المقارنات ستكون موضوع دراسة لاحقة إن شاء الله.

منفصلاً من أفرع السياسة المقارنة ـ أطلق عليه الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) ـ ينصبُّ فيه الاهتمام على الإجابة عن تساؤل أساسي: لماذا شهدت بعض الدول انتقالاً ديمقراطياً مكتملاً، بينما لم تشهد دولٌ أخرى ذلك الانتقال؟

وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز الدراسات الغربية[٢]. وبشكل عام، انتهت معظم هذه الدراسات إلى أن افتراضات نظرية الاشتراطات المسبقة (Pre-conditions Theory) ـ أو ما يسمى نظرية التحديث (Modernization Theory) ـ أصبحت غير ذات فائدة في الكثير من الحالات؛ فهناك دول فقيرة وديمقراطية مثل الهند ومالي، وهناك دول ثرية اقتصادياً وغير ديمقراطية كما الحال في بعض الدول العربية وسنغافورة. وفي الوطن العربي هناك الكثير من دراسات الحالة التي تناولت الأوضاع في الدول العربية والعقبات التي تقف أمام محاولات الانتقال الديمقراطي فيها، لعل أبرزها

---

(٢) أول هذه الدراسات كانت دراسة: Guillermo O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» in: Robert A. Pastor, ed., *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum* (New York; London: Holmes and Meier, 1989).

وعن جنوب أوروبا في أواخر السبعينيات، ثم دراسات من قارات عدة عن أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا، انظر: Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,» in: Liza Anderson, *Transition to Democracy* (Columbia: Columbia University Press, 1999), pp. 72-90.

ثم دراسات أخرى عن أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا وشرق أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، انظر: Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Consolidation: Southern Europe, South America and Post-communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), and Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991),

ودراسات مناطق أخرى عن أفريقيا، انظر: Michael Bratton and Nicholas van De Walle, «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa,» *World Politics*, vol. 46, no. 4 (1995), pp. 453-490.

وعن ثلاثة مناطق هي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، انظر: Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, 4 vols. (Boulder, CO: L. Rienner; London: Adamantine Press, 1989).

وهناك دراسات اعتمدت على التحليل التاريخي المقارن لعدد كبير ومتنوع من الحالات وغير ذلك من الدراسات، انظر: «Democratic Transitions,» in: *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences*, editors in chief Neil J. Smelser and Paul B. Baltes, 26 vols. (Amsterdam; New York: Elsevier, 2001), vol. 5: *CR-DEU*, p. 3426, and «Democratization,» in: William A. Darity, Jr., ed. *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 9 vols., 2nd ed. (Detroit: Macmillan Reference USA, 2008), vol. 2, pp. 288-290.

سلسلةُ الدراسات والكتب والمقالات التي أنتجها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية منذ نشأته عام ١٩٩١[٣].

مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية

تجدر الإشارة، بدايةً، إلى أنه لا يوجد تصنيف واحد متفق عليه لكل المداخل التي أفرزتها تجارب الانتقال الناجحة في جنوب أوروبا وشرقها، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، في العقود القليلة الماضية[٤]. فالدراسات التي أشرنا إليها، وغيرها، انتهت إلى تقديم قائمة طويلة من الأسباب التي تفسر الانتقال إلى الديمقراطية في الحالات التي تعرّضت إليها[٥]. ومن هذه العوامل أزمة الشرعية ـ البعد الاقتصادي من حيث طبيعة الأزمات وآثارها وتعامل الحكومات معها ـ طبيعة النظام القديم ـ طبيعة الفاعلين الأساسيين قبل عملية التحول وفي أثنائها، وقوّة بعضهم النسبية تجاه البعض الآخر ـ دور النخب والقيادات ـ مدى قوة الفئة الحاكمة أو تماسكها ـ حجم التعبئة الشعبية في الشارع وموقف منظمات المجتمع المدني (والكنيسة في بعض الحالات) من النظام ـ مدى دعم المؤسسات العسكرية والأمنية للنظام القديم ـ مواقف القوى الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة، التي ساندت لعقود طويلة نُظُمَ حُكْم الفرد أو القلّة ـ الإرث الاستعماري والتاريخ السياسي للدولة ـ آليات الانتقال ذاته وطرقه ـ نجاح عمليات الانتقال في دول مجاورة، وغير ذلك.

---

(٣) انظر بشأن الدراسات التي أنتجها المشاركون في هذا المشروع: دراسة أعدّها علي خليفة الكواري تحت عنوان «نشاطات مشروع دراسات الديمقراطية،» نشرت على الجزيرة نت، المعرفة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي الملحق الرقم (٢) في هذا الكتاب.

(٤) كما قدمت الكثير من التفسيرات لنشأة الديمقراطية في الغرب، أبرزها نظرية التحديث التي يرى أنصارها أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيير اجتماعي، والتغيير الاجتماعي يفضي إلى تصاعد المطالب بالتغيير للحفاظ على مكاسب الطبقات الصاعدة (الطبقة الوسطى)، ثم يتطور الأمر إلى الديمقراطية التمثيلية وامتداد حق التصويت والترشح تدريجياً إلى كافة الفئات والطبقات (الشكل المعاصر للديمقراطية). وهناك من يرى، ومنهم كاتب هذه السطور، أن هذا المدخل يتكامل مع المدخل الذي يهتم باختيارات الفاعلين وذلك على اعتبار أن متغيرات المستوى الكلي ـ المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ـ تحدد دوافع الفاعلين. لمزيد من التفاصيل، انظر: Abdel-Fattah Mady, «Islam and Democracy: Elite Political Attitudes and the Democratization Process in the Arab Region,» (Ph.D. Dissertation, 2005), and Jacek Kugler and Yi Feng, «Explaining and Modeling Democratic Transitions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2, (1999), pp. 139-146.

(٥) أحصى أحد الباحثين نحو ٢٧ متغيراً وردت في دراسات الانتقال الديمقراطي وساهمت في إقامة الديمقراطية في دول مختلفة، انظر: Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, pp. 37-38.

ولعل تعدُّدَ العوامل المؤثِّرة في عمليات الانتقال، وتفاوت آثارها باختلاف المكان والزمان، يُفسِّران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو (أو مدخل أو طريق) للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية؛ ذلك إلى جانب أن العامل الخارجي، لعب دوراً مؤثراً في دعم الكثير من حالات الانتقال أو عرقلتها، فلا مناص بالتالي من تتبع آثاره في الكثير من هذه الحالات(٦).

ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة، فإننا سنعرض لعدد من الحالات التطبيقية لمداخل الانتقال، من حيث ميزان القوة بين الفاعلين المتصارعين من أجل الديمقراطية أو ضدها من جهة، وطبيعة التفاعلات بينهم من جهة أخرى. أي أننا سننظر في عوامل قوة كل فاعل من الفاعلين الأساسيين، وقدراته في التأثير، وعلاقاته مع مؤسسات الدولة والمجتمع والقوى الخارجية(٧)، ثم من حيث مواقفه المختلفة وتحركاته تجاه الفاعلين الآخرين في أعقاب الشروع في عملية الانفتاح السياسي (وأثناء مرحلة ضعف النظام القديم)، والنتائج المترتبة على تلك التحركات.

وهذه المداخل هي:

ـ الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة: وهنا غالباً ما

---

(٦) يميز بعض الباحثين بين أربع طرق للتحول: التحول (Transformation)، الإحلال (Replacement)، الإحلال التحولي (Transplacement) والتدخل الخارجي، انظر: المصدر نفسه. وهناك من يميز بين اختيارات النخب في المدى القصير، وعوامل متوسطة المدى مثل سمات النظام القديم، انظر: Linz and Stepan, *Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe.*

وعوامل طويلة المدى مثل شكل عملية الانتقال (Rueschemeyer, Castells). وثمة من يميز بين العوامل التي تهتم بالنخب (Dogan and Higley)، وتلك التي تهتم بدور الجماهير، مثل دور الطبقة (Rueschemeyer, Collier)، ودور الجماعات الاجتماعية (Foweraker, Tarrow)، ودور الجماعات العرقية (Offe). وهناك أيضاً من يميز بين العوامل السياسية والاقتصادية (Haggard and Kaufman, Przeworski and Limongi)، وبين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية (Whitehead)، ودور الدولة: (Linz and Stepan).

أما روبرت دال فيرى أن هناك طريقتين لعملية التحول الديمقراطي، أولاهما تركز على المشاركة أي امتداد الحريات والحقوق السياسية إلى كل المواطنين البالغين، وثانيهما تتصل بالمنافسة أي مدى توفر تلك الحقوق والحريات لمجموعة من المواطنين وتزايد احتمالات تنافس المعارضة على الحكم ووصولها إليه. انظر: George Srensen, *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World*, Dilemmas in World Politics, 3rd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2008), pp. 13-15, and Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder, CO: Westview Press, 2000), pp. 65-69.

(٧) انظر: Richard Snyder, «Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives,» paper presented at: *Sultanistic Regimes* (conference), edited by H.E. Chehabi and Juan J. Linz (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1998), and Richard Snyder, «Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships,» *Comparative Politics*, vol. 24, no. 4 (July 1992), pp. 379-399.

ينصبُّ الاهتمام على دور الإرث الاستعماري، وتوافق القادة والآباء المؤسسين قبل الاستقلال وبعده، واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي، وذلك كما حدث في الهند وماليزيا.

ـ **الانتقال التدريجي من نُظُم حُكْم الفرد أو القلّة، إلى نُظُم الحُكْم الديمقراطي**: وتتضمن هذه العملية عدّة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام (أو معارضة ديمقراطية خارجه)، ثم الانفتاح السياسي، ثم تطور الانفتاح نحوَ الانتقال إلى الديمقراطية. وهنا، أظهرت التجارب الناجحة وجود أكثر من طريق للانتقال، **الطريق الأول** هو الانتقال من أعلى بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام (إسبانيا والبرازيل)، و**الطريق الثاني** هو الانتقال من خلال التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه (بولندا وجنوب أفريقيا)، أمّا **الطريق الثالث**، فهو الانتقال من أسفل بعامل التظاهرات الشعبية و/أو ضغوط قوى المعارضة الديمقراطية (الفيليبين وكوريا الجنوبية والمكسيك).

ـ **انهيار نُظُم حُكْم الفرد أو القلّة وإنشاء نُظُم حُكْم ديمقراطي**: وهنا، تمر العملية في مرحلتين أساسيتين، **الأولى** مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة عوامل مختلفة، منها الفشل في الداخل كما حدث في رومانيا، أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل، أو عدو خارجي كما حدث في البرتغال واليونان والأرجنتين، و**الثانية** مرحلة إنشاء نظام حكم ديمقراطي.

أولاً: الإرث الاستعماري ودور القيادة وتوافق النخب

رغم مساوئ المستعمر الإنكليزي، فإنه ترك بعض الأمور التي استفادت منها بعض المجتمعات والنخب، قبل الاستقلال وبعده؛ وذلك كما حدث في الهند وماليزيا وسري لانكا وغينيا الجديدة. وفي كل هذه الحالات، تعرضت الديمقراطيات الوليدة إلى نكسات، غير أن انتهاك بعض الحكام للديمقراطية كان يتم، غالباً، ضمن الإجراءات الدستورية والقانونية القائمة[8]. وفي ما يلي، شيء من التفصيل عن الحالتين الهندية والماليزية.

---

(٨) انظر: Diamond, Linz and Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, pp. 11-12.

١ ـ الحالة الهندية

رغم فشل معظم الدول حديثة الاستقلال في التحول مباشرة إلى الديمقراطية، أو الحفاظ على ديمقراطيتها الوليدة بعد حصولها على الاستقلال، فإن الهند تمثل الاستثناء الأبرز هنا؛ إذ ظلت دولةً ديمقراطيةً منذ استقلالها وحتى اليوم، عدا فترة أقل من سنتين بين ١٩٧٥ و١٩٧٧، عندما أعلنت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي حالة الطوارئ. ولئن قُدّم الكثير من التفسيرات للجذور الديمقراطية للهند، فإنه يمكن فهم هذه الديمقراطية في ضوء عدة عوامل، أبرزها دور حزب المؤتمر القومي (Indian National Congress - INC)، وتوافُق قادته ومهارتُهم في التعامل مع متغيرات الواقع، واختيارهم الديمقراطية من جهة؛ والإرث البريطاني من جهة أخرى.

فإزاء الواقع المنقسم، وصعوبة هيمنة طرف على آخر، أدرك قادة الحزب أن أنسب الخيارات هو الاتفاق على قواسم مشتركة للتعايش المشترك والتفاهم، وكانت هذه القواسم هي الديمقراطية بقيمها الرئيسة وممارساتها المتعارف عليها. وكان حزب المؤتمر، الذي تشكّل عام ١٨٨٥، هو الأداة التي تم بموجبها ترجمة هذه القواسم إلى واقع ملموس. فالحزب لم يكن فقط في طليعة القوى المناضلة ضد الاستعمار البريطاني[٩]، وإنما مثّل أيضاً الأداة التي بموجبها اتفق القادة على إنشاء النظام الديمقراطي بعد الاستقلال.

وقد تشكّل الحزب كمنظمة عابرة للقوميات والأديان، لتضم كافة الهنود، بغضّ النظر عن دياناتهم وأعراقهم وأيديولوجياتهم، وليُعرَف الحزب على أنه المنظمة الأم، أو الإطار الجامع (Umbrella Organization) لحركة استقلال الهند[١٠]. وقد تعلم قادة الحزب كيف يمكن الحفاظ على تنوع الحزب في الداخل، والسماح بكافة الآراء والأفكار؛ ومن ثم أهمية النقاش الحر، والمساومات، والبقاء تحت

---

(٩) قاد الحزب النضال ضد المستعمر البريطاني مُفرزاً قيادات ونخب قادت الملايين من الهنود ضد البريطانيين، وعلى رأسهم الزعيم الروحي للحزب الزعيم مهاتما غاندي الذي عُرف بإتباع سياسة العصيان المدني السلمي في صراعه مع الإنكليز. انظر: Sumit Ganguly, «Explaining India's Transition to Democracy,» in: Anderson, *Transition to Democracy*, p. 225.

(١٠) ورغم ذلك، فقد رفض البعض البقاء في الحزب، وعلى رأسهم معظم المسلمين الذين اختارت قيادتهم برئاسة محمد علي جناح الانفصال عن الهند. كما رفضت الأقلية الهندوسية الانضمام للحزب، وقاتلت المستعمر البريطاني ثم شكلت حزبها الخاص باسم (Hindu Mahasabha Party) وهو حزب هندوسي قومي يرفض علمانية حزب المؤتمر.

مظلة الحزب الجامعة رغم اختلاف المصالح؛ الأمر الذي دفع البعض إلى القول إن الحزب قام بالدور الذي تقوم به البرلمانات القومية، إذ تنتهي خلافات أعضائه داخله بالاتفاق على رأي معين. وكانت لقيادة الحزب، خصوصاً جواهر لال نهرو، الفضل الأول في ترسيخ الممارسات الديمقراطية داخل الحزب، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية، وفي تعزيز النقاش وتقبُّل الآراء المختلفة داخل الحزب(١١).

بعد حصول الحزب على أغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية، التي انتخبت بغرض وضع الدستور بعد انفصال الباكستان وحصولها على الاستقلال، ترجم قادة الحزب اتفاقهم وتفاهماتهم التي صاغوها قبل الاستقلال، في مسودة الدستور التي جاءت تعبيراً عن رأي الأغلبية في الهند. وقد استفاد الدستور من الكثير من الدساتير الديمقراطية في ذلك الوقت، فقد ضم العديد من المبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في أكثر من دولة ديمقراطية عريقة، أبرزها: الشكل البرلماني الديمقراطي، وسيادة البرلمان وحكم القانون، وآلية المراجعة القضائية التي تمارسها المحكمة العليا، والشكل شبه الفدرالي للدولة مع وجود حكومة مركزية قوية، وقائمة للحريات والحقوق وعلى رأسها حرية الأديان والملكية الخاصة وحريات الاجتماع والتعبير والحركة، وضمانات لحقوق الأقليات وإلغاء التمييز على أساس الدين والعرق والطبقة والنوع ومكان الولادة، ودور قوي للدولة في التأكد من حصول كل المواطنين على حياة كريمة واستعمال موارد الدولة للصالح العام وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين(١٢).

كما حرص قادة الحزب على عدم تسييس الجيش، وعدم إقحامه في الشؤون السياسية؛ وهذا عكس الحال في الباكستان، حيث اعتاد السياسيون ـ عبر الاستعانة بالجيش لتحقيق أهدافهم السياسية ـ على وضع أفضى إلى تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية، فسيطرتها على السلطة لفترات طويلة.

وبالإضافة إلى ما سبق، كان للإرث البريطاني نتائج مؤثّرة؛ رغم أن الممارسات البريطانية لم تكن كلها سلمية وديمقراطية، إلا أنّ بعضاً من تلك الممارسات ساعد ـ كما يرى البعض(١٣) ـ على بناء حكم القانون، من خلال المؤسسات البيروقراطية

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(١٣) المصدر نفسه.

والقضائية، وتوفير نوع من صُوَرِ التمثيل النيابي والانتخابات التي أعطت الفرصة للنخب المحلية لممارسة بعض مظاهر الحكم المقيد وزرع ثقافة التسامح والديمقراطية. وكما تشير بعض الدراسات، فقد كانت الأمور مشابهة بالنسبة إلى النخب الباكستانية، لولا أن الأوضاع المحلية هناك دفعت مؤسسها، محمد علي جناح، إلى تنصيب نفسه كحاكم عام بسلطات واسعة، في الوقت الذي كان فيه نهرو يتسلم الحكم في الهند كرئيس للوزراء، في نظام ديمقراطي برلماني[١٤].

٢ ـ الحالة الماليزية

تُعَدُّ ماليزيا مثالاً آخرَ على توافق القادة والنخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال عام ١٩٥٧، وذلك عن طريق إنشاء منظمة عابرة للقوميات والأديان هي «منظمة الملايو القومية المتحدة» (United Malays National Organization - UMNO)[١٥]. وهي أيضاً مثال على تعامل القادة بحكمة مع الآثار السياسية والاقتصادية للخلل السكاني الذي أوجده المستعمر البريطاني إبان فترة الاستعمار. فلقد تركزت خيارات القادة والنخب، قبل الاستقلال وبعده، حول بُعدَيْن محوريين: **الأول** تحويل العوامل الهيكلية المتصلة بالتركيب السكاني ـ المتنوع عرقياً ودينياً وثقافياً ولغوياً ـ إلى عامل قوة ووحدة، بدلاً من أن يُشكل سبباً لتفجر الخلافات وتبني السياسات الإقصائية[١٦]، **والثاني** هو التنمية الاقتصادية، مع تحقيق المساواة لكافة فئات الشعب، وبالتالي تحقيق الرفاهية لها.

وكان العامل الحاسم، هنا، نوعية القادة أو الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم تنكو عبد الرحمن، الذين آمنوا بالنظام البرلماني وبالديمقراطية التوافقية[١٧]. ولهذا،

---

(١٤) Diamond, Linz and Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, p. 9.

(١٥) صار التكتل يعرف منذ ١٩٧٣ باسم الجبهة القومية (Barisan Nasional or National Front- BN) وهو يضم اليوم نحو ١٤ حزباً وحركةً، أبرزها: (UMNO)، والجمعية الصينية المالايوة (Malaysian Chinese Association- MCA)، والمؤتمر الهندي المالايو (Malaysian Indian Congress-MIC).

(١٦) تبنت بريطانيا سياسة استهدفت الإخلال بالتركيب السكاني للبلاد وذلك بتهجير الصينيين والهنود على وضع صار فيه أصحاب البلاد الأصليين من المالايويين يمثلون أكثر من نصف السكان بشيء يسير (٥٨ بالمئة ملايو، ٢٤ بالمئة صينيون و٧ بالمئة هنود)، انظر: William Fred Case, «Revisiting a Consociational Democracy: Elite Relations and Regime Form in Malysia,» (Ph.D Dissertation, University of Texas at Austin, USA, 1991), and Meredith Leigh Weiss, «The Politics of Protest: Civil Society, Coalition-building, and Political Change in Malaysia,» (Ph.D Dissertation, University of Texas at Austin, USA, 2001).

(١٧) Diamond, Linz and Lipset, eds., Ibid., vol. 3, p. 9

فقد توافقت النخب في أعقاب الاستقلال، واعتمدت استراتيجية التماسك الاجتماعي، والوحدة من خلال التنوع والتعدد، أي قبول التعدد العرقي واستيعابه، وتحويله إلى مصدر قوة للبلاد من خلال إيجاد تحالف سياسي عابر للعرقيات (UMNO)، ذلك التحالف الذي تكوّن من الأحزاب السياسية الممثلة للتيارات الرئيسة في البلاد[١٨]. كما اتفقت النخب السياسية على قواعد اللعبة الديمقراطية، ونبذ سياسة الإقصاء أو الهيمنة من كافة الأطراف الرئيسية ـ إنها استراتيجية النظر إلى الآخر من منظور اللعبة غير الصفرية التي تحدث عنها جيوفاني سارتوري[١٩]. وبهذا، نجحت النخب في تفويت الفرصة على المستعمر البريطاني الذي كان يراهن، في سعيه إلى بقائه في ماليزيا، على رفض قادة الملايو التعدد العرقي واعتمادهم سياسة الإقصاء والمنع، لا التعايش والتعاون[٢٠].

لقد أدرك القادة طبيعة الاختلافات العرقية والثقافية والدينية واللغوية التي خلّفها المستعمر، وانطلقوا من حقائق ذلك الواقع للتعامل معه بحكمة وبُعْدِ نظر. ولم يلجأ الآباء المؤسسون إلى البديل الأكثر شيوعاً في العالم الثالث، أي إلى التنافس ومحاولة إقصاء الآخر. رغم تميز العرقيات بين أغلبية من المالايو المسلمين ـ الذين يتحدثون لغة المالايو؛ والصينيين، الذين يتحدثون الصينية أو الإنكليزية، ويمارسون أدياناً وعاداتٍ تختلف عمّا يقوم به المالايوون؛ ورغم اختلاف الوضع الاقتصادي، بين ثراء الأقلية الصينية وفقر الأغلبية المالايوة؛ فإن نُخَبَ المالايو اختارت التعاون، وليس التصادم، وعمدت إلى مشاركة الصينيين في القوة الاقتصادية والسياسية[٢١]. وقد حقق هذا الاختيار للبلاد استقراراً سياسياً امتد لعقود بعد الاستقلال، كما جنّب البلاد لجوءَ النخب إلى

---

(١٨) استطاع هذا التحالف الحصول على أغلبية الثلثين في الانتخابات التي أجريت منذ عام ١٩٥٧. وبعد انتخابات ٢٠٠٤ وفوز عبد الله بدوي واجه هذا الأخير معارضةً قويةً من عدة أحزاب مثل: حزب الحركة الديمقراطي، والحزب الإسلامي، وحزب العدالة الذي يقوده أنور إبراهيم. وفي عام ٢٠٠٦ عانت UMNO من الانشقاقات مع تصاعد تحدي مهاتير محمد وعودة أنور إبراهيم للحياة السياسية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وتصاعد المطالب بإلغاء سياسة التمييز الإيجابي. لمزيد من التفاصيل، انظر: Ben Thirkell-White, «Political Islam and Malaysian Democracy,» *Democratization*, vol. 13, no. 3 (June 2006), pp. 432-437.

(١٩) أو ما اعتبره سارتوري «Politics-as-Bargaining Not Politics-as-War»، انظر: Giovanni Sartori, *The Theory of Democracy Revisited* (Chatham, NJ: Chatham House Publishers, 1987), p. 224.

(٢٠) خالد التيجاني النور: «نهوض ماليزيا وتخلف السودان: أهي مسألة قيادة؟،» و«حصاد تجربتين: لماذا نهضت ماليزيا وتخلف السودان؟،» في: **الصحافة** (السودان)، <http://www.alsahafa.info/index.php>.

(٢١) Case, «Revisiting a Consociational Democracy: Elite Relations and Regime Form in Malaysia».

الشارع للحصول على الدعم، ومن ثم تسابق الآخرين إلى الأسلوب نفسه.

ذلك بالإضافة إلى الجانب الإيجابي للإرث الاستعماري الذي ورثته النُخَبُ المحلية، والذي من مظاهره إقامة نظام بيروقراطي على أسس وإجراءات محددة[٢٢]، وتدريب الإدارة البريطانية أفراداً من النُخَبِ المحلية، وتعيينهم في المناصب الدنيا وفي المجالس المحلية، وتشجعيها ظهور نخب تجارية محلية. فقد كان اهتمام الإنكليز ينصبُّ على خَلْقِ نُخَب محلية تحافظ على المصالح البريطانية في المقام الأول، وعدم تطوير ولاءات قومية تهدد تلك المصالح[٢٣]. غير أن اختيارات قادة ماليزيا، في فترة ما بعد الاستقلال، جاءت في صالح وحدة البلاد وازدهارها، وذلك على خلاف ما آلت إليه الأمور في دول تعرّضت للإرث الاستعماري نفسه، مثل باكستان وبنغلاديش وبورما وسنغافورة. وقد ساهم الاتفاق بين الملايو والصينيين ـ وبدعم إنكليزي يرتكز على ضرورة إنشاء اتحاد يجمع الأجزاء التي كانت خاضعة للاحتلال الإنكليزي ـ في ظهور دولة ماليزيا الفدرالية.

وقد ظهر أثر هذه النوعية من القيادة والفهم في فترة ما بعد الاستعمار، إذ توافَق الطرفان الرئيسان ـ المالايو وغير المالايو ـ على تقاسم القوة، فاحتل المالايو المناصب العليا في الحكومة والجيش والنظام البيروقراطي، بينما تحرك غير المالايو بحرية في المجال التجاري والاقتصادي، وذلك مع بعض التداخل، فبعض النخب غير المالايوة شغلت مناصب سياسية وخصوصاً داخل تحالف منظمة المالايو القومية المتحدة من خلال الجمعية الماليزية الصينية (Malaysian Chinese Association- MCA)، وبعض النخب المالايوة قامت ببعض الأعمال الاقتصادية، الأمر الذي عزز من توافق النخب[٢٤].

كما جنّبت القيادة الحكيمة والنخب التوافقية البلاد عدة أزمات: عام ١٩٥٩ عندما تحدى زعيم الجمعية الماليزية الصينية تنكو عبد الرحمن؛ وأثناء الاضطرابات العرقية عام ١٩٦٩، التي نجمت عن احتجاج المالايو على التوزيع غير العادل لثمار عمليات التنمية، وعدم رضا الصينيين عن المكانة السياسية للمالايو؛ وخلال

(٢٢) تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام أقيم في الأساس من أجل إطالة الحكم البريطاني الاستعماري وإحكام السيطرة على البلاد كما أشار دياموند. انظر: Diamond, Linz and Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, vol. 3, p. 13.

(٢٣) ويختلف هذا النوع من الإدارة الاستعمارية عن ما قام به مستعمرون آخرون، ففرنسا وهولندا اهتمتا بالجانب الثقافي ونشر الثقافة.

(٢٤) Case, Ibid.

التوترات الناجمة عن الهزات الاقتصادية عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وفي كل هذه الحالات، استطاعت النخبة الحاكمة التعامل بمهارة وحكمة، والإبقاء على التحالف، والحيلولة دون انقسام النخبة[٢٥]؛ هذا إلى جانب أن الجيش لعب دوراً محايداً في كافة الصراعات، متجنباً التحيز لصالح طرف معين، أو إحكام سيطرته على البلاد، وتسلّمه السلطة، وذلك كما حدث في الكثير من الدول المجاورة وغير المجاورة لماليزيا.

وتجدر الإشارة، في النهاية، إلى أنه ولئن أدركت القيادة استحالة تغيير الاختلافات العرقية واللغوية والثقافية والدينية، غير أنها أدركت إمكانية إزالة الفوارق الاقتصادية بين الفئات المختلفة. وقد تحقق لها ذلك من خلال وضع سياسة اقتصادية للتنمية بعد أحداث عام ١٩٦٩، تم بموجبها إعادة هيكلة الاقتصاد، بُغية تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات بين الجماعات العرقية المختلفة، وتيسير دمج المالايو في الاقتصاد، لكن ـ وهذا في غاية الأهمية ـ دون إفقار الأعراق الأخرى بالطرق الشائعة في دول أخرى، كمصادرة الثروات أو الحرمان منها. إنها سياسة التمييز الإيجابي، التي طبقتها ماليزيا قبل الولايات المتحدة بسنوات[٢٦]، وقد ساعد توافق النخب على استمرار هذه السياسة الاقتصادية، بل وتعاظمها، خصوصاً مع مجيء مهاتير محمد إلى سدة رئاسة الوزراء عام ١٩٨١، الذي، وإنْ لم يهتم كثيراً بالديمقراطية بإعاقته نمو المؤسسات الديمقراطية، ووضعه بعض القيود أمام الصحافة والمعارضة السياسية، إلا أنه قاد النهضة الاقتصادية لماليزيا المعاصرة، معتمداً على الكثير من السنن الكونية للنهضة والتنمية، وببعد إسلامي حضاري[٢٧].

---

(٢٥) المصدر نفسه، و Thirkell-White, «Political Islam and Malaysian Democracy,» pp. 423-426.

(٢٦) النور، «حصاد تجربتين: لماذا نهضت ماليزيا وتخلف السودان؟».

(٢٧) صار الإسلام القيمة الثقافية الكبرى لنهضة ماليزيا. فقد تخرج مهاتير من مدرسة لم ترفع شعارات النموذج الإسلامي أو تحتكر الحديث باسم المشروع الإسلامي، وإنما راح يقدم اجتهادات تجديدية خلّاقة تتعامل بمهارة وحنكة بالغة مع مقاصد الإسلام في إقامة مجتمع إسلامي متحضر، مدركاً ما أدركه بعض العرب مؤخراً من أن على المسلمين التمسك بالإسلام والنهوض من خلاله عن طريق التمسك بالأهداف العامة للإسلام ومقاصده العليا (وليس بالتمسك بنموذج معين) وتطبيقها من خلال آليات لا تتعارض معه. وذلك لأنه لا يوجد نموذج أو تفسير واحد للإسلام صالح للتطبيق في كل زمان ومكان. وقد اعتبر أن هذه الآليات تشمل ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الغرب ومن قيم العمل والإنجاز من شعوب الشرق. أما أنور إبراهيم، أحد مهندسي التنمية في ماليزيا ورفيق مهاتير محمد ثم عدوه اللدود، فيؤمن بأن التحدي الذي يواجه الإسلام هو ترويض قوى الطائفية والقبلية التي تعيش بداخله، والتي تشكل مع الاستبداد أكبر المعوقات أمام نشأة مجتمع متحضر داخل الأمة، فتخلف المسلمين يعود إلى عوامل داخلية =

ثانياً: الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلّة، إلى نُظُم الحُكْم الديمقراطية

وكما سبقت الإشارة، تتضمن هذه العملية عدة مراحل، المرحلة **الأولى** هي مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام (أو معارضة ديمقراطية خارجه)، والمرحلة **الثانية** هي مرحلة شروع النظام الحاكم في تخفيف قبضته وتبني بعض الخطوات الانفتاحية، أمّا المرحلة **الثالثة** فهي مرحلة تطوّر هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية، ثم ترسيخ أسس النظام الجديد.

والانفتاح السياسي غالباً ما يتضمن إجراءات متواضعة، مثل رفع بعض القيود على العمل السياسي، أو توسيع حريات الأفراد والجماعات داخل النظام القائم. وقد يكون الانفتاح حقيقياً في بعض الحالات، وذلك عندما يؤثر فعلاً في جوهر السلطة ونظام الحكم في المدى القصير. غير أن كثيرين يرون أن الانفتاح غالباً ما يعني تبني النظام بعض المظاهر الديمقراطية من الناحية الشكلية لكن دون المضمون[(٢٨)]، أو اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية لكن دون الاقتراب من جوهرها الذي يتصل بمبدأ التداول على السلطة أو اختيار الحكام عن طريق انتخابات ديمقراطية[(٢٩)]. إنّ الانفتاح الشكلي لا يمسّ جوهر السلطة الحاكمة، ولا يضع الحكام في اختبار حقيقي أمام الناخبين، ولا يصل إلى قدرة هؤلاء على صنع السياسات التي يريدونها، ومن ثم لا يستهدف إلا تحسين شكل النظام دون جوهره[(٣٠)]. ويوضح هذا المعيار الأخير أمرين مهمين، هما فتح النظام أمام الممارسة السياسية من جهة، ومحدودية تلك الممارسة من جهة أخرى[(٣١)]. وبشكل عام، يؤدي الانفتاح في كثير من الحالات إلى مزيد من الضغوط لاتخاذ مزيد من الخطوات الانفتاحية، وصولاً إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

= بالأساس. انظر: هشام الحمامي، «في ضيافة محاضير محمد،» موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/02/article09.shtml>.

انظر أيضاً: ملف «الرؤية الإصلاحية لمحاضير محمد،» موقع إسلام أون لاين، بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢٨) انظر: Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 2000), pp. 46-47.

(٢٩) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 9.

(٣٠) Maria Ottaway, «Evaluating Middle East Reform: How Do We Know When it is Significant?,» *Carnegie Papers*, no. 56 (February 2005), p. 9.

(٣١) Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, p. 48.

تبدأ عملية الانفتاح في أعقاب ضعف الأسس التي يقوم عليها النظام القديم، وإدراك الحكام أنه لامناص من تغيير بعض هذه الأسس، للحصول على مزيد من الشرعية. وغالباً ما يبدأ الانفتاح بعد انقسام الفئة الحاكمة بين إصلاحيين يتطلعون إلى إدخال بعض التغيير على النظام، ومحافظين يدافعون عن الوضع القائم؛ أو عندما تدرك الفئة الحاكمة أن هذا الانفتاح سيحول دون تخليهم عن السلطة، إذا ما أُجريت انتخابات ديمقراطية حقيقية؛ وذلك تحت ضغط الأزمات السياسية والاقتصادية، أو ضعف شرعية النظام، وتضاؤل قدرته على استخدام القمع[٣٢].

وبشكل عام، تتنوع دوافع الانفتاح وأهدافه، ففي البرازيل جاء الدافع للانفتاح من داخل النظام وخارجه، وبهدف الحفاظ على المؤسسة العسكرية، وفي كوريا الجنوبية، كان الدافع من خارج النظام، وتمثل في تظاهرات الطلاب والأساتذة والعمال، ثم ضغط المعارضة. وفي بولندا، كان الدافع من خارج الفئة الحاكمة، ومن العمال وحركة تضامن. وقد يكون الهدف من الانفتاح إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي كما كانت الحال في إسبانيا، كما قد يكون المقصد هو إصلاح النظام القائم كما كان مقصد ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد يلجأ الحكام إلى الانفتاح لمجرد الحصول على بعض الشرعية، كما حدث في عدد من الدول الأفريقية[٣٣]، أو عندما تتناقض القيم والمبادئ الحاكمة للنظام مع الواقع المعيش، وذلك كما كان الأمر في معظم دول شرق آسيا، التي ما إنْ رُفعت الوصاية السوفياتية عنها، حتى ظهر التناقض بين أنظمتها الشيوعية وواقع شعوبها المتطلعة إلى التغيير. كما قد يستفيد الانفتاح السياسي من ضغط خارجي، كالضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على حكام الفيليبين وكوريا الجنوبية، بعد سنوات من دعم النظامين المطلقين هناك.

وفي كل الأحوال، غالباً ما يكون ضعف النظام ـ ومن ثم قيامه بالانفتاح ـ مرحلةً واحدةً من مراحل التغيير السياسي، يتبعها مراحل أخرى، **الأولى** هي الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطية، والتي هي مرحلة تتجاوز مجرد رفع بعض القيود أو التسامح مع بعض الحريات إلى إنشاء نظام سياسي جديد، يغير القيم

(٣٢) Michael Bratton and Nicholas De Walle, «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa,» *World Politics*, vol. 24, no. 4 (July 1995), p. 460.

(٣٣) Doh Chull Shin, «Review Article: On the Third Wave of Democratization, A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Reseach,» *World Politics*, vol. 47, no. 1 (October 1994), p. 144.

والمبادئ الأساسية المتصلة بالسلطة، والإجراءات والقواعد المتصلة بصنع القرارات، أي اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. والانتقال، بهذا المضمون، يعني اجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة (Threshold) بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي، وأنظمة الحكم الديمقراطي. ويلي الانتقالَ السياسي مرحلةٌ **ثانية** ـ يسميها البعض بالتحوّل الديمقراطي ـ تتضمن مراحل مختلفة، تنتهي بعملية ترسيخ أسس النظام الديمقراطي بقيمه ومبادئه العليا.

يلي ذلك مرحلة **ثالثة** تقضي بترسيخ النظام الديمقراطي كنظام للحكم ومنهج لممارسة السلطة، أو ما يسمى بالترسيخ الديمقراطي (Democratic Consolidation)، تتصل بمؤشرات عدة، أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية وقواعد اللعبة الديمقراطية كمبدأ، وليس كإجراء كما قال وايتهيد، وتحييد القوى المناوئة للديمقراطية، واقتناع قطاعات واسعة من القوى السياسية الرئيسة بأنه لا بديل عن العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتنافس على السلطة، وكذا مشاركة واسعة من الناخبين في الانتخابات، وعدم وجود مؤسسة أو جهة قادرة على أنْ تدعي لنفسها حق الاعتراض على قرارات صنّاع القرار المنتخبين وسياساتهم، كما قال جوان لينز[٣٤].

وهناك، مثل ديفيد باتنام ولاري دياموند، من يضيف إلى المؤشرات السابقة عوامل أخرى مثل شيوع الثقافة الديمقراطية وسط الشعب[٣٥]. وغني عن البيان أن انتهاء الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخ الديمقراطية يختلف عن استقرار النظام (Stability)، الذي قد يتبع ترسيخ النظام الديمقراطي وقد لا يتبعه، فقد يقوم نظام ديمقراطي من نوع ما، لكن مع استبعاد الأقليات، كما في جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري، وفي إسرائيل منذ نشأتها وحتى اليوم[٣٦].

---

(٣٤) انظر: Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), and Francisco, *The Politics of Regime Transitions*, pp. 122-139.

(٣٥) Chull Shin, «Review Article: On the Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Reseach,» pp. 144-145, and David Potter, «Explanting Democratization,» in: David Potter [et al.], eds., *Democratization*, Democracy from Classical Times to the Present; 2 (Cambridge, MA: Polity Press in association with the Open University; Malden, MA: Blackwell Publishers, 2001), p. 17.

(٣٦) بشأن طبيعة الديمقراطية القائمة في إسرائيل، انظر: Dean McHenry, Jr. and Abdel-Fattah Mady, «A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel,» *Democratization*, vol. 13, no. 2 (April 2006).

وتجدر الإشارة، إلى أن هذه العمليات ليست عمليات خطية كما يرى بعض الباحثين، وإنما هي عمليات بمراحل متعددة، تختلف أبعادها من دولة إلى أخرى، وقد تشتمل على عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المعاكس[٣٧].

وما يهمنا في هذه الدراسة، هو طُرُق الانتقال التدريجي، من حكم الفرد أو القلّة إلى الحكم الديمقراطي، التي أظهرتها التجارب المختلفة خلال العقود الأربعة الماضية. ويمكن تصور ثلاثة طرق هنا، مع التنبيه إلى أنه من الصعوبة أحياناً التفرقة بين هذه الطرق، كما قد يختلف توزيع بعض الحالات التطبيقية على هذه الطرق، باختلاف الباحثين وتنوّع اقتراباتهم الفكرية. الطريق **الأول** هو الانتقال من أعلى بقيادة قائد أو جناح إصلاحي من داخل النظام (إسبانيا ـ البرازيل)، والطريق **الثاني** الانتقال من خلال التفاوض بين الإصلاحيين داخل النظام والمعارضة خارجه (بولندا ـ جنوب أفريقيا)، فيما الطريق **الثالث** هو الانتقال من أسفل من خلال ضغوط الشارع وظهور معارضة ديمقراطية (الفيليبين ـ كوريا الجنوبية ـ المكسيك).

١ ـ الطريق الأول: الانتقال بقيادة الإصلاحيين داخل النظام

ويتسم هذا الطريق باقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، وربما تزايد اقتناعه بالديمقراطية؛ أو ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة، وتبني بعض الخطوات الانفتاحية، ثم قيادة هذا القائد الإصلاحي، أو الجناح الإصلاحي، مهمة الانتقال إلى الديمقراطية. وفي جُل الحالات التي شهدت هذا النوع من الانتقال، كانت قوة أحزاب المعارضة وجماعاتها محدودة، مقارنةً بقوة الجناح الإصلاحي داخل النظام، وخصوصاً في بداية مراحل الانتقال. ومن ثم، فالعنصر الحاسم في الانتقال هو أنّ الذي يقوده هو الحاكم الإصلاحي المستنير والمؤمن فعلاً بضرورة الانتقال إلى الديمقراطية، أو الجناح الإصلاحي داخل الفئة الحاكمة المؤمن بالديمقراطية؛ وذلك كما حدث في إسبانيا والبرازيل.

وقد تنوعت طُرُق وصول الإصلاحيين للحكم، فمن هذه الطرق موت مؤسّسي الأنظمة القديمة ومجيء الإصلاحيين، كما حدث مع فرانكو وخوان كارلوس في إسبانيا، وشيان كاي شك وشيانج شينج كوو في تايوان. أما في

---

(٣٧) Shin, Ibid., p. 142.

دول أخرى مثل البرازيل، فقد أفضى الصراع داخل الجيش، بين المتشددين والإصلاحيين، إلى وصول عدد من الإصلاحيين إلى سدة الرئاسة. وفي حالات أخرى وصل الإصلاحيون من العسكريين إلى الحكم بانقلابات عسكرية، كما حدث في بيرو عام ١٩٧٥، وفي الإكوادور عام ١٩٧٦، وفي غواتيمالا عام ١٩٨٣؛ أو من خلال عمليات خلع للحكام المحافظين مثلما حدث في المجر عام ١٩٨٨، وفي بلغاريا عام ١٩٨٩[٣٨]. يذكر أن عدداً محدوداً جداً من زعماء الدول الشمولية سَلَكَ هذا المسلك[٣٩].

وفي بعض الحالات، يُقدّر الإصلاحيون أن الانفتاح سيحول دون تخليهم عن السلطة في انتخابات ديمقراطية حقيقية، غير أن ديناميات الانتقال وتغير العلاقة بين الحكومة والمعارضة، تؤدي في النهاية إلى الديمقراطية. أي أن الناتج النهائي قد يفوق ما أراده بعض الإصلاحيين أنفسهم[٤٠]. وبشكل عام، شهدت حالات الانتقال تلك بعض الضمانات، ففي نظم الحكم العسكري كان أبرز الضمانات حفظ مكانة المؤسسة العسكرية وعدم المطالبة بالنظر في الانتهاكات السابقة لحقوق المواطنين، وذلك كما حدث في البرازيل[٤١]. ونعرض في ما يلي لحالتين تطبيقيتين هما إسبانيا والبرازيل.

أ ـ الحالة الإسبانية

اعتمدت معادلة التغيير في إسبانيا على عدة عوامل، أبرزها ظهور جناح الإصلاحيين داخل النظام، ووصولهم إلى الحكم، ورغبتهم في تغيير النظام وقيادتهم عملية الانتقال، وكذلك التعبئة الاجتماعية، وتكتل قوى المجتمع المدني والمعارضة من أجل الانتقال. هذا إلى جانب اعتدال مواقف الجناح الإصلاحي داخل النظام، ومهاراته السياسية في إدارة الانتقال بشكل سريع وحاسم،

---

(٣٨) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, pp. 129-131.

(٣٩) في زيمبابوي ٢٠٠٨، نُقل عن الرئيس روبرت موغابي تعهده بعدم التنازل عن السلطة «ما دام البريطانيون ما زالوا يريدون المجيء إلى هنا»، كما نقل عنه قوله في مأتم أحد مقاتلي حرب الاستقلال أنه لن يسمح للمعارضة بالحكم ما دام حياً وأنه «يستحيل أن يتولى الخونة أمور هذا البلد ما حيينا». وأضاف أنه جاهز ليقاتل ضد حركة التغيير الديمقراطي حتى لا تصل إلى الحكم، انظر قسم الأخبار على موقع الجزيرة بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BA 19413F-4364-4A52-A10B-3E230FB16D39.htm>.

(٤٠) Guillermo O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» in: Robert Pastor, ed., *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum* (New York: Holmes and Meier, 1989), p. 64.

(٤١) المصدر نفسه.

ومواقف قوى المعارضة، وتكتلها وتوافقها على مطالب معتدلة في النهاية.

فخلال فترة الجمهورية الثانية في إسبانيا، قاد فرانسيسكو فرانكو اليمين في بلاده ـ بعد أن أطلق على أتباعه لقب القوميين ـ في حرب أهلية نشبت مع اليساريين بعد محاولة انقلابية قادها هو نفسه ضد الحكومة اليسارية المنتخبة عام ١٩٣٦. وبعد انتصار فرانكو عام ١٩٣٩، أعلن نفسه رئيساً وقائداً للبلاد، ثم أعاد الملكية، لكن دون أن يعين ملكاً(٤٢). وبسبب عدائه للشيوعية، دعم فرانكو هتلر وموسوليني في الحرب العالمية الثانية ضد السوفيات، رغم إعلانه حياد بلاده في الحرب، لكنه، بعد هزيمة دول المحور، ابتعد عن الأيديولوجيا النازية، وصار حليفاً للولايات المتحدة في الحرب الباردة، وأقام نظاماً تسلطياً استمر من عام ١٩٤٧ حتى وفاته عام ١٩٧٥.

ومنعت قبضة فرانكو تصاعد الانقسامات التي شهدها النظام بين فريق يؤيد الإصلاح والانفتاح وعضوية السوق الأوروبية، وآخر يتطلع مؤيدوه إلى الحفاظ على مواقعهم وسيطرتهم على السلطة. غير أنه، في السنوات الأخيرة من حكم فرانكو، كانت إسبانيا قد تحولت إلى دولة حضرية، ترتفع فيها نسب المتعلمين، وتتعاظم فرص الحراك الاجتماعي، كما ظهرت فيها فئتان لم يتعامل النظام معهما من قبل، هما فئة العمال التي ظهرت جرّاء بروز الاقتصاد الصناعي، وفئة طلاب الجامعات. وقد ساعد ظهور هاتين الفئتين على تصاعد عمليات التعبئة الاجتماعية في الشارع. رغم سياسة القمع وحظر الأحزاب، إلا أن المجتمع المدني لم يختفِ تماماً، كما أن بعض الأحزاب ظلّت تعمل من المنفى(٤٣).

وفي السنوات الأخيرة من حكم فرانكو، ظهرت أيضاً اتحادات عمالية، كما بدأت منظمات المجتمع المدني تستأنف أنشطتها، واندلعت الإضرابات والمظاهرات الطلابية، وبدأ نشاط جماعة إيتا (Euskadi Ta Askatasuna - ETA or Basque Homeland and Freedom) في الباسك. كما بدأ رجال الأعمال يرون أن من مصلحتهم الانضمام إلى السوق الأوروبية، وشرعت الكنيسة في الابتعاد عن النظام. ومع هذا كله، بدأ الانقسام داخل النظام يزداد وضوحاً وحدّة(٤٤).

---

(٤٢) في عام ١٩٦٩ أعلن الجنرال فرانكو الأمير خوان كارلوس، بعد منحه لقب ملك إسبانيا خليفة له، متخطياً والده دون خوان ابن آخر ملوك إسبانيا قبل الحرب الأهلية.

(٤٣) Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, p. 129.

(٤٤) Donald Share, «Politics in Spain,» in: Gabriel A. Almond [et al.], eds., *European Politics Today*, 3rd ed. (New York: Longman, 2006), pp. 250-252.

وفي أعقاب تخلي فرانكو عن منصب رئيس الوزراء، لجأ رئيس الوزراء المعين والمحسوب على الجناح المتشدد، لويس كاريرو بلانكو، إلى سياسة القمع والتنكيل مع المعارضين، غير أنه فشل، وتصاعدت حدة الانقسامات، واشتدت الإضرابات العمالية وأنشطة منظمة إيتا، بل وتصاعد الضغط الخارجي على النظام. ثم عين فرانكو كارلوس أرياس نافارو رئيساً للوزراء بعد اغتيال منظمة إيتا بلانكو عام ١٩٧٣، فشَرَعَ أرياس ـ مع تصاعد عدم الاستقرار واشتداد المشكلات الاقتصادية مع أزمة النفط في السبعينيات ـ في إدخال بعض الخطوات الانفتاحية (Apertura) بهدف الإبقاء على النظام مثل السماح للتنظيمات السياسية (وليس للأحزاب) بالعمل، والتخفيف من حدة قمع الصحافة، واللجوء إلى سياسة قمعية انتقائية ضد بعض المعارضين[٤٥]. غير أن هذه السياسة الانفتاحية المحدودة فشلت، وتصاعدت عزلة النظام مع استمرار ضغط المتشددين، وسقوط النظام البرتغالي عام ١٩٧٤، وتدهور علاقة النظام مع الكنيسة.

وكان اعتدال خطاب المعارضة وظهور تكتلات معارضة من العوامل الحاسمة على طريق الانتقال. ففي تلك الأثناء، ظلّت منظمات المجتمع المدني وجماعات المعارضة تكثّف من ضغوطها وتوحّد صفوفها، فالحزب الشيوعي (PCE) عدّل من خطابه، وأنشأ تجمعاً ديمقراطياً في تموز/يوليو ١٩٧٤، ليضمّ معه جماعات وشخصيات يسارية، عرف باسم المجلس الديمقراطي (Junta Democrática). كما قاد زعيم الاشتراكيين فيليبي غونزاليس ـ الذي كان في مطلع العقد الرابع من عمره آنذاك ـ عملية تجديد لحزب العمّال الاشتراكي الإسباني؛ وشكّل، في حزيران/يونيو ١٩٧٥، تكتّلاً ضم جماعاتٍ سياسيةً عدة، وتبنى برنامجاً ديمقراطياً منافساً للتجمع الشيوعي، عرف باسم منبر الوفاق الديمقراطي (Plataforma de Convergencia Democrática - PCD)؛ كما تكتلت عدة أحزاب يمينية معارضة[٤٦].

وأفضت سياسة القمع التي اتبعها المحافظون إلى تصاعد الانقسام داخل النظام، وتزايد الغضب الشعبي والاضرابات والمظاهرات الطلابية، الأمر الذي أفضى بدوره إلى غضب رجال الأعمال، وهم من أنصار النظام، وإلى تصاعد الضغوط الخارجية. ثم مثّل موت فرانكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، فرصةً تاريخيةً للإصلاحيين للوصول إلى السلطة والشروع في الانتقال الحقيقي نحو

---

(٤٥) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 134.

(٤٦) انظر: Nancy Bermeo, «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» in: Anderson, *Transition to Democracy*, p. 133.

الديمقراطية؛ إذ تعهد خليفته، الملك خوان كارلوس، بتبني النظام الديمقراطي البرلماني، مؤمناً أن تدعيم شرعية النظام الملكي لن يتأتى إلا بدعم شعبي[٤٧].

ومع تردد أرياس في التفاوض مع المعارضة، عين الملك رئيساً جديداً للوزراء هو أدولفو سواريز (Adolfo Suárez) في حزيران/يونيو ١٩٧٦، الذي كان يحظى بثقة المحافظين في البداية، لأنه كان زعيم الحركة القومية (Movimiento Nacional) أو (National Movement) التي أنشأها فرانكو على النمطين النازي والتعاوني. وفي الوقت نفسه، أدرك الشيوعيون خطورة الاعتماد على العمال فقط لإسقاط النظام، ومن ثم تحالفوا، في آذار/مارس ١٩٧٦، مع الاشتراكيين تحت اسم التنسيق الديمقراطي (Coordinación Democrática) أو (Platajunta)، آملين في التفاوض مع النظام[٤٨].

وفي طريقهما لمواجهة أنصار النظام القديم، وعزْلِ المحافظين، وضمان عدم عودتهم إلى الحكم من جديد، أو عرقلتهم الانتقال؛ سَلَكَ كل من خوان كارلوس وسواريز طريقاً مدروساً وسريعاً وحاسماً. فأعلن سواريز برنامجه للإصلاح، لإنشاء نظام حكم ديمقراطي، وظهرت مهاراته السياسية في انفتاحه على كل الأطراف، وعدم تهديد مصالحهم جميعاً، وفي استمراره في برنامجه الإصلاحي عبْر المؤسسات التي أقامها فرانكو، الأمر الذي أكسبه بعضاً من الشرعية بين المحافظين. وتعهد سواريز للمحافظين بضمان عدم اختراق القانون وبقاء مؤسسات النظام، كما تعهد للمعارضين بإحداث التغيير الذي يتطلعون إليه، هذا إلى جانب أنه راح يطمئن رجال الأعمال بأن التغيير والإصلاح لن يهددا النظام الرأسمالي القائم، ويؤكد للعسكريين أن المؤسسة العسكرية لن تُمس. كما أصدر عفواً جزئياً وسمح للأحزاب بالعمل، ما عدا الحزب الشيوعي، ووعد باستفتاء شعبي وجدول زمني لبرنامجه الإصلاحي. ثم فتح، وبدعم من الملك، قنوات حوار مع المعارضين، عدا الشيوعيين لرفض المحافظين، ثم نجح في إزاحة وزير الدفاع المتشدد، وعين شخصية معتدلة قامت بمهمة استبدال تدريجي للقادة المتشددين داخل الجيش[٤٩].

ومن جانبها، لم تستكِن قوى المعارضة لنوايا النظام، وظلت شكوكُها في قوة سواريز والتيار الإصلاحي أمام نفوذ المحافظين. لذا، استمرت في ضغوطها،

(٤٧) Huntington, Ibid., p. 121.

(٤٨) Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, pp. 131-132.

(٤٩) المصدر نفسه.

وتشكّلَ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، تكتل جديد يضم تكتل الشيوعيين والاشتراكيين (Platajunta) وعدداً من الأحزاب الأخرى تحت اسم (Plataforma de Organismos Democráticos - POD). وقد دعا التكتلُ الجديد إلى حكومة انتقالية، رافضاً خطة سواريز، وداعياً الناخبين إلى مقاطعة الاستفتاء. غير أن المعارضة عادت لتعتدل في خطابها، وأوقفت المطالبة بحكومة انتقالية. وقد أثبتت نتيجة استفتاء كانون الأول/ ديسمبر فشل الدعوة إلى المقاطعة، إذ بلغت نسبة التصويت ٧٧,٤ بالمئة، أيد ٩٤,٢ بالمئة منهم خطة سواريز[٥٠].

واستمر مسلسل اعتدال الخطاب السياسي لكافة الأطراف الرئيسة، فقد راح الإصلاحيون يُوسّعون من قاعدة الفئات التي تدعم الديمقراطية، وسعَوا إلى احتواء جماعات المعارضة المتشددة، فألغى سواريز الحركة القومية، وأنشأ جهازاً سياسياً جديداً (Union de Centro Democrático - UCD) من جماعات سياسية صغيرة، والكثير من أتباع الحركة القومية، والجهاز البيروقراطي للحركة القومية. وقد لعب بقاءُ عناصر الحركة القومية في التحالف الجديد، دوراً مهماً في طمأنة رجال الأعمال والبنوك، من أن التغيير لن يصل إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي. ولمّا أدرك الحزب الشيوعي عدم قدرته على التصدي للمد الديمقراطي، أعلن عن استعداده للاعتراف بالنظام الملكي، مقابل الاعتراف بالحزب؛ فمنحه سواريز الترخيص القانوني في نيسان/ أبريل ١٩٧٧، لتشتعل حملة يمينية معادية للشيوعيين داخل الجيش. كما أعلنت المعارضة توقفها عن المطالبة بملاحقة أركان نظام فرانكو[٥١].

وقد أظهرت انتخابات العام ١٩٧٧ قوة تحالف سواريز، إذْ حصل على نحو ٣٤,٣ بالمئة من الأصوات مقابل ٢٨,٥ بالمئة للحزب الاشتراكي، و٩,٣ بالمئة للحزب الشيوعي و٨,٤ بالمئة لتحالف يميني صغير. ومع بقاء حاجة هذا التحالف إلى تعاون اليسار أو اليمين، استمرت عمليات المساومة والاعتدال، وتضاءلت الانقسامات السياسية بين الأحزاب، وتعززت قوة المعتدلين على حساب الفئات المتشددة داخل كل تيار سياسي. ولمّا طالب عدد من الضباط الملك بعزل سواريز، لم يستجب لهم؛ كما أنه، واستمراراً لحالة الاعتدال، لم تلجأ الحكومة إلى عزل هؤلاء الضباط[٥٢].

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

وقد استطاع سواريز، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الوصول إلى اتفاق عُرف باسم ميثاق مونوكل (Pact of Monocle) مع ممثلي أحزاب المعارضة والاتحادات العمالية، وذلك لمواجهة الإرهاب ومواجهة التحديات الاقتصادية[٥٣]، كما طبقت الحكومة برنامجاً اقتصادياً تقشفياً، ووعدت بمزيد من الإصلاح. وقد قبلت الاتحادات العمالية، بموجب هذا الاتفاق، بمعدلات زيادة في الأجور أقل من معدلات التضخم، مقابل وعود بإصلاحات سياسية شاملة؛ فساهمت بهذا في ضبط تحركات الشارع لصالح الإصلاح. لقد أنشأ فرانكو النظام التعاوني، وجعل عضوية هذه الاتحادات العمالية إلزامية بهدف السيطرة على العمال، غير أن تطورات الأمور أدت إلى قيام هذه الاتحادات بالضغط لصالح الإصلاح السياسي... فرُبّ ضارة نافعة.

وقد لخص الدستور الجديد، الذي وصل إليه كل الفرقاء، جملة المساومات والتنازلات المتبادلة التي قدمتها كل الأطراف، حتى أسماه البعض بالميثاق الدستوري (Constitutional Pact)؛ فقد أرسى ضمانات جديدة لكل الأطراف، وحَفَظَ النظام الرأسمالي والكنيسة والجيش. ولم تمرَّ هذه المرحلة دون محاولات انقلابية من عناصرَ في الجيش، ومن استمرار أعمال العنف في الباسك. ثم أجريت أول انتخابات في ظل الدستور الجديد في العام ١٩٧٩، وحصل (UCD) على الأغلبية من جديد، ثم استبدل سواريز برئيس وزراء جديد، مع استمرار عدم الاستقرار السياسي وظهور محاولة انقلابية أوائل العام ١٩٨١. غير أن انتهاء الانتقال، يؤرَّخ له بانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، وتشكيل حكومة اشتراكية بقيادة غونزاليس، وقبول الجيش بها[٥٤].

ب ـ الحالة البرازيلية

وقعت البرازيل ـ التي تبنت الملكية الدستورية البرلمانية على النمط الإنكليزي لعدة عقود بعد حصولها على الاستقلال عام ١٨٢٢، ثم النمط الرئاسي الأمريكي لعدة عقود أخرى ـ تحت الحكم الدكتاتوري بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٥؛ ثم عادت التعددية الحزبية حتى ١٩٦٥، عندما استولى العسكريون على السلطة بشكل

---

(٥٣) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 166.

(٥٤) وقد أصبح النموذج الإسباني للانتقال نموذجاً يحتذى في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فبين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ زار قادة مجريون إسبانيا للإطلاع عن كثب على التجربة الإسبانية وطلبوا المشورة من القادة الإسبان بشأن الانتقال، انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٣.

مباشر، وسط أزمة شرعية ومشكلات اقتصادية، وانقسامات سياسية حادة، ودعم معنوي ومادي من الولايات المتحدة(٥٥).

رغم أن العسكريين انتهكوا الكثير من حقوق الإنسان، وقلّصوا صلاحيات البرلمان، إلا أنّ فترة حكمهم (٢١ سنة) انتهت، وقد بات الاقتصاد البرازيلي صناعياً ومصدّراً، كما اتسعت شريحة من لهم الحق في التصويت. ولئن اعتمد العسكريون على المدنيين والمجتمع المدني في تسيير أمور البلاد، إلا أنهم انقسموا مرة أخرى بشأن مساحة الديمقراطية وعودة الحكم المدني، بين متشددين يخشون من عودة المدنيين وفتح ملف الانتهاكات التي ارتكبها الجيش، وإصلاحيين يرون أن الوقت قد حان لعودة الحكم إلى المدنيين، مع الحفاظ على مكانة الجيش. وقد بدأت عملية الانفتاح التدريجي الذي قاده الجناح الإصلاحي داخل النظام عام ١٩٧٣، يوم كانت البرازيل تحت حكم عسكري قمعي، وانتهت بإقامة نظام مدني عام ١٩٨٥، ثم وضع دستور جديد عام ١٩٨٨، فانتخاب الرئيس في أول انتخابات مباشرة عام ١٩٨٩، وذلك على النحو الذي سنعرضه في السطور التالية(٥٦).

فبهدف الحفاظ على المؤسسة العسكرية في ظل نظام مدني، شرع الإصلاحيون داخل الجيش، بمجرد وصولهم إلى السلطة، برئاسة إرنستو غيزيل (Ernesto Geisel) ومستشاره السياسي الجنرال غولبري دو كوتو إي سيلفا في عملية انفتاح سياسي محسوبة. فلقد كانت لدى هذا الجناح الإصلاحي قناعة راسخة بأن التدخل العسكري كان انتقالياً، وبضرورة عودة السلطة للمدنيين، كما كانت لدى هذا الجناح مخاوف من تعاظم نفوذ سلطة الأمن (Security Service - SNI)، على حساب المؤسسة العسكرية. وقد ساهمت عوامل أخرى في تحرك الإصلاحيين، أبرزها حال الركود التي أصابت البلاد بعد المعجزة الاقتصادية التي شهدتها في

---

(٥٥) انظر: Celso Castro, «The Army as a Modernizing Actor in Brazil,» in: Patricio Silva, ed., *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil-military Relations*, Latin American Studies Series (Houndmills, Basingstoke, Eng; New York: Palgrave 2001), pp. 53-71; Craig L. Arceneaux, *Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil* (University Park, Penn: Pennsylvania State University Press, 2001), pp. 143- 150, and Edward Gibson, «Nine Cases of the Breakdown of Democracy,» in Pastor, ed., *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum*, p. 182.

(٥٦) بشأن دور الجيش وانتهاكاته لحقوق الإنسان، انظر: Kees Koonings, «Political Orientations and Factionalism in the Brazilian Armed Forces, 1964 - 85,» in: Silva, ed., *The Soldier and the state in South America: Essays in Civil-military Relations*, pp. 132 - 137.

الستينيات، وأزمة النفط في السبعينيات، وأثرها على الاقتصاد الذي راح يعتمد على وصفات البنك الدولي التقشفية، ما ضاعف من معاناة الكثير من الفئات. هذا إلى جانب أن البلاد شهدت أزمات أخرى مع ملاك الأراضي الأثرياء في الشمال، ومع الكنيسة الكاثوليكية[٥٧].

وكما في إسبانيا، فقد كان إيمان الجناح الإصلاحي داخل الجيش بالديمقراطية، ووصوله إلى السلطة، عاملاً حاسماً في بدء عملية الانتقال ونجاحها. وكان على الإصلاحيين، بمجرد وصولهم إلى السلطة، مواجهة العسكريين المحافظين الذين حاولوا إيقاف عملية الانتقال بكل الطرق الممكنة، حتى أن غيزيل وصف نفسه بـ «دكتاتور الديمقراطية» في مواجهته للعسكريين[٥٨]، غير أن المباراة لم تكن صفرية بين الطرفين، إذ كان على الإصلاحيين تقديم بعض التنازلات، وبشكل عام، يرى الكثير من الباحثين أن الانتقال في البرازيل اتسم باستراتيجية قوامها «خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»[٥٩].

وبدأ غيزيل بوقف الرقابة على الصحف، ثم صارت مسألة الإصلاح وخطورة تدخل أجهزة الأمن واختفاء السياسيين من الموضوعات التي تتناولها أجهزة الإعلام. ثم أجريت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وهي التي دفعت أحزاب المعارضة إلى التكتل في حزب سياسي جديد هو الحركة الديمقراطية البرازيلية (Movimento Democratico Brasileiro - MDB). وقد حقق هذا الحزب نتائج جيدة، ما دفع النظام إلى اتخاذ بعض الخطوات لوقف تقدم المعارضة في انتخابات المحليات في العام ١٩٧٦، عبر وضع قيود على الدعاية الانتخابية. وقد أثمرت هذه الخطوات، حيث حقق حزب الحكومة نجاحاً جعله يحصل على الأغلبية في المجمع الانتخابي، الذي كان من مهامه اختيار الرئيس. كما راحت الحكومة تغير من القواعد المنظمة لانتخابات مجلس الشيوخ، حيث صار للحكومة الحق في تعيين ثلث الأعضاء، كما أضحت انتخابات حكام الولايات غير مباشرة، وغير ذلك[٦٠].

ثم استطاع غيزيل فرض خليفته فيغيريدو (Figueiredo)، الذي وَعَدَ بنقل

---

(٥٧) انظر: Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, pp. 136- 141.

(٥٨) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 126.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٦٠) Gill, Ibid., p. 137.

البلاد إلى الديمقراطية، ففتح حواراً مع المعارضة، كما خفف من حدة قمع التحركات العمالية، وأصدر عفواً عاماً، وسمح بعودة المنفيين، والعودة إلى النظام المباشر لاختيار حكام الولايات، ثم ألغى نظام الحزبين، وسمح بالتعددية الحزبية لتظهر ـ مع نهاية العام ١٩٨١ ـ خمسة أحزاب، منها حزبان رئيسان هما حزب الشعب (Partido Popular - PP) وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية (Partido de Movimento Democratico Brasileiro - PMDB). ولمّا حاول الحزبان التكتل استعداداً لانتخابات ١٩٨٢، غيّرت الحكومة قواعد الانتخابات، لتمنع التحالف بين الأحزاب، وتفرض على الأحزاب التقدم بقوائم منفصلة في المستويات المختلفة للانتخابات، وصار الناخب غير قادر على التصويت لمرشح من حزب ما لمنصب ما ومرشح من حزب آخر لمنصب آخر، وكان الهدف من هذا تعزيز التنافس بين الأحزاب الأربعة المعارضة لحساب حزب الحكومة[٦١].

رغم ذلك، حصدت الأحزاب المعارضة نتائج جيدة، إذ حصلت على الحكم في عشر ولايات، كما حصلت الأحزاب الأربعة على ٤٨ بالمئة من الصوت الشعبي العام، مقابل ٣٦,٣ بالمئة لحزب الحكومة، الذي صار يعرف بالحزب الديمقراطي الاجتماعي (Partido Democratico Social - PDS). غير أنّ هذا الأخير حافظ على سيطرته على المجمع الانتخابي، كما لم تحصل المعارضة على الأغلبية في مجلس الشيوخ، ولم تتمكن بالتالي من التقدم بإصلاح دستوري يغير من طبيعة النظام[٦٢].

وكان من نتائج هذه الانتخابات، أن ارتفعت الثقة في أحزاب المعارضة، فاتسعت بذلك قاعدتها الشعبية. كما بدأ حكام بعض الولايات إظهار استقلالهم عن الحكومة، وإدراك أهمية التواصل مع الناخبين في الدوائر المختلفة. ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية في منتصف عام ١٩٨٢، تعزز الانقسام داخل النظام، وتصاعدت المطالب السياسية بخروج العسكريين، كما انتقد رجالُ الأعمال النظامَ علناً للمرة الأولى. وكان المأزق الأساسي للحكومة، عدمَ قدرتها على الاستمرار في تقديم المنافع الاقتصادية؛ ولهذا، فعندما اختفت المنافع، اختفى الدعم السياسي للنظام.

وفي العام ١٩٨٤، اندلعت مظاهرات ضخمة للمطالبة بإجراء انتخابات

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٦٢) المصدر نفسه.

مباشرة لاختيار الرئيس. وقد كان الجيش على قناعة في ذلك الوقت، بأنّ الرئيس القادم لا بد من أن يكون مدنياً، وذلك خوفاً من الآثار السلبية التي ستعود على الجيش إذا استمر الحال على ما هو عليه. وبعد مفاوضات مطولة بين الحكومة البرازيلية والمعارضة، اجتمع أعضاء المجمع الانتخابي، واختاروا مرشحاً معتدلاً من المعارضة، هو تانكريدو نيفيس (Tancredo Neves)، وهو المرشح الذي لم يوحد المعارضة وراءه فحسب، بل جذب أيضاً أنصاراً من داخل النظام. غير أن المرشح توفي قبل تتويجه، فتم اختيار نائبه خوسي سارني (Jose Sarney)، الذي ظل في الحكم حتى عام ١٩٩٠، مع بقاء نفوذ الجيش من خلال وجود وزراء عسكريين، وتركُز معظم السياسات على أنشطة المخابرات والصناعات النووية[٦٣]. ثم كانت انتخابات ١٩٩٠ كأول انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس مع تضاءل نفوذ العسكريين.

٢ ـ الطريق الثاني: الانتقال عن طريق التفاوض وتوافق النخب (Pact)

وهنا، لا يستطيع النظام البقاء على الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يمتلك الجناح الإصلاحي داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة مهمة الانتقال، ولا تكون لقوى المعارضة القوة بحيث تستطيع تغيير النظام بمفردها؛ ولهذا، يتم الانتقال عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة. وغالباً ما يتضمن الأمر عدة مراحل، تبدأ من ضعف أسس شرعية النظام القديم، ومن ثم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية، فاستغلال قوى المعارضة هامش الانفتاح، وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها بهدفٍ رئيس هو تغيير النظام. وغالباً ما يكون رد فعل النظام هو محاولة قمع المعارضة أو احتوائها. غير أنه، عندما يصل الطرفان إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال إلى الديمقراطية.

بمعنى أنه، مع تضاؤل قوة النظام أو انقسامه، ومع تصاعد قوة المعارضة واستغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح السياسي، يضطر النظام إلى التفاوض ـ أو ما يُعرف بالاتفاق أو التعاقد (Pact) ـ مع المعارضة حول الانتقال. وقد يكون التفاوض بين النظام وبين قوى مناهضة للنظام بأكمله، كالتفاوض الذي شهدته

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

جنوب أفريقيا بين حكومة الفصل العنصري واتحادات العمال والقوى والأحزاب السياسية. كما قد يأخذ التفاوض شكل المؤتمرات القومية، كما حدث في بعض الدول الأفريقية مثل بنين والسنغال ومالي. وغالباً ما تتسم عملية الانتقال بالتأرجح بين الإضرابات والمظاهرات من ناحية، والبطش والتنكيل بالمعارضين من ناحية أخرى، ثم ينتهي الأمر بالتفاوض كما حدث في أورغواي عام ١٩٨٣، وفي بوليفيا عام ١٩٨٧، وفي بولندا عام ١٩٨٨[٦٤]. ونتناول في ما يلي حالتين تطبيقيتين، هما بولندا وجنوب أفريقيا.

أ ـ الحالة البولندية

شهدت بولندا ـ التي خضعت لحكم شيوعي بعد الحرب العالمية الثانية ـ عدة محاولات للخروج من الحكم الشيوعي، قامت بها نقابة العمال المعروفة باسم «تضامن» (Independent Self-governing Trade Union «Solidarity») غير أنها فشلت وتم قمعها، ثم تم حظر «تضامن»، وفرض حالة الطوارئ بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ وتموز/يوليو ١٩٨٣[٦٥].

أما الانتقال الأخير، فقد بدأ عندما راح النظام ـ بحثاً وراء توسيع قاعدته الشعبية ـ يُدخل بعض الخطوات الانفتاحية ويُخفف من حدة مركزية الحكم، مقابل دعم الجماهير في استفتاء عام على البرنامج الاقتصادي التقشفي الذي قدمته الحكومة. ورغم فشل الاستفتاء، وعدم وجود إجماع داخل النظام على الإصلاح، إلا أن الحكومة أدركت حاجتها إلى شيء من التغيير للتغلب على المشكلات الاقتصادية، ومن هنا كان استمرارها في عملية الانفتاح بهدف استعادة شرعية الحزب الشيوعي الحاكم، وسط أزمة اقتصادية حادة، وليس بالطبع بغرض إنشاء نظام ديمقراطي[٦٦]. وكان هذا الانفتاح أول تحول جوهري في نظام ماركسي في ذلك الوقت.

وفي أعقاب الإضراب الضخم الذي شهدته البلاد منتصف عام ١٩٨٨، احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، وللمطالبة بالترخيص القانوني لتضامن؛ اقترحت الحكومة إجراء طاولة مستديرة، تجمع الحكومة وحركة تضامن وقوى اجتماعية

---

(٦٤) Huntington, Ibid., p. 153.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ray Taras, «Politics in Poland,» in: Almond [et al.], eds., *European Politics Today*, pp. 355-360.

(٦٦) Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, p. 194.

أخرى، بهدف الوصول إلى منهج واحد للتعامل مع المشكلات الاقتصادية والترخيص لحركة تضامن. ورغم رفض هذه المقترحات من جانب القيادات العليا للحزب الشيوعي، وخصوصاً لجنته المركزية (PUWP)، إلا أن رئيس الدولة، وزعيم الحزب جاروزلسكي (Jaruzeleski)، استطاع أن يحصل على موافقة الحزب على المقترحات. ثم أجريت مفاوضات الطاولة المستديرة (شباط/فبراير ـ نيسان/أبريل ١٩٨٩)، وانتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التي اعترفت بقانونية تضامن، وأعطتها الحق في المشاركة في السلطة، لكن تحت سيطرة الحزب الشيوعي، أي إجراء انتخابات متعددة الأحزاب مع ضمان حصول الحزب الشيوعي على ٦٠ بالمئة من مقاعد المجلس الأدنى للبرلمان، و٥ بالمئة للكنيسة. كما اتفق على أن تُجرى انتخابات كاملة الحرية بعد أربع سنوات، وعلى سلسلة من الإجراءات والسياسات لمواجهة المشكلات الاقتصادية. وعندما أجريت الانتخابات في حزيران/يونيو، لم يحصل الشيوعيون وحلفاؤهم إلا على الأماكن المخصصة لهم مقابل فوز تضامن بالمقاعد الـ ١٦١ التي سُمح لها بالتنافس فيها، إلى جانب حصولها على ٩٩ مقعداً من المقاعد المئة لمجلس الشيوخ[٦٧].

ولا شك في أن نوعية قيادة تضامن، برئاسة ليخ فاونسا[٦٨]، وإصرارها ومواصلتها العمل على استغلال المساحة التي يوفرها الانفتاح وإيجاد مساحات أوسع للتحرك قبل عملية الانتقال وفي أثنائها، كانت عاملاً حاسماً، وذلك بالنظر إلى أن الهدف الأسمى كان الوصول إلى أن يكون لتكتل المعارضة الديمقراطية اليد الطولى في الجانب المعارض[٦٩]، ومن ثم امتلاكها القدرة على التفاوض من موقع القوة، لإنشاء نظام ديمقراطي. ولهذا، دعمت تضامن ترشيح جاروزلسكي لرئاسة الدولة، رغم تواضع أداء الحزب الشيوعي في الانتخابات. ثم راحت قيادة تضامن تتفاوض مع أحزاب وقوى أخرى على تشكيل تحالف حكومي، الأمر الذي دفع الحزب الشيوعي إلى المسارعة في الانضمام إليها، فظهرت، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أول حكومة غير شيوعية في شرق أوروبا. ثم حل الحزب الشيوعي نفسه أوائل عام ١٩٩٠، وشكّل حزباً جديداً باسم

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٩٥، و Taras, «Politics in Poland,» p. 357.

(٦٨) Gerado L. Munck and Carol Skalnik Leff, «Modes of Transitions and Democratization; South America and Easter Europe in Comparative Perspective,» in: Anderson, *Transition to Democracy*, pp. 200-202.

(٦٩) O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» p. 71.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي (Social Democracy of the Polish Republic)، ثم خاض فاونسا انتخابات الرئاسة، وكسبها في نهاية ١٩٩٠[٧٠].

ولا شك، أيضاً، في أن الانتقال الديمقراطي في بولندا كان ثمرةً لتفاوض النخبة الحاكمة ـ التي عانت من مشكلة شرعية خطيرة ومن مشكلات اقتصادية حادة ـ مع المعارضة ممثلة في حركة تضامن. كما كان للضغط الشعبي والإضرابات دور مهم في دفع الحزب الشيوعي إلى التنازل والقبول بالتفاوض. هذا إلى جانب أن وجود النخبة الحاكمة في الانتقال، وتحكمها بالطاولة المستديرة التي دعت إليها، قَطَعَ أمامها طريق العودة. وقد ظهرت مهارات فاونسا التفاوضية، في أثناء هذه المفاوضات وبعدها، حتى انتصر في أول انتخابات رئاسية. ولم يخلُ الأمر من معارضة متشددة، هي المعارضة اليمينية التي قاطعت الطاولة المستديرة[٧١].

ب ـ حالة جنوب أفريقيا

من المعروف أن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا أقامت نظاماً عنصرياً تم بموجبه إقصاء غير البيض سياسياً، وتهميشهم اجتماعياً، وحرمانهم اقتصادياً. ورغم وجود انتخابات تنافسية بين البيض، فإن الحزب القومي (National Party) حَكَمَ البلاد منذ عام ١٩٤٨، حتى انهيار نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤. وفي المقابل، قاد حزب المؤتمر الأفريقي (African National Congress-ANC) ـ الذي نشأ عام ١٩١٢ ـ النضال من أجل اندماج السود من خلال آليات الديمقراطية التمثيلية، والحقوق، والحريات الليبرالية. وقد لحقت جماعات وأحزاب أخرى بحزب المؤتمر، منها الحزب الشيوعي (SACP) الذي ظهر عام ١٩٢١، والجناح اليساري لحزب المؤتمر، الذي عرف باسم مؤتمر عموم أفريقيا (Pan Africanist Congress). هذا فضلاً عن أن البلاد شهدت لعقود طويلة، سلسلة ممتدة من التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات وحركات العصيان المدني، وسلسلة أخرى من الأعمال المسلّحة والحملات المنظّمة للحصول على حق التصويت، قابلها النظام بالقمع والتنكيل والنفي والمحاكمات وتجريم الحركات والمنظمات الاحتجاجية[٧٢].

---

(٧٠) وقد بقيت بعض الأمور المتنازع عليها في الدستور كموضوع هُوية الدولة، انظر: Taras, «Politics in Poland,» pp. 358-360.

(٧١) Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*, p. 195.

(٧٢) Elisabeth Jean Wood, *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2000), p. 4.

ومع تصاعد العنف، تصاعدت أعمال الإضراب وأعداد المضربين والمحتجين، كما ظهرت منظمات وحركات احتجاجية أخرى، إذ تشكلت عام ١٩٧٩ فدرالية لاتحادات التجارة في جنوب أفريقيا ١٩٧٩، وانتظم العديد من الأكاديميين والمفكرين وأصحاب الرأي ورجال الكنيسة في حركة سميت حركة الوعي الأسود (Black Consciousness Movement - BCM)، وشكل الطلاب منظمة باسم منظمة طلاب جنوب أفريقيا (South African Students Organization - SASO). وقد أفضت الأحداث ـ التي بدأت باحتجاجات طلابية في سويتو في أيار/مايو ١٩٧٦، ثم تطورت إلى أعمال احتجاجية واسعة ومقتل المئات ونفي وهروب الآلاف ـ إلى لجوء النظام إلى بعض الخطوات الإصلاحية. وقد أدى هذا إلى تصاعد ضغط الاتحادات والنقابات، وكذا اندلاع الأعمال المسلحة، بل واندماج عدة منظمات وحركات معاً عام ١٩٨٣، لتشكل ما عُرف بالجبهة الديمقراطية الموحدة (United Democratic Front - UDF). وصارت كل القوى المجتمعية، وحركات الشباب، وحزب المؤتمر (الذي كان يعمل من المنفى)، واتحادات العمال؛ تشترك في هدف واحد، هو الحصول على المواطنة الكاملة، وإنهاء التمييز. ومع استمرار الاحتجاجات والأعمال المسلّحة السرية لحزب المؤتمر، استمر القمع والتنكيل، وأعلنت الطوارئ في ١٥٥ مدينة، وتم اعتقال العشرات من قادة الحركات الاحتجاجية وتعذيبهم[(٧٣)].

لقد ظلت النخب الحاكمة ترفض الديمقراطية لعقود طويلة، بسبب الخوف على امتيازاتها المالية، وذلك حتى تغير ميزان القوة داخل النظام العنصري ذاته، بين حكومة الحزب القومي الحاكم ونُخَبه الاقتصادية والقوى الداعمة له، ومن ثم اضطرار الحكومة إلى الدخول في التفاوض حول إنهاء النظام العنصري وتبني النظام الديمقراطي. وقد كان وراء هذا التغيير أمران أساسيان. أولهما استمرار النضال والتعبئة الاجتماعية والاحتجاج الشعبي والعصيان المدني لنظام الأبارتهايد، وظهور قيادة معارضة معادية للنظام العنصري، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القمع ومن ثم تصاعد الضغط الدولي على النظام وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليه.

أما الأمر الثاني فهو ارتفاع تكلفة الإبقاء على النظام وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات، الأمر الذي أفضى إلى إدراك عدد من رجال الأعمال والمثقفين بأنه قد يتم الدفاع عن مصالحهم بشكل أفضل في ظل نظام ديمقراطي جديد، ومن

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣٤.

ثم شروعهم في الاتصال بحزب المؤتمر لمناقشة الانتقال إلى الديمقراطية[٧٤].

وقد ساعدت عوامل أخرى في الوصول إلى عملية التفاوض، منها انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا، ومن ثم ضعف مصداقية معارضي الديمقراطية داخل النظام، وضعف التحالف الحاكم ذاته. كما أن تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، أضعف احتمالات أن تهدد الدولة الديمقراطية الجديدة المنتظرة المصالح الاقتصادية للنُخَب.

إنّ التعبئة الاجتماعية والضغوط الشعبية التي قادها حزب المؤتمر، وعدد من المنظمات والحركات واتحادات العمال، وسكان المدن من الفقراء والمحرومين؛ أفضت إلى تبدل المصالح الاقتصادية للنخب، ومن ثم إدراكهم أن مصالحهم مهددة، الأمر الذي دفع النظام إلى الانفتاح. وهنا، استغلت القوى المعارضة الانفتاح، واستمرت في الضغط والأعمال المسلّحة، مستخدمةً في ذات الوقت سلاح التكتل وتقارب الأجندات السياسية مع أجندة حزب المؤتمر الذي ظلت له ـ ولقائده نيلسون مانديلا ـ القيادة نظراً إلى شخصية مانديلا ذاته، وعدم تنازله عن استخدام العنف للوصول إلى أهداف الحزب، واعتماد الحزب على الديمقراطية كنظام في نضاله ضد العنصرية وهيمنة الأقلية البيضاء[٧٥].

وما إن أُطلق سراح مانديلا، ورُفِعَ الحظْر عن حزب المؤتمر، حتى بدأت عملية التفاوض بين حكومة الحزب القومي من جهة، وحزب المؤتمر وعدد من ممثلي الأحزاب الأخرى والاتحادات العمالية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) من جهة أخرى، لتنتهي العملية بأول انتخابات حرة عام ١٩٩٤، ثم وضع أول دستور ديمقراطي عام ١٩٩٦. وكان أساس التفاوض قبول البيض والنخب الاقتصادية حماية دستورية للحالة القائمة لتوزيع الثروة، مقابل الاندماج السياسي لغير البيض وحصولهم على حق التصويت. ولم يكن التفاوض هنا بين النخب كما حدث في دول أمريكا اللاتينية، وإنما كان بين ممثلين عن حكومة الفصل العنصري؛ وممثلين للفئات الدنيا والمحرومة من العمل السياسي، مثل العمال والعاطلين عن العمل وعدد من المنظمات والحركات الأخرى وبقيادة حزب المؤتمر. وكان المفاوض الأساسي لحزب المؤتمر هو رئيس اتحاد عمال المناجم[٧٦].

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) Veronica Federico and Carlo Fusaro, eds. *Constitutionalism and Democratic Transitions: Lessons from South Africa* (Firenze: Firenze University Press, 2006), pp. 61-62.

ومجمل القول، أن النظام العنصري ظل قائماً حتى تمت تقوية الفئات المحرومة والمهمشة ـ العمال والفقراء وسكان المدن من السود ـ إلى الحد الذي مكنهم من دفع النظام العنصري إلى التفاوض. ولم تكن هذه الفئات من القوة بحيث تكون قادرة على الإطاحة بالنظام كما حدث في دول أخرى مثل الفيليبين وتشيكوسلوفاكيا وعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

٣ ـ الطريق الثالث: الانتقال من خلال التظاهرات والمعارضة الديمقراطية

ويتم الانتقال هنا بعامل تصاعد الإضرابات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، وظهور قوى معارضة ديمقراطية واستغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح، للضغط على الحكام للاستجابة لمطالب المعارضة، وذلك كما حدث في دول مثل الفيليبين، وكوريا الجنوبية، وأوكرانيا، ونيكاراغوا، والمكسيك، وإندونيسيا، وعدد من الدول الأفريقية.

وفي كثير من هذه الحالات، لعبت المعارضة الديمقراطية دوراً محورياً في أمرين أساسيين، **أولهما** الاستفادة من المساحة التي يوفرها ضعف النظام من جرّاء الأزمات السياسية والاقتصادية التي واجهها، أو من عمليات الانفتاح المحدود؛ **وثانيهما** مواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال القيام، على الأقل، بثلاث مهام أو تحركات استراتيجية، متداخلة إلى حد كبير:

ـ توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية كنظام للحكم، والاتفاق على قواسم مشتركة بينهم، ومحاولة توحيد صفوف المعارضة.

ـ دفْع الفئة الحاكمة إلى مزيد من التنازل، وقبول توسيع الخطوات الانفتاحية وتطويرها إلى منتهاها الطبيعي، أي الديمقراطية.

ـ دفْع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم، ومساندة المطالب الديمقراطية، أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال الديمقراطي؛ وذلك في حال وجود هذا الداعم الخارجي.

ولا شك في أنه كان ثمة مستلزمات ضرورية لكل مهمة من هذه المهام. فالمهمة **الأولى** استلزمت تنقية الخطاب السياسي للقوى المختلفة بعضها تجاه الآخر، وظهور قيادة ديمقراطية عاقلة (سراة عقلاء) تقدّر المسؤولية وترتقي إلى

مستواها[٧٧]، ومواصلة العمل على استغلال المساحة المتاحة للتحرك قبل عملية الانتقال وفي أثنائها، وذلك وصولاً إلى هدف أساسي هو أن يكون لتكتل المعارضة الديمقراطية اليد الطولى في الجانب المعارض[٧٨]. كما أن تعبئة المعارضة الديمقراطية للشارع كانت تتم بشكل ماهر، فكلما ابتعدت هذه التعبئة عن العنف، ارتفعت احتمالات استمرار المعارضة الديمقراطية ونجاح الانتقال[٧٩]. ولهذا، كان على المعارضة العمل على كسب تأييد الأغلبية الصامتة من الجماهير، وتشجيع إضرابات العمال والطلاب[٨٠]، والاستفادة من الزخم الذي توفره هذه التحركات لممارسة مزيد من الضغط على النظام. وبشكل عام، لعبت التعبئة الاجتماعية دوراً مهماً في رفع تكلفة العنف، وكما أشار روبرت دال فإن احتمالات الانتقال ترتفع مع ارتفاع تكلفة العنف وانخفاض تكلفة التسامح[٨١].

ولإنجاز المهمة **الثانية**، كان لا بد من مقاومة محاولات النظام إغراء المعارضة الديمقراطية بالاندماج في النظام. ولهذا، كان على المعارضة الحفاظ على مساحة من الاستقلال عن النظام، من خلال الحفاظ على النقابات والأحزاب القائمة ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على كسب دعمها، وكذلك دعم أكبر عدد من المناصرين للديمقراطية ولقضايا كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية من فئات مختلفة كالصحافيين والمفكرين والطبقة الوسطى والطلاب والعمال. فكلما اتسعت المساحة المتاحة للمعارضة، قلت المساحة التي يتواجد فيها النظام.

وكان على المعارضة الديمقراطية العمل، أيضاً، على إيجاد بديل سياسي للنظام القائم. فلم يكن المطلوب، في معظم الحالات، إنهاء النظام بأكمله، وإنما الاتفاق على صيغة متفق عليها للتنافس السياسي، أي على قواعد اللعبة الديمقراطية (الإجراءات والقيم) وليس على نتائجها (السياسات). فالاختلافات حول السياسات والأيديولوجيات تخلق استقطاباً حاداً، يجعل من الصعوبة أن تتفق قوى المعارضة؛

---

(٧٧) انظر: علي خليفة الكواري، «الشقاق الأهلي من مصادر القابلية للاستبداد،» في: إسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٧٨) O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» p. 71.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٨٠) Alfred Stephan, «On the Tasks of a Democratic Opposition,» *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 2 (1990), pp. 44-45.

(٨١) Bermeo, «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» p. 132.

فتظهر الحكومة وكأنها الأكثر اعتدالاً، وهذا ما قد يعرقل الانتقال[٨٢]. وعلى العكس من ذلك، فإنّ إيجاد تكتل ذي قواسم مشتركة، يعني إضعافَ الحكومة وادعاءها غياب البديل. وقد تطلب هذا الأمر العمل جعْل الديمقراطية مصلحة لفئات واسعة في المجتمع، وكذا الانفتاح على العناصر الإصلاحية داخل النظام، وعدم تهديد مؤسسة الجيش، وتأكيد حماية مصالحها في المستقبل.

وإذا ما أنجزت المعارضة الديمقراطية المهمتين الأولى والثانية، فلن تستطيع القوى الدولية الداعمة للنظام القديم (في حال وجود مثل هذا الدعم)، الوقوف ضدها والاستمرار في دعم النظام (المهمة الثالثة). إنّ تغيير مواقف القوى الدولية، سيكون نتيجةً منطقيةً لوجود بديل ديمقراطي ذي خطاب سياسي معتدل، ومتغاضٍ عن التذكير بتحالف النظام القديم مع الداعم الخارجي واعتماده عليه[٨٣]. وفي ما يلي، عرض مقتضب لثلاث حالات هي الفيليبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

أ ـ الحالة الفيليبينية

ظلت الفيليبين تحت الاحتلال الإسباني لأكثر من ثلاثة قرون، ثم تحت الاحتلال الأمريكي لنحو نصف قرن، إلى أن حصلت على استقلالها عام ١٩٤٦. ثم تبنت النظام الرئاسي، لكن في ظل تبعية سياسية واقتصادية للولايات المتحدة، ووجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها. وفي عام ١٩٦٥، انتُخب فرديناند ماركوس، رئيس مجلس الشيوخ، رئيساً للبلاد؛ ثم أعيد انتخابه عام ١٩٦٩. وفي عهده، استخدم ماركوس أدواتٍ مختلفةً للبقاء، منها الحفاظ على تماسك النظام والنخب التابعة له من خلال شبكة من علاقات الترهيب والترغيب والتلاعب بالانتخابات، ونظام الحزب الواحد المسيطر الحزب القومي (National Party). غير أن تصاعد فساد السلطة التشريعية، وعرقلة ماركوس الكثير من التشريعات، أدّيا إلى تصاعد الغضب الشعبي، وارتفاع معدلات الجريمة. كما شكّل الحزب الشيوعي المعارض ما عرف باسم جيش الشعب الجديد، واستمرت جبهة مورو للتحرير الوطني في أنشطتها لتحرير شعب مورو المسلم.

ونظراً إلى الخلط القائم بين الدولة والنظام والحكومة ـ كما الحال في بعض

---

(٨٢) Stephan, «On the Tasks of a Democratic Opposition,» pp. 47-48.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل حول العامل الخارجي، انظر: Francisco, *The Politics of Regime Transitions*, pp. 103-120.

الدول العربية والأفريقية ـ فإن نظام ماركوس راح يربط بين وجود المعارضة السياسية (خصوصاً الشيوعية)، وتهديد النظام والأمن القومي للدولة، مستخدماً هذا الربط كمبرر لسيطرة الأجهزة الأمنية والجيش ومركزية الدولة وتقييد الحريات والحقوق(٨٤). وانتهى الأمر بماركوس إلى إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٧٢، وغلق الكونغرس وقمع الحريات والحقوق والصحافة، وإلقاء القبض على المعارضين والمسلحين. ثم أخرج ماركوس دستوراً جديداً، حوّل البلاد إلى النظام البرلماني، وسمح له بالبقاء بعد انتهاء فترته الثانية عام ١٩٧٣. ورغم الإنجازات التي حققها ماركوس من النواحي الاقتصادية والتنموية والسياحية، إلا أن معدلات الفساد ظلت في تصاعد، ولا سيما فساد ماركوس وزوجته.

وقد لعبت عدة عوامل دوراً مؤثراً في الشروع في عملية الانفتاح السياسي، ثم تطوره نحو انتقال إلى الديمقراطية في منتصف الثمانينيات. فعشية زيارة البابا للبلاد مطلع عام ١٩٨١، اضطر ماركوس إلى التخلي عن حالة الطوارئ، لكن مع الإبقاء على الكثير من سلطاته الفردية. ومع تصاعد الفساد والاضطرابات الاجتماعية، بدأ الاقتصاد الفيليبيني يتدهور، تاركاً الكثير من الآثار السلبية على مختلف فئات المجتمع. كما قاطعت أحزاب المعارضة انتخابات عام ١٩٨١، التي فاز فيها ماركوس بفترة جديدة، ثم قُتل زعيم المعارضة بينينو أكينو (Benigno Aquino, Jr.) عام ١٩٨٣، ما أدى إلى اندلاع سلسلة من التظاهرات الشعبية، وقيادة أرملته كورازون أكينو (Corazon Aquino) المعارضة، وبدء الضغط الأمريكي على نظام ماركوس. ومع فوز ماركوس في انتخابات ١٩٨٥، اندلعت سلسلة أخرى من الاحتجاجات الشعبية، أدت إلى انتفاضة مدنية وعسكرية ـ عرفت باسم ثورة قوة الجماهير (People Power Revolution) ـ ضد ماركوس. فقد أعلن الجنرال فيدل راموس ـ الذي كان ذراع ماركوس في تنفيذ حالة الطوارئ في الماضي ـ ووزير الدفاع جوان بونس أزيل، تأييدهما المتظاهرين، وسحب دعمهما للنظام. وانتهى الانتقال بنفي ماركوس وفوز أكينو بالرئاسة عام ١٩٨٦.

ولعل من أبرز عوامل نجاح هذا الانتقال، قوة التظاهرات الشعبية والتعبئة الاجتماعية ضد النظام. وتُظهر حالة الفيليبين أيضاً كيف أنّ الحزب الحاكم، الذي كان قوياً، فَقَدَ تماسكه، لأنه كان قائماً في الأساس على شخصية الدكتاتور فقط. ولهذا، حينما دبت الخلافات الشخصية حول السياسات، ظهرت نخب

(٨٤) Diamond, Linz and Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, pp. 40-41.

غير راضية تطالب بالتغيير، ثم ظهرت المنظمة الديمقراطية الموحدة للوطنيين (United Nationalists Democratic Organizations - UNIDO) بقيادة سلفادور لوريل كحزب محافظ معارض. وقد صبت هذه الأمور في صالح البديل الديمقراطي المعتدل، بقيادة أكينو، التي استولت على البرلمان ثم على الرئاسة عام ١٩٨٦. أي أن التغيير صار ممكناً عندما انشق الحزب الحاكم، وتحدث فريق منه علناً عن الإصلاح والتغيير، وعندما نافس هذا الفريق الإصلاحي الحزب الحاكم على السلطة[٨٥].

كما كانت سيطرة نظام ماركوس على الدولة وعلى المجتمع ضعيفة، وذلك مقابل اعتماده القوي على الحليف الأمريكي، الأمر الذي أوجد مساحةً أمام المعارضة لتنظيم صفوفها والتحرك ضد النظام[٨٦]. وقد أظهرت الحالة الفيليبينية، أن ظهور معارضة ديمقراطية ضاغطة في الداخل، يساعد على عدم استمرار الحليف الخارجي في دعم النظام. فتغيير مواقف القوى الدولية من ماركوس كان نتيجةً منطقيةً لوجود بديل ديمقراطي ذي خطاب سياسي معتدل، وغير معادٍ للغرب.

وكما أشارت هذه التجربة، وغيرها من التجارب، فإن حصول المعارضة الديمقراطية على إشارت دعمْ خارجية، كان في غاية الأهمية على أكثر من صعيد. فقد ساهم في منع انقلاب المحافظين داخل النظام، أو إيقافهم عملية الانتقال والاكتفاء بالواجهات الشكلية[٨٧]، وساعد على منع انقلاب المعارضة المتشددة أو إفسادها الانتقال الديمقراطي. ففي الفيليبين، توفر هذا البديل الديمقراطي المعتدل أمام الولايات المتحدة، في شخصية كورازون أكينو والمعارَضة المعتدلة التي قادتها، وكذا الحركة الإصلاحية داخل الجيش. ولهذا، تنازلت الولايات المتحدة عن دعم ماركوس، وطالبت برحيله، وأيدت أكينو. وبمساعدتها أكينو، ساعدت الولايات المتحدة على إبقاء المعارضة اليسارية المتشددة بعيداً[٨٨]، وتجدر الإشارة أخيراً، إلى أن حالة الفيليبين تمثل الحالة الاستثنائية لحالات أنظمة الحكم الواحد التي استمدت منها بعض الأنظمة العربية معظم خصائصها. ففي جُلّ هذه

---

(٨٥) انظر: Jason Brownlee, «Ruling Parties and Durable Authoritarianism,» *Stanford Institution on International Studies* (Center on Democracy, Development and the Rule of Law), no. 23 (October 2004), pp. 24-26.

(٨٦) Snyder, «Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives,» p. 75.

(٨٧) O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» p. 72.

(٨٨) Snyder, Ibid., p. 75.

الحالات، لم يستجب الحكام لنداءات الإصلاح والتغيير، ولم تظهر معارضة ديمقراطية، ولم يظهر إصلاحيون داخل الأنظمة، ومن ثم لم تظهر حالات انتقال سلمي للديمقراطية[٨٩].

كما أن العامل الخارجي لعب دوراً كبيراً في بقاء هذه الأنظمة، فالحكام والمعارضون اعتبروا أن الدعم الخارجي هو الذي يصنع الحكومات ويغيرها. هذا إلى جانب أن تبعية هذه الأنظمة، جعلت الحكام الجدد ينظرون إلى القوى الدولية على أنها السبب في مشكلاتهم، فآمن هؤلاء الحكام، بالتالي، بأن انتصارهم على النظام انتصار على الإمبريالية. ولهذا، كانت كل الثورات التي أنهت هذه الأنظمة معادية للولايات المتحدة، كما حدث في كوبا وإيران وهاييتي[٩٠]. والاستثناء الوحيد هنا هو الفيليبين، حيث ظهرت معارضة داخلية ديمقراطية، دفعت القوى الخارجية إلى رفع الدعم عن النظام، فإلى تبني النظام الديمقراطي.

ب ـ حالة كوريا الجنوبية

ظلت كوريا الجنوبية خاضعة لحكم تسلطي عسكري منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. وقد اعتمد هذا النظام على شبكة من علاقات الترهيب، والترغيب، وأجهزة أمنية متعددة، وحظر عدد من الأحزاب السياسية، وقمع المعارضين، والسيطرة على الصحافة والحركة العمالية، هذا إلى جانب الدعم الأمريكي القوي. وقد شهدت البلاد، عام ١٩٧٩ اغتيال رئيس البلاد، الجنرال بارك شونغ هي (Park Chung Hee) بعد ١٩ عاماً على انقلابه العسكري، وذلك على يد جنرال آخر هو شين دو هوان (Chun Doo Hwan) في انقلاب جديد، وقد أعلن دو هوان الأحكام العرفية، للقضاء على ما أسماه أعداء الوطن المناهضين للحكومة الجديدة.

ولهذا، اشتعلت المظاهرات ضد استيلاء عسكري جديد على مقاليد الأمور، وضد قوانين الطوارئ، واعتقال المعارضين، فما كان رد فعل السلطة إلا قمع

---

(٨٩) وحتى لو اضطر الحاكم الشمولي إلى الانفتاح فإن مآل هذا التحرك إلى الفشل، وقد يفقد الحاكم شرعيته وتتصاعد المشكلات وتقوى شوكة المعارضة المتشددة وتقل قدرة النظام على البقاء. كما أنه في بعض الحالات أدت الكوارث الفجائية والزلازل إلى إضعاف النظام، إذ كشفت عدم قدرته على الفعل والإغاثة، كما حدث في إيران عامي ١٩٦٢ و١٩٧٨، وفي نيكاراغوا عام ١٩٧٢. انظر: H. E. Chehabi and Juan L. Linz, *Sultanic Regimes* (Baltimore, MD; London: John Hopkins University, 1998), p. 39.

(٩٠) *Sultanistic Regimes*, p. 45.

المتظاهرين بالقوة والعنف. وقد آثر الحليف الأمريكي الدائم للحكام المستبدين في كوريا الجنوبية منذ عقود، الصمت في ذلك الوقت[٩١].

ولكوريا الجنوبية تاريخ طويل من مظاهرات الطلاب التي قمعها النظام بقوة وذلك كما حدث في الأعوام: ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ١٩٧٩، ١٩٨٠[٩٢]. غير أن الأداء الاقتصادي الجيد، جعل الاقتصاد الكوري من أعلى الاقتصاديات نمواً في العالم في حقبة الثمانينيات، الأمر الذي عزز من فرص التعليم، وأدى إلى ظهور طبقة وسطى، وفئة من أصحاب الأعمال، وإلى تقوية فئة العمّال. ورغم ما حققه النظام العسكري التسلطي من نهضة صناعية واقتصادية، كان لزاماً عليه أن يبحث عن مصادر للشرعية وسط الجماهير. وكان من بين هذه المصادر، إجراء انتخابات دورية منذ عام ١٩٦٣، مع ضمان سيطرة النظام وحزبه الحاكم، حزب العدالة الديمقراطي (Democratic Justice Party - DJP) على مقاليد الأمور، وترْك هامش محدود من حرية مناقشة الأمور السياسية، لكن دون الحديث عن مستقبل النظام ذاته. غير أنه، في النصف الأول من عقد الثمانينيات، بدأ الرأي العام يتجه ضد النظام، خصوصاً مع تصاعد المد الديمقراطي في أنحاء كثيرة من العالم.

نرى إذن أن نجاح النظام في المجال الاقتصادي والتنمية، كان من العوامل المؤثرة في إضعاف أسس النظام ذاته، إذ بدأت قطاعات من الشعب تتساءل عن مدى الحاجة إلى القيود السياسية التي يضعها النظام. كما أن الإجراءات التقشفية والضرائب المرتفعة التي لجأ لها النظام منذ نهاية الثمانينيات، أغضبت الكثير من الفئات وجعلت الكثير من رجال الأعمال ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد[٩٣].

وقد تحول هذا الغضب إلى قوة معارضة بشكل قوى سياسية تنافست في انتخابات عام ١٩٨٥، وقد تشكلت، عشية هذه الانتخابات، قوةٌ سياسية موحّدة

---

(٩١) بشأن الانتقال في كوريا الجنوبية، انظر: Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,» in: Anderson, *Transition to Democracy*, pp. 72-90; Bermeo, «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» pp. 128-129, and Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*, pp. 156-159.

(٩٢) Gill, Ibid., p. 156.

(٩٣) المصدر نفسه.

للمعارضة، هي الحزب الكوري الديمقراطي الجديد (New Korea Democratic Party-NKDP) من حزب معارض سابق وقوى معارضة أخرى. وقد شرع الحزب في الضغط على النظام لتغيير الدستور والسماح بانتخابات رئاسية مباشرة وحرة.

وساعد تكتل المعارضة السياسية على تصاعد الضغوط الجماهيرية التي قادها طلاب الجامعات وأساتذتها والمثقفون ورجال الدين ضد السلطة. ومع تصاعد الضغوط، وبدء تغير مواقف الحليف الأمريكي بعد سقوط نظام ماركوس في الفيليبين، أعلن النظام في شباط/فبراير ١٩٨٦، مبادرة لتعديل الدستور قبل الانتخابات المقررة في ١٩٨٧، وذلك في محاولة منه للبقاء في الحكم، مستفيداً من تنافس زعيمين من المعارضة على الرئاسة هما كيم يونغ سام (Kim Young Sam) وكيم جانغ (Kim Jung)[٩٤]. غير أن المعارضة لم تستكِن للسلطة، وإنما راحت تكثّف من تظاهراتها وتحركاتها لتحقيق هدفين محددين، هما تعديل الدستور، والسماح بانتخابات ديمقراطية تنافسية حقيقية لاختيار رئيس جديد للبلاد.

وكان مرشح النظام والحزب الحاكم هو رئيس الحكومة روو (Roh)، الذي أعلن خطة للديمقراطية قبل فيها مطالب المعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئيس، ثم شرع في التفاوض مع المعارضة حول الدستور الجديد، الذي تم التصديق عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وقد انتهت الانتخابات بفوز روو بنسبة ٣٦,٦ بالمئة من الأصوات، مقابل ٢٨ بالمئة لكيم سام، و٢٧ بالمئة لكيم جانغ، وذلك نتيجة عاملين أساسيين هما انقسام المعارضة، وتنافس اثنين من صفوفها مع روو؛ وإصرار هذا الأخير ـ أثناء التفاوض على الدستور الجديد ونظام الانتخابات الرئاسية ـ على بعض الإجراءات في القانون الانتخابي، التي حالت دون تعاون كيم يونغ سام وكيم جانغ، أبرزها ألا يتخذ المرشح للرئاسة نائباً له[٩٥]. ورغم فوز مرشح الحكومة في الانتخابات، فإن العام ١٩٨٧ صار يؤرخ لانتقال البلاد إلى الديمقراطية، فالعبرة هنا للتطبيق الحقيقي للنصوص، وللضمانات الحقيقية للتنافس على المناصب السياسية، وليس بهُوية من يتقلد السلطة، كما أن روو رفع القيود على العمل السياسي، وسَمَحَ للأحزاب بالعمل حتى انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، التي فاز فيها مرشح المعارضة كيم يونغ سام.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن الجناح الراديكالي للمعارضة ـ الذي ضم الطلاب

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

والعمال ـ ساعد على نجاح الانتقال. فالطلاب ظلوا يتظاهرون سلمياً بانتظام وبلا توقف من أجل إسقاط الحكم العسكري وكتابة دستور جديد للبلاد. أما العمال، فقد استطاعوا أن يقاوموا سيطرة النظام العسكري عليهم، وأن ينتظموا ضده في سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات، بل وأن يُقيموا جسوراً للتواصل مع المعارضين والطلاب. وقد صبّت المواقف الراديكالية للطلاب والعمال في صالح جهود المعتدلين التي بَدَتْ مطالبهم أكثر قبولاً لدى السلطة. كما أن السلطة قدّرت أن الاستجابة لمطالب المعارضة المعتدلة سيجنبها الرضوخ للمطالب المتشددة للراديكاليين.

وتُظهر حالة كوريا الجنوبية أن أدوات التغيير الرئيسة كانت قوة الجماهير، التي تمثلت أساساً في تظاهرات الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال من جهة؛ وتكتل المعارضين في حزبين أساسيين قادا معاً عمليات التعبئة والتظاهرات التي سار فيها ملايين من الكوريين الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك نحو ٣٩ مليون نسمة من جهة أخرى. ولأن استخدام القمع والعنف ضد ملايين من المتظاهرين غير ممكن، لم يستطع النظام استخدام قوات الأمن، وكان لزاماً عليه تقديم التنازلات. هذا فضلاً عن اتسام مواقف الأحزاب المعارضة بالاعتدال، فهي لم تُطالب باستقالة الرئيس أو تغيير النظام بأكمله، وإنما تركزت جهودها على المطالبة بتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية تنافسية حقيقية.

كما أنه مع تصاعد الاحتجاجات وضغوط المعارضين، تبدلت مواقف الحليف الأمريكي، فليس له أن يستمر في دعم نظام يعارضه الملايين في الشوارع، ويتكتل ضده الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال. هذا إلى جانب عامل خارجي داعم آخر، هو اقتراب موعد استضافة كوريا الجنوبية دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٨، الأمر الذي مثّل فرصةً أخرى لتكثيف الضغوط الدولية على السلطة، قبل حلول هذه الألعاب.

ج ـ الحالة المكسيكية

تمثل المكسيك حالة تطبيقية لعملية انتقال ديمقراطي ناجح عبر دخول لاعبين جدد ساحة المنافسة السياسية، وانتزاعهم الفرصة للتصويت على السياسات، وللتنافس على مناصب سياسية على المستويين المحلي والفدرالي. كما أن هذه الحالة مثال على إصرار أحزاب المعارضة على العمل الدؤوب، والضغط لإدخال إصلاحات تدريجية، غيرت من أسس النظام السياسي القائم.

وعلى عكس بعض عمليات الإصلاح في المنطقة العربية، فإن الإصلاح السياسي في المكسيك اتسم باستراتيجية «خطوتان للأمام وخطوة للخلف». ولهذا امتدت فترة الانتقال الديمقراطي لأكثر من عقدين من الزمان، وطالت الإصلاحات عدة أمور، أدت في النهاية إلى إضعاف أسس النظام التسلطي، وخسارة الحزب الحاكم منصب الرئاسة عام ٢٠٠٠، وظهور نظام جديد يضم ثلاثة أحزاب أساسية، بدلاً من نظام الحزب المسيطر.

اعتمد النظام السياسي المكسيكي، لنحو سبعة عقود، على سيطرة حزب واحد هو الحزب التأسيسي الثوري (Institutional Revolutionary Party- PRI)، وعلى نظام تعاوني تم فيه استخدام كل أدوات الترغيب والترهيب للسيطرة على قطاعات ثلاثة مؤثرة، هي الفلاحون والعمال والجهاز البيروقراطي، بغية حصول النظام على أصوات هذه الفئات في الانتخابات، وذلك بين عامي ١٩٢٩ و٢٠٠٠. هذا إلى جانب تبعية السلطات المحلية للرئاسة مالياً وسياسياً، واعتماد قاعدة عدم السماح للسياسيين بالترشح للمنصب نفسه مرتين متتاليتين (Reelection)، والسلطات الواسعة للرئيس المستمدة من الدستور ومن سيطرته الفعلية على عملية ترشيح السياسيين للمناصب السياسية في البرلمان الفدرالي، وفي المجالس المحلية، ولمناصب حكام الدويلات[٩٦].

وقد ظل هذا النظام التسلطي التعاوني قادراً على تجاوز الكثير من الأزمات الحادة والمراحل التاريخية (الكساد العظيم، التصنيع، التنمية الاقتصادية. . .). ورغم أنّ أزمة الديون عام ١٩٨٢، فرضت على الحزب تبني الإجراءات الاقتصادية الليبرالية للبنك الدولي، إلا أنّ الحزب ظل قادراً على الإبقاء على هيمنته، وهذا ما يفسر جزئياً تأخر الانتقال الديمقراطي هناك. غير أن التحول الاقتصادي، الذي حدث في ذلك الوقت، أضعف الحزب من الداخل تدريجياً، وأدى إلى ظهور طبقة من الاقتصاديين التكنوقراط داخله، ارتبطت مصالحهم بالسياسات الليبرالية للحزب، أكثر من الحزب نفسه. ومع الوقت أصبحت الديمقراطية مصلحةً لهذه الطبقة الجديدة. وتزامن هذا مع عامل دولي موات، هو

(٩٦) انظر: Joseph L. Klesner, «Institutionalizing Mexico's Democracy,» in: Laura Randall, ed., *Changing Structure of Mexico: Political, Social, and Economic Prospects*, Columbia University Seminar Series, 2nd ed. (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2006), pp. 387-388, and Elyssa van Osten, «Authoritarian Durability and Democratic Transition in Mexico,» *Woodrow Wilson Department of Politics Newsletter* (University of Virginia), vol. 2 (10 March 2006), pp. 21-23.

تصاعد الضغوط الدولية على المكسيك، بفعل ظهور النافتا، ودمج المكسيك في الاقتصاد العالمي، ومع عامل داخلي مساعد، هو بروز حزب العمل القومي (National Action Party- PAN) المعارض، وهو حزب مسيحي محافظ، تتقارب أجندته الليبرالية مع رؤى التكنوقراط داخل الحزب التأسيسي الثوري. ثم ظهر تحالف غير رسمي بين حزب العمل القومي، وتكنوقراط الحزب الحاكم، لصالح الديمقراطية؛ انتهى بفوز فوكس، مرشح حزب العمل، بالرئاسة عام ٢٠٠٠، ضمن «التحالف من أجل التغيير» الذس يضم حزبه إلى جانب حزب الخضر[٩٧].

وربما يكون من الأهمية أن نشير هنا، إلى أن الإصلاح الانتخابي الذي شهدته المكسيك، أدى، تدريجياً، إلى استقلالية المؤسسة الفدرالية للانتخابات (Federal Electoral Institute - IFE) عن الحزب الحاكم، وذلك من خلال إنهاء سلطة الرئيس في تعيين أعضائها عام ١٩٩٤، ثم تنحية وزير الداخلية عن رئاستها عام ١٩٩٦. وقد كان الفضل في ذلك للضغوط التي مارسها أكبر أحزاب المعارضة، حزب العمل القومي، والمساومات التي تمت بينه وبين الرئيس، والتي تم بموجبها تمرير بعض الإصلاحات مقابل دعم الحزب المعارض للحزب الحاكم في تمرير الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية. كما أدت التعديلات التي أدخلت على نظام الانتخابات، إلى نظام شفاف سَمَحَ للمواطنين العاديين بالإشراف على الانتخابات، وتبني نظام معلومات شفاف لإعلان النتائج[٩٨]. هذا فضلاً عن انفتاح الرئيس إرنستو زيديللو (Ernesto Zedillo) (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠) وتعهده بالإصلاحات الديمقراطية.

ذلك بالإضافة إلى أن قانون الانتخابات غيّر من قواعد تمويل الأحزاب مخولاً المؤسسة الفدرالية للانتخابات، سلطةَ تمويل الأحزاب على أساس أدائها في الانتخابات السابقة، الأمر الذي عزز من قوة هذه الأحزاب، ورفع من ثقة المواطنين في الانتخابات بعد عقود من تزوير إرادتهم بشتى أدوات الترغيب والترهيب. وأفضى إدخال نظام التمثيل النسبي، إلى جانب نظام الأغلبية، إلى فقدان الحزب الحاكم

---

(٩٧) أنشأ فوكس حزب العمل القومي عام ١٩٣٩، وفي التسعينيات بدأ يحصل على مناصب مهمة من الحزب المسيطر على المستوى المحلي. وفي انتخابات ٢٠٠٦ فاز مرشح آخر من حزب العمل القومي (دستور عام ١٩١٧ يحدد فترة واحدة للرئاسة مدتها ٦ سنوات) بالرئاسة في ظل نظام حزبي تعددي، ومع وجود PRI كحزب في المركز الثالث متحالفا مع الخضر في مجلسي البرلمان عام ٢٠٠٦. وما تزال الديمقراطية المكسيكية تعاني من بعض أوجه الضعف وخصوصاً في ما يتصل بحرية الصحافة وعمل الصحفيين.

(٩٨) Klesner, Ibid., pp. 390-391.

الأغلبية في بعض المجالس المحلية، ثم في مجلس النواب على المستوى الفدرالي عام ١٩٩٧. كما أن تحدي أحزاب المعارضة للحزب الحاكم على المستوى المحلي، أدى هو الآخر إلى إضعاف النظام المركزي، وقيام نظام فدرالي جديد. كما أدى هذا التحدي، قبل عام ٢٠٠٠، إلى سيطرة حزب العمل القومي على الكثير من المجالس المحلية، وعلى منصب حكام عدة دويلات، وإلى صقل القدرات السياسية لنشطاء الحزب، ونجاحهم في التفاوض مع الحزب الحاكم بشأن عدة تشريعات(٩٩).

وقد أفضى هذا كله إلى بروز أحزاب المعارضة خصوصاً حزب العمل القومي، والحزب الديمقراطي الثوري (Revolutionary Democratic Party-PRD) المنشق عن الحزب الحاكم. كما عززت الفدرالية الجديدة من الاستقلالية المالية للمجالس المحلية، ومن ثم أضعفت سيطرة الرئيس والحزب من جهة، وأدت إلى تعزيز صورة السلطات المحلية، وتحسين خدماتها، بعد عقود طويلة من ممارسة كل أنواع المحاباة والتمييز من جهة أخرى(١٠٠).

ثالثاً: انهيار نظم حكم الفرد أو القلّة، وإنشاء نظم حكم ديمقراطية

في الحالات الأخرى، التي لم تشهد لا انشقاق الفئة الحاكمة؛ ولا ظهور جناح إصلاحي لديه الرغبة في قيادة الانتقال نحو الديمقراطية، أو التفاوض مع قوى المعارضة والقدرة على ذلك؛ ولا ظهور معارضة ديمقراطية حقيقية؛ كان مصير النظام إما الاستمرار (كما الحال في معظم دولنا العربية)، وإما التفكك والانهيار، أو الثورة ضده (كما حدث في عدة دول أفريقية). وتشير الملاحظة، إلى أنّ معظم حالات هذا المدخل، حدثت في نظم الحكم الفردي والنظم الشمولية، فالغالب هو أنّ الطغاة لايتنازلون ولا يُسلمون السلطة، ولا يقودون بلادهم نحو الديمقراطية، ويبقون في كراسي الحكم حتى وفاتهم بيولوجياً، أو خلعهم عسكرياً.

فبعد عقود من قمع الحريات، وملاحقة المعارضين، والقضاء عليهم؛ تكون الفئات الإصلاحية داخل هذه الأنظمة ضعيفة. وحتى في الدول التي شهدت بعض الخطوات الانفتاحية، فإن الحكام المستبدين سرعان ما تراجعوا عنها، أو راحوا يفرغونها من مضامينها، ليستمروا في حكمهم بالأساليب التي تعودوا عليها

---

(٩٩) Osten, Ibid., pp. 36-37.

(١٠٠) Klesner, Ibid., p. 403.

من قبل، وبأساليب جديدة أيضاً، وهذا ما حدث في اليونان والبرتغال. وفي دول أخرى، كرومانيا وألمانيا الشرقية، لم تكن هناك عناصر إصلاحية تستطيع قيادة الإصلاح من الداخل(١٠١).

ويتم الانهيار لأسباب مختلفة، فقد يأتي نتيجةً لتدهور الأوضاع الداخلية وفشل سياسات النظام وتبني النظام الديمقراطي كما حدث في رومانيا، أو جرّاء الهزيمة العسكرية أمام قوى العصيان في الداخل كما في البرتغال، أو الهزيمة أمام عدو خارجي وانسحاب الحكام العسكريين، ومن ثم فرض النظام الديمقراطي أو تبنيه كما حدث في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو الهزيمة في حروب خارجية وانسحاب الحكام العسكريين كما في اليونان عام ١٩٧٤ والأرجنتين عام ١٩٨٣. أي أن تغيير النظام يتم عندما يتغير ميزان القوة بين النظام والمعارضة بشكل حاد، أي عندما تتصاعد قوة المعارضة وتتضاءل قوة الحكومة، إلى الحد الذي ينهار فيه النظام بأكمله، وتصل المعارضة إلى السلطة(١٠٢)، وهذا ما حدث في الأرجنتين. فبعد هزيمة فوكلاند، جاءت حكومة عسكرية انتقالية في تموز/ يوليو ١٩٨٢ بقيادة رينالدو بينون، ثم تصاعدت الاحتجاجات والاضرابات الشعبية، فقام بينون بتأجيل الانتخابات، ومع تصاعد الضغوط، انسحب بينون وجاءت حكومة أخرى منتخبة بقيادة ألفونسين، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣(١٠٣).

ورغم أن الانتقال يتم عادة بشكل سريع، فإن معظم الحالات تضم مراحل ثلاث، **المرحلة الأولى** هي مرحلة الصراع ضد النظام، وفيها يقمع النظام كل أنواع المعارضة، و**المرحلة الثانية** تتمثل بسقوط النظام، أما **المرحلة الثالثة**، فهي مرحلة إقامة النظام الجديد(١٠٤). ولهذا، فالحكام القدامى لا يلعبون أي دور في عملية الانتقال، ولا في النظام الجديد، وغالباً ما يحاولون حماية أنفسهم من انتقام الحكام الجدد، غير أنهم يفشلون ويحاسَبون. فتشاوشيسكو أجريت له محاكمة صورية ثم أعدم، أما الضباط العسكريون في اليونان والأرجنتين، فقد تمت محاكمتهم

---

(١٠١) Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, p. 146, and Francisco, *The Politics of Regime Transitions*, pp. 25-37.

(١٠٢) وفي حالات أخرى أدى الانهيار إلى شكل جديد من أشكال التسلطية، كما كانت الحال في كوبا وإيران وزائير أو إلى اضطرابات سياسية مثلما الحال في أفغانستان منذ غزوه عام ٢٠٠١ والعراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣.

(١٠٣) Huntington, Ibid., p. 222.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

وسجنهم[١٠٥]. وفي معظم هذه الحالات، يتم تجاوز مؤسسات النظام القديم بالكامل، ويتم إنشاء نظام جديد بمؤسسات جديدة تنفصل بالكامل عن ممارسات النظام القديم ومؤسساته.

ولا شك في أن عوامل كثيرة تساعد على هذا المصير. فالمؤسسات العسكرية والأمنية تشكل عادة ـ مع الداعم الخارجي في بعض الحالات ـ الداعم الأساسي لهذه الأنظمة، ومن ثم، فإن رفع دعمها عن أي نظام، كان بمثابة المسمار الأخير في نعشه، وقد حدث هذا في البرتغال ورومانيا[١٠٦]. كما أنّ مظاهرات الطلاب والأكاديميين والمثقفين، مثلت المعارضة الأساسية، كما حدث في اليونان في ١٩٧٣. ولعبت المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات دوراً أساسياً في عدد من حالات الانتقال الأخرى، كما في ألمانيا الشرقية ورومانيا. هذا إلى جانب أن فترة ما قبل الانهيار، غالباً ما تشهد ابتعاد بعض الفئات الداعمة للنظام القديم والمستفيدة منه ـ مثل فئة المستثمرين والطبقات الوسطى والكنيسة ورجال الدين ـ عن النظام، بهدف تأمين أوضاعهم في حالة حدوث التغيير المحتمل[١٠٧]. ونعرض في ما يلي لحالتين، هما البرتغال ورومانيا.

١ ـ الحالة البرتغالية

أقام أنطونيو دي أوليفيرا سالازار (António de Oliveira Salazar) نظاماً يمينياً تسلطياً تعاونياً (١٩٣٢ ـ ١٩٧٤)، معتمداً على ولاء الفلاحين في الشمال، وملاّك الأراضي في الجنوب، وعلى دعم الكنيسة والجهاز البيروقراطي وتحالف الجيش. غير أنه، مع مجيء مرسيلو كايتانو (Marcelo Caetano) بعد مرض سالازار عام ١٩٦٨، بدأت علاقات النظام مع الجيش تضعف، وظهرت علامات عدم الرضا من داخل الجيش، خصوصاً من الضباط ذوي الرتب المتوسطة، احتجاجاً على امتيازات كبار قادة الجيش، وعلى تطورات الحرب الاستعمارية في الخارج. ولهذا، تشكلت حركة القوات المسلّحة (Armed Forces Movement- MFA) من هذه الفئة من الضباط لحماية مصالحهم داخل النظام[١٠٨].

(١٠٥) O'Donnell, «Transition to Democracy: Some Navigation Instruments,» p. 63.

(١٠٦) Huntington, Ibid., p. 199.

(١٠٧) O'Donnell, Ibid., p. 63.

(١٠٨) بشأن الانتقال في البرتغال، انظر: Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*, pp. 160-162.

كما تصاعدت المشكلات الاقتصادية، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية، وشرع العمال في تنظيم صفوفهم في اتحادات؛ الأمر الذي أضعف النظام التعاوني الذي أنشأه سالازار. كما أفضت التنمية الصناعية في عقدي الستينيات والسبعينيات، إلى تحويل البلاد إلى مجتمع حضري، وأوجدت أرضاً خصبة للحزب الشيوعي البرتغالي (Portugal Communist Party - PCP) الذي كان يعمل في السر. كما شكّل الاشتراكيون الحزب البرتغالي الاشتراكي (Portugal Socialist Party - PSP) عام ١٩٧٣. ورغم القيود الكثيرة التي وضعها النظام أمام العمل الحزبي، وأمام المجتمع المدني، إلا أن الانتخابات الدورية ساعدت على إتاحة الفرصة للأحزاب للعمل وتنظيم صفوفها.

ومع تصاعد المشكلات، استولت حركة القوات المسلحة في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ على السلطة في انقلاب عسكري، وشكلت حكومةً انتقالية من كافة الاتجاهات السياسية، تولت السلطة، بهدف تحضير البلاد لانتخابات جمعية وطنية تأسيسية، تتولى مهمة وضع دستور جديد للبلاد، ثم إجراء انتخابات جديدة للرئاسة والبرلمان. وقد قامت الحكومة الانتقالية بحل الحزب الحاكم القديم، والبوليس السرّي، وأعادت تنظيم الجيش، وأعلنت عدداً من الحريات، مثل حرية التعبير والاجتماع وحرية عمل الأحزاب والاتحادات، كما تعهدت بحل مسألة المستعمرات، وأبدت استعدادها للاعتراف بحق تقرير المصير.

ورغم أن تحرّك الجيش قوبل بالدهشة وعدم ثقة المجتمع فيه، إلا أن عدداً من الأحزاب دخل العمل العام، كان على رأسها الحزب الشيوعي، الذي راح يعتدل في مطالبه، الأمر الذي مكّنه من الحصول على الدعم من الطبقة الوسطى. وعلى عكس ما آلت إليه الأمور في إسبانيا، فقد دعا قادة الانقلاب (أو الانتقال) الحزب الشيوعي للمشاركة في الحكومة الانتقالية، جاعلاً منه فاعلاً أساسياً في الانتقال، كما لم يشترك أي من أركان النظام القديم في تلك العملية. وقد ساعد الانقلاب العسكري على تصاعد التعبئة الشعبية، وتزايد الصراعات والإضرابات العمالية، الأمر الذي ساهم في منع عودة النظام القديم.

ولم تسلم الحكومة الانتقالية من الانقسامات حتى سقطت واستبدل زعيمها بجنرال آخر، ثم سيطر التيار الراديكالي على حركة القوات المسلّحة، وأعلن مجلس قيادة الثورة تأميم البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية. ومع تصاعد الخلافات بين التيارات المختلفة داخل الحركة، وبينها وبين الحزب الشيوعي، أجبرت الحركة الأحزاب السياسية على التوقيع على اتفاق يبقي الجيش في السلطة

ثلاث سنوات. غير أن نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في ٢٥ نيسان/أبريل، أوقفت طموحات الحركة العسكرية. فالحزب الاشتراكي فاز بنحو ٣٦,٩ بالمئة من الأصوات، مقابل ٢٦,٤ بالمئة للحزب الشعبي الديمقراطي، ونحو ١٢,٥ بالمئة للحزب الشيوعي، الأمر الذي أعطى هذه الأحزاب شرعية شعبية.

ومع سيطرة المعتدلين على الجيش، بدأت عملية التفاوض حول الدستور الجديد، الذي صدر في نيسان/أبريل ١٩٧٦ بطابع اشتراكي، ثم عُقدت انتخابات برلمانية فاز فيها الاشتراكيون بنحو ٣٥ بالمئة من الأصوات، وحصل الحزب الشيوعي على ١٤,٦ بالمئة من الأصوات. وفي حزيران/يونيو، انتُخب قائد الجيش السابق ـ الذي كان قد قاد عمليات التطهير ضد الشيوعيين في الجيش ـ رئيساً للبلاد بأغلبية الثلثين، في أول انتخابات رئاسية حرة، ثم عَيَّنَ الرئيسُ شخصيةً اشتراكية في رئاسة الحكومة. وقد ظلت البلاد تحت حكم مدني ونفوذ عسكري حتى عام ١٩٨٢.

٢ ـ الحالة الرومانية

اتسمت النظم الشيوعية في شرق أوروبا، ومن بينها رومانيا، بجملة من السمات أبرزها: سيطرة الحزب الشيوعي على المجتمع والاقتصاد، وتبعية الأنظمة الحاكمة للاتحاد السوفياتي السابق، وقمع القوى السياسية والمجتمع المدني. وكان معظم هذه الدول دولاً صناعية، عدا ألبانيا، كما عانت بعضها من المسألة العرقية كما في الاتحادين السوفياتي واليوغسلافي. ولهذا، كان دورُ الجماهير في التغيير ـ من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ـ الدورَ الأبرز في الانتقال الديمقراطي الذي استتبعه، وفي تغيير هياكل الاقتصاديات الوطنية وتبني نظام السوق. وفي رومانيا، ظلت البلاد تحت الحكم الشيوعي منذ العام ١٩٤٧ وحتى نهاية العام ١٩٨٩. وقد حكمها نيكولاي تشاوشيسكو (Nicolae Ceauçescu)، منذ نهاية الخمسينيات، معتمداً على قمع الأجهزة الأمنية وبطشها[١٠٩].

غير أنه مع نهاية عقد الثمانينيات، تصاعد الغضب الشعبي ضد النظام، نتيجة الإجراءات التقشفية التي اتبعها بغرض محو الديون الرومانية. كما تأثر استقرار النظام بعد رفض الأقلية المجرية محاولاته السيطرة عليها، خصوصاً بعد

(١٠٩) بشأن الانتقال في رومانيا، انظر: Huntington, Ibid., pp. 111-114. and Gill, Ibid., pp. 201-202.

السياسة التي أعلنت عام ١٩٨٨، والتي أفضت إلى محو قرى بأكملها، وإعادة توطين سكانها في المدن الكبرى.

ورغم هذا، لم تظهر قوى سياسية معارضة داخل النظام ذاته، غير أن التغيير بدأ في منطقة المجريين، حيث قمع البوليس المظاهرات بشدة، وقتلَ بعضَ المتظاهرين. وبعد شيوع إشاعات عن وقوع مجازر، اندلعت مظاهرات ضخمة في بوخارست، لم يفلح البوليس السري في قمعها، واستمرت المظاهرات حتى بدّل البوليس دعمه من النظام إلى المتظاهرين. ثم شكّل شيوعيون سابقون وضباط من الجيش ومتظاهرون آخرون ما سُمّي جبهة الخلاص الوطني (National Salvation Front- NSF)، التي أعلنت نفسها مسؤولة عن البلاد في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، بعد فرار الرئيس وزوجته. ثم استطاع الجيش قمع البوليس السري، وإلقاء القبض على الرئيس، الذي حوكم سريعاً وأعدم.

وقد قدمت جبهة الخلاص نفسها كحكومة انتقالية، وأعلنت بعض الخطوات الانفتاحية وموعداً للانتخابات. غير أن بعض المتظاهرين استمروا في تظاهرهم، معتبرين هذه الجبهة واجهة جديدة للحزب الشيوعي. وفي انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٠، حصلت الجبهة على أغلبية كبيرة في مجلسي البرلمان، ثم انتُخب إيون إيليسكو (Iliescu Ion) رئيساً. ومع اعتقاد الكثيرين أن الانتخابات مزورة، استمرت التظاهرات، فتم قمعها، ثم حُلت الجبهة وحل محلها عدد من الأحزاب، منها الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروماني (PSDR)، الذي تحول لاحقاً إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (PSD)، والحزب الديمقراطي (PD)، والتحالف من أجل رومانيا (APR). وقد تعاقبت على الحكم عدة ائتلافات حزبية منذ ذلك التاريخ.

ومجمل القول هنا، أن التغيير في رومانيا جاء من أسفل على يد المتظاهرين، غير أن العامل الأساسي كان انقسام النظام وتأييد الجيش للمتظاهرين، ثم تشكيل الجيش والمتظاهرين هيئة سياسية حلت محل الحزب الشيوعي، ثم استخدام الانتخابات للحصول على الشرعية.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أبرز مداخل الانتقال إلى نُظُم الحُكم الديمقراطية، التي شهدتها دول عدة في جنوب أوروبا وشرقها، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا؛ في العقود القليلة الماضية؛ بهدف أساسي هو الاستفادة من تجارب الآخرين واستخلاص العبر والدروس التي قد تساعد صناع القرار والنشطاء

السياسيين وكل الراغبين في رؤية حالات انتقال حقيقية إلى الديمقراطية في الوطن العربي. ورغم أنه ليس هناك مدخل واحد لحالات الانتقال، إلا أنّ تجارب الدول الأخرى تُظهر أنّ هناك بعضَ السُنن الكونية التي تتكرر في كثير من حالات الانتقال، وأنّ هناك الكثيرَ من الدروس التي يمكن أن يستفيد منها من يدرك ويفكر ويُمعن النظر من الحكام والقوى السياسية التي تنشد الديمقراطية على حد سواء.

وفي ما يلي أبرز هذه السنن والعبر والدروس:

١ ـ يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية توافقاً بين القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على النظام الديمقراطي بأسسه ومبادئه وآلياته وضوابطه وضماناته المتعارف عليها كنظام بديل لنُظُم حكم الفرد أو القلة. وهذا الاتفاق يتطلب، بدوره، إيمان هذه القوى ذاتها بالديمقراطية قولاً وفعلاً، واعتدال خطابها السياسي تجاه الآخر، وانفتاحها على كافة القوى؛ ثم التكتل من أجل العمل على إنجاز مهمتين أساسيتين: **أولهما** توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحةً لهم، أي المؤمنين بالديمقراطية كنظام سياسي وكآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سلمية، و**ثانيهما** الضغط على السلطة الحاكمة بهدف خلخلة تماسكها ودفعها إلى التنازل والقبول بالديمقراطية. ولعل غياب هذا التوافق، من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من الدول العربية التي شهدت نوعاً من الانفتاح السياسي في السابق.

٢ ـ تتعدد الأسباب التي تُساهم في ضعف أنظمة حكم الفرد أو القلّة، ولعل أبرزَ الأسباب التي أظهرتها هذه الدراسة، تآكلُ أسس شرعية هذه الأنظمة وبحْث حكامها عن مصادر جديدة للشرعية، أهمها الانفتاح السياسي واللجوء إلى التعددية الحزبية الشكلية والانتخابات الدورية غير الديمقراطية. وترتبط المشكلات الاقتصادية بأزمة الشرعية، فتغيير علاقات الترهيب والترغيب جاء، في معظم الحالات، بسبب حدة المشكلات الاقتصادية، وعدم قدرة النظام على الاستمرار في تمويل عمليات شراء الولاء السياسي للفئات الداعمة له والمستفيدة من بقائه. أما النُظُم التي تستطيع إيجاد آليات جديدة للسيطرة، وطرق مبتكرة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية والالتفاف عليها، فتظل قائمة ومتماسكة ومتحكمة في مقاليد الأمور، وذلك كما الحال في كثير من الدول العربية.

٣ ـ إنّ كف المؤسسات العسكرية والأمنية وشبه العسكرية ـ أو جناح منها ـ عن دعم النظام، يُعد من أهم العوامل التي تؤثر في تماسك الفئات الحاكمة. بل

إنّ الجيش أنقذ بلاده من سطوة الأجهزة الأمنية، كما حدث في البرازيل والبرتغال ورومانيا وغيرها. أما النظم التي تُحْكِم سيطرتها على المؤسسة العسكرية، وتعتمد على المؤسسات الأمنية، والداعم الخارجي، بشكل كبير؛ فتكون قادرة على الحفاظ على تماسكها، ولا يتصور حكامها إمكانية تخليهم عن كراسي الحكم في يوم من الأيام، ولا يرغب هؤلاء الحكام، ولا الفئات الداعمة لهم والمستفيدة من بقائهم، في تطوير خطوات الانفتاح السياسي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، بل إن ذلك ليس من مصلحتهم.

٤ ـ يعتمد تطور الانفتاح السياسي نحو الانتقال إلى الديمقراطية، بدرجة كبيرة، على طبيعة قوى المعارضة الديمقراطية (الحقيقية وليس الشكلية)، وتحركات بعضها تجاه الآخر وتجاه النظام. فكلما استطاعت هذه القوى المعارِضة الديمقراطيةُ الاستفادةَ من مساحة الانفتاح المتاحة لها، اتسعت هذه المساحة، وقلّت المساحة التي يتواجد فيها النظام. وكلما اعتدلت القوى المعارضة في مطالبها، وازداد انفتاحها على التيارات والأطراف الأساسية، اكتسبت مزيداً من الشرعية في الشارع كبديل محتمل للنظام القائم، ونجحت في التوافق على قواسم مشتركة بينها. وفي معظم حالات الانتقال الناجحة، لم تمتدَّ هذه القواسم المشتركة لتشمل أموراً كثيرة، وإنما بدأت بالتوصل إلى صيغة متفق عليها للتنافس السياسي وإنهاء حكم الفرد أو القلة، أي تجاوز خلافات المصالح والأيديولوجيا «مؤقتاً» والاتفاق «استراتيجياً» على قواعد اللعبة الديمقراطية (الإجراءات والقيم) وليس على نتائجها (السياسات)[(١١٠)]. ويترتب على هذا، أنه كلما ارتفعت شرعية البديل الديمقراطي، واتسعت دائرة المؤمنين بالديمقراطية وبالقواسم المشتركة؛ تصاعدت احتمالات تكتل قوى المعارضة الديمقراطية، وتعاظمت قدرات هذه القوى على قيادة عملية التعبئة الشعبية، والضغط على النظام، لدفعه إلى تقديم مزيد من التنازلات. فالطغاة لا يتنازلون بإرادتهم، وإنما يُدفعون دفعاً إلى التنازل. ولعل غياب هذا النوع من المعارضة الديمقراطية، وعدم وجود إجماع وطني على الديمقراطية، من أبرز عقبات ظهور بديل ديمقراطي للأنظمة القائمة في الدول العربية.

٥ ـ تلعب عملية التعبئة الشعبية ضد النظام، والتي تشترك فيها فئات كثيرة كالطلاب والأساتذة والمثقفين والعمال، دوراً حاسماً في الانتقال. فهذه العملية

---

(١١٠) انظر: عبد الفتاح ماضي، «الديمقراطية الآن والتنافس لاحقاً،» **البديل** (القاهرة): ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨، <http://www.elbadeel.net/index.php?option=com_content&task=view&id=17282&Itemid=41>.

تستهدف تغيير مصالح الفئات الداعمة للنظام وجعْل الديمقراطية مصلحةً لهم، ورفع تكلفة بقاء النظام، ودفع أركانه إلى التنازل أو التفاوض حول الانتقال. فكلما كانت هذه التعبئة منظمة ومستمرة وغير عنيفة، ارتفعت احتمالات نجاح المعارضة الديمقراطية واستكمال الانتقال. وفي جُل الحالات محل الدراسة، كان اللجوء إلى الإضرابات والاحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة بالتغيير عاملاً مؤثراً لنجاح الضغوط على الأنظمة الحاكمة، ودفْعها للخروج أو التفاوض. وفي جنوب أفريقيا، مثلت التعبئة أداةً لظهور سلوك جماعي مناهض للنظام العنصري، وبلورة قيادة سياسية معارضة له، وبالتالي أفضت التعبئة إلى رفع تكلفة بقاء نظام الفصل العنصري، فإلى التفاوض حول تصفيته والانتقال إلى الديمقراطية.

٦ ـ اتفاق القوى السياسية المعارضة على القواسم المشتركة، وتكتلها، وقيادتها عمليات التعبئة ضد النظام؛ كفيل بدفْع القوى الدولية الداعمة له إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية، أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال، وذلك في حالة وجود هذا الداعم الخارجي. إنّ تغيير مواقف القوى الدولية كان نتيجةً منطقيةً لوجود بديل ديمقراطي ذي خطاب سياسي معتدل، ومتغاضٍ عن التذكير بتحالف النظام القديم مع الداعم الخارجي واعتماده عليه. وكما أشارت الحالات محل الدراسة، فإنّ حصول المعارضة الديمقراطية على إشارات دعم خارجية، يساعد على نجاح حالات الانتقال من ناحيتين على الأقل. فقد يساهم في منع انقلاب المحافظين داخل النظام أو إيقافهم عملية الانتقال، وقد يساعد في منع انقلاب المعارضة المتشددة وتحكمها في الانتقال.

٧ ـ تمثل نوعية القيادة ومهارات السياسيين الإصلاحيين أحد أهم عوامل نجاح الانتقال في معظم الحالات محل الدراسة. ففي الدول متعددة الأعراق والأديان، كما الهند وماليزيا، كان لتوافق الآباء المؤسسين على الديمقراطية، كقيم وكنظام للحكم، وعلى إنشاء منظمة عابرة للأعراق والأديان، بالغ الأثر في خروج البلدين من الحكم الاستعماري إلى الحكم الديمقراطي مباشرة. كما ساهمت المهارات السياسية لسواريز في إسبانيا، وانفتاحه، وخطابه المعتدل تجاه كافة الأطراف، في نجاح الانتقال هناك. وساعدت مهارات فاونسا التفاوضية في بولندا، واعتدال مانديلا وديكليرك وحكمتهما في جنوب أفريقيا، وإصرار أكينو واعتدال قادة الجيش في الفيليبين والبرازيل؛ في استكمال الانتقال في هذه الدول. هذه النوعية من القادة والزعماء غير موجود في معظم دولنا العربية.

٨ ـ في المجتمعات التي لا يمكن فيها التمييز بسهولة بين «الدولة» و«النظام»

و«الحكومة»، لا يكون الصراع قائماً بين الحكام والمعارضة، وإنما بين الحكام ومنافسيهم على السلطة. فعندما تُحْكِم الفئات الحاكمة الخناق على مؤسسات الدولة وعلى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمثقفين، ولا يظهر إصلاحيون من داخل النظام لديهم الرغبة في قيادة الانتقال إلى الديمقراطية أو التفاوض مع قوى المعارضة أو القدرة على ذلك، وعندما لا تعتدل قوى المعارضة في خطابها ولا تتفق على قواسم مشتركة ولا تستطيع التكتل ضد النظام؛ يكون أمام النظام أحد هذين المصيرين:

ـ الاستمرار في السيطرة على الحكم بفعل تلك القبضة الحديدية، وبفعل غياب المعارضة أو ضعفها، وبفعل العوائد المالية التي يحصل عليها من مورد طبيعي، أو من داعم خارجي.

ـ الانهيار والثورة ضده، إذا ما تغيرت موازين القوة بين النظام ومنافسيه (وليس معارضيه)، وقويت شوكة المنافسين، أو رُفِعَ الدعم الخارجي عنه.

فالطغاة لايتنازلون عن السلطة، ولا يقودون بلادهم نحو الديمقراطية، ويبقون في كراسي الحكم حتى وفاتهم بيولوجياً أو خلعهم عسكرياً. وفي حالة الانهيار، لا يلعب الحكام القدامى أي دور في عملية الانتقال، ولا في النظام الجديد؛ وغالباً ما يفشلون في حماية أنفسهم من انتقام الحكام الجدد، وغالباً ما تنتقل البلاد إلى حكم مطلق جديد، وذلك كما حدث كوبا وهاييتي وزائير وغيرها.

ليت كل طاغية يفكر في مصير ماركوس، أو تشاوشيسكو، أو عيدي أمين، أو موبوتو سيسيسيكو، أو الضباط العسكريين في اليونان أو الأرجنتين، أو الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا؛ فالأيام دول والجزاء من جنس العمل. وليت كل داع إلى الديمقراطية يتعلم من حكمة تنكو عبد الرحمن، والآباء المؤسسين في ماليزيا، ومن نهرو في الهند، ومن مهارات سواريز وفاونسا ومانديلا، ومن مواقف أحزاب المعارضة في إسبانيا والمكسيك والبرازيل والفيليبين، ومن إصرار شعوب جنوب أفريقيا والفيليبين وكوريا الجنوبية وشرق أوروبا. فليس ثمة تغيير بلا ثمن، والثمن هنا هو العمل والنضال بشكل دؤوب ومنظم من أجل تغيير ميزان القوة داخل النظام، وبينه وبين القوى السياسية خارجه، وبين النظام ومن يدعمه من الخارج. وصدق الله، عز وجل، القائل في محكم آياته ﴿**إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم**﴾[(١١١)].

(١١١) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

المناقشات

١ ـ مبدر الويس

أود أن أعلق على ثلاث نقاط وردت في ورقة الزميل عبد الفتاح ماضي، **النقطة الأولى** هي أنه ذكر في عرضه بعض الأمثلة حول الانتقال من حالة الاستعمار إلى نُظُم حكم ديمقراطية في الهند وماليزيا، وضَرَبَ أمثلة أخرى في إسبانيا والبرازيل. والحقيقة أنه كان على المحاضر أن يضرب أمثلة من الوطن العربي، لأن الدول العربية خضعت للاستعمار، وخصوصاً الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي، لا سيما في الجزائر والمغرب، إضافة إلى سوريا ولبنان؛ والاستعمار الإيطالي في ليبيا؛ والاستعمار البريطاني في المشرق العربي، في مصر والعراق والأردن ودول الخليج العربية الأخرى.

فالمفروض أن يتم الاستشهاد بالبلدان العربية التي خرجت من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، والتي انتقلت ـ ولو شكلياً ـ إلى نظام سياسي قريب من الديمقراطية، حيث ترك الاستعمار في هذه الدول بعض اللمسات الديمقراطية، خصوصاً أن موضوع الندوة هو الديمقراطية في البلدان العربية.

أما **النقطة الثانية** التي أشار إليها المحاضر، فهي أن الديمقراطية حدثت في بعض البلدان من خلال انتفاضة شعبية كما حدث في رومانيا، والحقيقة أن رومانيا ودول شرق أوروبا كانت خاضعة لنظام شمولي استبدادي، وكان مذهب بريجنيف يقمع أي انتفاضة تحدث في بلدان المنظومة الاشتراكية، كما حدث وقمعَ الجيشُ السوفياتي ثورةَ الشعب المجري عام ١٩٥٦، وقَمَعَ ثورة العمّال في ألمانيا الشرقية، وثورة تشيكوسلوفاكيا التي سُمّيت ربيع براغ لاحقاً؛ لذلك، بعد مجيء

غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، تم إلغاء مذهب بريجنيف، وأدى هذا الإلغاء إلى إحداث انتفاضات وثورات في بلدان شرق أوروبا عام ١٩٨٩، ثم إقامة ديمقراطيات على النمط الغربي واقتصاد السوق، ومن ثم تغيير الأنظمة التي فُرضت بعد الحرب العالمية الثانية.

و**النقطة الثالثة** هي الدعم الدولي للديمقراطية في البلدان الأخرى. الحقيقة أن النظام الدولي اليوم، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تقوده الولايات المتحدة، التي تمارس ازدواج المعايير في سياستها الخارجية مع الدول، بحسب مصالحها. فالولايات المتحدة، التي تطالب بالديمقراطية في بعض البلدان في الوطن العربي، أو العالم الثالث، هي نفسها التي رعت نظام ماركوس الدكتاتوري في الفيليبين، ورعت نظام الشاه في إيران، وهي نفسها التي ساهمت في إسقاط نظام سلفادور في تشيلي، وأقامت نظاماً دكتاتورياً قاده بينوشيه. كما أن الولايات المتحدة نفسها، تدعم اليوم كل النظم الدكتاتورية في الوطن العربي، بل وساهمت في إقامة العديد من النُظُم العربية، وهي تمارس ازدواج المعايير في سياستها الخارجية، وترفض نتائج الديمقراطية الفلسطينية، وتصف المقاومة الفلسطينية، التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، بالإرهاب؛ وفقاً لمصالحها.

٢ ـ عبد النبي العكري

هناك سؤال حول المصائر المتباينة في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي، حيث يلاحظ أن الجمهوريات المنتمية إلى أوروبا، مثل أوكرانيا والجمهوريات الإسكندنافية الثلاث (لاتفيا، إستونيا، وليتوانيا) وأرمينيا وجورجيا؛ والتي يرعاها الاتحاد الأوروبي؛ انتقلت إلى حكم ديمقراطي ليبرالي. أما الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا؛ أي آذربيجان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وطاجيكستان؛ فإنها لم تنتقل إلى الديمقراطية، بل ما زالت تحكمها أنظمة استبدادية أكثر تسلطاً من الحكم السوفياتي، وهذه الأنظمة ترعاها الولايات المتحدة. والسؤال هو ما أسباب ذلك؟ ولماذا الموقف المزدوج هذا من الغرب تجاه مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي؟ هل الثقافة الإسلامية التقليدية الاستبدادية في الدول الآسيوية سببٌ رئيسي؟ أم هل هو بسبب الاختلاف بين الراعي الأوروبي الذي يريد تأهيل هذه البلدان لإدماجها في الاتحاد الأوروبي، والراعي الأمريكي الذي يريد إلحاقها بالنفوذ الأمريكي تحت سيطرة الحاكم المستبد؟

٣ ـ جورج القصيفي

هذه المراجعة الكاملة للانتقال إلى الديمقراطية، تعطينا بعض الأمل في أنه في يوم ما، سوف نصل في وطننا العربي إلى الديمقراطية. والسؤال الأساسي هو ما العوامل المشتركة الرئيسة لحالات الانتقال إلى نُظُم حُكْم ديمقراطية؟ حبذا إذا كان ثمة إمكانية لإعادة كتابة الورقة بشكل يحدد العوامل المشتركة الرئيسة، التي كان وجودها حاسماً في الانتقال إلى الديمقراطية.

٤ ـ أحمد الشاهي

لدي ثلاثة أسئلة متصلة في ما بينها. . . ما أسباب عدم وجود إصلاحيين في الدول العربية؟ ولماذا الهيمنة من قِبل المتعلمين على الشعوب العربية؟ ولماذا يجب أن يحكم المثقفون؟ أرى أن المتعلمين حتى الآن ينظرون نظرة دونية لغير المثقفين سياسياً، وكأن ليس من حقهم المشاركة السياسية، بمعنى أن هناك هيمنة على الشعوب العربية من قبل المثقفين.

٥ ـ منصور يوسف العجب

يقودنا الجانب المذهبي إلى ضرورة التمييز بين مفهومين، هما مفهوم بناء الدولة ومفهوم بناء الأمة. فما مقومات بناء الدولة (State Building)؟ وما مقومات بناء الأمة (Nation Building)؟ دعونا نتفق على أن الاثنين يكمل أحدهما الآخر، حيث إن بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة ـ ومن أهمها تكامل المصالح بين كل الأطراف ـ يمثل شرطاً أساسياً مسبقاً لبناء الأمة. كما أن ضرورة تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة، والتي تنفع الجميع، يقودنا إلى التمييز بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية؛ فالنمو شيء كمي، أما التنمية، فهي شيء نوعي. ومن الممكن أن يكون هناك نمو فقط في المدى القصير، ولكن التنمية تشتمل على النمو والتغيير والذي تذهب فوائده للجميع، والنمو في هذه الحالة يعمل على استدامة التنمية بأسلوب عادل ومتوازن. إذن. . بناء الأمة يتجاوز المفهوم الضيق، إلى مفهوم اقتصادي أوسع.

٦ ـ خديجة صفوت

في الحقيقة، أرى أن الإحاطة بكل هذه التجارب عمل كبير ومقدّر. ولهذا السبب، نحتاج إلى جهد أكثر من فردي. يمكن إنشاء لجنة لإعادة صياغة الورقة

والإضافة إليها، لأن هذا عمل مهم، ولا أزيد على ما قاله سواي. إنها ورقة مهمة، ولكن عندي بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى: إغفال العامل الاقتصادي في التحليل، حتى أصبح التحليل مجتزأً. وألاحظ، كما لاحظ غيري، أن العامل الاقتصادى غالباً ما يُغفَل إن لم يكن دائماً. ويتضح ذلك مثلاً في تجربة كوريا الجنوبية. فقد قُدّمت الأخيرة كنموذج من شأنه أن يتقابل (Contrasting) مع كوريا الشمالية، إلا أن القياس بين التجربتين ـ كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ـ لا يكتمل، حيث إن الأولى تمثل واحدة من نماذج التنمية الأمريكية من جهة، وقد بقيت منذ ١٩٦٥، وتباعاً، تحظى مثل تايوان وإسرائيل، بمعونات أمريكية طائلة، تبلغ المليارات. ويمكن عقد قياس بين تقابل كوريا الجنوبية والشمالية، وتقابل ألمانيا الغربية والشرقية من جهة، وتقابل تايوان والصين قبل طفرة الأخيرة في الأعوام الثلاثين الماضية، من جهة أخرى. ومثل هذه الثنائيات مهمة جداً.

الملاحظة الثانية: ألاحظ أن الورقة لا تذكر الثورة بوصفها عاملاً من عوامل إحلال الديمقراطية، وخصوصاً الثورات الشعبية؛ مقارنةً مع ديمقراطية النخب والشرائح العليا من الأقليات. وقياساً، لم يأتِ ذكر أي شيء عن كوبا، وكأن أحداً لا يتوقع أن تأتي كوبا بنظام ديمقراطي. ومهما كانت الانتقادات التي توجه للتجربة الكوبية من وجهة نظر أمريكا غالباً، وبالتالي الرأسمالية ما بعد الصناعية، فإن لتجربة كوبا كثورة، ونموذج تنمية تجربة ديمقراطية اقتصادياً؛ حسناتٍ تغفر ما قد يُنسب إلى التجربة من سيئات. فدون دفع ما أسميه الديمقراطية الاقتصادية، فإننا نكون بسبيل الديمقراطية السياسية التي تمنحك الحرية في أن تموت جوعاً.

الملاحظة الثالثة: ألاحظ أيضاً غياب تجربة السودان في معظم المحاور السابقة، كما في هذه الورقة. إن السودان أكبرُ وأقدمُ وطن عربي، وعمر حضارته ٢٠٠ ألف عام، نعم ٢٠٠ ألف عام، أي هو سابق على ما عداه من حضارات وادي النيل، وهذا ما يجعل تجربته مهمة.ربما يكون السودان قد شهد أنظمة عسكرية استطالت سنينَ ما بعد الاستقلال؛ ومع ذلك، فقد قُيضت له حكومات ديمقراطية وجيزة، كما انشأ مجتمعاً أهلياً ومدنياً خصباً، وعميق الجذور، ومتقدماً على تنويعات المنظمات غير الحكومية المشبوهة تلك، والتي تحبط بدورها شرط نمو المجتمع المدني البارع ذاتياً، والذي حرص على أن ينشئ أجندةً وخطاباً يخصانه. ولي حول موضوع المكسيك وجهة نظر، ولكن أحيلك على هذه الورقة.

٧ ـ علي خليفة الكواري

أقول للدكتورة خديجة إننا لم نهمل السودان، وكان موضوعه أول ما تحدثنا عنه. فقد اتفقنا مع د. عبد اللطيف الحاج على أن يكتب ورقة عن السودان، واتصلت به بعد ذلك أكثر من مرة، ولكن مع الأسف، لم ألقَ رداً سوى مرة واحدة، ثم انقطع. السودان لم يُهمل، وهو من التجارب التي كان لا بد من أن نقدمها، فقد كان واعداً بالانتقال، ولكنه انتكس. .

٨ ـ جمعة القماطي

أشكر د. عبد الفتاح على هذه الورقة القيمة، وأعتقد أننا، عندما نقرأ الورقة كاملة، سنشعر بالفائدة الحقيقية لها. ولكن أود أن اختلف قليلاً مع أستاذي الفاضل، مبدر الويس، في أهمية مقاربة التجارب العالمية من خارج الوطن العربي، على اعتبار أننا نعيش الآن في زمن العولمة وانسياب المعلومات، وقد أصبح العالم قرية صغيرة، وما يحدث في المكسيك، أو بورما، أو في الهند، أو في أي مكان في العالم نشاهده لحظة وقوعه. كما أننا نشترك مع الكثير من التجارب التي ذكرها د. عبد الفتاح، في أننا عالم ثالث، وعالم نام. إضافة إلى أن هناك بعض النماذج ـ مثل ماليزيا وإندونيسيا، وأضيف إليها أيضًا تركيا، وإلى حد ما إيران ـ التي نشترك معها في الموروث العقيدي أيضاً، وفي الثقافة الإسلامية. وأنا أعتقد أن المقاربة هنا مفيدة، كما أننا سنخوض في الأوراق القادمة أكثر في الخصوصية العربية، وفي تجارب عربية محددة.

أردت أن أستفسر من د. عبد الفتاح، عمّا إذا كان في الإمكان أن نقول إن هناك مدخلاً مهماً يمكن أن نعتبره أيضاً من مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، وهو على علاقة بكون الديمقراطية لا تُبنى ولا تتجذر في فراغ، وإنما لا بد من أن تبنى على مؤسسات. فالديمقراطية الغربية؛ التي تجذرت في نصف القرن الأخير، بعد الحرب العالمية الثانية؛ سبقتها عملية بناء مؤسسات أو مأسسة، أو ما نسميه بناء دولة (State Building)، ولهذا؛ فالانتخابات، وعملية الممارسة الانتخابية النزيهة، ليست هدفاً، وإنما نتيجة، وتسبقها عملية المأسسة وبناء المؤسسات.

أعتقد أننا، للأسف، لم نصل بعد في الوطن العربي، إلى مرحلة بناء الدولة. بمعنى أن مرحلة الاستعمار كانت مرحلة فاصلة بين ما سبقها من موروث طويل مما يعرف بالدولة الإسلامية، بكل ضعفها وعيوبها في مراحلها الأخيرة؛ وولادة

الدولة العربية الحديثة التي لم تتحدد معالمها بعد: هل هي دولة تعتمد على الموروث الثقافي التاريخي؟ هل هي دولة علمانية؟ هل هي دولة قطرية؟ وعملية بناء الدولة لم تتم بعد، فنحن للأسف نعاني من قضية الزعيم والملك والقائد الذي هو الدولة، والدولة هو، وهذه مأساة. ونعاني أيضاً، من أن بعض النماذج، تستند إلى نموذج الدولة الريعية، فمن غير المقبول أن ينفرد الحاكم بالثروة مع السلطة، ولا يسمح بالتالي للناس ببناء المؤسسات. ولهذا أتساءل عن أهمية بناء المؤسسات وبناء الدولة المنفصلة عن السلطة، على اعتبار أن ثمة دولة، وسلطة سياسية، وأن ثمة مجتمعاً أو شعباً. ما أهمية هذا الأمر، وإلى أي مدى له دوره كمدخل مهم في عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي؟

٩ ـ أسامة رشدي

أشكر د. عبد الفتاح على الجهد الكبير المبذول في هذه الورقة القيمة. لكن كنت أود التركيز على التجارب المشابهة لأوضاعنا في المنطقة العربية، والتي تتباين في ما بينها أيضاً من حيث أوضاعها وقابليتها للتحول الديمقراطي. وبشكل أساسي، أشير إلى العامل الخارجي الذي لا يمكن اعتباره مثل العامل الخارجي في تجارب بلدان أخرى. فنحن لدينا العامل الإسرائيلي، وهو عامل منفرد في العالم، بالنظر إلى التأثيرات الكبيرة التي تشكلها إسرائيل، التي يحج إليها كل زعماء الدول الكبرى ويخطبون ودها وينظرون إلى المنطقة بعيونها. من هنا، يتعين علينا البحث في علاقتها بالديمقراطية. وليس خافياً، أن هذه الدويلة، لا تريد أي نوع من التحول الديمقراطي، ولا سيما في الدول العربية الرئيسية، لأن علاقتها بالأنظمة الشمولية الدكتاتورية هي علاقة مصير وعلاقة شراكة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. وبالتالي، فإن هذه الأنظمة تحصل على دعم دولي كبير بمساندة مباشرة من اللوبيات الصهيونية في العديد من الدول الكبرى.

وهذا الأمر يقوي من عضد الأنظمة الاستبدادية، مثل النظام المصري الذي تعاظم فيه دور المؤسسة الأمنية (في مصر ٧٥٠ ألف جندي في الأمن المركزي، ما عدا الأنواع الأخرى من الأمن)، مع تحييد للمؤسسة العسكرية وقمع كامل للقوى السياسية وعزل القوى المؤثرة منها وتفشي الفساد، ويتم ذلك تحت الغطاء الدولي الذي توفره علاقات النظام مع إسرائيل. وبالتالي، نحتاج إلى دراسات حالة، أو إلى دراسات تهتم بتسليط الضوء على أوضاع مشابهة، قد تساعد القوى

الديمقراطية في إحداث التحول الديمقراطي المنشود، والقادر على وضع هذه البلاد على طريق التغيير والإصلاح، ومن ثم النمو والتقدم. غير أنني لا أعتقد أن هناك أوضاعاً مشابهة لأوضاعنا في الوطن العربي.

١٠ ـ نبيل الحيدري

أتفق مع د. خديجة التي تحدثت عن عدم وجود ورقة بحث عن السودان، بل أضيف أن الكثير من الدول العربية لم تُعدَّ عنها أوراق وأبحاث، مثل العراق، مع أهمية التغييرات فيه، وسخونتها، والجدل الدائر حولها.

١١ ـ خديجة صفوت

ورقة د. عبد الفتاح مقصود منها ما قصده، حيث إنه لم يذكر البلدان العربية، لأنها لم تكن موضوع بحثه، ولكنه كان يعرض لنماذج يمكن الاستفادة منها في قراءة الواقع العربي. وهذا لا ينفي أنه، كان يمكن له، أو لغيره، أن يأخذ هذا الشكل أو الخطوط العريضة للورقة من الناحية النظرية والمنهجية، ويكتب هو عن البلدان العربية.. ما أود أن أقوله: نحن نتصور أن الديمقراطية الغربية (الليبرالية) ما برحت ماثلة في شكلها الذي كانت عليه بين الحربين، أو حتى نهاية القرن التاسع عشر. وأرى أنه من المفيد تأمل التنويعة الجديدة أو المجددة، التي باتت عليها الديمقراطية الغربية. فقد بات ثمة مثابرة على تفتيت المجتمعات المدنية، في كل مكان في درجات المقياس.

ذلك أن الليبرالية الماثلة اليوم، تعبير عما يسمى الليبرالية الجديدة. وهي شيء مختلف عن الديمقراطية الليبرالية، وهذه مسألة غاية في الخطورة، ويجد المثقفون النخبة عادة أنفسهم بين خندقي الباطل، إما أن نكون مع الليبرالية الجديدة، أو مع حكام غاشمين؛ فقد تحولت الديمقراطية الليبرالية إلى ما بعد ليبرالية بمعنى نهاية الليبرالية. ولا تستجيب الأخيرة للمطالب الشعبية بشأن سياساتها الخارجية مهما حدث، فالدول الكبرى، خصوصاً أمريكا وبريطانيا، لا تغير من موقفها شيئاً إزاء أي تعبير عن السخط الشعبي. وقياساً، لا تتراجع الديمقراطية ما بعد الليبرالية أمام الاحتاجاجات أو السخط الشعبي. فقد خرج مليونا بريطاني وأمثالهم في كافة العواصم والمدن الكبرى صبيحة إعلان الحرب على العراق، ولم يؤثر ذلك في السياسة الخارجية لأمريكا، ولا لبريطانيا خصوصاً.

١٢ ـ عبد الفتاح ماضي (يرد)

أشكر الأخوات والإخوة الذين شاركوا في النقاش، وسأحاول الرد على الموضوعات التي لها علاقة مباشرة بالورقة.

أ ـ **اختيار الحالات**: الهدف من اختيار الحالات هو استخلاص الدروس والعبر من حالات فيها بعض أوجه الشبه مع الحالات العربية، فتاريخ الإنسانية كله عِبَر ودروس، ولا بد لنا من الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها، إننا لا ندعو إلى استنساخ حالات معينة، ولا نتصور إمكانية تكرار الحالات؛ كما نعترف بأن هناك أوجه اختلاف، فمن المستحيل تشابه الحالات بشكل عام، لأننا نتعامل مع تجارب شعوب مختلفة، تتأثر بالكثير من العوامل الداخلية والخارجية، ناهيك من الظروف العارضة. هذا إلى جانب أن بقية الأوراق التي ستُعرض، تتناول الحالات العربية بشيء من التفصيل.

ب ـ **العامل الخارجي**: أوافق على أن هناك ازدواجية واضحة في تعامل الخارج مع مسألة الديمقراطية في المنطقة العربية وخارجها، فالغرب دَعَمَ الديمقراطية في بعض الدول، ولم يؤيدها في دول أخرى. والولايات المتحدة، بلا شك، أيدت حكاماً مستبدين ولا تزال، وأيدت ديمقراطيين ولا تزال، وذلك لتحقيق ما تراه يحقق مصالحها القومية في المقام الأول. وأوافق أيضاً على أن العامل الخارجي كان عاملاً حاسماً في دول شرق أوروبا، فبعد رفع الهيمنة السوفياتية، فُتح الباب أمام الديمقراطية، كما كان هناك عامل خارجي حاسم لتحول الدول نفسها نحو الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أشارت الورقة إلى بعض العوامل الخارجية، ومن الممكن بالطبع إضافة مدخل خاص لتتبع دور العامل الخارجي في حالات الانتقال المختلفة. والعامل الخارجي عامل مهم في وطننا العربي؛ حيث أعتبر أن الدعم الخارجي، المادي والمعنوي، الذي تحصل عليه بعض الدول العربية، هو الداعم الأساسي لأنظمة الحكم في هذه الدول. وبشكل عام، هناك دراسات كثيرة في هذا المجال، كتابات عربية وأخرى أجنبية.

وحول ما أثير في خصوص مسألة أهمية العامل الداخلي أمام العامل الخارجي، أود أن أضيف أن خلخلة الدعم الخارجي للحكومات المستبدة تم في كثير من الحالات بضغط داخلي قادته قوى وأحزاب معارضة ديمقراطية، فالداعم الخارجي لن يتنازل بلا مقابل عن دعم نظام يؤيد مصالحه، والمقابل هنا هو تكتل

القوى الوطنية في الداخل، واعتدال خطابها، وتركيزها على هدف الانتقال. هكذا صارت الأمور في عدة حالات، فمن الدروس المستفادة من الحالات، أن تكتل قوى التغيير الديمقراطي في الداخل وقيادتهم الملايين في الشارع، وليس الانقياد لهم، هو وحده القادر على إيجاد بديل ديمقراطي. والوطن العربي، في اعتقادي، يحتاج إلى هذا النوع من المعارضة، والأمور قد تحتاج إلى وقت طويل. فالتبعية للخارج لن يُقضي عليها في يوم وليلة، ودور القادة ونوعية السياسيين المعارضين وإيمانهم بالديمقراطية من الأمور الحاسمة لنجاح الانتقال.

ويرتبط ما سبق بما أثير في الجلسة من نقاش حول أسباب عدم وجود إصلاحيين في الوطن العربي. وهنا يمكن القول، إن أبرز العوامل هو القبضة الأمنية للنظام، وآليات الترهيب والترغيب التي تستعين بها الحكومات. هذا إلى جانب عدم اتفاق النخب السياسية، وانصرافها إلى صراعات داخلية وبينية، بدلاً من تكتلها لمواجهة الحكومات المستبدة. إننا، في الوطن العربي، ليس لدينا قوى معارضة ديمقراطية حقيقية تمارس ما مارسته القوى الديمقراطية المعارضة في حالات أخرى. وهذا أحد الدروس المهمة التي وصلت إليها الورقة.

وهناك إشكالية أخرى، هي أن الخارج لا يدعم قضية الإصلاح في الدول العربية (كما حدث في أوروبا الشرقية والدول الإسكندنافية)، خوفاً من وجود إصلاحيين ديمقراطيين حقيقيين، ووقوف الحكومات الديمقراطية المنتخبة ضد المصالح الأمريكية. وبالطبع، لا يمكننا الموافقة على ما فعلته أمريكا في العراق أو أفغانستان باسم الديمقراطية، غير أنه لا بد لنا من العمل على الاستفادة من العامل الخارجي، فالدعم الخارجي للانتقال، أو عدم ممانعة الخارج للانتقال، كان عاملاً مهماً في كثير من الحالات. والأمر، في نظري، يعتمد على امتلاك القوى السياسية العاملة من أجل الديمقراطية إرادة التغيير الديمقراطي الحقيقي بالتخلص من الفرقة ومن اتهام الآخر، وبالتكتل في مواجهة الحكومات المستبدة، والتركيز على هدف الانتقال؛ فلكل مقام مقال، والحكومات الديمقراطية ستكون أقدر من الحكومات القائمة اليوم على مواجهة الازدواجية الأمريكية والتحدي الصهيوني. والدرس الفيليبيني يقول لنا إن تكتل المعارضة الديمقراطية واعتدال خطابها في الداخل ومع الخارج، ساعدا بلا شك في رفع الخارج الدعم عن ماركوس وتأييد مطالب المعارضة.

ج ـ هيمنة المثقفين: وبالنسبة إلى مسألة هيمنة المثقفين على الشعوب العربية،

أعتقد أن عدم وجود معارضة استتبعه عدم قدرة المعارضة الموجودة اليوم على قيادة الجماهير، وليس الهيمنة عليها. نحن في مصر، مثلاً، لا نستطيع تصور أن تقود أحزاب المعارضة الرسمية الجماهير، فهي لا تمتلك لا القاعدة الجماهيرية التي تؤهلها لهذا الدور، ولا البنية السياسية الداخلية التي تمكنها من هذا الأمر. ولا أعتقد أن المثقفين يهيمنون على الشعوب العربية، فدور المثقفين لا يزال محدوداً لأسباب عدة، أهمها نجاح الحكومات في استخدام عمليات الترهيب والترغيب وشراء الذمم، وعدم وجود قواسم مشتركة بين المثقفين أنفسهم رغم تردي الأوضاع في جُل قطاعات المجتمع، كما أن الانقسام بين ما يسمي الإسلاميين وغير الإسلاميين، ينعكس بشكل سلبي حاد على مساعي الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

د ـ ربط الورقة بالسودان: أود الإشارة، بالنسبة إلى هذا الموضوع، إلى أنني قرأت أوراقاً كتبها إخوة من السودان، ربطوا فيها بين ماليزيا والسودان، وقرأت مقالات عن دور القيادة في السودان، فالقيادة السودانية تعاني دوماً من الانقسام، ولم تكن توافقية، مقابل توافقية القيادة في ماليزيا. ولهذا، نجحت القيادة الماليزية في التعامل مع الانقسامات العرقية التي صنعها المستعمر الإنكليزي، بينما فشل الساسة السودانيون في التعامل مع التنوع العرقي في السودان. كما عانى السودان من تدخل الجيش، أما في ماليزيا، فهو لم يتدخل. هذا إلى جانب عوامل أخرى، كالعامل الخارجي، وطبيعة الحدود المصطنعة التي قسمت بين أعراق وقبائل مختلفة في السودان. وهذا موضوع جدير بمزيد من البحث والدراسة.

هـ ـ أهمية بناء الدولة في عملية الانتقال: يشير الكثير من التجارب إلى أن عمليات التحول الديمقراطي، وليس الانتقال، قد تتبعها عملية بناء مؤسسات الدولة، وهذه مرحلة ممتدة، ولكنها في غاية الأهمية. وأشير هنا إلى أنه في الدول العربية، كما في دول أخرى في العالم الثالث، ليس ثمة فصل بين الحكومة والنظام والدولة؛ ومن هنا تنبع أهمية العمل على بناء الدولة. وربما تأتي فرصة أخرى للتفصيل في هذا الموضوع.

و ـ وجود إسرائيل كمعرقل للديمقراطية: بالطبع، ليس من مصلحة إسرائيل وجود حكومات ديمقراطية عربية، علماً أن إسرائيل نفسها دولة غير ديمقراطية، وفيها نظام عنصري إمبريالي. لكننا لو انتظرنا زوالها لكي نقيم الديمقراطية، فالموضوع قد يطول، وأعتقد أنه لو ظهرت حكومات عربية

ديمقراطية، فإنها ستستطيع التعامل مع إسرائيل أفضل بكثير من الحكومات القائمة اليوم. وباللجوء إلى المقارنة، يمكن القول إن هناك مجتمعات أخرى واجهت تحديات مصيرية في تاريخها، ولكنها استطاعت التعامل معها بطريقة ما، وأشير هنا إلى المثال الماليزي من جديد، وتعامل القيادة مع الواقع السكاني، وإلى تحدي الفساد في بعض الدول الأفريقية، وتحدي العسكريين والمؤسسات الأمنية في دول أمريكا اللاتينية. لقد عانينا كثيراً من السياسات التي رفعت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، لأن النتيجة النهائية هي أن حكوماتنا خسرت جُل الحروب التي خاضتها مع الكيان الإسرائيلي، وشعوبنا خسرت فرص التنمية وإمكانات النهوض.

ز ــ العامل الاقتصادي: أود أخيراً الإشارة، باقتضاب، إلى أن الورقة لم تتجاهل العامل الاقتصادي، فعمليات الانفتاح السياسي التي ظهرت في معظم الحالات المدروسة، كان من أسبابها الأساسية إما المعاناة الاقتصادية كما حدث في شرق أوروبا، أو التنمية الاقتصادية التي أوجدت طبقة وسطى ومعارضة ديمقراطية كما حدث في كوريا الجنوبية وبعض الدول اللاتينية. كما لم تشر الورقة إلى «كراهية الشعوب»، أو «الخشية من الشعوب»، ولكن أود أن أنبه إلى أن الشعوب قد تصنع زعيماً مستبداً جديداً وقد لا تصنع، فالأمور نسبية، ولهذا، لا بد من التركيز على وجود قيادة ديمقراطية تتفق على الديمقراطية، وتقود الجماهير نحوها، ولا تقودها إلى نوع جديد من الاستبداد، بديباجات وواجهات جديدة، أو إلى تبعية خارجية جديدة.

الفصل الثاني

تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت

علي فهد الزميع(*)

(*) مفكر، ووزير سابق في الكويت.

مقدمة

يشهد العالم بأسره رياح الديمقراطية العاتية، بل إن الكثير من المشاريع الدولية الآن بات يحمل عنوان الديمقراطية، مثل ما تردد حول ما يُسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير. ومن ناحية أخرى، فدولة الكويت ذات تاريخ واضح نسبياً في التحرك نحو الديمقراطية. والتجربة الكويتية واحدة من التجارب البارزة على صعيد الوطن العربي، ومن النماذج المبكرة والنادرة في مجتمع الجزيرة العربية.

وبهذا الصدد، يمكننا أن نقول إن «التطبيق الديمقراطي هو خلاصة تجارب كغيرها من تجارب الحياة، وكما حال أي تجربة، فإن الديمقراطية واقعة وظاهرة أقل درجة من حقيقة وجودها، لا تقوم على استنتاجات، بل على فلسفة ومناهج وأفعال. إنها ثقافة عصر إنساني بكامله، يمكن أن توجد وتنمو وتتطور، بقدر ما تزخر به روح الديمقراطية من قدرات على تغيير الإنسان والمجتمع».

كل ذلك يجعل مسألة الانتقال الديمقراطي في دولة الكويت من المسائل الملحة، والتي يجب أن نتصدى لها بالمناقشة والحوار والدعوة والتوعية والتثقيف. إنها، في الحقيقة، تتعلق بمسألة مشروع كويت المستقبل، بل أكثر من ذلك، هي نموذج للتحول الديمقراطي لشقيقاتها من دول الخليج العربية. وقد ساهم في دراسة هذه القضية ككل ـ أو في إلقاء الضوء على بعض عناصرها وموضوعاتها ومشكلاتها ـ عدد من أفراد النخبة في الكويت، من الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين.

وفي هذا المقام، نرى أنه من الممكن إلقاء الضوء على هذه المسألة من زوايا إضافية، قد تساعد على توضيح الرؤية وتعزيز الفكرة في حد ذاتها. وهو ما نعرضه هنا من خلال ما يلي:

أولاً: الإطار المفهومي للديمقراطية

إن من أهم الأمور في بحثنا هذا، أن نتفق على حدود للإطار المفهومي للديمقراطية، حتى يمكننا التواصل على المستوى نفسه. فمن الملاحظ أن هناك مشكلة في هذا المجال، ليس فقط على مستوى المجتمع الكويتي، بل على مستوى العالم، وقد انعكست داخل مجتمعنا، فهناك من يرى أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب. وقديماً، رأى الشيوعيون في دكتاتورية البلوريتاريا قمة الديمقراطية. وبالتالي، يكون مفهوم الديمقراطية هنا إعطاء حق الحياة للأغلبية على حساب الأقلية. وهناك من يركز على أنها حكم الأغلبية، والبعض الآخر يحذر من دكتاتورية الأغلبية وغياب حقوق الأقليات. وهناك من يرى أنها يجب أن تتقيد بمفاهيم الشورى في الإسلام، ويخلط ذلك بفكر الحاكمية الإلهية. وثمة من يقول إن الديمقراطية مسألة تتعلق بحرية الاختيار في المجال السياسي فقط، وتقف هذه الحرية عند الحياة الخاصة، أو الحياة العامة، في مختلف المجالات الأدبية والثقافية والإعلامية والتجارية والمهنية والنقابية.

والبعض يرى أن الديمقراطية تتمثل في التنوع والتعددية والقبول بالآخر بصفة مطلقة، فيما يوافق آخرون على ذلك، شريطة الالتزام بإطار عقائدي وفكري وسياسي معين (مثل الحالة في إيران، التي تتبنى الديمقراطية، والتنافس فيها مفتوح، ولكنه محدود بحدود مبادئ الثورة، أو ما يسمى بمصلحة النظام). من الضروري، إذاً، وحتى نتجنب ظاهرة حوار الطرشان، أن نتفق في مجتمعنا على نطاق مفهوم الديمقراطية التي نسعى إلى تأكيدها ونتحرك لنواصل مسيرتنا نحوها. وهنا، نتفق بصفة عامة مع ما أورده الأستاذ أحمد الديين حول مفهوم الديمقراطية[1]، حين قال إنها تشمل:

ـ الحرية والمساواة في شتى جوانب الحياة الشخصية والعامة.

ـ التسامح والحوار والتنوع والتعددية والقبول بالآخر.

ـ نظام انتخابي سليم مدعوم بالضمانات.

ـ سيادة الأمة، وحقوق الإنسان، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون.

---

(١) أحمد ديين، **الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٣ ـ ١٤.

ـ الفصل بين سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

ـ مؤسسات مجتمع مدني دون وصاية حكومية عليها من أي نوع أو شكل.

ثانياً: تطور الأوضاع وأهم العقبات أمام التجربة الكويتية

يجب أن نعرف جميعاً، أن النظام الديمقراطي لم ينشأ دفعة واحدة في أي من الدول التي يُطبَّق فيها الآن، بل جاء نتيجةً لمواجهة مشكلات وعقبات، كلما تغلب المجتمع على واحدة منها، اقترب من إنضاج تجربته الديمقراطية. ولا يختلف الأمر عندنا في الكويت، فهذه هي قاعدة نشأة كافة الأوضاع الثقافية والسياسية والاجتماعية وتطورها، في أي من المجتمعات البشرية. ولذلك، سنعرض لتطور الأوضاع في تاريخ الكويت، وما نشأ عنها من عقبات في سبيل تطور التجربة الديمقراطية. وذلك من خلال الموضوعات التالية:

١ ـ تطور الأوضاع منذ نشأة الكويت وحتى بدايات القرن العشرين

كانت نواة الروح الديمقراطية كامنة في الظروف التي تشكلت بها دولة الكويت في القرن السابع عشر الميلادي. فقد تمكن الكويتيون، في هذا الجزء الكبير من تاريخهم الأول، من تأسيس مجتمع مستقر سياسياً نسبياً، من خلال التوافق على اختيار الحاكم؛ وانصرفوا للسعي وراء لقمة العيش، فأجادوا العمل في كافة المجالات المتعلقة بالبحر، وهي الغوص، والصيد، والتجارة، والميناء. وفي الوقت ذاته، اتسم إيقاع التطور بالبطء الذي ساد في بداية نشأة الكويت، حيث لم يحدث خلال القرون، من السابع عشر حتى التاسع عشر، ما يمكن اعتباره تغيراً حاداً؛ إلا ما حدث في نهاية القرن التاسع عشر، عندما بدأت الكويت تخرج من التبعية العثمانية إلى الحماية البريطانية في عهد مبارك الصباح[٢].

٢ ـ تطور الأوضاع في النصف الأول من القرن العشرين

تلاحقت الأحداث في بدايات القرن العشرين، خصوصاً خلال فترة حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠). فقد كانت هذه الفترة مفعمة بالتحولات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الكويت ومن حولها، بحيث يمكن اعتبار أن الكويت خرجت من أوضاع تاريخها القديم في هذه الفترة،

---

(٢) علي الزميع، «حول مستقبل الديمقراطية في الكويت،» ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

الأمر الذي كان لا بد معه من أن تتطور التجربة الديمقراطية، وتكسب مواقع جديدة متمثلة في بداية ظهور المجالس التشريعية. ولكن المشكلة كمنت في أن المجتمع آنذاك، كانت تسيطر عليه شريحة ذات وضع سياسي واجتماعي واقتصادي خاص، ما أدى إلى تهميش الفئات الأخرى ـ البدو والشيعة ـ وبالتالي، كانت هذه التجربة بعيدة عن روح الديمقراطية التي تفترض المساواة في الحقوق والواجبات.

فضلاً عن ذلك، نشأت في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، عقبات جديدة أمام هذه المحاولة الديمقراطية. من أهمها ظهور النفط، وتركز السلطة الاقتصادية في يد الحكومة، التي بدأت تنفق أموالاً كثيرة لتوزيع جزء من هذه الثروة على المواطنين، من خلال نظام التوظيف والخدمات العامة والتثمين والمشاريع والعقود الحكومية.

٣ ـ تطور الأوضاع منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن

لم تختلف هذه الفترة عن سابقتها، حيث تعرضت الكويت لتحولات ومتغيرات كبرى، داخلية وخارجية، بقدرٍ يوازي ما يمكن أن تشهده بلاد أخرى في قرون. لقد تغير المجتمع الكويتي من مجتمع فقير، إلى مجتمع يتمتع بواحد من أعلى مستويات الرفاه في العالم، وترافق ذلك مع تنامي إيرادات النفط، وسلطة الدولة المسيطرة عليه، مع تزايد اعتماد المواطنين على الحكومة في إيجاد فرص العمل، وتوفير الخدمات المجانية، بل وأيضاً في فرص الاستثمار والعمل التجاري.

وفي هذه الفترة، حدثت أول خطوة تشريعية رسمية للتحول الديمقراطي، من خلال إصدار دستور ١٩٦٢، الذي أنشأ دولة ذات ثلاث سلطات ـ تنفيذية وتشريعية وقضائية ـ وأعطى حق الترشح والانتخاب لكل الكويتيين، بما في ذلك الفئات التي كانت مهمشة في السابق. وفي غياب الخلفية الفكرية النظرية المتكاملة للديمقراطية، وعدم وجود أحزاب، نشأت التكتلات السياسية لتمثل مصالح قبلية، أو طائفية، أو فئوية.

وقد نص دستور الكويت عام ١٩٦٢ على أسس النظام السياسي، من خلال مجموعة من المواد، أهمها:

ـ نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً (المادة ٦).

ـ العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين (المادة٧).

ـ تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين (المادة ٨).

ـ الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون (المادة ١٦).

ـ لا يجوز إبعاد كويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها (المادة ٢٨).

ـ الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (المادة ٢٩).

ـ الحرية الشخصية مكفولة (المادة ٣٠).

ـ حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية، على ألا يُخلَّ ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب (المادة ٣٥).

ـ حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (المادة ٣٧).

ـ حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة (المادة ٤٣).

ـ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون (المادة ٤٤).

ـ الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تُمس (المادة ٥٤).

ـ يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، ويعفيه من منصبه، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم، ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة (المادة ٥٦).

ـ يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً[٣]، يُنتخبون بطريق الانتخاب العام

(٣) تأسس مجلس الأمة في دولة الكويت سنة ١٩٦٣.

السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب، ويُعتَبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم (المادة ٨٠).

ـ لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدّق عليه الأمير (المادة ٧٩).

ـ مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له (المادة ٨٣).

ـ تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج (المادة ٩٨).

ـ لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصهم (المادة ١٠٠).

ـ للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حلّ المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تجرِ الانتخابات خلال تلك المدة، يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن يُنتخب المجلس الجديد (المادة ١٠٧).

ـ عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه (المادة ١٠٨).

وفي هذه الفترة، انتشر التعليم والعمران، ما أدى إلى دخول أهالي بعض المناطق ذات المجتمعات القبلية ـ وغيرهم من الطوائف ـ بقوة إلى الحياة العامة والحياة السياسية، ما جعل الممارسة الديمقراطية مشوبة بشيء من مصالح هذه المجتمعات القبلية والطائفية، فضلاً عن الصراع بين النواب والحكومة على نصيب أكبر من الثروة، ارتبط بالمطالبة بالمزيد من المزايا والمنح النقدية. كل ذلك جرى في أجواء ملتهبة عمّت منطقة الخليج، فاستعرت فيها الحروب والأزمات من أفغانستان وحتى العراق والجزيرة العربية، وفي عالم انفتحت فيه الحدود التجارية والثقافية، وهبت رياح الديمقراطية على الوطن العربي والإسلامي، وأخذت زخمها من القوى العالمية الكبرى، التي أعلن بعضها صراحة أنه لن يألو جهداً نحو نشر الديمقراطية، ولو باستخدام القوة العسكرية.

في السنوات الأخيرة، أعلنت حكومة الكويت في أكثر من مناسبة، عزمها على تنفيذ برنامج طَموح للإصلاح السياسي والاقتصادي. وجاء في هذا السياق، إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، من حوالى خمسة عقود بحيث يكون آلية

الحكومة في تناول هذه القضايا الكبرى المتعلقة بالتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن من مهام المجلس اقتراح الاستراتيجيات والخطط والحلول والقرارات لتُعرض على مجلس الوزراء من أجل اتخاذ القرار التنفيذي بشأنها. ولكن في الحقيقة، يجب الإقرار بأن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لم يحقق بدرجة واضحة الأهداف المرجوة، وذلك لغياب الإرادة السياسية في اتباع أسلوب التخطيط. ويُذكر أيضاً أن الكويت قد صدّقت على معظم الاتفاقيات الدولية المهمة في مجال الإصلاح السياسي، ومنها:

ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢١ أيار/مايو ١٩٩٦).

ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢١ أيار/مايو ١٩٩٦).

ـ معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية (٢١ آذار/مارس ١٩٩٦).

ـ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨).

ـ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

ـ اتفاقية حقوق الطفل (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١).

في الوقت ذاته، لم تصدّق الكويت على إحدى الاتفاقيات الدولية المهمة، وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

مما تقدم، يظهر أن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في طريق الإصلاح السياسي، ولكن أمامها مجموعة من المسائل التي تجب معالجتها. فلا تزال الأحزاب محظورة، ولا تزال الحكومة غير منتخبة، ولا تزال الوزارات السيادية حكراً على أعضاء الأسرة الحاكمة، كما أن الدولة تسيطر على معظم الاقتصاد؛ ومن المعلوم أن الحرية السياسية مرتبطة عضوياً بالحرية الاقتصادية.

٤ ـ العقبات الرئيسية التي نشأت في أثناء مسيرة تطور التجربة الديمقراطية الكويتية

كان القرن العشرون فترة تحولات خرجت بالكويت من أوضاع العصور الوسطى إلى خضم الحياة المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وكما دفع ذلك إلى

الكثير من التغيرات الإيجابية على صعيد التطور السياسي، فقد أوجد العديد من العقبات المهمة في سبيل تطوير التربة الديمقراطية، ووصولها إلى قمة نضجها وأهدافها النهائية. ومن أهم هذه العقبات:

أ ـ سيطرة النزعات القبلية والطائفية على قطاع كبير من الساحة السياسية

تكوّن مجتمع الكويت بصفة أساسية من خلال القبائل العربية، ولذلك ـ ورغم كون الكويتيين كلهم من المسلمين، ورغم نشأة الدولة وانتشار العمران الحضري ـ فلا تزال القبيلة هي الأساس. ولا يزال المجتمع بشكل عام يعيش الثقافة القبلية، والتي تتمثل في نشأة مجموعات الضغط السياسي، أو حتى الاقتصادي. وهذه المجموعات تعمل على أساس قبلي أو ـ حتى ولو كانت تضم أطرافاً لا تنتسب إلى قبيلة واحدة ـ تجد أفرداها يتعاملون بأسلوب القبيلة، من حيث القيادة والولاء والفزعة. وقد انعكس هذا الطابع القبلي على أسلوب الحكم، فالمجموعات القبلية تعتمد قوة حضورها على قربها من الأسرة الحاكمة أو بعدها عنها، وتشكّل هذه الأوضاع القبلية أهمية خاصة في المؤسسة العسكرية والأمنية، والتي هي سند النظام الأساسي والأخير لفرض سيطرته بعد استنفاد الوسائل الأخرى. ونلاحظ أن النظام في الكويت يقيم التوازن ما بين مختلف التجمعات القبلية، ويحافظ عليه قدر الإمكان، ويشجعها على التنافس في التقرب إلى النظام دون أن يسمح لأي منها بتجاوز دورها.

ونظراً إلى متاخمة الكويت لإيران والعراق، فقد انتشرت فيها مجموعات طائفية كبيرة ساهمت في تعميق بعض الأزمات السياسية في بعض الأحيان، وخضعت للضغط في دول أخرى، وتمت محاولة استيعابها في إطار وطني، وبدأت الطوائف تأخذ وضعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مشابهاً لوضع القبائل، وبدأت مؤسسات الحكم تتعامل معها بالتالي بأسلوب مشابه للتعامل مع القبائل.

ورغم كل ذلك، فقد صُبغت الحياة السياسية في كثير من الأحيان باستقطابات قبلية وطائفية وحتى إثنية، وانعكس ذلك في بناء المؤسسة الديمقراطية الأهم: البرلمان، وكذلك المجالس البلدية. ففي الكويت ـ وهي صاحبة تجربة برلمانية وبلدية كبيرة ـ يتم خوض الانتخابات، ليس من قبل مجموعات سياسية بالمعايير المعاصرة، بل غالباً ما يتجمع الناخبون في تشكيلات قبلية أو طائفية، الأمر الذي نشأ عنه تقليد إجراء انتخابات فرعية لتصفية المتنافسين وتبني القبيلة مرشحاً واحداً في الدائرة المعنية؛ ورغم تحريم ذلك

قانوناً، إلا أنه واقع فعلي. فقد توزعت الكتل النيابية في مجلس الأمة الخامس (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) على المجموعات التالية[٤]:

ـ **المؤسسة القبيلة**: ٢٧ نائباً (العوازم، مطير، العجمان، الرشيد، العنوز، الظفير، الفضول).

ـ **التجار**: ١٤ نائباً للتيارين المحافظ والإصلاحي.

ـ **التيار الديني الشيعي**: ٥ نواب (للشيعة المعتدلين والمتشددين).

ـ **التيار الديني السني**: ٤ نواب مناصفة للإخوان المسلمين والسلفيين.

ـ **الطبقة الوسطى**: ٦ نواب، ولكنهم فازوا بصفتهم القبلية.

ـ **العمال**: لم يفز أحد.

يُبرز هذا الوضع خاصية فريدة للممارسة السياسية في الكويت، وهي القدرة العالية للكيانات القبلية والطائفية على تنظيم صفوفها، والتنسيق بين المرشحين من أبنائها، والاتفاق على اسم مرشحها الذي سيخوض الانتخابات العامة قبل موعدها بوقت كافٍ، ومن ثم حسم نتيجة هذه الانتخابات ـ إلى حد كبير ـ قبل أن تبدأ؛ وذلك عبر ما يعرف بالانتخابات «الفرعية»[٥]. واللافت للانتباه هنا، أن قواعد الانتخابات الفرعية هي نفسها قواعد الانتخابات النيابية العامة تقريباً، الأمر الذي يؤكد أن الكيانات القبلية التقليدية لديها القدرة على استيعاب معطيات الحداثة السياسية وتوظيفها لتكريس نموذجها القيمي الموروث، وليس بالضرورة بما يتوافق مع منطق تلك الحداثة السياسية. وقد ساعد على تزايد النفوذ القبلي في الكويت، تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ٢٥ دائرة، ما جعل الناخبين يتجهون بأصواتهم إلى أشخاص بعينهم، وليس إلى تيارات أو أفكار سياسية معينة.

في ظل هذا المناخ القبلي والطائفي، يصعب تصور نشأة حركات سياسية قوية وواسعة الانتشار، يجتمع أفرادها حول أفكار أو مصالح معينة خارج المعيار القبلي، أو الديني، أو الطائفي. ومن الضروري أن يحدث تغيير جذري في

---

(٤) عبد النبي العكري، «الديمقراطية المعاقة في الخليج،» الحوار المتمدن، ١٦/ ١/ ٢٠٠٤، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136 99>.

(٥) إبراهيم البيومي غانم، «الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث،» الجزيرة.نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CF97CB16-1547-4CB0-874E-D5466EE9DE7B.htm>.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يؤدي إلى تغيير مفاتيح الانتماء، كما حدث في اليابان مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية؛ فقد كانت حتى ذلك الوقت مجتمعاً قبلياً إقطاعياً تقليدياً، إلى أن دعم الجنرال ماكآرثر بعد الحرب حركة إنشاء أحزاب ونقاباتِ عمال واتحاداتِ منتجين، فتغيرت مفاتيح الانتماء، وتجمع الناس حول مصالحهم، وخرجوا من أسلوب حياتهم القبلي الإقطاعي.

ب ـ أوضاع الأسرة الحاكمة

من العقبات أيضاً، أوضاع الأسرة الحاكمة التي تولت قيادة البلاد منذ نحو أربعة قرون. ومن أهم مشكلات الإصلاح السياسي المتعلقة بذلك:

ـ قِدَمُ هذه الأسرة في الحكم، ورسوخ نفوذها في المجتمع، وتناسقها مع قبليّته. وهذا في حد ذاته، من مظاهر الاستقرار، ولكنه من ناحية أخرى، جعل بعض أقطاب هذه الأسرة لا يقبلون، بيُسر، مسألة التغيير. إلا أن الاتجاه الغالب نحو الديمقراطية كان واضحاً، عندما تحرك الشيخ عبد الله السالم الصباح، وأصدر الدستور عام ١٩٦٢.

ـ استمرار سيطرة الأسر الحاكمة على الحياة السياسية، وتولي أعضائها العديد من المناصب الوزارية في القطاعات السيادية (رئاسة الوزراء، وزارة الدفاع، الداخلية، الخارجية).

ـ ظهور مشكلات في الآونة الأخيرة في تحديد من سيخلف في الحكم. حيث تلقي خلافات أجنحة الأسرة الحاكمة بظلالها على ترشيح من سيخلفون الحكام الحاليين، وهذا الخلاف يُعدُّ من أكبر العقبات في سبيل تفعيل آلية اتخاذ القرارات في مؤسسة الحكم.

ج ـ مشكلات حرية التعبير وعدم نزاهة الإعلام الرسمي

يلاحظ أن في الكويت مساحةً متاحةً لحرية التعبير، وهي تتزايد بإنشاء الصحف الجديدة، ووجود القنوات الفضائية الكويتية غير الحكومية. إلا أن هذه المساحة من منابر التعبير وحرية الرأي، ليست بالقدر المناسب لتعزيز درجة الشفافية، ومحاصرة الفساد، وتطوير الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية؛ فقوانين النشر والمطبوعات ما زالت تحتاج إلى تطوير. وكذلك، فعدم وجود أحزاب رسمية، يوصد منبراً مهماً من منابر حرية التعبير. كما أن السلطات تستعين بأجهزة الإعلام الرسمية، التي لا تزال شديدة التأثير في الرأي العام

المحلي، في التغطية على مظاهر الفساد؛ فترصد لها الميزانيات وتتولى هي في المقابل أمر الدعاية، والتغطية على الحقائق، وصرف الأنظار عن هموم المجتمع.

د ـ الارتقاء في نمط معيشة المواطنين إلى مستويات مرفهة

شهدت الكويت، منذ منتصف القرن الماضي، ارتقاءً في نمط معيشة المواطنين إلى مستويات مرفهة، وفقاً للمعايير الدولية، مع نمو الميول الاستهلاكية المتطرفة لدى هؤلاء، بأكثر مما تطيقه قدراتهم الإنتاجية؛ كما تزايد الاتجاه الرسمي والشعبي نحو سياسة الرفاهية، رغم دعوات الحكومة المتزايدة لترشيد الإنفاق. وهذا الميل نحو الرفاه يجعل المواطنين أكثر اعتماداً على الحكومة، وأقل قدرة على تكوين قاعدة قوية للحياة السياسية في البلاد. فالنظام الديمقراطي يقوم أساساً على حق دافعي الضرائب في تقرير أمور حياتهم واختيار من يصرفونها.

هـ ـ انعكاس التغير الاقتصادي الكبير على التحولات الفكرية والسياسية

ترافق التغير الاقتصادي الكبير مع بداية ابتعاث الكويتيين إلى الدراسة في الخارج، وتوافد العمالة العربية إلى دول الخليج العربية المشبعة بالتسييس والتوجهات الفكرية في حقبة الأربعينيات إلى السبعينيات[٦]. فقد شهد القرن الماضي صعود النخب الاجتماعية والسياسية الجديدة، نتيجة التوسع في التعليم، ونمو القطاع الخاص، وتوسع الفئات المشتغلة فيه؛ فضلاً عن النخب التي ازداد تعلمها وانخرطت في النظام الإداري الحكومي. كما تزامن ذلك مع ازدهار حركة الصحافة الكويتية، وإنشاء الإذاعات المسموعة والمرئية، وانتشار نشاط السياحة الخارجية؛ ما أتاح للمجتمع احتكاكاً ثقافياً وسياسياً كبيراً بما يجري على الساحة العربية والدولية. على خلفية ذلك، تشكلت وتطورت ثلاثة تيارات فكرية أساسية في الكويت، هي **التيار الليبرالي، والتيار القومي، والتيار الإسلامي**.

(١) التيار الليبرالي

كانت إرهاصات الحركة الإصلاحية في الكويت قد برزت في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، حين قاد التجار حركة احتجاج تطالب بتحديد تدخل العائلة الحاكمة في الاقتصاد، وبتنظيم طريقة اختيار حاكم البلاد،

---

(٦) علي الزميع، «حول الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي من منظور مقارن، الكويت، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وبتأسيس مجلس شورى. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى السبعينيات، نشطت الحركة الليبرالية الكويتية، وقادت اتجاه الدعوة إلى التغير الليبرالي في منطقة الخليج كلها. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن تيارات أخرى قد انضمت إلى هذا التيار، وقد كان لهذه التيارات مكان في السابق، ولكن الأوضاع الإقليمية والعالمية لم تمكنها من الاحتفاظ بهذا الوضع؛ نشير هنا على وجه الخصوص إلى التيار اليساري.

وعلى العموم، فإن مطالب الليبراليين الكويتيين خلال القرن الماضي، حامت حول الديمقراطية والمشاركة السياسية، وقضية الإصلاح الاجتماعي، وقضية السفور والحجاب التي احتلت مكانة متقدمة في طروحات الليبراليين، وجذبت إليها الأصوات النسائية التي تطالب بالتحرر. لكن أثر ذلك كله لم يكن عميقاً في المجتمع، إذ إن كل الدعوات الليبرالية ظلت هامشية ومحدودة الفعل، ولم تستطع هزيمة الاتجاهات التقليدية والقبلية والطائفية في المجتمع.

(٢) التيار القومي

تداخلت الدعوة الليبرالية في الكويت مع الدعوة القومية وتزامنتا في مراحل التطور والصعود. فالتيار القومي الكويتي نشأ متأثراً بالدعوة القومية العربية الصاعدة في بيروت ودمشق والقاهرة، والموجهة في أوائل نشأتها ضد الحكم التركي، ثم لاحقاً ضد بريطانيا وفرنسا. وقد تفاعل الشباب الكويتي مع الدعوات العربية إلى الاستقلال ـ وتعزيز العداء ضد بريطانيا ـ لدى انتشار الفكر القومي العربي في صفوف العائدين من البعثات الدراسية في الدول العربية، وبين الطلبة والمدرسين والوافدين العرب. وكانت أطروحات القوميين الكويتيين، تدور حول المطالبة بالتحرر والوحدة العربية، وتأكيد عروبة الخليج.

(٣) التيار الإسلامي

التيار الإسلامي له جذوره في الثقافة الدينية للمجتمع الكويتي، بخلفيات من المذاهب السنية والشيعية على حد سواء. وقد تأثر بكل تأكيد بالحركات الدينية التي تدور في المنطقة. فهناك الفكر السلفي الذي كان الأقدم في الظهور في الجزيرة العربية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ وإن كان هذا التيار لم يتجه نحو الاهتمام بالقضايا السياسية بزخم واضح، إلا في العقود الثلاثة الماضية، في مواجهة ظاهرة الثورة الإسلامية في إيران، وتصاعد دوره في أفغانستان، ومؤخراً من خلال ظهوره بقوة على ساحة الأزمة العراقية. وهناك أيضاً حركة الإخوان المسلمين، التي انطلقت من مصر، وانتشر فكرها في بعض دول الخليج، اعتباراً

من الخمسينييات، خصوصاً في الكويت والبحرين. . كما أن الطوائف الشيعية في الخليج تأثرت كثيراً بالمدارس الفكرية والسياسية في كل من إيران والعراق.

ويمكن، في هذا المقام، الإشارة إلى بعض ملامح مواقف التيارات الإسلامية من العملية السياسية كما يلي:

ـ أضحت التيارات الدينية على اختلاف مذاهبها، تقبل بالنظام الديمقراطي من باب اكتساب الشرعية الدستورية، لا من قبيل الإيمان الحقيقي بالمواطنة الدستورية. وموقفها جميعاً يشوبه الكثير من التقيّة والباطنية، فهي تأخذ الدستور كحصان طروادة، تختبئ داخله إلى حين النفاذ إلى داخل الأسوار.

ـ لكل من التيارات الدينية السنية مرجعية إسلامية كما يفهم:

(أ) **ـ التيار السلفي**: وهو يعتبر الخيار الديمقراطي قبولاً بضرر أصغر لدفع ضرر أكبر؛ وبهذا الصدد، فإن التيار السلفي، مثلاً، يحرّم مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح للانتخابات البرلمانية والبلدية والحزبية، أو تسلم المسؤولية في المؤسسات الأهلية مثل الجمعيات.

(ب) **ـ الإخوان المسلمون**: يقبل هذا التيار بالنظام الديمقراطي، وبالمشاركة السياسية للمرأة، ولكن ليس إلى حد ترشيحها للانتخابات البرلمانية أو البلدية؛ وإن كانت بعض الآراء المعلنة لهذا التيار ما عادت تمانع في ذلك، خصوصاً بعد صدور تشريعات تجيز الحقوق السياسية للمرأة مؤخراً. ولكن الأكيد، هو أن الإخوان المسلمين مع توظيف مشاركة المرأة في الانتخابات، لإنجاح مرشحي التيار من الرجال. .

(ج) **ـ المتنورون من الإسلاميين السنّة**: وهو تيار يقبل بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والبلدية والجمعيات الأهلية.

وما يجمع هذه التيارات جميعاً، هو معارضتها القوانين الوضعية، خصوصاً المتعلقة بالأحوال الشخصية وتقنين الحقوق. كما أن كل هذه التيارات يَشترط أن تكون الشريعة هي مصدر التشريع، وأن تتوافق جميع القوانين معها، للاتفاق على تحديد الموقف من مفهوم الدولة: أهي دينية أم مدنية؟ وما مفهوم كل من هذه القوانين لنوعي الدولة؟ بالإضافة إلى عدم وضوح المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالشورى، والديمقراطية، والمواطنة، والحاكمية لله. . . إلخ. والواضح أن حقيقة موقف (هذه التيارات) هي الإيمان بضرورة قيام الدولة الدينية الإسلامية، وهو ما

لم يأتِ به الإسلام، حيث يُنقل عن الشيخ محمد عبده أنه خلص في «رسالته»، إلى أن الإسلام يتضمن عنصرين يشكلان أساس المدنية الحديثة وجوهرها، هما: مبدأ حرية الإرادة، واستقلال الفكر والعقل. وقد اقتبست أوروبا هذين المبدأين، بعد أن انطفأت جذوتهما عندنا، وكان ذلك عن طريق الحروب الصليبية، وما نتج عنها من تعرف الصليبيين على حال المسلمين؛ إذ «وجدوا حرية في دين، وعلماً وشرعاً وصنعة مع كمال في يقين، وتعلموا حرية الفكر وسعة العلم»، وهناك المحطة الأندلسية حيث «كسب السفار من أطراف الممالك إلى بلاد الأندلس بمخالطة حكامها وأدبائها، ثم عادوا إلى شعوبهم ليذيقوهم حلاوة ما كسبوا، وأخذت الأقطار من ذلك العهد تتراسل، والرغبة في العلم تتزايد». والنتيجة التي يريد الشيخ أن يصل إليها، أننا لسنا في غربة عن عصرنا وعن تيار المدنية الغربية؛ لأن جوهرها مقتبس من عناصر مدنيتنا وديننا، ويكفينا أن نتذكر مبادئ الإسلام الحقيقية، كما كانت عليه قبل ظهور الخلاف والتعددية المذهبية، حتى نجد أنفسنا والحضارة الأوروبية الحديثة على صعيد واحد[٧]. كما يُنقل عن الإمام محمد عبده أنه «نفى السلطة الدينية»[٨]. يكون من الضروري بالتالي، تجاوباً مع ذلك ـ ومراعاة لخصوصيتنا الثقافية ـ أن نبشر بالدولة الإيمانية التي يكون فيها احترام لحرية العقيدة واختلاف المواطنين فيها، مع ترك السلطة للمؤسسات المدنية الديمقراطية.

التيار الديني الشيعي في الكويت أكثر ميلاً إلى قبول النظام الديمقراطي والتحالف مع القوى الديمقراطية ومشاركة المرأة، ولكن تظل المرجعية الدينية هي مرجعيتهم في النظام السياسي. وفي ضوء التجربة الإيرانية ـ وهي النموذج في هذه الحالة ـ فإن نظام الدولة الإسلامي، كما يتصوره أنصار هذا التيار، يعطي المراجع الدينية الكلمة النهائية في القرارات، وفي بنية الدولة وقياداتها، وكذلك في القرارات المهمة لتنظيمات هذا التيار. ويظهر التزامهم بمرجعيتهم الدينية، على حساب المواطنة الدستورية، في ما قام به البعض من مراسم لتأبين عماد مغنية، رغم كل ما يعتبره البعض من أنه من قيادات الإرهاب في المنطقة.

من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تبنى فيه تيار الإسلام السياسي المرونة في التعاطي مع النظام الحاكم، انطلاقاً من قاعدة ﴿**وأطيعوا.. وأولي الأمر منكم**﴾[٩]؛

---

(٧) فيصل خترش، «الإمام محمد عبده،» **البيان** (١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

ما زال أنصار التيار الشيعي لا يبدون تسامحاً مع القوى الديمقراطية، وخصوصاً الليبرالية منها واليسارية، وفي هذا تغليب للخلاف العقائدي. إن المعضلة الأساسية في التعاطي مع هذا التيار، هي الجدل حول استناده في مرجعيته إلى المراجع الدينية، وليس إلى الإرادة الشعبية.

وأخيراً، يلاحَظ تعاظم قوة تيارات التطرف الفكري، بالتزامن مع تصاعد الأحداث في المناطق المجاورة، وانتشار جماعات الإرهاب، وامتداد نشاطها إلى دول الخليج، خصوصاً في العربية السعودية؛ وبالتزامن كذلك مع ظهور بعض الحوادث في الكويت؛ في الوقت الذي تتصاعد فيه المواجهة على الصعيد الدولي والإقليمي مع التيارات الإسلامية المتشددة، خصوصاً في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وتطور الأمر إلى قيام ما يسمى الحرب على الإرهاب. فوجود الكويت وسط منطقة ملتهبة، مع انتقال بعض مظاهر التوتر إلى داخلها، لا يساعدها على توفير المناخ المناسب لمزيد من تطوير التجربة الديمقراطية الكويتية.

وفي النهاية، يظل الأمر على الساحة السياسية الخليجية العربية حتى الآن معقوداً بالدرجة الأولى للقوى الدينية والطائفية والقبلية، وليس للتيارات الفكرية والسياسية ما لم تحدث تغيرات هيكلية في هذه البلاد على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية.

و ـ مشكلة عدم التوافق على مبادئ تحكم مسيرة تطور الحياة السياسية

رغم ما يبدو من اختلافات في توجهات التيارات السياسية والفكرية الرئيسية في الكويت، إلا أنها جميعاً تشترك في نظرتها التقليدية إلى الأمور، وفي محدودية فهمها لمسألة الإصلاح، واقتصارها على أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم تحقيق ما هو على أجندتها فقط. وبذلك، فكل هذه التيارات، بلا استثناء، تشترك في مشكلة تغليب المصلحة السياسية على المصلحة الوطنية:

(١) ـ فالكثير من **الليبراليين** يفضلون استهداف تحقيق مآربهم التحررية، ولو على حساب ثقافة مجتمعاتهم بأبعادها العقائدية أو القومية.

(٢) ـ والكثير من **القوميين** يقدمون الانتماء القومي على حقوق الإنسان وحريات المواطنين وكرامتهم ومعتقداتهم.

(٣) ـ ومعظم **الإسلاميين** ـ على اختلاف فئاتهم وطوائفهم ـ لا يقيمون وزناً

سوى لأيديولوجياتهم وتياراتهم؛ حتى ولو كان في ذلك اجتهادات تخالف المصالح الوطنية المشتركة مع الآخرين، وكذلك ما يشعر به البعض من انتماء قومي أو حاجة إلى ممارسة الحريات العامة.

كل هذه التيارات السياسية يؤمن بنظرية الفسطاطين، إما معه أو ضده. وفي هذه الحالة، ليذهب كل شيء إلى الجحيم، حتى ولو كان ذلك مصالح الوطن كما يراها غالبية المواطنين. إنها ثقافة عامة مشتركة تؤمن بتغليب المصالح السياسية على المصلحة الوطنية. وقد عبّر عن كل هؤلاء الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر حينما قال: «لا صوت يعلو على صوت المعركة». حتى ولو كان صوت الحرية، أو صوت المظلوم، أو صوت الجائع، أو حتى صوت من يرى بإخلاص وجهة نظر مختلفة في مصلحة الوطن.

إن مسيرة الإصلاح السياسي تتطلب أن تتخلى التيارات السياسية والفكرية عن هذه الثقافة السلبية المشتركة، ويقبل الجميع بالحوار الموضوعي، والنزول على رغبة أغلبية الشعب دون حجر على المواطنين وحجبهم عن حقهم في تقرير مصيرهم. وعليه، فهناك حاجة ماسة إلى وجود تيارات سياسية وطنية لا يطلب منها الابتعاد عن المؤثرات الخارجية، ولكن تكون منطلقاتها الأساسية مبينة على توافق حول قضايا وطنية ودستورية بالدرجة الأولى.

ز ـ الفساد ومظاهره وأثره في الإصلاح السياسي

الفساد يعني الخلل والاضطراب والتلف[١٠]، وهو يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد والجماعات، وهو ناشئ من سلوك الإنسان وحده مصداقاً لقول الحق سبحانه وتعالى: **﴿ظهر الفساد في البرّ والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلّهم يرجعون﴾**[١١]. ومصداقاً لذلك، أظهرت الدراسات أن الفساد هو أكبر معوق للتنمية[١٢].

ويكاد لا يختلف اثنان على أن الفساد ظاهرة لا تخلو منها دولة على وجه الأرض، ولكن ما يهمنا هو حجم هذا الفساد، وطبيعة البيئة التي يحدث فيها.

(١٠) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ٢ مج، ط ٢ (القاهرة: المجمع، ١٩٧٣)، مج ٢: **إحياء التراث**، ص ٦٨٨.

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٤١.

(١٢) C. Gray and D. Kaufmann, «Corruption and Development,» *Finance and Development* (March 1998), pp. 7-8.

ويعتمد انتشار الفساد على حالة المجتمع المعني، فمن المعروف أنه عندما يحدث في مجتمع يتصف بالمشاركة السياسية ـ واستقلالية القضاء، وشفافية القرارات، وتوفر البيانات، وحرية الصحافة واستقلالها عن السلطة التنفيذية، وحيوية المجتمع المدني من خلال الأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات ـ فإن الفساد يكون محاصراً، ويتعرض المتهمون فيه للكشف والمساءلة والعقوبة والتنحية من وظائفهم الرسمية، وبالتالي يرتدع غيرهم. وهذا ما نراه في الدول الغربية اليوم، أمّا إذا لم تتوفر البيئة الصحية المذكورة سابقاً أو بيئة المُدَافَعَة ـ كما يصفها القرآن الكريم ﴿. . . **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**. . . ﴾[13] ـ فإن الفساد يصبح ظاهرة ومشكلة حادة ويؤدي بدوره إلى إفشال الجهود التنموية، وعرقلة الإصلاح السياسي، وإضعاف هيبة الدولة والحكومة، ويفقدها المصداقية أمام المجتمع.

وقد تضخم مؤشر الفساد من خلال ضعف المشاركة السياسية، وعدم نضج التجربة الديمقراطية، الأمر الذي أتاح الفرصة لدوائر الفساد للعمل وبحرية ودون رقابة أو محاسبة. وهناك الكثير من مظاهر ضعف التجربة الديمقراطية التي تتسبب في ذلك وفي ما يسمى ظاهرة المواطنة المنقوصة، ومن أهم هذه المظاهر:

ـ عدم ملائمة قانون الانتخاب الذي يهيّئ ظروفاً مناسبةً للضغط على الناخبين لصالح جهات وأطراف سياسية معينة.

ـ استمرار الضغوط القبلية والطائفية التي تحمي من ينتمي إليها، وتحصل له على مزايا ليس بالضرورة أن يكون من مستحقيها.

ـ محاولة بعض التيارات تعطيل المرأة ـ وهي تشكل نصف المجتمع ـ عن ممارسة حقوقها السياسية التي أقرها القانون.

ـ عدم وجود نظام للضرائب، يجعل كل طرف يؤدي للدولة حقوقها، مقابل ما يحصل عليه منها.

ـ استخدام المميزات البرلمانية من قبل بعض النواب لتحقيق مصالح شخصية.

ـ إجراءات تقديم الخدمات عن طريق الاتصال المباشر بين المُراجع والمسؤول، ما يعطي فرصة الفساد. فلا رقابة على المسؤول، ولا حماية للمُراجع.

---

(١٣) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥١.

ح ـ ضعف الثقة في النظام القضائي وضعف ثقافة سيادة القانون

ضعفت الثقة اليوم كثيراً في النظام القضائي، سواء بسبب تعقد إجراءات التقاضي، أو لعدم ضمان حياد الأحكام تحت الضغوط السياسية، أو غيرها من الضغوط. والقضاء المستقل النزيه سيف مُصلَت على رقاب من تسول له نفسه الانحراف، وفي غياب هذه الصفات عنه، يصبح الجو مناسباً لانتشار الفساد وظهور المزيد من صوره ومجالاته. ونتيجةً للكثير من الظروف، تم القفز على الكثير من القواعد القانونية، بحيث أصبح استخدام النفوذ والضغوط السياسية والاجتماعية أكثر قوة من القانون وأحكامه في كثير من الأحيان؛ الأمر الذي يتطلب فرض سيادة القانون بأسلوب يجعل الجمهور يشعر به بطريقة مباشرة.

ط ـ تأثير أوضاع مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

تمارس مؤسسات المجتمع المدني في الكويت نشاطاتها في حرية نسبية، بعيدة عن مجال السيطرة المباشرة للدولة، رغم ضعف أدائها ومشاركتها في الحياة العامة. وقد يعود السبب في ذلك إلى صراع القوى السياسية والشعبية للهيمنة عليها، واستخدامها كواجهات بديلة عن الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى هيمنة الدولة على كثير من القطاعات التي تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني.

كما تعود المساحة المتاحة للحركة أمام مؤسسات المجتمع المدني، إلى حداثة نشأة الدولة المركزية، واستمرارية علاقات المجتمع المدني التقليدية، وإلى ظروف الوفرة الاقتصادية، والاستقلالية النسبية للقوى الاجتماعية اقتصادياً. وقد كانت البدايات الحقيقية في الكويت للمجتمع المدني بالتعريف الحديث، قد ظهرت منذ نهاية العشرينيات من القرن الماضي. وللعلم، فإن تنظيمات المجتمع المدني في الكويت قد ظهرت بعد قرن كامل من ظهورها في مصر وبلدان المشرق العربي.

إن أقدم أشكال المؤسسات المدنية الحديثة في الكويت هي الأندية والجمعيات، وقد بدأت الأندية أدبية ودينية، ثم تطورت إلى جمعيات أندية ثقافية ورياضية، وبعضها تخصصية (الخريجون، النساء... إلخ)، ثم تداخلت معها الجمعيات بمختلف أنواعها (المهنية، والنسائية، والتخصصية). ونلاحظ في عدد من الحالات، هيمنة فئة مذهبية أو قبلية أو إثنية معينة على نادٍ أو جمعية، كما نلاحظ تنافساً بين هذه المجموعات داخل المؤسسة الواحدة. وإذا كانت الأندية والجمعيات قد لعبت دوراً مهماً في الدمج الاجتماعي، فإن بعضها لم تتجاوز التقسيمات المذهبية والقبلية.

ويمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني الكويتي قد مرت بثلاث مراحل متمايزة[١٤]:

١ ـ **المرحلة الأولى**: جاءت مع بدايات النصف الأول من القرن العشرين، وقد غلب على هذه المرحلة مشاركة النخبة السياسية الحاكمة ذاتها في تكويناتها بجانب فئات التجار، كما غلبت على أهدافها النواحي الثقافية والأدبية والتنموية، ومن ثَم لم يكن غريباً أن تأتي مطالبها ومواقفها متناغمة إلى حد كبير مع مطالب النخبة الحاكمة.

٢ ـ **المرحلة الثانية**: وترجع إلى خمسينيات القرن العشرين وستينياته، حيث بدأت الكويت تعرف شكلاً أكثر تبلوراً للدولة بالمعنى الحديث، ومن ثَم بدأت مطالب وتشكيلات مؤسسات المجتمع المدني تنحو نحو الجوانب السياسية وقضايا المشاركة الشعبية. وقد شهدت الكويت في هذه الفترة فعاليات تصب في هذا الاتجاه.

٣ ـ **المرحلة الثالثة**: مرحلة الطفرة النفطية، حيث بدأت عوائد النفط تؤتي ثمارها وبدأت خطط التنمية الاقتصادية تتبلور بشكل واضح، كما أن مؤسسات الدولة بدأت في الترسخ، وتدعمت سياسات الدولة في مجال التعليم والخدمات بالشكل الذي نراه في وقتنا الحاضر، وهو ما وضع دولة الكويت في مراتب متقدمة في تصنيفات التنمية البشرية، كما بدأت الكويت تأخذ بنظام التمثيل البرلماني المنتخب.

وبالنظر إلى طبيعة التنظيمات المدنية الراهنة في دولة الكويت، نلاحظ أنها تتنوع ما بين دينية ونسائية وخيرية ومهنية وتعاونية وثقافية، في حين تفتقد أهم عناصرها، وهو الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي تكاد تعرفه التجربة الكويتية، وإن كان بشكل مستتر. ومن الظواهر الفريدة ـ والتي لها خصوصية في دولة الكويت ـ نوعان من التكوينات المدنية لا يتم تسجيلهما أو إشهارهما لدى وزارات العمل أو الشؤون أو أي جهة رسمية حكومية أخرى، وتمثلان خصوصية كويتية، وهما: **الحسينيات والديوانيات.**

أ ـ **الحسينيات**: هي أبنية يتبرع بها الميسورون من الشيعة لإقامة المناسبات

---

(١٤) رمضان عويس، «ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية؟،» إسلام أون لاين، بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2000/11/article6.shtml>.

الدينية والاجتماعية؛ من شعائر عاشوراء، إلى الزواج، والعزاء، وكمنابر لنشر الدعوة. وما يدعو إلى اعتبار هذه الحسينيات من مؤسسات المجتمع المدني أنه يتم إنشاؤها طواعية أو تبرعاً من مؤسسها بإرادته الحرة، ثم تصبح ملكية عامة لأبناء المجتمع المحلي من الشيعة. وأهم من ذلك، أنها تصبح وسيلة فعالة لنشر الوعي والتعبئة السياسية والاجتماعية لأبناء الطائفة الشيعية.

ب ـ الديوانيات: وبالمنطق نفسه، نجد شكلاً كويتياً فريداً للاجتماع والتداول والسجال الحر في دولة الكويت، وهو المعروف باسم الديوانية؛ وهي مجلس في بيت كبار الميسورين من أبناء الأسر المرموقة تستضاف فيه الاجتماعات العامة لصفوات منتقاة من المهتمين بالقضايا الوطنية والعامة. وبهذا المعنى، فإن الديوانية الكويتية تؤدي كل الوظائف التي تؤديها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، وقد ازداد عدد الديوانيات في السنوات الأخيرة، وهي تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية.

والديوانية الكويتية ـ بهذا الشكل وتلك الوظيفة ـ تعتبر إبداعاً مدنياً كويتياً يجمع بين الممارسات التقليدية لمجلس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، وبين الممارسات الحديثة لجمعيات الخريجين أو حتى الأحزاب السياسية، ومثل الحسينيات، فإن الديوانيات الكويتية لا تظهر في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن جمعيات النفع العام.

ويجب ألا ننسى القبيلة كإحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني، فهي تلعب دوراً مهماً وبارزاً كعنصر محدد من عناصر التجربة الديمقراطية، باعتبار مفهوم القبيلة في صورته الحياتية أساس التجربة السياسية لدول تلك المنطقة[١٥]. ورغم وجود العديد من الآراء التي تشير إلى انحسار هذا الدور لصالح الدولة القومية الحديثة، فإن دورها ما زال مؤثراً على صعيد قضايا التنمية السياسية والبناء الاجتماعي، وهو ما يؤثر في النهاية في تجربة المشاركة السياسية وآليات التنمية السياسية.

بالإضافة إلى هذا وذاك، فهناك خصوصية أخرى للمجتمع المدني الخليجي، هي: الجمعيات والصناديق الخيرية، والتي تعمل لمساعدة المحتاجين الذين لا تصلهم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية الحكومية ولا جهود الجمعيات الخيرية. وقد

---

(١٥) المصدر نفسه.

فوجئت السلطات في دول منطقة الخليج بالنمو السريع في أنشطة الجمعيات والصناديق الخيرية، مع مزيد من طلبات الإشهار. ولكن بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ـ وما أدت إليه من شكوك حول بعض هذه الصناديق الخيرية ـ سارعت الحكومة إلى تقييد منح الرخص المخصصة لهذه المؤسسات، كما شكك البعض في أن وراء هذه الجمعيات والصناديق تنظيمات سياسية معظمها إسلامي.

ويمكن اعتبار دولة الكويت أكثر بلدان الخليج التي تشهد تسييساً متزايداً ونفوذاً كبيراً لتنظيمات غير حكومية، حتى إن بعض المراقبين يتوقعون تحول بعض هذه التنظيمات مستقبلاً إلى أحزاب سياسية أو ـ على الأقل ـ أن تلعب دوراً سياسياً مهماً في التطور السياسي للبلاد[(١٦)]. فالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ ينظم الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية في الكويت. ووفقاً لهذا القانون، تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات حكومية. ومنعت التعديلات التي أدخلت سنة ١٩٦٥ على هذا القانون الجمعيات الأهلية من ممارسة النشاط السياسي. والدستور الكويتي يسمح بحرية الاجتماع، ولكن هذا الحق مقيد على أرض الواقع[(١٧)]، فلا أحزاب سياسية رسمية في الكويت، بل ثمة جماعات شبه سياسية من العشائر والتجار والناشطين المعتدلين من السنّة والشيعة، ومن الليبراليين والقوميين، تتخذ لنفسها شكلاً منظماً علنياً. وبذلك، يتألف المجتمع المدني الكويتي من جمعيات النفع العام، والنقابات العمالية والعديد من الجماعات غير الرسمية.

وإذا كان هذا اللاحسم الدستوري أو القانوني في المسألة الحزبية، لم يمنع الممارسة الديمقراطية من أن تأخذ مجراها، فإنه ترك بصمات واضحة على هذه الممارسة[(١٨)]، وتجلى ذلك في أمرين أساسيين:

ـ اتجاه المعارضة السياسية إلى جمعيات النفع العام المهنية والثقافية والدينية، حيث وجدت فيها متنفساً لها، واتخذت منها في بعض الحالات واجهات اجتماعية لممارسة النشاط السياسي، وخصوصاً في الفترات السابقة، إبان السبعينيات والثمانينيات.

---

(١٦) حواس محمود، «الوطن العربي والمجتمع المدني،» الحوار المتمدن، ٧/ ١١/ ٢٠٠٥، <http:// www. rezgar.com/debat/show.art.asp?aid = 49841 >.

(١٧) نقلاً عن موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://www.undppogar.org/arabic/countries/ civil.asp?cid = 15 >.

(١٨) غانم، «الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث».

ـ مرونة خريطة القوى السياسية وعدم وضوح القوى التي تشكلها، إذ يمتد التصنيف السياسي على مساحة واسعة جداً تضم القوميين واليساريين والليبراليين والإسلاميين (السلفيين/ الإخوان/ الشيعة) والقبليين والمستقلين والحكوميين.

ويميل المواطن الكويتي عادة إلى واحد من مكونات هذا الطيف، دون أن يعني ذلك أن لديه أي نوع من الالتزام السياسي الذي تعرفه الأحزاب الرسمية في البلدان الأخرى، وغالباً ما يعطي صوته لمن يتوسم فيه القدرة على قضاء مصالحه والوقوف إلى جانبه وقت الحاجة، وقد يعطي صوته هكذا على سبيل «الفزعة» لنصرة الصاحب أو ابن القبيلة.

وفي هذا السياق الخالي من الأحزاب الرسمية، فإن التجمعات السياسية التي تنتهج الحداثة الليبرالية، تحاول التنسيق بين مرشحيها الذين يخوضون المعركة الانتخابية على أساس برامج نابعة من رؤى وأفكار التجمع أو التيار الذي ينتمي إليه المرشح، وأحياناً تعجز تلك التجمعات عن تحقيق مثل هذا التنسيق. والمفارقة اللافتة للنظر هنا، أن تلك التجمعات السياسية ذات الطابع الحديث، باتت تلهث خلف التكوينات القبلية التقليدية طمعاً في اللحاق بها على درب الانضباط والالتزام التنظيمي.

من ناحية أخرى، ثمة ٥٥ جمعية في الكويت، يبلغ عدد أعضائها ٤٠,٠٠٠، انتظموا فيها لتحقيق أهداف مختلفة، مثل إصلاح وضع المرأة في المجتمع، والعمل من أجل الليبرالية السياسية والاقتصادية، وترويج القيم الإسلامية.

كما نجد في الكويت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي توفر السلع الغذائية والاستهلاكية من خلال مراكز بيع بالتجزئة، مع العلم بأنها تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمئة من سوق التجزئة في مجال الأغذية. . وفي كثير من الأحيان، يتخذ الناشطون السياسيون من انتخابات الجمعيات التعاونية مرحلة أولى نحو الوصول إلى الانتخابات التشريعية.

ي ـ أثر برامج التنمية البشرية في الإصلاح السياسي

السياسة والممارسة الديمقراطية هما نشاط للبشر. وبالتالي، يعتمدان في تطويرهما على مستوى العناصر البشرية المنخرطة فيهما. من هنا، تبرز أهمية التنمية البشرية في عملية الإصلاح السياسي في الكويت. ويمكن أن نلاحظ أن هناك ارتباطاً واضحاً بين مستوى التنمية البشرية، ومدى التقدم في التطور السياسي

لدولة الكويت، والدليل على ذلك التقدم النسبي للأوضاع السياسية، وأن الكويت بصفة عامة تتقدم فيها الأمور كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية.

وحول مفهوم التنمية البشرية، يشير عبد اللطيف يوسف الحمد إلى أنها عبارة عن «توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، إذ إن للبشر ـ بمجرد كونهم بشراً ـ حقاً أصيلاً في العيش الكريم مادياً ومعنوياً. . . (ويتسع المفهوم) للجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة، مثل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص. . .»[١٩]. إذن، تحقيق عزة الإنسان وكرامته، هو جوهر عملية الإصلاح السياسي، وبالتالي الاجتماعي، وهو غاية هذا الإصلاح، وذلك لن يكون إلا بتوسيع الحريات العامة في الصحافة والنشر، وفي المنتديات المفتوحة[٢٠].

ومن المعروف أن المجتمع الكويتي يعاني تعقد مشكلاته التنموية، وخصوصاً في جانبها السياسي. فرغم أن النفط قد أحدث في النصف الأخير من القرن الماضي نقلة كبيرة في تطور الحياة المادية للمجتمع ـ ورغم أن عملية السير في اتجاه الممارسة الديمقراطية قد بدأت ـ إلا أن تطور الحياة السياسية لم يتواكب بالقدر الكافي مع هذه النقلة المادية والمالية والمعيشية الضخمة التي أحدثها النفط؛ بل قد يكون قد كرس بعضاً من أخطر المظاهر السلبية السياسية التي نأمل تجاوزها في المستقبل. فلا يختلف اثنان حول أن أكثر ما نحتاج إليه من أبنائنا وقادة المستقبل، هو المشاركة والمبادرة واحترام القانون والقدرة على التعبير والحوار والتفكير والإبداع واحترام التعددية والرأي الآخر، وغير ذلك الكثير مما لا يمكن أن ينمو إلا في ظل مناخ سياسي معين[٢١].

التنمية البشرية هنا تأتي بمفهومها الواسع والمتكامل، فلا يعقل أن تتطور الحياة السياسية دون معالجة المشكلات الرئيسية للتنمية البشرية، ومن أبرزها:

(١) ـ **الأزمة الفكرية**: وهي تمنع المواطنين من التعاطي بوعي كافٍ مع

---

(١٩) انظر تقديم عبد اللطيف يوسف الحمد، في: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣)، <http://www.undp.org/rbas/ahdr/ahdr2/arabic/Ara_Forwards.pdf>.

(٢٠) عبد الهادي مرهون، «التدافع والتنافس، سمة المجتمعات المتحركة. . . قراءة مجتمعية،» الحوار المتمدن، ١١/٨/٢٠٠٣، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9145>.

(٢١) علي الزميع، «التنمية البشرية وإعداد قادة المستقبل في دول الخليج العربية،» محاضرة ألقيت في ملتقى القيادات الخليجية، الدوحة، قطر، نيسان/إبريل ٢٠٠٤.

المشكلات التي يواجهها المجتمع، وتجعلهم ينقادون وراء زعامات شخصية أو طائفية وقبلية أو الانقياد لشعارات عامة براقة، وليس لأفكار محددة وبرامج سياسية وتنموية واضحة.

(٢) ـ الخلل في القدرة على المنافسة في سوق العمل: وهذا ما يجعل المواطنين معتمدين بدرجة كبيرة على موارد الدولة التي توزعها عليهم من خلال أنظمة مختلفة، من أهمها أنظمة الخدمة المدنية.

(٣) ـ عدم الميل إلى المبادرة بالاستثمار في القطاع الخاص: ويغيب هذا الميل سواء لدى الشباب في قطاع الصناعات الصغيرة، أم لدى كبار رجال الأعمال في القطاعات التي تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، والخروج من حالة الاقتصاد الريعي.

على صعيد آخر، يجب أن نشير هنا إلى عدم كفاءة النظام التربوي، وعدم قيام المؤسسات التربوية بدور رائد في تنشئة الأجيال في جو من الحرية والإبداع والطموح والتفوق، كما أن نوعية مخرجات النظام التربوي أقل بكثير من الضجة الإعلامية حولها، ولا تتناسب مع الموارد التي تنفق عليها، ومهارات خريجيها لا ترتقي إلى مستوى المهارات المطلوبة في سوق العمل. وهنا تشيع ثقافة استهلاك الثروة وليس إنتاجها، ويتكرس لدى الجميع مفهوم أن كل الأطراف، إنما يسلكون شتى الوسائل للحصول على نصيب من الثروة، لا يهم إذن إن كان هذا مقابل عمل، أم لمجرد تعيين الفرد دون حاجة حقيقية إليه. إن في ذلك نشراً لثقافة الفساد لدى القاعدة الشعبية، وبالتالي تقبل بما يحدث ما دامت تحصل على نصيب، ناهيك من أن القيادات التي تنشأ من خلال هذه القاعدة الشعبية تكون أكثر ميلاً إلى الانخراط في أعمال الفساد، لأنها، ببساطة، وسيلة للحصول على المزيد من الثروة. المسألة إذن مسألة تربية.

ك ـ أثر البرامج التنموية في الإصلاح السياسي

إذا كان ينظر إلى التنمية بمفهومها العام على أنها عملية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية ـ أي أنها عملية لا تقبل التجزئة، وأن أي تحوّل في أحدها يقود دون مناص إلى تحوّل وتغيير في البقية، وهذا ما استقرّ على تعريفه معظم الباحثين ـ فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، لم تحدث سوى في إطارها الاقتصادي والاجتماعي، كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وإيجاد قاعدة صناعية وتوزيع الثروة وما شابه ذلك. لكن التنمية السياسية كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القرار

الحكومي، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار، ولدى الباحثين والكتّاب[٢٢]. الأمر الذي أدى إلى التشكيك في حتمية «شمول» التنمية وتكامل جوانبها بما يشمل التنمية السياسية، وخصوصاً في دول المنطقة ذات الاقتصاد الريعي، التي تعتمد على مصادر دخل غير «الضرائب»، لتمويل عملية التنمية.

فالحقيقة أن هدف التنمية الأساسي ـ خصوصاً في دولة الكويت ـ يجب أن يتركز في تمكن المجتمع من إنتاج الثروة بدلاً من الاستمرار في استهلاك الثروة الريعية النفطية. ومن ثم ينهض المجتمع باحتياجاته، بما في ذلك تخصيص جزء من موارده ـ عن طريق الضرائب ـ لتمويل ميزانية الدولة التي تقدم له الخدمات.

وجدير بالذكر أن الدولة الريعية في الكويت قد لعبت دورين متناقضين:

فمن جهة سلبية، ساعدت الثروة في تعزيز أجهزة السلطة الإدارية، وعززت مركزية اتخاذ القرار، والسيطرة على قنوات التعبير؛ كما ساهمت في صرف المواطنين الخليجيين عن الموضوع السياسي والمشاركة في صناعة القرار إجمالاً. ليس ذلك فقط، بل أضعفت الحاجة، وربما التطلّع، إلى اقتحام الخطوط الحمراء السياسية، وممارسة النقد العلني، حتى في حدوده الدنيا. فبالنسبة إلى كثير من مواطني الكويت، بدت المشاركة السياسية كما لو كانت وسيلة لأهداف أخرى، يمكن تحقيقها عبر التوظيف وتحسين الوضع المعيشي، وهي بهذا تعوّض على الأقل عن المشاركة في صناعة القرار والتأثير فيه.

ومن جهة إيجابية، كان لا بد لدولة الكويت، التي خاضت آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن تواجه آثارها في ميدان السياسة أيضاً، والتي يمكن ملاحظتها على وجه الخصوص في توسع الخدمات التعليمية وتطورها، والتي أوجدت نخباً متعلّمة كانت الكويت في البداية في أشد الحاجة إليها في جهازها البيروقراطي الذي كان في طور النمو السريع. ومن ثم أصبحت مؤخراً تشكل ضغطاً على جهاز الخدمة المدنية وميزانية الدولة، من خلال زيادة أعداد طالبي الوظائف عن احتياجات الأجهزة الحكومية. أما الأثر الإيجابي الثاني لعمليات التنمية التي تمت في دولة الكويت، فهو أن هذه العمليات أدت، خصوصاً في العقد الأخير، إلى دخول ثورة الاتصالات والمعلومات إلى المجتمع. ففي البداية،

---

(٢٢) حمزة الحسن، «آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي،» **قضايا الخليج**، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، <http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article005.htm>.

كانت سيطرة الحكومات والإعلام الجماهيري وسيلة للتأطير الذهني والثقافي للمواطنين، لكن ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام، بدأت تفتح أمام جماهير الكويت آفاقاً رحبة من الأفكار والأخبار والمعلومات والتواصل السياسي، مما دفع بأجهزة الاتصال والإعلام الحكومية إلى الاهتمام بالسياسة.

ل ـ ضعف نظام التخطيط

وهو ما يؤدي إلى عدم اطلاع المجتمع على اتجاهات الحكومة وبرامجها. ولذلك، يفاجأ الناس بأنباء عن مشاريع استراتيجية كبرى، جرى البدء في تنفيذها دون قدر مناسب من الشفافية، يسمح بالاطلاع المسبق عليها، وعلى أهدافها، وجدواها التنموية، وكيفية إسنادها، وإلى من تُسند، وبأي مقابل، وما هو حجم العمل . . . إلخ. ويؤدي ضعف نظام التخطيط إلى عم وجود خطط محددة وآليات فاعلة لتقييم الأداء ومحاسبة المقصرين. ويرتبط هذا الأمر بضعف قواعد المعلومات، وعدم إتاحتها بيسر وبالتفصيل أمام العديد من الجهات المهتمة في المجتمع، ما يجعل المناخ آمناً لمن يحاولون استغلال السلطة، وهم في هذه الحالة مطمئنون إلى صعوبة إثبات علميات الفساد، والوقوف على حجمها وأبعادها والمشاركين فيها.

من ناحية أخرى، تقدم الدولة العديد من الخدمات للجمهور. والمشكلة تكمن في إجراءات تقديم هذه الخدمات. فالمواطن، حينما يتقدم بطلب الخدمة، لا يتعامل مع المؤسسة، بقدر ما يتعامل مع موظف مسؤول مباشرة. وهنا تندلع الشرارة الأولى لاستغلال السلطة من خلال الرشوة أو استخدام النفوذ السياسي أو الاجتماعي، كما يمكن أن تستخدم الخدمات لرشوة السياسيين.

م ـ المشكلات والظواهر الاقتصادية وأثرها على الإصلاح السياسي

من الاستعراض السابق للأوضاع الداخلية في دولة الكويت، يتضح أن العامل الرئيسي الذي غير وجه الحياة فيها هو ظهور النفط، وتشكُّل نمط من الاقتصاد الريعي عمّق بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية ـ كالقبلية والطائفية ـ وغيّر أوضاعاً أخرى ـ مثل تمركز القوة في يد الحكومات ـ كما أنه أدى إلى مزيد من الاحتكاك بالمجتمعات المحيطة والثقافات الغريبة وخفف من وزن القوة السياسية للمجتمعات.

وقد أدى ظهور النفط ـ وتعاظم إيراداته خصوصاً في السنوات الأخيرة ـ إلى

تزايد تمركز القوة الاقتصادية في يد الدولة، رغم الاتجاه إلى الخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وقد أدت هذه السلطة الاقتصادية والمالية للحكومة إلى تغيير منظومة القوى السياسية، حيث أصبح التجار ـ وهم القوة السياسية الثانية بعد الحكومة في السابق ـ قوة معتمدة على الدولة وغير قادرة على الاحتفاظ باستقلال سياسي تام عن الحكومة، هذا فضلاً عن المواطنين الذين أصبحوا معتمدين بالكامل تقريباً على موارد الدولة. فالاقتصاد غير حر، والحكومة أكبر محتكر لعقود المقاولات والمشتريات، كما أنها أكبر محتكر لتوظيف العمالة الوطنية؛ وبذلك، فلدى هذه الحكومة قوة تستطيع بها التأثير بدرجة كبيرة في مجريات الأمور بين أوساط الرأي العام، وهو ما يضعف قوة أي تيارات فكرية أو سياسية أمام هذه القوة الدهماء للإيرادات النفطية العملاقة.

وفي ما يتعلق بحرية الاقتصاد، جرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الدراسات حول مدى ملاءمة آليات المنافسة في السوق المحلية. وكانت لجهات رسمية مشارَكة في هذا الشأن، كما أن جهات دولية ذات شأن قدمت مقترحات محددة في هذا المجال[٢٣]، وطالبت بكسر الكثير من التشريعات والأوضاع التي تُنشئ مراكزَ احتكارية، سواء أحكومية أم خاصة. وهو ما يشكل مراكز قوة تيسر عملية استغلال الظروف والسلطات والإمكانات، في مزيد من عمليات الفساد، ليس فقط على مستوى المصالح والقوى الكبرى، بل أيضاً وعلى نطاق واسع، على مستوى القاعدة العريضة. ولا نستطيع القول إن شيئاً من ذلك يعبر عنه الفساد الملحوظ في الاتجار بالإقامات والكفالات، مما يعزز فلسفة الفساد كقيمة اجتماعية.

وقد ارتبطت هذه السيطرة على مصادر الدخل بعد ظهور النفط بما قامت به الدولة من تنفيذ خطة واسعة النطاق لرفع مستوى معيشة الشعب، وقد نجحت في ذلك عن طريق تقديم الخدمات المجانية على أعلى مستوى، إضافة إلى توزيع شيء من الثروة النفطية بطرق مختلفة، من أهمها التوظيف الحكومي، ونظام الاستملاكات، وعقود الإنشاءات والتوريدات.

هذا الأمر، وإن كان مقبولاً في الخمسينيات لإعطاء دفعة لعملية التحول

---

(٢٣) تقرير مقدم من البنك الدولي إلى اللجنة العليا للتنمية وإصلاح المسار الاقتصادي تحت عنوان: «Competition Law and Policy for Kuwait: A Suggested Approach and Recommendations,» (December 2002).

الاجتماعي، إلا أنه إذا استمر ـ وهو ما يحدث بالفعل ـ فقد يؤدى إلى دفع المجتمع إلى أن يستخدم الكل ما لديه من ضغوط للحصول على أكبر قدر من هذه الثروة، مع تجاهل المسؤولية عن إنتاج الثورة، أو على الأقل المساهمة في تمويل ما يحصل عليه المواطن من خدمات، من خلال نظام للضرائب. فالسائد أن تحصل على ما يمكنك بأي وسيلة ودون مقابل من جهتك. إنه خير مناخ لإفساد الحياة السياسية.

كما أن مستوى المعيشة ـ والاستقرار في الأمد القصير والمتوسط ـ أصبح مرتبطاً باستقرار إيرادات النفط أو نموها. ولكن الوضع لا يتحمل حدوث صدمات ينخفض فيها سعر النفط وإيراداته. فالتطورات الاقتصادية، وتراجع دور الدولة، والخصخصة، وزيادة الاعتماد على الضرائب والرسوم لتمويل الموازنة، كلها ظروف يفترض أن تؤدي إلى زيادة ثقل المواطن الحر، ونمو قدرته على التعبير الحر. لكن قصور الإصلاح الإداري والشفافية، بما في ذلك ما يحيط بمشاريع الخصخصة من شكوك، مع بقاء مؤسسة الفساد فاعلة وقوية، من شأنه أن يعمق المشكلات التي يواجهها الإصلاح السياسي.

وإذا ما نظرنا إلى نموذج الدولة الريعية، نجد أنه يوفر مناخاً مواتياً لاختفاء التوترات القابلة للاستثمار السياسي في مرحلة الانتقال من مجتمع الكفاف إلى مجتمع الكفاية. الكفاية يجب أن تُعرف هنا بصورة نسبية وضمن شروط البيئة الخاصة، لكنه لا يكفي لتفسير الحراك السياسي في مرحلة الكفاية. بل ربما أمكن القول إنه يفسر سبب اختفاء التوترات ذات المنشأ الاقتصادي البحت في مختلف الأوقات ـ مثل انتفاضات الخبز في دول أخرى ـ خصوصاً مع استمرار قدرة الدولة على التمويل دون ضغوط تضخمية قاسية. . لكن خارج الإطار المعيشي البحت، فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، أن مرحلة الكفاية توفر فرصاً لظهور وعي بالذات لا يمكن فصله عن التطلعات السياسية. .

من الناحية الفعلية، فإن عمليات التنمية الاقتصادية في الكويت أوجدت الفرصة لظهور ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى التي تلاشى عند أفرادها الهم المعيشي، وحصلوا على قدر من التعليم وسافروا إلى خارج البلاد وتوافرت لهم فرصة التواصل مع الغير، وهي كلها مقدمات لإعادة التفكير في الذات، وصياغة الهوية من خلال المقارنة مع الغير. . نضيف إلى هذا، أن الجيل الجديد الذي ولد في مرحلة الكفاية، ينظر إلى مستوى المعيشة القائم باعتباره حقاً مكتسباً؛ وبالتالي، فإن الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن انخفاض عائدات البترول ـ إن حدثت ـ أو

عدم مكافأتها للحاجات المستجدة والمتزايدة، تتحول إلى دوافع للسخط السياسي عند هذا الجيل؛ وعندئذٍ فإن أفكاراً ـ مثل التوزيع غير المتساوي للثروة، أو عدم تغيير طاقم الحكم أو خطابه ـ يمكن أن تترجم سريعاً إلى سخط سياسي وبحث عن بدائل[٢٤].

ثالثاً: أثر الأوضاع الإقليمية والدولية في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت

لا يمكن تصور أن دولة الكويت تعيش بمعزل عمّا يدور حولها إقليمياً ودولياً. وكلنا يذكر كيف أن الغزو العراقي على دولة صغيرة الحجم كالكويت، أقام الدنيا ولم يقعدها، إلا بإسقاط النظام العراقي. وبالتالي، فإن تحليل المؤثرات في تطور الأوضاع السياسية في هذه المنطقة، يجب ألا يغفل أثر الأوضاع الإقليمية والدولية فيها، وأهمها:

١ ـ العلاقات مع دول الخليج العربية

كانت العلاقات بين دول الخليج على ضفتيه مجالاً لنشأة العديد من المشكلات، خصوصاً في الفترة التي بدأت فيها موازين القوى العالمية والإقليمية في التغير مع دخول القرن العشرين.. وسنعرض لذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية:

أ ـ المشكلات في العلاقات بين دول الخليج العربية

رغم الارتباط الثقافي والجغرافي والإثني الوثيق بين الكويت ودول الخليج العربية، إلا أن التاريخ الحديث قد شهد عدداً من المشكلات غير البسيطة في هذا المجال، أهمها:

ـ الخلافات على الأرض.

ـ اتهام العربية السعودية بأنها وراء معارضة الإصلاح ومحاولات منع الحكومات الأخرى من التوجه نحو الديمقراطية.

---

(٢٤) توفيق سيف، «الاستبداد وآليات إعادة إنتاجه والسبل الممكنة لمواجهته،» مؤسسة ابن رشد للفكر الحر، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥، <http://www.ibn-rushd.org/forum/Saif.html>.

ـ حروب الخليج: استقل العراق عام ١٩٣٢، ومنذ ذلك الحين، صار قطباً كبيراً على الجانب العربي من الخليج، ومنذ ذلك الحين أيضاً أثار العراق مشكلات مع جيرانه. فبدأ بإيران في حربه معها بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨، ومطالبته بضم الكويت منذ الثلاثينيات، ومروراً بالستينيات، وانتهاءً بالتسعينيات، من خلال عدوانه ضدها. ومنذ نشأة أزمة العراق مع الكويت، اعتبرت أزمة بين كل دول الخليج العربية والعراق، ولم يظهر أمل لتجاوزها إلا بعد سقوط النظام العراقي في حرب عام ٢٠٠٣. وقد انتهت الأزمة بشبه إجماع رسمي وشعبي في الكويت ودول الخليج العربية، على قناعة تتمثل في أهمية تواجد قوات أجنبية في هذه المنطقة.

ب ـ المشكلات في العلاقات مع إيران

تشغل إيران الضفة الشرقية للخليج بأكملها، وهي دولة كبرى وذات حضارة كبيرة. وقد نشأت دوماً بينها وبين جميع دول الخليج العربية مجموعة من المشكلات، أهمها:

ـ التأثير القوي للمرجعية الدينية في إيران، في الطوائف الشيعية في كل دول الخليج العربية.

ـ المشكلات الناجمة عن الملف النووي الإيراني.

ـ تخوف دول الخليج العربية من الدولة الإيرانية ونواياها التوسعية، لا سيما مع استمرار المطالبة بالبحرين، واحتلال الجزر الإماراتية.

ج ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المعروف أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جاء ليدعم مصالح هذه الدول بعد خروج بريطانيا من المنطقة. ولكن: هل سيتمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من توفير إطار فعال لتجاوب أعضائه مع متطلبات الاتجاه المتنامي إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير؟ سيتطلب ذلك جهداً كبيراً من هذه الدول في اتجاه الإصلاح السياسي والتغلب على العقبات الداخلية التي تعيق السير في هذا الاتجاه. ومما يلاحظ على تجربة المجلس، غياب الدعم الشعبي لهذه المسيرة، لغياب المشاركة الشعبية في الإطار المؤسسي لتجربة المجلس. كما أن المراقب يلاحظ عدم وجود جديد في تحرك منظومة المجلس، وقد يكون ذلك بسبب أن هذه الدول ليس لديها الكثير الممكن لتفعله معاً.

٢ ـ وقوع المنطقة في قلب دائرة المصالح الدولية الإستراتيجية

جاء قدر الكويت ودول الخليج العربية أن تقع في مركز دائرة المصالح الدولية الاستراتيجية، والتي من أهمها:

ـ وقوع دول الخليج العربية في منطقة تمتد شرقاً حتى أفغانستان وتضم ٧٥ بالمئة من احتياطيات النفط والغاز.

ـ الاتصال الجغرافي لدول المنطقة بأكبر مناطق الأزمات الدولية في غرب آسيا ووسطها.

ـ قرب هذه المنطقة من عمالقة ثلاثة يمكن أن تشكل خطراً استراتيجياً على مصالح أمريكا والغرب في مرحلة ما. وهي: الصين، والهند، وروسيا.

ـ الشعور بالخطر المحدق وبالحساسية المفرطة تجاه التهديدات الخارجية[٢٥]، أضف إلى ذلك التحديات التي تفرضها الحكومة الانتقالية في العراق، مع التوتر الذي يفرضه النظام الثيوقراطي الإيراني.

ـ وقوع هذه المنطقة في مركز شبكة الطرق البرية التي يجري إنشاؤها في إطار مشروع طريق الحرير الجديد[٢٦]، ذلك المشروع الذي يسميه البعض أيضاً «الطريق إلى السلام»[٢٧].

إذن، هذا هو قَدَر دول هذه المنطقة، ويصعب معه أن نتخيل أن لديها قدرة ملموسة على مقاومة تحرك هذه المصالح الاستراتيجية لدول العالم، وليس أمريكا فقط. فهل سيجعلها ذلك أكثر قابلية للتجاوب مع الضغوط الدولية في اتجاه الإصلاح السياسي؟

٣ ـ الضغوط السياسية الدولية

ما يميز المرحلة التي تمر بها دول الخليج العربية ـ والعالم من حولها ـ أنها

---

(٢٥) «الخليج دون السعودية.. رؤية أمريكية جديدة،» ترجمة وتحرير شيرين حامد فهمي، إسلام أون لاين، ١٤/ ١/ ٢٠٠٤، <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article06.shtml>.

(٢٦) «The Eurasian Land-Bridge: The «New Silk Road» - Locomotive for Worldwide Economic Development,» *Executive Intelligence Review* <http://www.eirna.com/html/reports/eurasiac.htm>.

(٢٧) «The Road to Peace: World Wide Infrastructure Development, Critical for Survival, LaRouche's Eurasian Land-Bridge Development Proposal,» <http://peace.rolf-witzsche.com/landbridge/>.

مرحلة تكتلت فيها الضغوط الدولية من جميع الأشكال ومن كل حدبٍ وصوب. وهي كلها ضغوط تدفع باتجاه التغيير والإصلاح السياسي. ونعرض هنا لأهم الموضوعات في هذا الشأن:

أ ـ هشاشة الوضع السياسي الداخلي يدفع دول المنطقة نحو أمريكا والغرب

بعد اكتشاف النفط في المنطقة، انهمرت الأموال من كل حدب وصوب على دول الخليج العربية، وقد حدثت تغيرات في المنطقة كان من أبرزها التجربة الدستورية والديمقراطية الكويتية. وبكل تأكيد، فإن مثل هذا الوضع، يجعل هذه الدول ـ خصوصاً الصغيرة منها ـ تسارع إلى عقد التحالفات والاتفاقيات مع أمريكا والدول الغربية. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال أزمة الغزو العراقي للكويت، وما استتبعته من تأثيرات داخلية وإقليمية[٢٨]، والاستعانة بقوات أجنبية. فمعظم هذه الدول لم تتمكن من إيجاد كيانات مؤسسية وشعبية تعزز وجودها، وأصبحت تعاني (مثل الإمارات والبحرين) من مخاطر تصادم مصالح جهات إقليمية (مثل إيران) ودولية (مثل أمريكا).

ب ـ الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية

يلاحَظ حدوث شيء من التغير في توجهات القيادات السياسية الخليجية تجاه العملية الديمقراطية، خصوصاً في أعقاب أزمة الغزو العراقي للكويت. وقد تَواكَب هذا الاتجاه مع ما يسود العالم من حركة تطالب بنشر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، بخلاف ما يتردد عن مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ أو بالأحرى أزمة الشرق الأوسط الكبير. والإشكال هنا هو أن كثيراً من القوى الفاعلة والتيارات الفكرية في الجزيرة العربية، يرى أن الديمقراطية تعتبر نقيضاً عقدياً للإسلام ولخصوصيات ثقافة المجتمع[٢٩]. ولعل تجربة التيار الإسلامي التركي تقدم حلاً أو نموذجاً يؤيد اتجاه الغرب نحو التغيير السياسي في منطقتنا. وهذا نموذج يثبت أن الديمقراطية تستطيع أن تعيش في المجتمع المسلم.

---

(٢٨) عويس، «ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية؟».

(٢٩) فؤاد إبراهيم، «دور العامل الديني في التحول الديمقراطي في السعودية: اجتماع الأضداد،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر مستقبل الديمقراطية في السعودية، لندن، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٤، <http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue13/article13r/issue13rt5.htm>.

ج ـ الحرب على الإرهاب

الحديث حول مكافحة الإرهاب وملاحقة الجماعات والدول المصنفة بحسب المعايير الأمريكية في قائمة الإرهاب أو الراعية للإرهاب، يثير قلقاً بالغاً لدى الكثير من المتطلعين نحو إرساء دعائم دولة القانون، والحريات الفردية، والحقوق السياسية، وإخراج المجتمع من مشكلات غياب التمثيل السياسي الحقيقي والشرعية المنبعثة من الإرادة الشعبية والتبعية القهرية للخارج على حساب مصالح الأفراد والجماعات(٣٠).

د ـ تعزز حالة العولمة

أصبحت العولمة تتخطى الحواجز الثقافية والسياسية والاقتصادية بين الأمم والشعوب. فلم يعد ممكناً العيش في عزلة عما يسود العالم من اتجاهات عامة، أو معارضة اتجاهات التطور الرئيسية السائدة عالمياً إلى درجة الصدام. وهذا بالتأكيد له تأثير كبير في تطور الحياة السياسية في الدول النامية، ومن بينها الكويت.

رابعاً: مقارنة تجربة الكويت بتجربة ماليزيا

من الصعب مقارنة تجربة الديمقراطية في الكويت بما جرى في الدول الصناعية الديمقراطية الكبرى، فالديمقراطية جاءت نتيجة تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات. ففي أمريكا نشأ النظام الديمقراطي بعد أن أصبحت المستعمرات البريطانية في أمريكا أكثر ثراءً من بريطانيا ذاتها. وبعد أن فرض مجلس العموم البريطاني مزيداً من الضرائب على الأمريكيين، رفض هؤلاء هذه الضرائب، قائلين إنه يجب ألا تفرض عليهم دون أن يكون لهم مشاركة ديمقراطية في ذلك، وأعلنوا الاستقلال عن بريطانيا، وقامت حرب الاستقلال، واستقلت أمريكا.

الظروف مختلفة في بلادنا، فنحن نعيش في اقتصاد ريعي، ولا ندفع ضرائب، ولا يسعنا أيضاً أن نقارن بتجارب الديمقراطية في البلاد العربية. فالتجربة الكويتية تعتبر من أكثرها تقدماً، وما هو موجود من الديمقراطية في عدد من الدول العربية، يعتبر شكلاً ديمقراطياً على أحسن تقدير. فالتجربة

---

(٣٠) عبد الله الراشد، «الخيارات الدولية الدكتاتورية أو الإرهاب الخيار الثالث،» **قضايا الخليج**، ١٧/١١/٢٠٠٥، <http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article 001. htm>.

العراقية الحديثة لم تأتِ بالأمن والرخاء للعراقيين، وتجربة سوار الذهب في السودان انتهت بانقلاب. وأحدثها، وهي تجربة موريتانيا، الغريب فيها أن العسكر هم الذين رعوها وانسحبوا إلى ثكناتهم، ولكن هناك من ينتقدها ويقول إنها تجربة ديمقراطية على رمال متحركة في الصحراء.

أمام ذلك لنحاول، أن نقارن تجربتنا بتجربة إحدى الدول الإسلامية، وهي ماليزيا، من خلال ما يلي:

١ ـ نشأة الديمقراطية في ماليزيا

نشأت الديمقراطية في ماليزيا منذ أكثر من ١٣٠ عاماً[٣١]. حيث تعود الأسس الأولى لقيام النظام السياسي الماليزي إلى عام ١٨٧٧، عندما تم توقيع اتفاقية بانكور بين بريطانيا وسلطان بيراك. وبموجب هذه الاتفاقية، التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني، وقام (هونغ لو) المندوب البريطاني الثاني بإقناع سلطان بيراك بوضع مجلس استشاري في الولاية ليكون بمثابة جمعية تشريعية في الولاية، وتم تأسيس مجالس مشابهة في الولايات الأخرى الخاضعة للحماية البريطانية، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل كلاً من الوظاف التشريعية والتنفيذية.

ثم اتفقت النخب الملاوية والصينية ـ بدعم بريطاني ـ على أهمية «الاتحاد» و«الديمقراطية» خوفاً من المد الشيوعي في مناخ الحرب الباردة.

وجاءت اتفاقية «اتحاد الملايو»، والتي تم وضعها كأساس للنظام الفدرالي في ماليزيا، نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة باتحاد الملايو، وتكونت الحكومة الفدرالية من المندوب السامي البريطاني والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي، وتأسس بناء على الاتفاقية مجلس الحكام مع رئيس منتخب، ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها، فضلاً عن مجلس الولاية للتعامل مع الشؤون التي لا ترتبط بشكل مباشر بالاتحاد، واستمر العمل بدستور عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٧ عندما حصلت ماليزيا على استقلالها.

وفي عام ١٩٥٦، وتمهيداً للاستقلال، تم تشكيل لجنة عرفت باسم «لجنة ريد» وتألفت من خبراء دستوريين من أستراليا والهند وباكستان، وبرئاسة اللورد

(٣١) سعد علي حسين التميمي، «التجربة الديمقراطية في ماليزيا،» موقع مكتب الإسلام والديمقراطية (٢٠٠٨)، <http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=print&sid=474>.

ريد من المملكة المتحدة، من أجل صياغة الدستور الماليزي، واحتوى التقرير على مبادئ أساسية يمكن إجمالها في ما يلي:

- تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي.
- حماية وضع الحكام وكرامتهم.
- اختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات.
- قومية عامة لكل الاتحاد.
- حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

في ضوء ذلك، وُضع الدستور الجديد للبلاد في ٣٠ آب/ أغسطس عام ١٩٥٧، وعندما تشكلت ماليزيا في ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٣، عُدل الدستور ليلائم دخول ولايات صباح وساراواك وسنغافورة، إلا أن خروج سنغافورة من الاتحاد عام ١٩٦٥، أدى إلى تعديل الدستور مرة أخرى بهذا الخصوص.

٢ ـ أبرز مظاهر الديمقراطية في ماليزيا

أ ـ وجود لجنة انتخابات مستقلة

أعضاؤها معينون من قبل الملك، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة أعضاء آخرين، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة ودون أي انتماءات سياسية، وترتكز وظائف لجنة الانتخابات في ما يلي:

- إجراء تسجيل سنوي للناخبين وإعادة النظر في القوائم الانتخابية.
- إدارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في أحد المناصب بشكل عرضي.
- إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن ١٠ أعوام، بين موعد إكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية.

وتتضمن سياسة اللجنة حماية العملية الديمقراطية ومراقبتها وحفظها، من خلال ضمان قيام انتخابات عادلة ونزيهة. ومن أجل أداء واجباتها الانتخابية، يتم تخويل اللجنة بطلب المساعدة من جميع الهيئات العامة، وتقوم تلك الهيئات بتقديم

المساعدة المطلوبة من أجل ضمان قيام اللجنة بعملها على أتم وجه، واللجنة مسؤولة عن تنظيم الانتخابات الخاصة بالبرلمانات والجمعيات التشريعية في الولايات وتوجيه هذه الانتخابات، ويتم اتخاذ الخطوات الأساسية لضمان إمكانية توفير تسهيلات إدارية ملائمة من أجل ضمان إدارة فاعلة للانتخابات في أي عملية انتخابية.

ب ـ التعددية الحزبية والسياسية

يمكن القول إن التعددية الحزبية والسياسية في ماليزيا تعددية حقيقية وليست شكلية، ويمكن تناول تلك التعددية على مستويين: **أولهما** مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، ولا يقل عددها عن ١٤ حزباً، **وثانيهما** مستوى الأحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة، وهي الأخرى كبيرة العدد.

ج ـ التنافس السياسي

من الأسس الضرورية والجوهرية لقيام الديمقراطية بشكل حقيقي في أي بلد، قيام انتخابات دورية عادلة ونزيهة ضمن مدة زمنية معينة، وهذا هو واقع الحال في ماليزيا. فمنذ استقلالها عام ١٩٥٧، تم إجراء انتخابات عامة في الأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧٤، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وآخرها انتخابات العام ٢٠٠٨، التي أبرزت مواقف القوميات الملاوية والصينية والهندية، وهو ما يوازي أوضاع التركيبة العرقية لدينا في دول الخليج العربية.

٣ ـ خلاصة تقييم التجربة الديمقراطية في ماليزيا

ثمة أسس رصينة ومتينة لوجود الديمقراطية في ماليزيا؛ ولكنها، وكما يقول الماليزيون أنفسهم عنها، ديمقراطية ماليزية تتميز عن الديمقراطية الغربية. وأسس تلك الديمقراطية الماليزية ستستمر حتى لو تغير الأشخاص، لأنها استندت وتركزت في قيامها على المؤسسات السياسية، وهو الأساس الحقيقي لقيام الديمقراطية في أي بلد. ولا ننسى أن ماليزيا، في ظل هذه الديمقراطية، قد نمت اقتصادياً، وأصبح اقتصادها يقترب من الاقتصاد في الدول الصناعية، ومواطنوها يدفعون الضرائب، فهم يتمتعون بمتوسط دخل مرتفع، بلغ عام ١٩٩٠ حدود ٦١٨٠ دولاراً.

كانت المشكلة الأساسية في تاريخ التجربة الديمقراطية الماليزية وجود تيار فكري إسلامي غير رشيد، تمثل في حركة ملاوية إسلامية، لا تؤمن بمبدأ المواطنة

للجميع، وروجت لفكرة سيطرة الملاويين المسلمين في مقابل الأقلية الصينية. تلك الفكرة التي لم يعالجها مشروع مهاتير محمد ـ رئيس الوزراء الأسبق ـ الذي ركز على جوانب التنمية الاقتصادية دون محتوى فكري عميق يعالج المشكلات العرقية.

في ضوء دروس هذه التجربة السابقة، ظهرت في الانتخابات الأخيرة مواقف تتجاوز قضية القوميات، وكان رائد هذا التيار أنور إبراهيم، الذي تقول عنه مجلة **نيوزويك** العربية: «بعدما أُبعد من الساحة، وسُجن، وأُذل في أواخر تسعينيات القرن الماضي، عاد أنور إبراهيم بطريقة لافتة على رأس تمرد معارض»[٣٢]. هذا التمرد كان على سياسة رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد، الذي تبنى برنامج «التمييز الإيجابي المستند إلى العرق، والممتد على نطاق واسع في ماليزيا، الذي أعطى الغالبية الملايو الإثنية في عهد مهاتير، امتيازات كبيرة في مجال المشاريع التجارية، جعلتها تتقدم على الصينيين الذين كانت لهم السيطرة لفترة طويلة»[٣٣].

لذلك، «يشن أنور وحلفاؤه هجوماً على المحسوبية والمحاباة اللتين سادتا في السابق، ويعدون بتحقيق العدالة الاجتماعية والانفتاح والشفافية واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد»[٣٤]. وكان نتيجة ذلك أن «هَجَرَت الأقليات الصينية والهندية في ماليزيا، التي تشكّل ربع وعشر السكان على التوالي، الأحزاب الإثنية المتحالفة مع الحكومة، لمصلحة مرشحي حزب العدالة الشعبي وحزب العمل الديمقراطي، المنتمي إلى يسار الوسط. وكانت ثورة المتحدرين من أصل هندي دراماتيكية جداً، فقد انسحب كثيرون من حزب المؤتمر الهندي الماليزي الموالي للحكومة، حتى إنّ زعيم المؤتمر خسر مقعده»[٣٥]. نجد بالتالي أن أنور إبراهيم قد قدم حلاً التفّت حوله قوميات ماليزيا، فهو القائل: «أؤمن بقوة بالديمقراطية والحرية أكثر من السابق، إنهما مسألتان تعنيان الإنسان وتتجاوزان العرق والديانة»[٣٦].

٤ ـ مقارنة التجربتين الديمقراطيتين الماليزية والكويتية

نلاحظ، من خلال المقارنة، النقاط التالية:

ـ نشأت الديمقراطية في ماليزيا قبل مدة طويلة من الاستقلال وتأكدت بعد

---

(٣٢) **نيوزويك** (النسخة العربية) (٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)، ص ١٦.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

الاستقلال؛ أما في الكويت، فهي حديثة نسبياً، إذ نشأت بعد الاستقلال عام ١٩٦٢.

ـ أضعفت سيطرة الفكر الديني المرتبط بخلفيات عرقية التجربة الماليزية في إحدى مراحلها الحديثة، وهو ما يمكن أن يكون في بلادنا إذا ما اختلطت المشكلات الاقتصادية مع الخلافات العرقية والطائفية.

ـ ماليزيا دولة كبيرة وتتكون من اتحاد فدرالي للولايات الماليزية؛ أما الكويت، فبلد صغير المساحة والتعداد، ويعيش فيها عدد من الأجانب يفوق تعداد الكويتيين أنفسهم.

ـ ماليزيا تتمتع باقتصاد صناعي متنام، ومواطنوها يدفعون الضرائب؛ أما في الكويت، فاقتصادنا نفطي ريعي ونعيّش أساساً على دخل النفط ولا ندفع الضرائب.

ـ الملك يُختار كملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات، وبالتالي فماليزيا ملكية دستورية؛ أما في الكويت، فالأمير رئيس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأبناء الأسرة الحاكمة يشاركون في السلطة التنفيذية في الوزارات السيادية، ويشاركون في السلطة التشريعية بحكم مناصبهم الوزارية.

ـ في ماليزيا لجنة انتخابات مستقلة، تتركز مهامها في إجراء تسجيل سنوي للناخبين، وإعادة النظر في القوائم الانتخابية، وإدارة عملية إدارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات، وتتضمن سياسة اللجنة حماية العملية الديمقراطية ومراقبتها وحفظها، من خلال ضمان قيام انتخابات عادلة ونزيهة. ليس لدينا في الكويت لجنة انتخابات مستقلة، وإنما تنظم الانتخابات السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية) ويشرف عدد من القضاة على سير العمل في مقار الانتخاب.

ـ هناك تعددية حزبية وسياسية حقيقية في ماليزيا، وليس لدينا أحزاب رسمية في الكويت. وإنما جماعات ضغط تمثل القبائل والطوائف وبعض التيارات السياسية، وتعمل بصفة غير رسمية أو قانونية. بل إن الانتخابات الفرعية ممنوعة بحكم القانون[٣٧].

---

(٣٧) لاحظ أن الانتخابات التمهيدية للحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا هي انتخابات فرعية داخل كل من الحزبين.

ـ أنتجت تجربة ماليزيا في الانتخابات الأخيرة اتجاهاً التف حوله الشعب، وهو الإيمان «بقوة الديمقراطية والحرية أكثر من السابق. إنهما مسألتان تعنيان الإنسان وتتجاوزان العرق والديانة»(٣٨)، وهذا يقدم لنا في الخليج نموذجاً نتجاوز فيه مشكلاتنا العرقية والقبلية والطائفية، من خلال الاستفادة من تجربة أنور إبراهيم الأخيرة، المتمثلة في محاولة إيجاد حالة من التوافق السياسي بين القوى والإثنيات المختلفة، على مبادئ المواطنة والمصالح المشتركة بين أبناء الوطن الواحد.

خامساً: الهدف النهائي لعمليات الإصلاح السياسي في الكويت

في ضوء التحولات التي يشهدها العصر الحالي على المستوى الإقليمي والعالمي، فإن الأمور كلها تدفع باتجاه بلوغ الإصلاحات السياسية أهدافها في استكمال البنى الديمقراطية بالصيغ التي تتناسب وكل مجتمع على حدة. وفي ضوء ذلك، يبدو أن الغاية النهائية لبناء الديمقراطية هي صيغة «الملكية الدستورية»(٣٩)، وهذه صيغة تتطابق مع الدساتير الحالية في هذه الدول، مع ضرورة مراعاة الأمور التالية في حالة دول الخليج العربية:

١ ـ **تحقيق كامل أهداف الإصلاح الاقتصادي**: فالحرية السياسية مرتبطة بالحرية الاقتصادية، وهو ما يتطلب التحول تدريجياً من سيطرة الحكومة على الثروة والجزء الأكبر من القطاع الإنتاجي، والدخول تدريجياً في نظام الاقتصاد الحر الذي يتحمل فيه القطاع الخاص والقوى العاملة الوطنية مسؤوليات الإنتاج (الدستور المادة ١٦: الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون)، وفي ظل هذا النظام، يكون البنك المركزي مستقلاً عن السلطة التنفيذية، وتسود فيه قوانين المنافسة الحرة وأنظمة ضمان الشفافية ومحاربة الفساد.. ويجب أن تقترن عملية الإصلاح الاقتصادي هذه، بالرجوع عن الدعوات الحالية لسياسة الرفاهية، اعتماداً على استهلاك الثروة النفطية.. والاتجاه تدرجياً نحو إنهاء اعتماد المواطنين على الحكومة في الحصول على

---

(٣٨) من تصريحات أنور إبراهيم الزعيم الماليزي، في: **نيوزويك** (النسخة العربية) (٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨)، ص ٢٠.

(٣٩) ديين، **الديمقراطية في الكويت: مسارها، واقعها، تحدياتها، آفاقها.**

الخدمات المجانية، وعلى الدخل، من خلال الوظيفة الحكومية، التي يرى فيها الكثيرون، وخصوصاً من السياسيين، حقاً دستورياً ملزماً على الدولة.. فالكثير منهم في الكويت يعتمدون على ما ورد في الدستور في المادة ٤١: «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه». والحقيقة أن هذا ليس هو المعنى الذي قصده الدستور.. فالمذكرة التفسيرية تقول في هذه المادة: «النص في هذه المادة على أن ـ لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه ـ معناه ألا تصادر الدولة حرية الفرد في أن يعمل تاجراً مثلاً أو صانعاً أو غير ذلك، فهو الذي يختار لنفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر... ويلاحظ من ناحية أخرى، أن هذه المادة لا تعني حق كل فرد في إلزام الدولة بأن توفر له عملاً وإلا تعرضت للمسؤولية، وذلك لأن التزام الدولة بهذا الخصوص محدود بإمكانياتها، ولذلك قالت العبارة الأخيرة من المادة «وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين»، ولم تقل «وتوفر الدولة العمل للمواطنين».. هذا هو نص الدستور ونص المذكرة التفسيرية، وهو مخالف كثيراً لواقع التحرك السياسي الحالي. وتأسيساً على ذلك، فإن تحرير الاقتصاد ـ وبالتالي تحرير سوق العمل الكويتية ـ سيؤدي بالتأكيد إلى تكريس الحقوق السياسية وإنضاج حالة الديمقراطية.. ديمقراطية العاملين المنتجين دافعي الضرائب.

٢ ـ **تحرر السوق**: في ظل هذا النظام، تتحرر السوق ـ بما في ذلك سوق العمل ـ ويقوم المواطنون بإنتاج الثروة وليس استهلاكها، وتعتمد الدولة على إيراداتها السيادية من الضرائب والرسوم. وبذلك، يتأسس للمواطنين حق في اختيار أسلوب تصريف شؤون الدولة، واختيار من يقومون على ذلك، ومحاسبتهم على مستوى أدائهم.. وهذا هو ثمن الحرية السياسية والديمقراطية، حيث إن الواجب هو الذي ينشئ الحق.

٣ ـ **انتشار ثقافة التنمية**: حيث لا يمكن تصور الحياة الديمقراطية تسير بأسلوب صحي دون أن يكون هدف الجميع ـ وما يجتهدون فيه ويتنافسون حوله ـ هو تحقيق الغايات التنموية في شتى المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. دون ذلك، تكون اللعبة السياسية لعبة المنافسة على اغتنام أكبر جزء من الكعكة ليس إلا.

٤ ـ **انتشار ثقافة الديمقراطية**: حيث من المعروف أننا، عبر جل تاريخنا العربي، نشأنا على ثقافة سياسية تعتمد على فكرة الرعية. ورغم وجود مبادئ في الإسلام تدعم بقوة سلطة الشعب وتحدد مسؤولية الحاكم، إلا أن تاريخ الممارسة السياسية عبر تاريخنا لم يشهد ممارسات وتجارب يمكن وصفها بالديمقراطية. في ظل ذلك، لا توجد حريات بالمعنى الديمقراطي، بل هي سيطرة كاملة من حاكم مطلق أو قادة ورموز في المجتمع. وما نلاحظه حتى يومنا هذا، أن التيارات السياسية الموجودة على الساحة ـ والتي يفترض فيها أن تنمي ثقافة الديمقراطية بين قواعدها الشعبية ـ لا تزال تنتمي إلى هذه الثقافة، ولا تتعامل في الغالب بأسلوب ديمقراطي داخل كياناتها التنظيمية، كما أنها جميعها لم تنشأ من منطلقات ديمقراطية، بل نشأت كحركات نضالية قومية أو دينية أو عمالية، ومن ثم مع الزمن، تحولت إلى كيانات أو أحزاب سياسية، دون أن تكون في داخلها قواعد فكرية ديمقراطية حقيقية.

٥ ـ **ضمان سيادة القانون واستقلال القضاء**: وكذلك محاربة الفساد وضمان أكبر قدر من الشفافية، وضمان استقلال السلطة القضائية، وتبعية جهاز الانتخابات والمؤسسات العقابية لها.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن جل التيارات والأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، تفتقر إلى نظرية يمكن الاتفاق عليها بشأن الثقافة السياسية، ومن مؤشرات ذلك:

ـ يرى معظم التيارات السياسية أن الانتماء الأممي ـ أو القومي أو الحزبي أو المذهبي ـ مقدم على الانتماء للدولة الحديثة.

ـ ويرى التيار المحافظ في التجاوب مع العصر خروجاً على الثوابت والخصوصية الثقافية، وهو بذلك يقود الشارع السياسي نحو الجمود. على خلاف ما بشر به رواد حركة التجديد الإسلامي في العصر الحديث، من أمثال جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي.

ـ فيما يرى التيار الليبرالي في التمسك بالخصوصية الثقافية والثوابت عقبة كبيرة في سبيل التجاوب مع العصر والتقدم، وهو بذلك لا يملك مقومات القيادة على مستوى الشارع السياسي.

ـ لم توجد إلى الآن التيارات التي تحاول حل معضلة الموازنة بين الثوابت

والخصوصية الثقافية من جانب دون جمود، وبين متطلبات التجاوب مع العصر من جانب آخر بمرونة لا تؤدي إلى انتشار القيم الليبرالية الاجتماعية التي تتصادم بقوة مع المجتمع وثقافته العامة. وعلى العموم، فإنه من المحتم أن يتوصل التياران المتضادان إلى إطار عام للثقافة السياسية والديمقراطية التي تحقق الوحدة من خلال التنوع. كما هو الحال في البلاد العريقة في الديمقراطية.

ـ لا نكاد نقف على برنامج واضح لكل من الاتجاهين تجاه مختلف القضايا والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكل ما يظهر من كل جانب بالأساس هو رفض الآخر.

ـ تقليص دور المفكرين وتنامي دور السياسيين، مما أدى إلى طرح برامج سياسية غير واقعية وتعتمد على أساليب مكيافيللية وشعارات جماهيرية.

ـ الشارع السياسي يعيش حالة ضياع الاتجاه وتذبذب الحركة نتيجة عدم وجود أطروحات فكرية وسياسية واقعية وواضحة تعالج قضايا النهضة والتنمية والتطور السياسي. وهو ما يصيب الحياة السياسية بالمواجهة والجمود وعدم الحركة ويجعل الشارع السياسي في حالة تشرذم وإحباط، أو على الأقل في حالة لا مبالاة.

ـ ضمان حرية كافة وسائل التعبير عن الرأي، بما في ذلك الصحافة والنشر وكافة الوسائل المسموعة والمرئية.

ـ تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتحريرها من سيطرة أصحاب النفوذ، فهي رغم وجودها وتمتعها بحرية نسبية بعيدة عن مجال السيطرة المباشرة للدولة، إلا أنها لا تمارس دورها بالقدر المطلوب، وغالباً ما يسيطر على كل منها قوى سياسية تستخدمها كواجهات لحركتها، أكثر منها مؤسسات للتعبير الديمقراطي عن آراء منتسبيها من المواطنين، أو عن مصالحهم، أو كمؤسسات توفر لمنتسبيها فرص الإبداع والاجتهاد وإبراز الطاقات. ومن المعروف أنه في عصرنا الحالي، تعتبر مؤسسات المجتمع من القوى القائدة لعمليات التطور والتنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. . ورغم قدم مؤسسات المجتمع المدني لدينا، إلا أنها تظل بعيدة عن دورها الحقيقي في الحياة السياسية. . حيث تقوم بهذا الدور مؤسسات تقليدية، منها: الديوانيات، والحسينيات، والقبيلة، والأندية، والجمعيات التعاونية، وجمعيات النفع العام المهنية والثقافية والدينية.

ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة والنشر ـ وهو المطلب الأساسي إزاء هذه الأوضاع ـ بما يوفر للمواطنين منابر تعبر عن مصالحهم ووجهات نظرهم. . وبالتالي، تفرز الانتخابات التشريعية برلماناً ذا أغلبية معينة، وهو ما يترتب عليه أن تكون الحكومة منتخبة وليست معينة كما هو الآن. . ففكرة الحكومة والمعارضة غير ممكن توضيحها في الوضع الحالي، حيث أن الحكومة لا تعبر عن اتجاه معين، تظهر في مواجهته المعارضة البرلمانية.

ـ تفعيل أدوار أجهزة الثقافة والتربية والإعلام، فهي المسؤولة عن تطوير الثقافة ونشر الوعي ومعالجة أسباب الأزمة الفكرية وأعراضها. . ومن الضروري ـ لتأكيد المناخ الديمقراطي ـ أن يكون التركيز على تفعيل مؤسسات القطاع الخاص في هذه المجالات؛ فقد أثبتت تجربة سيطرة مؤسسات الدولة على هذه الأنشطة، انجرافها نحو محاولة قولبة المواطنين في أنماط موحدة، بأسلوب مستعار من الدول ذات الثقافة الشمولية التي كانت في أوروبا في القرن الماضي. . وهذا التنميط للمواطنين من خلال خطاب واحد ووحيد، هو في الحقيقة مخالف لفكرة الديمقراطية التي تسعى كما أسلفنا إلى تحقيق الوحدة من خلال التنوع. . ولذلك، نشدد مرة أخرى على ضرورة تفعيل مؤسسات القطاع الخاص، وتنافسها في المجالات الثقافية والتربوية والإعلامية.

سادساً: شروط أساسية لتفعيل عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت

إذا ما أردنا أن نضع وصفة(٤٠) للإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، سنجد أنها تتضمن العديد من العناصر التي تمثل شروطاً لعلاج الأزمة، وتفعيل عملية الإصلاح السياسي. وأهم هذه العناصر

١ ـ التبني المجتمعي للديمقراطية والإصلاح السياسي

إذا كان للديمقراطية متطلباتها وأبعادها الثقافية والمؤسسية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فإنه لا يقل أهمية عن ذلك، بل يأتي في مقدمته، وجود

(٤٠) نستعير هنا مصطلح الوصفة الطبية.

قوى سياسية واجتماعية تؤمن بالديمقراطية وتبشّر بها وتعمل من أجل ترسيخ مقوماتها وقواعدها[٤١].

بلغة أخرى، فإن وجود القوى السياسية والاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية ـ والمستعدة للكفاح من أجل إنجاز تطور ديمقراطي حقيقي ـ إنما يمثل حجر الزاوية في تحويل الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي شعبي، فضلاً عن تنسيق الأنشطة والجهود والمبادرات التي من شأنها تعميق المكتسبات الديمقراطية.. فقد تكون الديمقراطية لا تمثل قضية أساسية بالنسبة إلى أغلبية الشعب، أي أنها لا تمثل مطلباً اجتماعياً شعبياً، وإن كانت مطلباً نخبوياً.

وإذا كانت الديمقراطية لا تمثل أولوية لدى القطاع الأكبر من المواطنين في الوقت الراهن، فإن هذه ليست حالة أبدية غير قابلة للتغيير، بل إن إمكانات تحريك تلك الكتلة الكبيرة في إطار مشروع ديمقراطي قائمة وممكنة، متى توافر بعض العوامل المساعدة على ذلك، وعلى رأسها وجود نخب وقوى وتيارات سياسية واجتماعية وفكرية تؤمن بالديمقراطية وتمارسها وتعمل على نشر قيمها في صفوف القطاعات الشعبية الأوسع.

٢ ـ توافر الإرادة السياسية للإصلاح لدى مؤسسة الحكم

إذا كان من الضروري أن تتوافر أرضية شعبية تقبل بعملية الإصلاح السياسي وتتبناها، فلا بد في المقابل من أن تتكون لدى مؤسسة الحكم إرادة سياسية للقيام بذلك.. ومؤسسة الحكم هنا تشمل القيادة العليا والسلطتين التنفيذية والتشريعية.. فالإعلان الرسمي عن تبني مؤسسة الحكم للإصلاح السياسي، لا يكفي من حيث الشكل.. بل يجب أن يشعر المواطنون والقوى السياسية المختلفة في المجتمع ـ وكذلك المراقبون على الساحة الدولية ـ أن هناك أجندة إصلاحية حقيقية يتبناها الحكم، ويعمل على تنفيذها، ويتفاعل بشأنها مع مختلف القوى في المجتمع، ويطورها كلما توافق ذلك مع المصلحة العامة للوطن كما يعبر عنها المواطنون. وعلى هذه المؤسسات الحاكمة أن تسارع في تبني هذا الخيار قبل أن يمر الزمن، وتفرَض عليها أجندات من الخارج، أو من الداخل، قد لا تكون بالضرورة هي الأفضل.

(٤١) يوسف حامد المشعل، «دول الخليج.. والتجربة البحرينية،» فارس نت، بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠٠٢، < http://alsaha.fares.net/sahat?14@200.Wgdhu3mhgEf.0@.ef3b341/18 >.

٣ ـ إدارة عملية التغيير وفقاً للأسس العلمية

إن عملية التغيير التي نصبو إليها ليست مجرد تداعيات أحداث عشوائية. بل هي يجب أن تكون عملية منظمة ومبرمجة تدار وفقاً لأحدث الأسس العلمية. ومن والمعروف أن الناس بطبيعتهم لا يرحبون بصورة مطلقة بالتغيير، ومنهم من يقاومه حماية لمصالحه. وهذه الفئة على وجه الخصوص، تتخذ أساليب متعددة للمقاومة، منها تعمد الفهم الخاطئ للتغيير، والنقد اللاذع والتشويش على أطروحاته، مع الانفعال في الرفض، والتعطيل لكسب الوقت، واللجوء إلى الحرب الكلامية، وتقديم الاتفاقات الخادعة والوعود الكاذبة.

لذلك، من الضروري على جهات إدارة التغيير والإصلاح السياسي أن تتبع عدداً من الوسائل التي تضمن مواجهة هذه المقاومة وتحقيق الأهداف، ومنها: بلورة رؤية واضحة والتبشير بها بصفة مستمرة، والإعداد الجيد للتغيير، والمرونة والمناورة، مع الإنصات للناس بعناية، والانفتاح على أكبر عدد ممكن من الأفراد والتجمعات، وحسن التعامل مع مشاعر الناس خصوصاً في ما يتعلق بماضيهم وما هم عليه من ثقافة ومعتقدات، وتوقع المفاجآت الواقعية في عدم انتظار تحقق الأهداف بنسبة ١٠٠ بالمئة.

سابعاً: نحو ميثاق وطني للفكر الديمقراطي

إن اللقاءات العلمية والعصف الذهني حول قضايا الديمقراطية ومستقبلها، هو من الأمور المهمة.. ولكننا نحتاج إلى أن يكون هذا الجهد المتواصل مثمراً.. بحيث نصل في النهاية إلى ميثاق وطني للفكر الديمقراطي.. ونقترح لتحقيق هذا الهدف خارطة طريق (Road Map) تشمل الخطوات الرئيسية التالية:

١ ـ إعداد قائمة متطلبات رئيسية: وتهدف الكتابات هذه إلى صياغة الميثاق الوطني للعمل الديمقراطي، وتشمل العناصر التالية:

ـ الإطار المفهومي للديمقراطية بعناصره المختلفة.

ـ مبادئ الدستور التي تمثل المرجعية الثقافية للمجتمع في ظل الديمقراطية وتحكم المسيرة السياسية.. وهي الحاسمة والمهيمنة في عملية تطوير الحياة الديمقراطية.

ـ آليات العمل الديمقراطي.

ـ الشروط الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتحقق الكامل لحالة الديمقراطية.

٢ ـ توجيه القائمة إلى التيارات الفكرية والسياسية الرئيسية: والطلب كذلك من كل من هذه التيارات أن يُعدَّ صياغة مقترحة لنص الميثاق وفق رؤيته.

٣ ـ درس الأطروحات ومناقشتها: وذلك عبر اللقاء بين كافة الفرقاء، لدراسة مقترح كل تيار على حدة، ومناقشته في أطروحاته، من خلال معقبين يُختارون لهذا الغرض؛ مع مراعاة أن تتم هذه اللقاءات بعيداً عن ضغوط الدوائر الإعلامية.

٤ ـ تأليف نص الميثاق:

التوصل في نهاية العمل إلى تأليف نص للميثاق، مبني على ما قُدم من مقترحات، وما ظهر في المناقشات، بحيث يخرج الميثاق كإطار عام للثقافة السياسية والديمقراطية، يتبناه الجميع، ويؤدي إلى تحقق الوحدة من خلال التنوع.

المناقشـات

١ ـ نبيل الحيدري

هذا بحث قيّم يقدمه د. علي فهد الزميع، حيث يقول إنه لا مشكلة في الدستور الكويتي ذاته، وإن صلاحية الأمير مقيدة بحسب الدستور. أختلف معه في هذا الأمر، حيث الدستور يعطي صلاحيات كبيرة للأمير، فبحسب المادة ٥٤، «الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تُمس»، وجاء في المادة ٥٦ «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم»، وفي المادة ٧٩ «لا يصدر قانون إلا إذا صادق علية الأمير»، أما في المادة ١٠٧، فقد جاء أن «للأمير أن يحل مجلس الأمة». إذن، في الواقع، إن الأسرة الحاكمة هي صاحبة الصلاحية المطلقة، وتسيطر على السلطات الثلاث، وهناك سيطرة من قبل العائلة الأميرية على رئاسة الوزراء ووزارات الدفاع والداخلية والخارجية. وهذه مشكلة في الدستور نفسه. هذا إلى جانب أن الأمير وعائلته يمتلكون ٩٨ بالمئة من الموارد الاقتصادية. وهناك مشكلة أخرى، هي عدم استقلالية القضاء، أو عدم قدرته على محاسبة العائلة الحاكمة. وهناك مشكلة البدون، حيث هناك أكثر من ١٠٠ ألف إنسان يعيشون في البلد لفترة طويلة ويخدمونها، ولا زال بعضهم مبعدين وليس لهم حقوق المواطنة، وبعضهم هاجر ولجأ للخارج.

٢ ـ ضياء الفلكي

أشكر د. علي الزميع، ولا أريد أن أقلل إطلاقاً من تجربة الكويت وتأثيرها في منطقة الخليج. ولكن يبدو لي أنه ركز على شكلية الديمقراطية، بوجود انتخابات ومجلس نواب ودستور؛ وهذه، حقيقةً، من مظاهر الديمقراطية ولا شك في ذلك. ولكننا تربينا على قول الشاعر «كلٌ عن المعنى الصحيح محرف»، أي المهم هو جوهر هذا المجلس والدستور وكيفية العمل به. كلنا يعرف أنه كانت ثمة محاولات بعد

الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وفي العراق عام ١٩٥٨ للتعبير عبر طريق سيادة الشعب والديمقراطية الاقتصادية، من أجل تحويل الثروة وتوزيعها، وأنا أستغرب مقارنة الكويت بالغرب بشأن الضرائب، وأعتقد أنه يجب ألا تتم هذه المقارنة، بل علينا أن نسأل كيف توزع الثروة في الكويت؟ وما حصة الأسرة الحاكمة؟ وما حصة التجار والمنتفعين بالديمقراطية الآن؟ وأخيراً، أثير موضوع التوافق في الجلسة، فأنا أرى أن التوافق في العراق هو توافق رؤساء الكتل وهي كتل مغلقة، فالشعب لا يعرف من نوابه. وبالإجمال، أرجو الاهتمام بجوهر الديمقراطية لا بشكلياتها.

٣ ـ سعيد شهابي

أشكر د. علي الزميع، الصديق العزيز، وأذكر له، أنه عندما كان وزيراً للأوقاف، اهتم بالفكر كثيراً، وعقد عدة ندوات ومؤتمرات عن الفكر الإسلامي وتجديده، فهو رجل مهتم بالفكر. عندي عدة نقاط. أنا أوافق بدايةً على ما قاله الأخ ضياء، فما الديمقراطية؟ هي لا تعني الانتخابات فقط، فإن انتخبت الجهاز المسؤول عن التعذيب، أيعتبر ذلك ديمقراطية؟ ولكن اتفق مع د. الزميع على أن الكويت، مقارنة بدول الخليج، لديها تجربة متقدمة. والمشكلة هي أن الديمقراطية عادة ترتبط عندنا بالاستعمار، فبعد انسحاب إنكلترا من الكويت والبحرين، جاءت الديمقراطية، وكأنها لا تأتي إلا عن طريق الاستعمار. هذا فضلاً عن أن التجربة الديمقراطية في الكويت جمدت منذ وضع الدستور، ولم يحدث تحول جوهري فيها، ما عدا إعطاء المرأة حقوقها مؤخراً وتعديل الدوائر. كما أن تكرار حل المجلس على يد الأمير، يقلل من شأن الديمقراطية، وبقاء عدد المقاعد عند الخمسين، رغم زيادة عدد السكان، يؤثر أيضاً في التجربة. وهناك البعد القبلي الذي يمثل مشكلة كبيرة، فكما يقول د. أحمد الخطيب، لا يمكن ممارسة أي ديمقراطية في الكويت، لأن الإنسان يصوت للقبيلة وليس للمشروع السياسي. وأخيراً، مشكلة البدون الكبيرة التي تحتاج إلى التعاطي معها بشكل جدي، وإن كان هناك بعض التعامل معها مؤخراً.

٤ ـ منصور يوسف العجب

رغم أنني سوداني، إلا أن الكويت تمثل لي مكانةً خاصة، فأنا عملت في وزارة التخطيط السودانية، ودرست في المعهد العربي في الكويت، فهل يمكن التمييز بين بناء الدولة (State Building) وبناء الأمة (Nation Building). والمسألة هي أن بناء الدولة، يعتمد إلى حد كبير على قيام المؤسسات؛ أما بناء الأمة، فإنه يعتمد على العدالة. وهنا، نميز بين أمرين: التنمية والنمو، فقد يكون ثمة نمو دون تنمية، ولكن لا تحدث تنمية دون نمو، ولا يمكن للنمو أن يستمر دون

تنمية. والمهم في التنمية هو الإنسان ورفاهيته. وفي تقديري، حتى يكون هناك بناء أمة ـ الأمر ليس مسألة دين ولا لغة ولا مصالح ـ يجب أن يتم بناء الدولة ومؤسساتها وأن يسود القانون. تطرق د. الزميع للدولة والسوق، ولكن السوق، عندي، في مجتمعاتنا، يستحيل أن يحقق مكاسب بالنسبة إلى الفئات العريضة، لأنه غير محكوم بسيادة القانون. ومن هنا، ننتقل إلى دور الدولة الحديثة، الذي هو تنظيم نفسها والآخرين من خلال المشاركة الشعبية، وهو دور الدولة الحديثة التي توفر الخدمات الأساسية، والتي تتكامل مع القطاع الخاص بمسؤولية شديدة، وهذا ما لا يحدث عندنا للأسف. إذن، مفهوم الإصلاح السياسي، باعتبار أن السوق هو مرادف للديمقراطية، غير مطبق الآن. وبالتالي، فالدول المطبقة للسوق، مفترض أنها أحسن دولة ديمقراطية في العالم، وهذا غير صحيح. هذا إلى جانب أن قيام النظام الضريبي، في تقديري، محكوم بالقوانين الموضوعية للاقتصاد الذي هو اقتصاد ريعي، وصحيح أن الاستثمارات الخارجية تخفف من ذلك الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على البترول فقط، لكن إذا تدنى الوضع الاقتصادي، ستضطر الدول الريعية إلى فرض ضرائب. المسألة المهمة جداً، في اعتقادي، هي بناء الأمة، والمهم هو أن اللغة والدين والعرق عوامل مساعدة فقط، وعلينا أن نبحث عن بناء الأمة في الحلقة الاقتصادية، المهم هو توازن المصالح (Balance of Interest) ولا بد أن يستفيد كل الأطراف (State Holders) من معدلات النمو العالية.

٥ ـ أحمد الشاهي

لا يمكن فصل القبائل عن الحكم، ولا يمكن تجاهل دور الحكام في تحقيق الوحدة، فهذان أمران مهمان جداً. ففي الخليج مجالس شيوخ، وهي مجالس مكملة للدولة، والشيخ مسؤول عن أهله وتلبية مطالب الناس، وهذا لا يحدث في الدول العربية الأخرى، بل هو تطور حدث في الخليج. والمسألة الأخرى هي أنني أعتقد أن سيطرة الدولة على الدخل القومي، أفضل من سيطرة أي زعيم أو ملك في الدول الأخرى، والتطور الحادث بالخليج سببه الحكام والشيوخ. أود أن أسمع تعليق كاتب الورقة.

٦ ـ جورج القصيفي

بداية، ثمة خلل في كل أقطار الخليج النفطية ذات الاقتصاديات الريعية، وهناك انفصام بين الجهد والمكافأة والأجر، ولم يتم بعد بلورة أشكال جديدة وخلاقة، ولا بد من حل هذه المعضلة، حتى يأخذ المواطن مكانه ويقوم بدوره، أي استنباط آليات لإيجاد وتكوين المواطن، وليس شراء المواطن. كما يجب أن يتم

التركيز في الخليج، على وجه الخصوص، على نوعية التعليم، وليس فقط على كمية التعليم، فالمشكلة تأتي الآن في النوعية وليس الكمية.

ورد تحت فقرة حروب الخليج في الورقة، بأنها قد انتهت إلى «شبه إجماع رسمي وشعبي في الكويت ودول الخليج العربية على قناعة تتمثل في أهمية تواجد قوات أجنبية في هذه المنطقة». إذا حدث هذا، فهو أمر خطير جداً، ولا بد من أن نحضر قوات أجنبية حتى نقيم دولة، علماً بأن لهذه القوات مصالحها الخاصة البعيدة كل البعد عن المصالح الوطنية.

ولأن كاتب الورقة كان وزيراً للأوقاف، أرى أن هناك أهمية لتشجيع كتّاب تيار الإسلام المستنير واستكتابهم، وأذكر في هذا أنني عندما كنت أعمل في الأمم المتحدة، نشرت كتاباً باسم **الأبعاد الثقافية والمجتمعية للتنمية البشرية العربية**، كما كتب د. محمد عابد الجابري حول تأصيل الفكر الديمقراطي في الإسلام، فيما كتب د. محمد محمود الإمام حول الأبعاد المجتمعية للتنمية وليس البعد الفردي. أذكر كذلك كتاب **الإسلام عقيدة وشريعة**[1]، وهو من أجمل ما كتب ضمن فكر التنوير الإسلامي. وأخيراً، بخصوص مؤشرات الديمقراطية، أرى أن هناك أهمية للتركيز على حرية الصحافة كمؤشر للديمقراطية، أهم بكثير من مؤشر الانتخابات.

٧ ـ جمعة القماطي

تجربة الكويت في إطار التحول الانتقالي إلى الديمقراطية تجربة مهمة. لكن في الحقيقة، النظام هناك نظام ملكي، وهناك عدة أنظمة ملكية في الوطن العربي، وهي أسرية أيضاً، بل هناك جمهوريات وجماهيريات متجهة إلى الملكية في الجوهر، إن لم يكن في الاسم.

هذا النموذج مهم بالنسبة إلينا في الوطن العربي، وستزداد أهميته. فرغم الخصوصية الدستورية للكويت مقارنة بجيرانها، هل يمكن القول إن هناك أملاً في أن تتحول الملكية في الكويت إلى ملكية دستورية؟ أنا أعتقد أنه رغم الخصوصية والإيجابيات، فالكويت لا زالت ملكية مطلقة والملكيات في الوطن العربي ليست دستورية كما في إسبانيا مثلاً. وفي المغرب، هناك مطالب بأن يتحول الملك من حاكم إلى حكم. فهل يمكن أن ننتقل إلى الديمقراطية دون أن تتحول الملكيات إلى دستورية؟ أو أن يكون هناك صفقة أو عقد اجتماعي بين

---

(١) محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣).

الشعب والأسرة الحاكمة، مرحلياً أو انتقالياً، على تقاسم السلطة والثروة ولو بنسبة محددة، حتى وإن كانت ٨٠ إلى ٢٠، أي تكون ٢٠ بالمئة هي نصيب الشعب. وأعتقد أن هذا سيكون أفضل من الأحوال التي نعيشها الآن.

٨ ـ عبد الوهاب الأفندي

قد يكون هناك سوء فهم تجاه معنى الديمقراطية أو إعطائها صورة مثالية أكثر من اللازم. في الواقع، وعبر تاريخها، الديمقراطية توازن سلمي بين القوى، وليس بالضرورة أن تكون عادلة أو خالية من علاقات القوى، لأنها ليست علاقات مثالية. ولهذا لا يمكن أن نقول عن التجربة الكويتية سوى إنها غير نموذجية في هذا المجال، إذا كان هناك توازن. لكن لدي تساؤل: لماذا تعتبر الحكومة أن تقديم الاستجوابات للوزراء خط أحمر يؤدي إلى حل البرلمان وإقالة الوزراء، مع أن هذا جزء مهم في العملية الديمقراطية؟ وهناك أمر آخر يدور حول القبلية. لماذا نصر على أن النموذج العربي الديمقراطي يجب أن يكون خارجاً عن المجتمع؟ وأطرح هنا، لأول مرة، مسألة إصرار النخب العربية على تغيير المجتمعات العربية حتى يتم تحديثها. الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية دمرت المجتمعات ولم تحدثها، بل وأدت إلى ردة قبلية، أحياناً متعمدة، كما نرى في العراق وليبيا ومصر وغيرها. فلماذا لا نفكر نحن في حل خلاق يطور نماذج ديمقراطية تكون أقرب إلى القبول، كوننا أصلاً مجتمعات قبلية؟

٩ ـ غسان إبراهيم

جوهر الدستور في الكويت، كما تقولون، في حالة مثالية ووضع ديمقراطي سليم، لكن لم يتطرق الدستور لأي ممارسة ديمقراطية حقيقية، خصوصاً بالنسبة إلى الأحزاب فكيف يمكن أن نتكلم على ممارسة وانتقال إلى حكم ديمقراطي سليم في هذا البلد كتجربة نموذجية في الخليج، دون التطرق لقضية الأحزاب. وإذا لم يتطرق الدستور لهذه النقطة حتى وقتنا هذا، فمتى سيؤخذ الموضوع في الاعتبار؟ وبالنسبة إلى الحكومة وأجهزة السلطة التنفيذية، نجد أنها تمارس دورها كأب أو كزعيم قبيلة ينفق الأموال في كل القطاعات، إلا في قطاع التنمية البشرية؛ وبالتالي، أنا أتساءل كيف يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي سليم، دون تنمية بشرية قادرة على تكوين كوادر تعرف حقوقها، وتؤدي واجباتها، وتطالب السلطات بالقيام بما عليها؟ إن إهمال هذا الجانب (أي التنمية البشرية)، يحول دون تطبيق أي شكل من أشكال ممارسة الديمقراطية، لأن انتشار الجهل

والأمية سيعمي بصيرة الشعوب والأمم عن ممارسة حقها في قيادة البلاد.

أشرت في كلمتك إلى قضية أن الحكم في الكويت يتم بالتراضي وقلما حدث سفك دماء. أود أن أشير هنا إلى أنه حتى في الأنظمة الدكتاتورية هناك حكم بالتراضي؛ فبعد أن يكون قد تم سفك الدماء من أجل الوصول إلى السلطة، وبمجرد أن تتمكن القيادات الدكتاتورية من تسلم زمام الأمور، تنشأ السلطة بالتراضي، وتتوزع المهام والثروات. وبكلام آخر، إن وجود تراضٍ في الكويت على نظام الحكم، لا يعني بأي شكل أنها ممارسة ديمقراطية.

١١ ـ عبد الجليل الوالي

لدي **أربع ملاحظات** سريعة. **الملاحظة الأولى** حول مفهوم الديمقراطية، فحتى الآن، ليس من تعريف واضح للديمقراطية في الوطن العربي؛ ولذلك، عندما تطرح تجربة الديمقراطية في الكويت، فهذه التجربة قد لا تصلح لبلد آخر مثل الإمارات. **الملاحظة الثانية** حول الدستور، فما السبب في أنه قد مر عليه أكثر من ٥٠ سنة ولم يتغير؟ كما ينبغي أن نقر بأن تطبيق الدستور يختلف عن نصه. أما **الملاحظة الثالثة**، فهي أن الوعي الثقافي للفرد في الكويت غير مؤهل لفهم الديمقراطية، مقارنة بتجارب الشعوب الأخرى. فيما **الملاحظة الرابعة** تعبر عن خشيتنا على هذه التجربة التي طرحتها في الكويت، حيث إن القوى السياسية ليس لديها برامج، والقوى الدينية تحاول استغلال الديمقراطية للسيطرة على السلطة، ووصول الإسلاميين المحتمل إلى السلطة سيجعل العملية مختلفة تماماً عما نريده.

١٢ ـ خديجة صفوت

هناك اعتقاد بأن وجود قوات أجنبية ـ كما تصور ماركس عندما رحب، لدى احتلال الإيطاليين ليبيا، بنهاية النمط التقليدي ـ يساعد على قيام الديمقراطية. هل معنى ذلك أن حلول قوى أجنبية في منطقة الخليج يبشر بالديمقراطية أو يضع لها شروطاً؟ هل نفهم من ذلك أن وجود قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخيلج، أو العراق، أو أي وطن عربي، عامل تثوير؟ كما أنني، من جهة أخرى، لا أرى أن مقدم الورقة قد أشار إلى الوجود الأمريكي في الكويت، ولا تحدث عن العلاقة بين ذلك والعودة أو النكوص إلى القبلية.

١٣ ـ ناصر الخليفة

قرأت أهم النقاط الأولى للورقة، وهي جيدة، وتتحدث عن الحالة في

الخليج بشكل عام، وحالة الكويت بشكل خاص. وللتعليق عليها بشكل عام، أود أن أقول إن في الخليج عرباً مثلكم أيها الإخوة في الوطن العربي.. نشعر معكم باختلال الموازين على المستوى المحلي والعربي والعالمي، ونشعر بأن البعض منكم ينظر إلى الحالة السيئة في بلاده، وينظر إلى حالات بعض منا المرفهة، دون معرفة الحقائق، والتي منها أن الكثير من مواطني الخليج فقراء، مقارنةً بالثروات التي يملكها من في السلطة وأعوانهم، وبعض المرتزقة الأجانب. لذلك، فالصورة لدى بعضكم مشوشة، ولا بد لكم من الغوص في واقعنا السياسي والاجتماعي، وعدم الانبهار بالمدن الحديثة والعمارات المرتفعة والمؤتمرات المزيفة المدارة من قبل شركات العلاقات العامة الإعلامية، والتي يستفيد منها المتنفذون أصحاب الفنادق وشركات الدعاية والإعلان التابعة لهم.

إذا أردنا إجراء مقارنة بين دول الخليج، التي تستلم كل صباح من الريع النفطي أكثر من مليارين من الدولارات، فلنقارنها بالنرويج أو بدولة صغيرة مثل لوكسمبورغ. إن الشعوب تشعر بتغير أساليب إدارة الحكم، ومن يحكم الخليج الآن ليسوا كمن كانوا يحكمون من قبل. في السابق، كان الحاكم يستمد شرعيته من رضا شعبه، حيث كان الصغار والكبار يأتون للمجلس خمسة أو ستة أيام في الأسبوع ويجادلون الحاكم أمام الناس، وإذا كانت هناك مشكلات يتم حلها. أما الآن، فإن معظمنا يعتقد بأن البلاد تحكم وتدار من قبل حكام غير مرئيين (Virtual Rulers)، يستمدون شرعيتهم من رضا القوى الأجنبية، ولا يعيرون أي اهتمام، لا من قريب ولا من بعيد، لحاجات مواطنيهم الحقيقية والمعيشية، ولا يستمعون إلى مطالبهم الشرعية. إضافة إلى ذلك، عممت بعض الطبقات الحاكمة سياسة الفساد والإفساد المتمثلة في خلق شخصية تسمى بالخليجي بشكل تأصيلي، وفرض تلك النغمة المتسمة بعنصرية والتي لا تعني للمواطن البسيط شيئاً، ولكنها تعني للطبقات الحاكمة محاولة عزل ذلك الإنسان عن محيطه العربي والإسلامي وكأنه يعيش في فضاء خارجي ليس مبنياً على قاعدة جغرافية وتاريخية وثقافية ودينية وسياسية، منبعها وحمايتها مرتبطان بما حولها من أمتها العربية والإسلامية. إلى جانب محاولة خلق فراغ فكري وسياسي، والابتعاد عن المكونات الروحية والسياسية والفكرية والثقافية لشعوب المنطقة، بما في ذلك محاربة اللغة العربية من خلال تعليم يطلق عليه التعليم الحديث، وهو تعليم يتسم بالاغتراب (Alienation)، وكان لمؤسسات أجنبية الدور الأكبر في إقناع من اقتنعوا به. لقد استغلت هذه المؤسسات مراكزها السياسية والبيروقراطية لتطبيق تلك الحملة الشعواء على لغة القرآن، ما خلق جيلاً لا ينتمي لا إلى الأرض، ولا إلى الإنسان،

ولا إلى محيطه العربي. اللغة، كما وصفها برتراند راسل، هي أداة الفعل، ودونها لا تستطيع الأمة أن تدعي أنها أمة ذات رسالة، أو ماضٍ، أو حاضر، أو مستقبل.

وإضافة إلى الفساد السياسي، هناك الفساد المالي والإداري، حيث استشرى **نوعان إضافيان من الفساد**: **النوع الأول** فساد الثقافة التي فُرضت من قبل الطبقات الحاكمة، وجعلت المواطن يعتمد على الحكومة في كل شيء، حتى لا يسأل أين يذهب المال العام وأين يصرف؛ بعكس قصة حدثت أيام عمر بن الخطاب، عندما رأى رجلاً يطلب من الله أن يعطيه خيراً ومالاً، فقال: هل رأيت السماء تمطر ذهباً؟ قم وابحث عن رزقك. أما **النوع الثاني** من الفساد، فهو ظهور القدوة السيئة التي لا تتورع عن ممارسة الفساد، بمعنى نهب المتنفذين أموال الدولة وممتلكاتها بشتى الطرق، وتقديم المنافع لأقاربهم وأزلامهم على حساب المواطن البسيط.

إضافة إلى كل ما سبق، ثمة حالة شاذة أخرى في الخليج، حيث أصبحت نسبة المواطنين في أغلب دوله أقل من ٨ بالمئة من مجمل السكان، في سنوات قليلة جداً؛ وهذه مشكلة معقدة وخطرة، لم تمر بها أي تجربة إنسانية على مدى العصور الحديثة أو الماضية؛ ما جعل شعوب المنطقة ودولها في مواجهة أخطار محدقة، ديمغرافية سياسية وأمنية، تصل إلى حد الإجرام في حق شعوب المنطقة، والتي عبر عنها أحد المثقفين الخليجيين، بأن تلك التغيرات الديمغرافية السريعة تعتبر تعدياً على الحقوق الإنسانية لشعوب المنطقة، وهي كذلك. منذ أربع سنوات، في أحد المنتديات البريطانية، قلت إننا نود أن نضمن للطبقات الحاكمة والمتنفذين والتابعين لهم ٢٠ بالمئة من الدخل العام، على مدى عشرين عاماً، مقابل أن يتمكن المواطنون من الإشراف على كيفية صرف ٨٠ بالمئة من الدخل العام لدول المنطقة، وذلك للإنفاق منها على التنمية، وعلى حاجات المواطنين، والبناء للمستقبل. ما هو موجود الآن يتمثل في سيطرة الأقلية ـ الممسكة بزمام السلطة وبعقلية الغزو ـ على كل شيء، بما في ذلك القليل الذي يعلن عنه كمشروعات لخدمة المواطنين، حيث تجد أن أقارب من في السلطة يحصلون على عطاءات هذه المشروعات الكبرى بطرق مختلفة، وليس للمواطن أي قدرة على وضع حد لذلك النهب المخفي، لا من خلال مؤسسات رقابية برلمانية ولا من خلال مؤسسات تنفيذية.

إنها حالة شاذة ومخالفة، حيث تجد المتنفذين في الحكم وفي السلطة السياسية وفي مؤسسات الدولة من وزارات أو مؤسسات أخرى تابعة لها، يملكون سلطات بلا حدود، وتجدهم في الوقت نفسه في التجارة والأعمال والبنوك وشركات التأمين، وفي الصحافة والإعلام. هذا هو الوضع العام القائم في أغلب

دول مجلس التعاون الخليجي. هذه طفرة شكلية، يراها بعضكم وتصيبه بالاندهاش والانبهار دون معرفة حقيقية أن المستفيد الوحيد منها هم المتنفذون في السلطة السياسية، الذين يبنون ناطحات السحاب على الأراضي العامة، ويُنشئون المدن الجديدة لكي يسكنها أناس وشعوب غير موجودة، على حساب مصلحة الوطن والمواطنين. فالمواطنون يعجزون عن الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بعد امتلاك المتنفذين للأراضي التابعة للدولة، والتي هي ملك للمواطنين والدولة مؤتمنة عليها، ويعجزون عن الحصول على العلاج الأولي، حيث ينتظر المواطنون الساعات الطويلة في مستشفيات استنفدت قدراتها الاستيعابية منذ عشرات السنين، كنتيجة حتمية لازدياد أعداد الأفواج القادمة. وكثير من المتنفذين لديهم طائرات خاصة، وعندما يشعرون بألم بسيط، يستطيعون التوجه إلى مستشفيات الولايات المتحدة أو أوروبا أو حتى تايلندا؛ ولذلك، لا يشعر هؤلاء بمأساة المواطن العادي البسيط. إن هذه الحالة الشاذة والطفرة الكاذبة على حساب المواطن البسيط ومستقبله السياسي وأمنه الاجتماعي، لا يمكن أن تستمر بشكلها الحالي.

وفي الوقت نفسه، يجد المواطن أن المنطقة التي يعيش فيها (منطقة الخليج) محاطة بحزام من المشكلات، فالشعب الفلسطيني يقبع تحت احتلال استعماري وحصار متوحش وغير إنساني، والعراق محتل ومعرض للتفتيت، إضافةً إلى المشكلات التي تواجهها الشعوب العربية الأخرى والتي ترزح تحت أثقال كبيرة من وضع اقتصادي وسياسي صعب، وتحديات دولية تهدد مستقبل تلك الدول وأمنها ووحدتها، ومشكلات إيران وصراعها مع الغرب، ومشكلات أفغانستان والصومال والسودان واليمن. لا يمكن لدول منطقة الخليج حماية أنفسها من تأثير كل تلك التحديات والأخطار المحيطة بها من كل جانب، دون السماح للمواطن في دول الخليج من المشاركة السياسية وحرية الرأي والتمتع بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وجعل ذلك المواطن الهدف الأسمى في أي برنامج أو مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي، من قبل من يملكون القرار السياسي.

بعض الإخوة اليوم أبدوا إعجابهم ببعض الشيوخ، وأنا اعترف بأن هناك بعض الصفوة من المثقفين الإيجابيين ممن كان لهم دور ريادي في الاهتمام بالتعليم، وحتى تقنين شكل الدولة والمشاركة السياسية ودستور الكويت وتطويرها. والدور الكبير الذي لعبه الشيخ عبد الله السالم الصباح رحمه الله، لا يمكن إنكاره من أي شخص منصف، ولكن من بيدهم السلطة اليوم من بعض الملوك والشيوخ في الخليج، وبمساعدة بعض أعوانهم، لم يعودوا يتصرفون كما كان الشيوخ يتصرفون في السابق، حيث كان الشيخ أباً للمواطنين جميعاً دون

تفرقة، لأنه يعرف أنه أصبح شيخاً لهم لا بناء على قوته، ولا على ذكائه، ولا على قدراته العقلية أو حتى المالية، وإنما أصبح شيخاً كنتاج لتوافق اجتماعي بين مكونات الشعب، أو نتيجة لتدخل الدول الاستعمارية في فرضه على شعبه قبل مغادرتهم المنطقة، ما جعله ملزماً بأن يأخذ مصالحهم وآراءهم في الاعتبار. لقد وصل الأمر اليوم ببعضهم إلى الابتعاد عن شعبه، ومن ثم لم يعد هؤلاء يتواصلون مع شعوبهم أو يستمعون لهم أو حتى يقبلون حديث المخلصين من أبناء الخليج، الذين لا يشككون في شرعية أنظمتهم، ولا يمثلون خطراً عليها، إنما يطالبون أصحاب القرار بإيقاف الفساد، وإعطاء المواطن دوراً في بناء مجتمعه، دون وصاية من فئة همها الأول مصالحها الشخصية. لذلك، فإن المقارنة مع الدول العربية المكبلة ـ التي تمر في ظروف سياسة واقتصادية قاسية، مثل مصر والأردن واليمن ـ هي مقارنة غير عادلة. المقارنة يجب أن تكون بمقارنة دول الخليج مع دول مثل بلجيكا ولوكسمبورغ وسويسرا، أي أصغر الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أنه، منذ أكثر من ١٥ سنة، عندما التقيت بأحد كبار المسؤولين الخليجيين وسألني عن رؤيتي لوضع الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، تحدثت له عن تجربة كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة، وقلت له إن هذا القرن سيشهد كل الشعوب الأخرى وقد تطورت، ونهضت، وقفزت في تقدمها الإنساني والعلمي، وقررت الانتقال لخلق حضارات جديدة في الفضاء الخارجي، والابتعاد عن الأرض الملوثة والمتعَبة بالبشر، ويبقى فقط للعرب زعماء لدى كل واحد منهم صاروخ عابر للقارات من أمريكا وروسيا والصين، ويطلق كل منهم يطلق صواريخه على الآخر.. قلت له إن أمة لا يملك الإنسان فيها حرية إبداء الرأي، ولا المشاركة السياسية، ولا الكرامة الإنسانية، ولا العدالة الاجتماعية، لا يمكن أن تبني حضارة، ولا يمكنها أن تخرج من مستنقع التخلف والمرض والجهل. لا يمكن لأمة ما أن تتقدم ما دام شأنها يدار من قبل عقليات تشعر بأنها لا شرقية ولا غربية، وأصبحت موهومة بنظرة الآخر ورضاه، وليس بنظرة المواطن ورضاه؛ لا يمكن لهذه الأمة التقدم وهي تحارب الكفاءات المخلصة بدعوى عدم وجودها، وهي قابعة في بيوتها تصارع الألم والتهميش، بعد أن سدت الطرق أمامها عن المشاركة، وعن صنع مستقبل أمتها ومستقبل أوطانها، وأصبح أهل الثقة، وما هم بثقة، مكان أهل الكفاءة والثقة الحقيقية.

والمشكلة الأخرى التي يواجهها أهل الخليج هي اعتمادهم على اقتصاد ريعي ناضب (نفط وغاز)، ويتحكم بمداخليه، في بعض دوله، شخص واحد أو بضعة أشخاص، وينفق على هواه، دون رقيب أو حسيب من الشعوب أو ممثليهم. كما أن

بعض تلك الدول أصبحت تطبق اشتراكية هجينة، حيث لم يكتفِ بعض المستنفذين بتحكمهم في دخول النفط والغاز، بل أسسوا شركات حكومية استثمارية، ووضعوا أنفسهم على رؤوس إدارتها، وتقوم هذه الشركات الحكومية بمنافسة المواطن في رزقه الخاص، من خلال تجارة أو صناعة أو خدمات بسيطة. وأصبحت تلك الشركات العملاقة المملوكة للدولة تلعب دوراً رأسمالياً وتجارياً واحتكارياً في محاربة نشوء طبقة وسطى تخلق توازناً في المجتمع. إن المنطقة لا يمكن أن تبقى جزراً معزولة في مأمن من الكوارث والمشكلات، دون ربطها بمحيطها العربي من خلال التكاتف والتكامل، والعالم يمر في ظروفٍ قاسية. ولكن كيف لدول الخليج تلك أن تتقدم؟ فهي مبتلاة ببعض مسؤوليها الذين يعتقدون أنهم يملكون من الذكاء ما يؤهلهم للعب دور الرأسماليين الوحيدين في العالم، والعارفين بكل شيء من الإبرة إلى الطيارة، دون أخذ مستقبل المنطقة وشعوبها في الاعتبار.

١٤ ـ علي خليفة الكواري

أعتقد أن الكثير من أبناء الخليج يرى أن دول الخليج بشكل عام تُدار كمشروعات شخصية لأفراد وحكام مباشرين، فكل دولة تُدار كمشروع تجاري من قبل استشاريين، يكون لهم في بعض الدول الكلمة الأخيرة في القضايا الاستراتيجية. لكن الكويت، بفضل دستورها، هي الاستثناء، فهي تتميز بوجود مشروع دولة، ودستور ١٩٦٢ يطرح هذه الفكرة. وكما تحدث د. علي الزميع، أرى أن هناك فرصة سياسية للقوى الشعبية أن تدفع بهذه التجربة وتصحح مسارها، لا بد من الاستفادة من الدستور فهو حماية للشعب والنظام.

واضح أنه في الكويت، عندما يحل البرلمان الكويتي، وعندما تكون هناك مسألة مهمة، تتجمع كل القوى السياسية وتفرض وجهة نظرها ويعود البرلمان؛ وقد فرضت القوى السياسية رأيها على الحكومة حتى في موضوع الدوائر الخمس. السؤال هنا هو لماذا لا يحصل أو لا يوظف هذا التوافق بين القوى والتيارات الأهلية في صالح تقويم أمور أخرى، كتفعيل دور المحكمة الدستورية، أو اختيار رئيس مجلس الوزراء على أساس الكفاءة؟ إن المشكل الأساسي، هو في تحويل التوافق الأهلي المؤقت، الذي يحصل عندما تتعرض التجربة الديمقراطية في الكويت للاهتزاز، إلى توافق دائم على تفعيل التجربة.

١٥ ـ علي الزميع (يرد)

سأحاول أن أكون موضوعياً، سواء في مدحٍ أو ذم. أنا مقتنع بأن التجربة

الكويتية هي من أكثر تجارب التطور والإصلاح السياسي تقدماً، ليس على المستوى الخليجي فحسب، بل على المستوى العربي. من يقرأ الورقة جيداً، سيجد أنها ورقة نقدية للتجربة الكويتية، وليس ورقة وصفية، ولأني كنت وزير أوقاف سابق ووزير تخطيط سابق، فقد كان في استطاعتي أن أقدم ورقةً وصفية. كل ما ذكر هنا قد يكون مبتوراً، ولا بد من أن يفهم في إطار أوسع. بشأن الدستور، كل ما ذكر هنا حقيقة ويجب أن يرتبط بالمواد الدستورية الأخرى، فالديمقراطية مفهوم توازني ولا يمكن منح السلطة التشريعية صلاحيات كاملة، ونزع صلاحيات السلطة التنفيذية، لأن هذا معناه أن السلطات التنفيذية ستكون في يد البرلمان، وهذا يؤثر في مبدأ دستوري آخر، هو الفصل بين السلطات.

الأمير بالفعل يعين رئيس الوزراء، والوزراء، لكن البرلمان له صلاحية إسقاط الوزراء، وهذا ما تم مرات عديدة. والأمير يتم انتخابه وعزله من البرلمان، فانتخاب ولي العهد من البرلمان، يعني أن الأمير في النهاية منتخب. د. السنهوري، رحمه الله، وضع دستوراً كويتياً متقدماً، مقارنةً بأي دستور عربي آخر.

بالنسبة إلى النواحي المالية والاقتصادية، يناقش الدخل القومي سنوياً كميزانية للدولة في البرلمان، وبإشراف ديوان المحاسبة، ثم يناقش مشروع الميزانية، وفي نهاية السنة البرلمانية، يأتي حساب ختامي مرفق مع تقرير ديوان المحاسبة التابع للبرلمان كسلطة رقابية. وكل الاستجوابات البرلمانية تتم دائماً من خلال تقرير ديوان المحاسبة، الذي هو عين للإرادة الشعبية المتمثلة بالبرلمان، وبالتالي كل الفوائض المالية تذهب، بحكم القانون، إلى صندوق سيادي، أي صندوق أجيال المستقبل. أذكر هنا أن النرويج قد أعلنت رسمياً أنها طبقت التجربة الكويتية. ومن هنا، فالجانب المالي محكوم، فحتى مرتب الأمير، يصدر به قانون من مجلس الأمة، وكذلك مصاريف الأسرة الحاكمة، فيما تغيير مرتب الأمير يجب أن يصدر بقانون. كما أن للتجربة الكويتية إسقاطاتها على الخليج، وهذه قضية مهمة.

أما الفساد، فهو موجود، وهذه حال دول كثيرة، والأمر نسبي في النهاية. ولقد انتقدت الممارسة السياسية، وأرى أن المجتمع غير مهيأ، كما أن القوى السياسية غير مهيأة لهذا الجانب. العيب إذن ليس في الدستور، وإنما في الممارسة السياسية. والمشكلة هي أن القوى السياسية ضعيفة وأنانية وتقدم برامج ذاتية، والسلطة التنفيذية سعيدة بأن القوى السياسية تتخلى عن المعارضة مقابل فتات تحصل عليه. وأعتقد أن هناك نوعين من الحل لمجلس الأمة، حل غير دستوري، وقد تم مرتين؛ وحل دستوري، وهو أمر مقبول. إن من حق الأمير ـ عندما تُرفع

إليه مسألة عدم التعاون من مجلس الوزراء ـ أن يحل مجلس الأمة ويدعو إلى انتخابات مباشرة خلال شهرين. فإن لم تتم الدعوة، ينعقد المجلس القديم تلقائياً تحت قبة البرلمان. وفي الواقع، عندما تمت محاولة التلاعب بالنص، خرجت اعتصامات ومظاهرات، وأجبِرت السلطة التنفيذية على إجراء انتخابات. الحل الدستوري جزء من اللعبة السياسية، كما أن هناك استجواباتٍ وطرحَ ثقة وإسقاطات لوزارات ومحاكمة خاصة للوزراء، فهناك بالتالي أداة أخرى لخلق التوازن. لقد غامرت الحكومة أكثر من مرة بحل دستوري، وكان المجلس يأتي في كل مرة أشد من سابقه، وتسير العملية هكذا؛ ولكن هذا جزء من التوازن الديمقراطي، وممارسة الدستور الذي لا بد وأن يحترم.

نعم أؤيد د. سعيد في أن الديمقراطية ليست صندوق انتخابات، وإشكالية الديمقراطية ليست للوصول القبلي ولكن ضمن معايير كثيرة. أما بشأن دور السوق، فيجب أن يتواكب تطور السوق مع تطور الإصلاح السياسي حتى نخلق نموذجاً أمثل، ولم أخجل أيضاً من الحديث عن الفساد وسيادة القانون.

وبالنسبة إلى موضوع القبلية والتطور السياسي، أعترف بأن مقابلة الأمير كان فعلاً أمراً سائداً في الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات؛ أما الآن، فلا أحد يقابل الأمير، لأننا بتنا نمتلك مؤسسات. وأؤيد ما قاله ناصر الخليفة، فحتى سلوك الدول الخليجية غير الدستورية في إنفاق الأموال مقبول ليس مقارنة بالصورة المثلى، ولكن مقارنةً بباقي دولنا العربية والإسلامية. ليس هذا هو المنشود، ولكن المنشود هو المقارنة بالأمثل وليس بالأسوأ.

نعم، خلق المواطن وليس شراء المواطن، أخي جورج، هذه للأسف لعبة سياسية، فالدولة تزيد الرواتب وهذه ممارسة سياسية، ثم يأتي مجلس الأمة يطالب الدولة بزيادة رواتب أخرى حتى يكسب شعبية، وهكذا. إنها ممارسة سياسية.

أنا أقوم بتحييد أمريكا وإسرائيل في هذه العملية، فالمشكلة فينا نحن، وما إذا كانت قوانا السياسية تمتلك رؤى وبرامج سليمة. أما قضية القناعة، شعبية ورسمية، بوجود قوات أجنبية، دعني أوضح أنني، عندما يطلب مني كتابة شيء علمي، فأنا أصف الموجود ولا أستطيع أن أرفع شعاراً أدافع فيه عن دول الخليج، ولكن أستطيع القول إن هناك قناعة سياسية لدى جهات كثيرة، غير أن جزءاً كبيراً منها لا يعتقد أن هذه القوات يمكن أن تساهم في أي شيء. في الكويت، تم انتقاد الأداء السياسي الحكومي، لرفضها استدعاء قوات أجنبية أثناء حرب التسعينيات، لكن الإمارات طالبت بذلك، كما حوسبت الحكومة الكويتية شعبياً بعد انتهاء الأزمة

لتبرير استعانتها بقوات أجنبية. لنأخذ الصراع الذي يجري في العراق الآن، هل تعتقدون أن هناك من يحبذ وجود القوات الأمريكية هناك؟ هذه القناعة غائبة تماماً في العراق. لكن الخوف مما هو أدهى وأمرُّ يدفع إلى ذلك. إنني أصف حالة سلبية، وإذا أردنا ممارسة سياسية لا بد من أن تتنبه القوى السياسية، ففي النهاية أنا أصف حالة واقعنا دون أن أحبذه. وأنا لا اعتبر وجود قوات أجنبية أمراً إيجابياً، بل هو جريمة، ولكن الواقع العربي أوصلنا إليه بأيدي أمريكية وإسرائيلية.

أما تشجيع كتاب تيار الإسلام المستنير، فهذا أمر ضروري، لأن الوضع الظلامي الذي نعيشه أرجعنا ١٠٠٠ سنة، والفساد مرفوض، والسلطة الأبوية للدولة مرفوضة، وحرية الإعلام والصحف مطلوبة. .

وبالوصول إلى مسألة البدون، فمن الواضح أنها صارت ظاهرة عالمية، وهي غير مقبولة من الناحية الإنسانية، لكنهم موجودون في الكثير من الدول، مثل العربية السعودية ومصر والولايات المتحدة. وقد انخفض عدد البدون في الكويت من ١٢٠ ألف إلى ٤٠ ألف، ما يعني أن هناك معالجة، غير أن بعض القوي السياسية تستغل القضية في صراعها في ما بينها.

وبالنسبة إلى ما تحدث عنه د. أحمد ود. خديجة، فقد وضعت عنوان إدارة التغيير التي لا بد من أن تكون عاقلة، فقد انتهى عهد الثورات والناس غير مستعدين للخروج إلى الشارع الآن، فما نريده هو إدارة للتغيير.

ليس دور الأسرة، بحسب الدستور، مسيئاً للديمقراطية، بل هو شبه غائب. فالأمير لا يؤدي سوى دورين، هما تعيين رئيس الوزراء ـ وقد يرفضه البرلمان ـ واختيار ولي العهد، وهو أيضاً خاضع لقبول البرلمان أو رفضه. إذن، دور الأسرة غائب دستورياً في النواحي السياسية والإدارية والمالية، كما أن اختيار الوزراء أصبح شعبياً في حالات كثيرة، كحالة وزير النفط. على العموم، فإن الممارسة هي التي يمكن أن تجعل الكويت إمارة دستورية، وليس تعديل الدستور.

حتى لو لم تنجح مشاركة المرأة، ولكن أعتقد أنها مشاركة إيجابية، فقد تم كسر الحاجز، كما بدأ الرجال يضعون في برامجهم أدواراً للمرأة، وبدأت الجماهير تحضر ندوات للمرشحات، والمرحلة القادمة ستشهد دوراً إيجابياً في هذا الشأن.

وأختم بالقول إن القوى السياسية في الكويت ليست أسوأ من القوى السياسية الموجودة في البلدان العربية الأخرى، فكلهم سواء. وكلنا بالهَمِّ شَرْقُ.

الفصل الثالث

الانتقال إلى الديمقراطية
بين تجربة سويسرا وتجربة لبنان

رغيد كاظم الصلح



في مفهوم الديمقراطية

تشمل الشروط والمؤشرات التي يستخدمها المعنيون بالتطور الديمقراطي في العالم من أجل الحكم على التجارب الديمقراطية، مساحة واسعة من الموضوعات ومن المعايير. من أهم تلك الشروط والمؤشرات قيام الأحزاب السياسية، التي تعبر عن تنوع المصالح والمعتقدات لدى الشعب. وحيث إن حكم الشعب على الطريقة الأثينية لم يعد ممكناً في الدولة القومية الحديثة التي تضم الملايين من البشر، فقد اعتُبر أن تولي الحزب الذي يفوز بأكثرية الأصوات من الناخبين يحقق حكم الشعب.

هذه المفاهيم باتت موضع مراجعة متزايدة منذ ستينيات القرن العشرين بغرض تطويرها. ولعل العامل الأهم في إطلاق هذه المراجعة، هو انحسار عصر الإمبريالية والكولونيالية في تلك المرحلة، وتحرر العديد من دول العالم الثالث ذات المجتمعات التعددية من هيمنة الدول الأجنبية.

أولاً: الديمقراطية التوافقية

لقد تبلورت في نهاية الستينيات مدرسة جديدة حملت معها مقاربة مختلفة لشتى قضايا الديمقراطية، ومنها قضية الانتقال من نظم الاستبداد إلى النُظُم الديمقراطية. وانطلقت هذه المدرسة، التي باتت تعرف بمدرسة الديمقراطية التوافقية، من التمييز بين النظام الديمقراطي الأكثري أو التنافسي المطبق في الدول التي تتوفر فيها درجة عالية من التجانس المجتمعي، من جهة؛ والنظام الديمقراطي في دول التعددية المجتمعية، من جهة أخرى.

واعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن تطبيق نظام الأغلبية على المجتمعات التعددية لن يؤدي، في أكثر الحالات، إلى قيام ديمقراطية الأكثرية، بل إلى قيام نظام دكتاتورية الأكثرية. ويُرجع الديمقراطيون التوافقيون هذا الرأي إلى طبيعة آليات اختيار الحكومات في النُظُم الديمقراطية. فالانتخابات العامة التي تجري في النُظُم الديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب، تبنى على أساس وجود كمّ كبير من

المواطنين لا يقرر موقفه سلفاً، بالاحتكام إلى ما يسمى بـ «الولاءات الأولية» تجاه الأحزاب والأشخاص الذين يشتركون في الانتخابات، وعلى أساس أن هذا الكم المرجح، غالباً ما يقرر موقفه في ضوء المفاضلة بين الأحزاب والشخصيات المتنافسة. ويرى الديمقراطيون التوافقيون أن هذه الحال تفسر تحول أكثرية المواطنين من تأييد حزب إلى تأييد منافسه الانتخابي، إذا ما رأت هذه الأكثرية أن أداء الأول لم يكن موفقاً خلال الدورة الانتخابية المنصرمة، وهذا ما يفسر أيضاً عملية تداول السلطة في النُظُم الديمقراطية. بالمقارنة، وحيث إن الانقسامات المجتمعية (الإثنية، الدينية. . . إلخ) في المجتمعات التعددية مستحكمة وثابتة ثبات «الولاءات الأولية»، فإن الفئات المجتمعية تدخل الانتخابات وهي مقررة سلفاً تأييد الأحزاب والمرشحين المعبرين عن مصالحها وتطلعاتها. وهذا يعني أن نتائج الانتخابات سوف تكون محكومة مسبقاً بنسبة ما تملكه هذه الفئة أو تلك من الأصوات، وأن الفئة الأكبر عدداً سوف تتمكن من البقاء، في ظل النظام الأكثري، إلى الأبد. أما الفئة الأقل عدداً، فإنها سوف تعاني إقصاءً مزمناً ومتمادياً. هذا الواقع يناقض مقولة حكم الشعب، ويهدد استقرار النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية والترابية للدولة.

١ ــ خصائص الديمقراطية التوافقية ومؤشراتها

واعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن الانتقال إلى الديمقراطية في المجتمعات التعددية له خصوصيته، بما في ذلك المؤشرات العينية التي يمكن من خلالها مراقبة مدى جدية التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات. على هذا الصعيد، ركز الديمقراطيون التوافقيون على الخصائص التالية، التي تصلح كمؤشرات على مدى التطور الذي يحرزه المجتمع في المجال الديمقراطي:

أ ــ الائتلاف الكبير: ويجمع هذا الائتلاف ممثلي الفئات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع. والحافز إلى تحقيق هذا الائتلاف هو الوصول إلى حكم الشعب، وتجنب إقصاء أي قوة رئيسية في البلاد عن الحكم.

ب ــ الاستقلال: أي استقلال الفئات التي يتكون منها المجتمع بعضها عن بعض، بحيث يمكن أن تعبر عن مصالحها وأمانيها دون تزييف لإرادتها، أو ضغط عليها حتى تماشي الأكثرية.

ج ــ النسبية: وهي تسمح لأكبر عدد من المواطنين بإشراك ممثليهم في المؤسسات النيابية، وذلك خلافاً للنظام الأكثري، الذي ينفرد فيه الفائز بأكثرية الأصوات من المقترعين بحق التمثيل.

د ـ **الفيتو**: وهو يسمح للأقلية بنقض القرارات والمشاريع، خصوصاً تلك التي تُشعر الأقلية بأنها تضر بجوهر مصالحها وحقوقها.

٢ ـ العوامل المساعدة في قيام نظام الديمقراطية التوافقية

وحتى يتم انتقال النظم السياسية في المجتمعات التعددية، إلى النظم الديمقراطية التي تتوفر فيها مثل هذه الخصائص والمؤشرات الدالة على اجتيازها مرحلة الانتقال؛ فإنه لا بد من عوامل ودوافع تضعها على طريق الانتقال، يمكن تقسيمها إلى ما هو موضوعي وما هو ذاتي.

على صعيد الشروط **الموضوعية**، يركز التوافقيون على عناصر رئيسية خمسة. **العنصر الأول** هو حجم الدولة الذي يفضل أن يكون صغيراً من حيث المساحة وعدد السكان؛ **والعنصر الثاني** هو وجود التحدي الخارجي الذي يحفز على التضامن الوطني بين فصائل النخبة السياسية؛ أما **العنصر الثالث**، فهو وجود ميزان قوىً متوازن بين فئات المجتمع، بحيث لا تظن فئة منها أنها قادرة على الهيمنة على الفئات الأخرى. ويتمثل **العنصر الرابع** في أن يكون عدد الفئات المجتمعية مناسباً، بحيث لا تقل عن الثلاث، ولا تزيد على الخمس. فيما يركز **العنصر الرابع** على التباينات الواضحة بين الفئات المجتمعية، بما يمكّنها من بلورة مشاغلها ومطالبها واختيار ممثليها دون التباس.

أما في الشروط **الذاتية** للانتقال إلى الديمقراطية، فإن الديمقراطيين التوافقيين يركزون تركيزاً كبيراً على دور النخبة السياسية وعلى الهندسة السياسية التي تضطلع بها في تحقيق الانتقال المنشود.

من بين الدول التي كانت موضع أبحاث ودروس مقارنة، حظي لبنان وسويسرا بجهود مستمرة وبمقارنات متكررة. ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لكي يكتشف الفرق بين التقدم الكبير الذي أحرزته سويسرا في ترسيخ نظامها الديمقراطي، والارتقاء به، بحيث بات يمثل نموذجاً عالمياً لأي دولة ديمقراطية؛ وبين التعثر الذي أصاب النظام الديمقراطي في لبنان. ولكن يبقى هناك أوجه كثيرة للمقارنة بين البلدين، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار النمذجة التي أدخلها الديمقراطيون التوافقيون إلى الدول الديمقراطية في العالم. ويمكن أن نتبين هذه الأوجه، فيما نقيّم الانتقال إلى الديمقراطية في البلدين، والعوامل التي هيأت وساعدت على هذا الانتقال، على أن نركز على حدثين: **الأول** إعلان الدستور الفدرالي في سويسرا عام ١٨٤٨، **والثاني** إعلان استقلال لبنان على

أساس الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. ويولي عدد كبير من المؤرخين وعلماء السياسة هذين الحدثين اهتماماً كبيراً، خصوصاً بسبب تداخل العوامل الوطنية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في تاريخ كل من سويسرا ولبنان، حيث أثر هذا التداخل تأثيراً كبيراً في التطور الديمقراطي فيهما.

ثانياً: التطور التاريخي للبنان وسويسرا

لم يأتِ التطور الديمقراطي في البلدين، وخصوصاً في سويسرا، بصورة مفاجئة؛ وإنما على نحو متدرج، حيث كان للعوامل المساعدة، التي أشرنا إليها آنفاً، دور مهم في إنجاب الحدثين الديمقراطيين في البلدين. فعلى صعيد العوامل المساعدة الموضوعية، نجد أن كلا البلدين هما من الدول الصغيرة بالمعايير الدولية والإقليمية التي ينتميان إليها. فعدد سكان سويسرا اليوم لا يزيد على سبعة ملايين ونصف المليون نسمة، ومساحتها لا تتجاوز الستة عشر ألف ميل مربع. أما لبنان، فهو الأصغر من حيث عدد السكان (حوالى أربعة ملايين) والمساحة (حوالى ٤ آلاف ميل) بين دول أنظمة الديمقراطية التوافقية. ومن المفروض أن هذا العامل، كما ذكرنا آنفاً، يسهل إقامة علاقات وثيقة بين أطراف النخبة السياسية في البلاد، ومن ثم يلعب دوراً في اتفاقها على آليات التعاون الديمقراطي.

العامل الأهم في التكوين الطبيعي لسويسرا وللبنان، هو أن طبيعتهما الجبلية جعلتهما ملجأ، في مراحل تاريخية مختلفة، للفارين من الاضطهاد والاستبداد السياسي والديني، الذين كانت لهم مصلحة في حماية الحريات والتسامح العقيدي. وقد كان من بين الذين لجأوا إلى سويسرا، عرب أندلسيون احتموا في جبالها الحصينة، إبان محاكم التفتيش، هرباً من الاضطهاد. كما أن وقوع البلدين على مفاصل جغرافية مهمة، ومعابر تجارية في وسط أوروبا وشرق المتوسط، ساعدهما على الازدهار الاقتصادي، وعلى قيام برجوازية تجارية لعبت دوراً مهماً في دعم التطورات المفضية إلى قيام نظام ديمقراطي[١].

وقد حرمت الطبيعة سويسرا ولبنان من الأنهر الكبرى التي نبتت على ضفافها الحضارات التاريخية، كما حرمتهما من الثروات الطبيعية التي وفرت الرفاهية للعديد من المجتمعات. ولكن كان لهذا الحرمان جوانبه الإيجابية، إذ أبعد عن كل

---

(١) Hugh Seton-Watson, *Nations and States: An Enquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism* (London: Methuen, 1977), p. 76.

منهما احتمالات التحول إلى دولة ريعية أو مجتمع هيدروليكي، يعتمد اعتماداً كلياً على السلطة المركزية، وحفز الأفراد على تدبير شؤون معيشتهم. وهو ما ساعد أيضاً على نشوء برجوازية محلية في البلدين، مهّدت، على المدى الطويل، لقيام النظام الديمقراطي فيهما. وإذ يتحدث البعض عن الحتمية التاريخية التي تأتي بالتطور السياسي، فإن بعض الذين كتبوا عن تاريخ سويسرا، وكتبوا عن خصائصها الجغرافية والطبوغرافية تحديداً، يجدون في هذه الخصائص شيئاً من الحتمية الجغرافية التي ساعدت على قيام نظام ديمقراطي فيها، وهو ما يمكن أيضاً قوله، استطراداً، عن لبنان.

العامل الآخر المساعد على الانتقال إلى النظام الديمقراطي التوافقي في كلا البلدين كان التوازن النسبي بين الفئات المجتمعية فيهما، والظروف التي ساعدت كلاً من هذه الفئات على التعبير عن نفسها، وعلى صياغة مطالبها وحاجاتها بمقدار واسع من الحرية. مقومات البلدين، والتوازن الفئوي بين مكوناتهما المجتمعية، جعلت من الصعب على فئة من هذه الفئات أن تسحق الفئات الأخرى، كما حصل في بعض المجتمعات والدول الأوروبية والمشرقية. والتوازن الذي نتحدث عنه هنا لا يعني التوازن بمعناه الديمغرافي الضيق؛ ولكن بمعانيه الأوسع التي تشمل القدرات الاقتصادية والميزات الاستراتيجية المختلفة التي تمتلكها هذه الفئات المختلفة، ما جعل القضاء على أي منها أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

لقد تكونت سويسرا قبيل عام ١٨٤٨ من أقلية كاثوليكية وأكثرية بروتستانتية. وقد ظهرت تباينات واضحة، ميزت بعض الفئات السويسرية من بعضها الآخر. فأغلب الأكثرية البروتستانتية ظاهرت الليبرالية، وكانت وما تزال تنطق بالألمانية، ويغلب عليها الطابع المديني من حيث الإقامة والسكن والمهنة؛ خصوصاً من حيث العمل في الصناعة والتجارة. أما الكاثوليك، فقد غلب عليهم الطابع الريفي والمحافظ دينياً وسياسياً واجتماعياً، ويعمل أكثرهم في الزراعة، وينطقون بالفرنسية أو الإيطالية. إلى جانب هذه الفئات، ثمة فئة قليلة تنطق بالرومانشية، وهي من بقايا اللغة اللاتينية القديمة[٢].

تمرس أبناء هذه الفئات المجتمعية من سكان الجبال السويسرية الحصينة بالسلاح، وعملوا لعقود كثيرة من الزمن كمرتزقة، واشتهروا ببأسهم العسكري،

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

وهذا ما ساعدهم على الحفاظ على استقلاليتهم كشعب وجماعات وأفراد، فقد كان من الصعب القضاء عليهم وإرضاخهم بالقوة، كما حصل لبعض الفئات المجتمعية في مجتمعات أوروبية أخرى. ويشهد تاريخ سويسرا على هذا التميز، كما حدث في معركة مورغارتن الشهيرة عام ١٣١٥، حيث ألحقَ عدد قليل من السويسريين، لم يتجاوز ٢٥٠ مقاتلاً، هزيمة تاريخية بقوات نمساوية غازية، بلغ تعدادها حوالى ١٥ ألف جندي، فتمكنوا بذلك من حماية استقلالهم ونظامهم السياسي، الذي كان أقرب إلى النموذج الديمقراطي من إمبراطورية هابسبورغ النمساوية.

هذا عن سويسرا، أما لبنان فتركيبه المجتمعي معروف وقد استقر على حاله الراهن بعد إعلانه كدولة، لبنان الكبير، عام ١٩٢٠. ولا ريب في أنه منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٤٣، طرأت عليه متغيرات كثيرة، إلا أنها لم تبدل تبديلاً رئيساً في تركيبه المجتمعي.

تلك هي أبرز العوامل الموضوعية التي ساهمت في تكييف مصير التحول الديمقراطي في سويسرا ولبنان؛ أما العامل الخارجي وخصائص النظام الديمقراطي التوافقي والمؤشرات التي يمكن من خلالها رصد التطور الذي طرأ على هذا النظام وواقعه الراهن في البلدين، فهذا ما يمكن اكتشافه بدقة أكبر عبر تتبع التطورات التي أدت إلى اللحظتين الحاسمتين في تاريخ تطور نظام الديمقراطية التوافقية فيهما.

١ ـ التجربة السويسرية

إن تاريخ السويسريين مع التطور الديمقراطي طويل ومركّب، كما أشرنا آنفاً، وقد انطوى على ثلاثة صراعات: **الصراع الأول** كان بين السويسريين، من جهة، والقوى الخارجية وخصوصاً الإمبراطورية النمساوية التي حاولت الهيمنة على سويسرا، من جهة أخرى. **والصراع الثاني** كان بين أرستقراطيي المدن والريف ضد البرجوازية، ومن بعدها ضد الطبقة العاملة الصاعدة؛ أما **الصراع الثالث**، فكان بين الكونفدراليين الأرستقراطيين والمحافظين من جهة، والفدراليين من جهة أخرى. وهذه الصراعات، على حدتها، لم تذهب بالتوازن النسبي المساعد على التطور الديمقراطي، ووصلت إلى مراحل حاسمة في مطلع القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيم المراحل التي سبقت صدور دستور ١٨٤٨، وقيام الدولة السويسرية الحديثة، إلى مرحلتين رئيسيتين، شكلتا بمجملهما مسيرة الانتقال إلى الديمقراطية التوافقية، التي استمرت حتى أيامنا هذه:

أ ـ المرحلة الأولى: مرحلة قيام جمهورية هيلفيتيا

في مطلع ذلك القرن، احتلت القوات الفرنسية الأراضي السويسرية، وأعلنت فرنسا، بزعامة نابليون بونابرت، قيام دولة سويسرا الموحدة، وأطلقت عليها اسم الجمهورية الهلفيتية؛ فلقيت تجاوباً لدى فريق من السويسريين. وكان بعض هؤلاء قد تجمع، قبل الاحتلال الفرنسي لسويسرا، في جمعية دعيت بـ «الجمعية الهيلفيتية». وأصدرت الجمهورية الجديدة دستوراً حمل بصمات فرنسا البونابرتية، فقد رسخ مركزية الدولة على حساب النزعتين الكونفدرالية والفدرالية المنتشرتين بين السويسريين. وقد تجلت هذه المركزية في إعطاء الدولة السويسرية، بصورة حصرية، صلاحية منح السويسريين الحق في المواطنة، بعد أن كانت هذه من صلاحية الكانتونات وحدها؛ كما تجلت في توحيد العملة والمقاييس والمكاييل.

وبدلاً من الدايت، أي المجلس التشريعي الكونفدرالي، الذي كان يجتمع مرة واحدة خلال السنة، والذي كان ضعيف الصلاحيات؛ استحدث الدستور الهلفيتي سلطة تشريعية مركزية منتخبة من قِبل المواطنين. وتكوّن المجلس النيابي «الكبير» المستحدث من غرفتين، تُمَثَل فيهما الكانتونات بصورة متساوية. وأكد الدستور الجديد المساواة بين المواطنين، ما أدى إلى تقويض الكثير من الامتيازات التي كان الأرستقراطيون ورجال الدين يتمتعون بها؛ إلا أن المساواة لم تشمل المرأة، التي لبثت محرومة من حق الاقتراع حتى السبعينيات من القرن الفائت. وقد أقر الدستور الهلفيتي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وأكد كذلك حقوق السويسريين الديمقراطية، مثل التعبير عن الرأي والاجتماع واختيار ممثليهم في المجلس الكبير بحرية كاملة.

لقيت المبادئ الدستورية الجديدة، والإجراءات التي طبقتها الحكومة الهلفيتية، تجاوباً لدى البعض من السويسريين. فقيام الدولة المركزية في سويسرا، تماماً مثل قيام الدول المركزية في بقية المناطق الأوروبية، أفاد الطبقة البرجوازية بشقيها الصناعي والتجاري، ونشط الاقتصاد. كما أن الحد من سلطات رجال الدين، وخصوصاً الكنيسة الكاثولكية، أرضى السويسريين العلمانيين المتأثرين بأفكار التنوير. وكذلك، فتأكيد مبادئ الحرية والمساواة والإخاء، استجاب لمطالب العديد من السويسريين الذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية. إلا أن السويسريين، أو الأكثرية الكبيرة من بينهم، ما لبثوا أن انقلبوا على هذه الجمهورية، مدفوعين

بعوامل متعددة، كان في طليعتها أن الديمقراطية كانت مفروضة من فوق[٣]؛ ومن قوة أجنبية ومحتلة، كثيراً ما تصرفت على نحو يذكّر السويسريين بهذه الحقيقة، أكثر مما ذكرهم بمبادئ الثورة الفرنسية.

هذه العوامل أدت إلى تجدد الحروب والانتفاضات المسلحة والاقتتال الذي اتخذ طابعاً مركباً أيضاً، حيث إنه كان أحياناً بين السويسريين أنفسهم، أي بين المحافظين والليبراليين؛ وفي أحايين أخرى بين السويسريين والفرنسيين. ورغبة في إيجاد حل للمعضلة السويسرية، قام نابليون بالتوسط والتحكيم بين الأطراف السويسرية المتصارعة، بحيث تم الوصول إلى دستور جديد، أعاد سويسرا إلى ما كانت عليه قبل قيام الدولة الهيلفيتية، بيد أنه لم يغير كثيراً من العلاقة مع فرنسا. وعندما هُزم نابليون بونابرت، أعاد الزعماء الأوروبيون المنتصرون رسم الخريطة الأوروبية، في إطار مؤتمر فيينا عام ١٨١٥؛ فكان من بين ما قرروه إحياء الكونفدرالية السويسرية، والعديد من الخطوات والتغييرات التي تمت في إطارها.

ب ـ المرحلة الثانية: مرحلة العودة إلى الفدرالية السويسرية وإعلان الدستور

اعتبر المحافظون السويسريون العودة عن جمهورية هلفيتيا، فرصة للعودة إلى نظام الامتيازات الاجتماعية التي سبقتها، والى سحب العديد من الحقوق الديمقراطية التي نالها السويسريون من التداول؛ ما أدى إلى التباعد ـ في منتصف القرن التاسع عشر ـ بين السويسريين المحافظين من جهة، والعلمانيين والإصلاحيين من جهة أخرى.

وبلغ التباعد حد اللجوء إلى حرب بين فريقي الصراع السويسري، لم تدم أكثر من شهر واحد، وسقط فيها أقل من مئة قتيل، أكثرهم كان غير مقصود، مما دعا بعض المؤرخين إلى وصفها بالحرب المدنية جداً (Very Civil War)، إلا أن هذه الحرب، على قصر مدتها وقلة ضحاياها، تركت آثاراً بعيدة المدى في سويسرا، بحيث يمكن القول إنها ختمت مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، ومهدت للمرحلة التالية، أي مرحلة توطيد النظام الديمقراطي. كان المدخل الرئيسي والأبرز لهذا التحول، هو الصدمة الإيجابية التي أوقعتها الحرب بكافة السويسريين. فرغم أن الإصلاحيين والليبراليين والبروتستانت، الذين قاد قواتهم

(٣) Switzerland's History, «History of Switzerland,» <http://history-switzerland.geschichte-schweiz.ch/>.

الجنرال دوفور، سجلوا انتصاراً حاسماً على المحافظين والكاثوليك، إلا أن جميع الفرقاء أدركوا أن موازين القوى بينهم، وأوضاع بلادهم، لن تسمح لأي فريق بتسجيل نصر حاسم على الفريق الآخر(٤). وازداد كذلك وعي أطراف النخبة السياسية السويسرية بضرورات التفاهم من أجل الحفاظ على مصالح بلادهم الصغيرة الحجم والعدد، في خضم الصراعات بين الإمبراطوريات الكبرى، التي كانت تطمع إلى السيطرة على القارة الأوروبية.

هذا الوعي المستجد، أفضى بدوره إلى وضع حد نهائي لمرحلة الحروب والاقتتالات بين السويسريين، ولم يعد أحد من القوى السويسرية الفاعلة يفكر في اعتماد العنف أسلوباً للتغيير، بل انصرفت هذه القوى إلى استخدام الآليات والوسائل والمبادئ الديمقراطية، كممر إلى التغيير والإصلاح. واقترن التصميم على اعتماد الوسائل الديمقراطية بإصدار دستور عام ١٨٤٨. ولم يختلف هذا الدستور اختلافاً كلياً عن دستور الجمهورية الهلفيتية، من حيث تأكيده الطابع الديمقراطي للنظام السياسي السويسري؛ ولكنه اختلف عنه من حيث إنه جاء أقرب إلى نموذجي الديمقراطية التوافقية والمباشرة، منه إلى الديمقراطية التنافسية والتمثيلية؛ بالمقارنة مع النظام السياسي الذي استحدثه دستور الجمهورية الهلفيتية.

تجلى هذا التحول أولاً في اعتماد الدستور الجديد الصيغة الفدرالية بصورة نهائية. وهذه الصيغة كانت بمثابة الحل الوسط بين النزعة المركزية التي حظيت بتأييد الإصلاحيين والراديكاليين والبروتستانت، والنزعة الكونفدرالية التي كانت منتشرة بين المحافظين والكاثوليك. كذلك، تجلى التحول صوب الديمقراطية التوافقية في تركيب السلطة الفدرالية السويسرية، وهي أعلى سلطة تنفيذية في البلاد. فهي تتكون من سبعة أعضاء يتخذون قراراتهم بالإجماع، ويجري انتخاب هؤلاء من قبل البرلمان السويسري، وليس من قبل الشعب مباشرة. ووفقاً لاتفاق ضمني بين الفئات الرئيسية السويسرية دعي بالصيغة السحرية، فإنه من الضروري أن يكون بين أعضاء المجلس ممثل واحد عن كل من السويسريين الفرنسيين والألمان، وكذلك عن كل من الكانتونات الثلاثة الأكبر، وهي زوريخ وبرن وفود، وليس من الجائز أن يكون لأي من هذه الكانتونات أكثر من ممثل واحد في المجلس التنفيذي؛ أما رئيس المجلس، فإنه ينتخب بصورة دورية كل عام. إضافة إلى هذه المبادئ التوافقية، فقد اشتمل دستور ١٨٤٨ على صواب استخدام

(٤) المصدر نفسه.

الاستفتاء على القوانين، وسمح للمواطنين بحق إلزام الحكومة السويسرية بإجراء استفتاء على أي قانون يعارضونه أو يجدونه مخالفاً للدستور ولمصالحهم وقناعاتهم.

هذه المبادئ التي تم التفاهم عليها بين الإصلاحيين والمحافظين من السويسريين، لم ترق لقادة الأنظمة المحافظة في فرنسا والنمسا وبروسيا، فهددوا السويسريين بالحرب إن هم أقدموا على تغيير دستورهم بصورة أحادية؛ إلا أنهم، ولحسن طالع السويسريين لم يتمكنوا من تنفيذ تلك التهديدات، بسبب انشغالهم بمواجهة الانتفاضات والحركات الثورية التي انتشرت في القارة الأوروبية خلال تلك المرحلة. هذه التهديدات عمقت شعور السويسريين بأهمية الائتلاف الوطني، كسبيل ضروري من أجل صيانة نظامهم الديمقراطي وحماية حقوقهم السياسية، ورسخت التزامهم بالحياد بين المعسكرات المتصارعة، ما ساعد على توفير مرور آمن لهم من مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، إلى مرحلة توطيدها. فهل كان حظ اللبنانيين بعد قرن من الزمن حسناً، كما كان حظ السويسريين؟

٢ ـ التجربة اللبنانية

كما أعلنت فرنسا الجمهورية الهلفيتية في سويسرا، فإنها أعلنت أيضاً قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. وجاء هذا الإعلان مماثلاً لإعلان الدولة الهلفيتية، من حيث تلبية رغبات السكان، فقد استجاب لرغبات فريق من سكان الدولة اللبنانية الناشئة، ولم يلبِّ مطالب فريق آخر منهم. فلبنان مثل سويسرا، ضم فئات متنوعة دينياً وعقائدياً واجتماعياً. وهذه الفئات كانت تختلف بحسب هويتها الوطنية، بحيث انقسم اللبنانيون إلى فريقين رئيسيين، واحد يعتبر نفسه لبنانياً فحسب، وآخر يعتبر نفسه عربياً. أما الموقف من الديمقراطية، فقد اتصل اتصالاً مباشراً بمسألة الهوية الوطنية، وتطور هذا الموقف، قبل أن يصل إلى النظام الديمقراطي، عبر مرحلتين تارخيتين مهمتين، وعدد من المحطات الفرعية.

أ ـ المرحلة الأولى: هي المرحلة العثمانية، بدأت خلالها حركة نشيطة للمطالبة بالحريات السياسية، وبالمساواة بين مواطني الدولة العثمانية، خصوصاً في المدن اللبنانية.

ب ـ المرحلة الثانية: مرحلة الانتداب الفرنسي، حيث تشكلت الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠من سلطة مركزية، تجسدت أساساً في المفوض السامي الفرنسي، الذي كان يقبض على كافة السلطات ويدير الشؤون عبر «. . . سلسلة لا نهاية لها من القرارات»، يتبعه حاكم فرنسي وموظفون لبنانيون يعملون تحت

الرقابة المشددة للمستشارين الفرنسيين، هذا بالإضافة إلى لجنة إدارية مكونة من لبنانيين يجري اختيارهم على أساس أنهم يمثلون الطوائف اللبنانية الرئيسية، ولكن دون أن تكون لهذه اللجنة صفة تقريرية جدية[٥].

كان النظام السياسي الذي فرضه الانتداب، منذ البداية وحتى نهايته عام ١٩٤٣، تجلياً لنموذج الدولة الأوتوقراطية التي يصفها جوان لينز بأنها تلك التي تتوفر فيها «. . . تعددية محدودة ولكن غير مسؤولة، تسودها عقليات ضيقة، وتفتقر في الوقت نفسه إلى العقائد المتطورة. قادتها ونخبها الحاكمة الصغيرة يمارسون سلطة مطلقة ينقصها التحديد»[٦]. ولئن وجد بعض السويسريين شيئاً من هذا النموذج الأوتوقراطي في دولة هلفيتيا، فإنه من المؤكد أن دولة الانتداب الفرنسي كانت أكثر أوتوقراطية في لبنان، الدولة المشرقية والعربية، مما كانت عليه الدولة الهيلفيتية في سويسرا، الدولة الأوروبية التي بنيت على النسق البونابرتي الفرنسي.

وفيما أيد بعض اللبنانيين بعض الوقت تلك الدولة الجديدة، فإنها جوبهت بمعارضة قوية في لبنان وسورية، ما جعل سلطات الانتداب تصدر دستوراً أعلنت بموجبه الجمهورية اللبنانية ذات النظام الديمقراطي البرلماني. وقد نص الدستور الصادر عام ١٩٢٦ على المساواة بين اللبنانيين، وضمن حرية الاعتقاد والتعليم والتعبير عن الرأي والاجتماع. كذلك نص على الفصل بين السلطات، وعلى قيام سلطة تشريعية منتخبة مكونة من مجلسي شيوخ ونواب. وتضمن الدستور نصوصاً أخرى بغرض تكريس لبنان كدولة ديمقراطية برلمانية. وتضمن الدستور اللبناني كذلك المادتين ٩٥ و٩٦، اللتين نصتا على أن تراعى بصورة مؤقتة، حقوق الطوائف التي يتكون منها لبنان، في إسناد المناصب الحكومية إلى اللبنانيين[٧].

وكان صدور الدستور محطة على طريق التطور الديمقراطي، ولكنه لم يكن

(٥) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة وتحقيق حسن قبيسي، ٢ مج (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢)، ص ٥٧٨.

(٦) Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratization and Consolidation: Southern Europe, South America and Post Communist Europe* (Baltimore, MD; London: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 38.

(٧) أحمد زين، **محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته: ١٩٢٦ ـ ١٩٩٠** (بيروت: مجلس النواب، المديرية العامة للدراسات والبحوث، ١٩٩٣)، ص ٩٥.

محطة مهمة. فالدستور سمح لسلطات الانتداب أن تختار نصف أعضاء مجلس الشيوخ، وثلث أعضاء مجلس النواب. واتبعت السلطات سياسة إقصائية صارمة تجاه ذلك الفريق الواسع من اللبنانيين الذي أيد فكرة الوحدة العربية. ودأب الفرنسيون على التدخل في سائر مراحل الانتخاب ومستوياتها، وذلك لضمان وصول النواب المؤيدين لفرنسا إلى المجلس النيابي، وإلى المقاعد الوزارية، وحتى إلى الرئاسات الثلاث(٨).

هذه السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب، سمحت لها بهندسة الأوضاع السياسية في لبنان، حتى بدأت تطرأ متغيرات مهمة على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، أدت إلى تفعيل تلك العوامل التي اعتبرها التوافقيون مساعدة على قيام نظام ديمقراطي توافقي في المجتمعات التعددية.

فقبل أن تتكشف ثغرات النظام الانتدابي، لبث الفريق المؤيد له يعتقد أنه قادر على بلوغ غايته، أي قيام دولة لبنانية مستقلة، بيد أن تياراً مهماً داخل هذا الفريق توصل إلى الاعتقاد أن هذا الأمر لم يكن متيسراً في ظل النظام الانتدابي، خصوصاً في ظل الأوضاع الدولية المتغيرة، والتحديات التي بدأ الفرنسيون يعانونها في الساحة الأوروبية، وصولاً إلى وقوع فرنسا في قبضة الاحتلال الألماني. وما لبثت هذه الأوضاع المتغيرة أن انتقلت إلى المشرق العربي نفسه، خصوصاً بعد أن دخلت القوات البريطانية سورية ولبنان، وحاجة الحلفاء الماسة والمتفاقمة إلى استرضاء العرب، حيث إن قسماً واسعاً من الحرب دار في المنطقة العربية.

كذلك، شعر قادة هذا التيار أن موازين القوى الداخلية والإقليمية لن تسمح للانتداب ومؤيديه بالاستمرار في اتباع السياسة الإقصائية ضد الفريق المعارض للانتداب. في الوقت نفسه، تحول تيار مهم من العروبيين اللبنانيين عن نظرتهم المعارضة للدولة اللبنانية، وعن مطالبتهم الحكومة الفرنسية نفسها بتبديل الواقع الجيوسياسي في علاقة لبنان وسورية. وحيث اقتنع قادة هذا التيار بأن قسماً وازناً من اللبنانيين يؤيد استقلال لبنان، وأنه لا يمكن تجاهل هذا الفريق، فقد اتجه هذا التيار من العروبيين إلى الانفتاح على الوطنيين اللبنانيين، وإلى بناء تحالفات معهم، دون أن يشعر أنه مضطر إلى التخلي عن أهدافه بعيدة المدى.

---

(٨) Raghid El-Solh, *Lebanon and Arabism: National Identity and State Formation* (London; New York: I.B. Tauris; Oxford: In association with Centre for Lebanese Studies, 2004), pp. 74-80.

في ظل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، نشأ في لبنان ائتلاف كبير من النوع الذي يتحدث عنه الديمقراطيون التوافقيون، كشرط رئيسي للانتقال إلى الديمقراطية. ولقد ضم ذلك الائتلاف فريقاً كبيراً من القوميين اللبنانيين من جهة، والعروبيين اللبنانيين، من جهة أخرى أخرى. وتأسس هذا الائتلاف على تفاهم بين الجانبين، دعي بالميثاق الوطني اللبناني، الذي كان مثل «الصيغة السحرية» السويسرية، علماً أن هذا الميثاق لم يكن مكتوباً، بل كان صيغة ضمنية. ويتضمن الجانب الأبرز في الميثاق أربع نقاط رئيسية:

الأولى، إنهاء السياسة الإقصائية الموجهة ضد العروبيين اللبنانيين، الذين كانوا يمثلون نصف سكان لبنان على الأقل، وضد ممثليهم الحقيقيين.

الثانية، قبول العروبيين النهائي بمشروعية الدولة اللبنانية بحدودها القائمة آنذاك، على ألا يحرم هؤلاء من حقهم في العمل من أجل تحقيق أهدافهم عبر الأُطر الشرعية والدستورية.

الثالثة، هي الإقرار بأن لبنان بلد ذو وجه عربي.

الرابعة، هي العمل على إنهاء الانتداب الفرنسي وكافة مندرجاته، وعلى الابتعاد عن إعطاء أي دولة أجنبية مركزاً ممتازاً في لبنان، خصوصاً إذا كان من نتائج هذا الترتيب تهديد استقلال لبنان والدول العربية.

ما عدا ذلك، فإن الميثاق الوطني الذي تم التفاهم عليه لم يبدل أياً من المبادئ والمواد المتعلقة بالحقوق الديمقراطية للبنانيين، التي تضمنها الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، كما أنه لم ينقض المبدأ الذي اعتمده ذلك الدستور تجاه المراعاة المؤقتة لمسألة التمثيل العادل للفئات اللبنانية في تشكيل الحكومات.

خاض الائتلاف الكبير المستند إلى صيغة الميثاق الوطني انتخابات نيابية تميزت بانحسار كبير في قدرة السلطات الفرنسية على التدخل وعلى فرض نتائجها سلفاً كما كانت تفعل من قبل. وجاء المجلس النيابي بأكثرية نيابية موالية للائتلاف، خصوصاً بعد أن انتزع من يد الفرنسيين، ومن يد السلطات التي كانت تظاهرهم، حق تعيين ثلث أعضاء المجلس. وتبع ذلك سلسلة من النتائج والمتغيرات اللبنانية، كان من أهمها حصول لبنان على استقلاله. وفتح الاستقلال الطريق أمام ولوج مرحلة جديدة في تاريخ التطور الديمقراطي في لبنان، أي مرحلة توطيد الديمقراطية وترسيخها، فهل مشى اللبنانيون على هذا الطريق كما

فعل السويسريون من قبل بعد أن أقروا دستور عام ١٨٤٨؟ لم يتمكن لبنان من ارتياد مرحلة التوطيد والترسيخ بنجاح كما فعل السويسريون، ولكن ما يحسب له هو أنه حافظ على نظامه الديمقراطي في فترات انحسار الديمقراطية عن أكثر مناطق العالم، وفي مراحل كانت فيها الأنظمة الاستبدادية تبسط ظلها على أكثر دول العالم الثالث، وعلى نصف القارة الأوروبية.

٣ ـ دروس مستفادة

نستخلص من التجربتين اللبنانية والسويسرية دروساً تتعلق بالنقاط التالية:

النقطة **الأولى** أن الظرف الأنسب للانتقال هو ضعف الفاعل الخارجي، حيث يتبين لنا، من خلال التجربتين، أن انحسار تأثير الفاعل الخارجي يتحقق مع توفر شرطين: **الأول** هو تعدد المصالح الأجنبية وتناقضها، بحيث يعطل الواحد منها تأثير الآخر، أو يخفف منه، ما يمنح البلد الذي يتأهب للانتقال إلى الديمقراطية حيزاً أوسع من حرية التصرف والقرار. **والثاني** أن يغلب على العلاقة بين هذه الأطراف الدولية طابع الصراع والتنافس السلمي والسياسي؛ وإلا فإن نشوب حرب بين هذه الأطراف، قد يهدد بجر بلد الانتقال إلى الديمقراطية، بتحوله إلى أرض قتال وصراع مسلح بين الأطراف الدولية، ما يعطل عملية الانتقال.

النقطة **الثانية** أن فرض الانتقال إلى الديمقراطية «من فوق»، ومن قبل طرف خارجي، قد ينجح في حالات استثنائية، مثل النموذج الياباني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن تجربتي سويسرا ولبنان تؤكدان على استثنائية الحالة اليابانية، وباعتبار أن انفراد طرف خارجي بالتحكم في أوضاع البلد المعني لا يسهل الانتقال إلى الديمقراطية. ما عدا ذلك، فإن مساندة أطراف خارجية للتحول الديمقراطي في دول غير ديمقراطية، يساهم في نجاح هذا التحول.

النقطة **الثالثة** هي أنه في المجتمعات التعددية، لا يكفي أن يضمن النظام الديمقراطي حق الأكثرية في ممارسة الحكم. ولكن من شروط الديمقراطية أيضاً حماية الأقلية، وتوفير فرص معقولة لها بالتحول إلى أكثرية. هذا الشرط حققته التجربة السويسرية بنجاح، بينما ما يزال مشكلةً خلافيةً في لبنان.

النقطة **الرابعة** هي أن للنخبة السياسية دوراً كبيراً في الانتقال إلى الديمقراطية. وحتى تضطلع هذه النخبة بهذا الدور، فإنه يتحتم عليها أن تتمتع بثقافة ديمقراطية، وأن تعي مصالحها الاقتصادية، فتدرك أن النظام الديمقراطي،

بما يوفره من حكم القانون ومشاركة شعبية، يعزز مصالحها. وكما نرى في تجربتي سويسرا ولبنان، فقد تأثرت النخب السياسية في البلدين بمبادئ الثورة الفرنسية، وبقيم الحرية والمساواة، في المراحل التكوينية للدولتين. ولعب الوعي الاجتماعي لدى البرجوازية المدنية في سويسرا دوراً مهماً في تحديد موقفها من النظام السياسي وفي انحيازها إلى الديمقراطية.

النقطة **الخامسة** تتمثل في كون طابع الاقتصاد والإنتاج، في المجتمعين السويسري واللبناني، قد لعب دوره في بلورة النظام السياسي. فالاقتصاد في البلدين يعتمد، إلى حد كبير، على المجهود الإنساني. ويمكن للمرء أن يجد في تجربة البلدين وانتقالهما إلى الديمقراطية ما يدعم التحليلات التي تربط بين الاقتصاد الريعي والمجتمعات الهيدروليكية من جهة، والعجز الديمقراطي من جهة أخرى.

المناقشـات

١ ـ أحمد الشاهي

هل من الممكن أن يُعاد تشكيل نظام لبنان لعمل كانتونات على غرار ما هو قائم في سويسرا؟

رغيد الصلح، مقاطعاً، هذا يحدث تلقائياً. .

٢ ـ جورج القصيفي

إذا ما انطلقنا مما طرحت: الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولى، ثم الديمقراطية العددية؛ فما الفترة التي تراها مناسبة للانتقال إلى الديمقراطية العددية في لبنان حيث تكون المواطنة هي الأساس؟ ويشغلني حالياً موضوع الوصول إلى لبنان اللاطائفي والوصول إلى مرحلة المواطنة.

٣ ـ عبد الوهاب الأفندي

القضية التي أثيرت الآن تعيد طرح القضية التي تكلم عليها د. علي الزميع حول وضع القبيلة في النظام السياسي العربي. الديمقراطية التوافقية تتعامل مع الكيانات المكونة على أساس أنها دول أو كيانات تتفاوض، في حين إن الديمقراطية العادية تتعامل مع الأفراد (وهذا مهم) بنوع من السيولة والمرونة في ما يتعلق بالاستجابة للواقع، فهي تخضع لقوانين السوق. أما في النظام التوافقي، فالمرونة محدودة، والفرد قد لا يكون عنده خيار غير الانتماء إلى الطائفة، وقد لا يريد الانتماء إلى الطائفة أو القبيلة ويريد أن يشكل كياناً آخر. ففي لبنان حزب شيوعي لا أدري ما هويته الطائفية، لكن انتشاره محدود. ولا أريد هنا أن أطلق أحكاماً مسبقة وأقول إن هذه فترة انتقالية بالضرورة، لكن هذا الأمر يجعلنا نقدم

تساؤلاً مهماً، هو كيف يمكن الاستفادة من هذا النموذج؟ خصوصاً أننا نرى أن دولاً عربية أخرى، كنا نظنها أنها تطورت باتجاه بعيد عن الطائفية (مثل العراق ومصر وسورية)، قد عادت الآن إلى هذا التوجه الطائفي؛ فربما يحتاج هذا الأمر إلى التفكير بشكل أكثر عمقاً. كيف يمكن خلق نظام ديمقراطي يتعامل مع ظاهرة التعددية الطائفية والقبلية؟ وكيف يمكن تعميم هذا النظام؟

٤ ـ خديجة صفوت

القياسات بين لبنان وسويسرا موضوعية ومنطقية، ولكن البعد الاقتصادي يختلف، وقد أشرتَ إلى هذا العامل دون التركيز عليه. فما العوامل التي أدت إلى ثراء سويسرا؟ هل الهجرة التي سببتها الخلافات بين المسلمين، جاءت بأثرياء بعض الأقوام إلى سويسرا وغيرها؟ وهل كان الاضطهاد الكاثوليكي في إسبانيا وراء هجرة المال، أو ما أسميه رأس المال الهارب إلى سويسرا؟ وهل باتت هجرة الأموال بهذا الوصف، من أسباب ثراء سويسرا؟ حتى وإن كان لدى سويسرا ـ زيادة على الثروات المهاجرة حول العالم نهاية القرن الخامس عشر مثلاً ـ ما هو أهم من النفط، وهو رساميل عولمية ومودعات من المعادن النفيسة والتحف، وقد باتت هذه الأخيرة أهم من العملة، وأحياناً من الذهب. وإلى ذلك، فقد تراكم مزيد من تلك التحف والودائع وغيرها في مصارف سويسرا منذ ما بين الحربين على الأقل. وعليه، فالبعد المالي المحصن لسويسرا، بوصفها الآن خزينة العالم، غائب في لبنان، الذي ليس لديه ثروات تذكر، إلا بعض الثروات الفردية.

وإذا تأملت حالتي سويسرا ولبنان، تجد أن كليهما فائض إنتاج إمبراطوريات سابقة على الرأسمالية، سواء النمساوية ـ المجرية، أو العثمانية. وعليه، أرى أنه بالنظر إلى لبنان، فإن القياس سيكون أوقع بين لبنان والسودان، وربما اليمن. وكنت قد أشرت إلى القياس بين السودان ولبنان في لقاء العام الماضي، إلا أن تلك الإشارة قوبلت بنوع من الاستنكاف. ولا أعقد ذلك القياس لسبب ذاتي، فتلك حقيقة موضوعية، فهل السودان أقل من أن يضاهى بلبنان؟ وأزعم أن لبنان أقرب إلى اليمن، فحيث إن اليمن ناتج أو محصلة توازن القبائل لا أكثر، فالقبائل اليمنية أغلبها متناحر، وأخبار الشنق تتكرر يومياً، وتبدو كالنشرة الجوية. وفي المقابل، فلبنان حاصل توازن طوائف، فلا يشنق ماروني ما لم يقابله مسلم، والعكس صحيح. إن البعد القبلي في اليمن كالتنوع الطائفي الماثل في لبنان، رغم الفترة ما بعد الحداثية.

٥ ـ علي الزميع

في ضوء ما أشار إليه الأخ جورج وأثار انتباهي بشأن الديمقراطية التوافقية، أود أن يكون هناك مزيد من الشرح حول ما إذا كان المقصود بالديمقراطية التوافقية هو مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية القائمة على الأغلبية والمواطنة؛ أم أن هناك احتمالاً بأن تسود ديمقراطية توافقية دستورية كمرحلة نهائية. بحسب فهمي، فإن الديمقراطية التوافقية مرحلة تؤدي في النهاية إلى ديمقراطية الأغلبية والمواطنة؛ وقد طرحت في لبنان بهذا الشكل، لكن من الممكن، في تصوري، أن تطرح الديمقراطية التوافقية بين المسلمين والأقباط، أو بين البدو والحضر. عندنا في الكويت، عندما نوقش قانون الانتخابات، كانت القضية توافقية، بإعطاء القبائل بعض المقاعد، وهذا يلغي مسألة المواطنة. أنا أطرح مجرد تساؤل: هل الديمقراطية التوافقية مجرد مرحلة أم لا؟

٦ ـ كامل مهدي

الديمقراطية التوافقية تفترض وجود فئات محددة لها معالم معينة، لكن الفئات في لبنان تغيرت، وتتغير. فقد كانت في السابق فئة مسيحية وأخرى مسلمة، وتحولت الآن إلى ثلاث فئات، بالإضافة إلى الفئات الأخرى الأصغر، فيما التوازن غير مستقر، فإن قُنن أو أُطر لهذا التوازن في شكل دستوري، فكيف ستعمل الديمقراطية التوافقية في ظل هذا الوضع؟

٧ ـ أسامة رشدي

هل وصفك الحالة اللبنانية بالديمقراطية التوافقية هو وصف مناسب، أم أننا أمام ديمقراطية طائفية، بمعنى مجموعة طوائف تحاول التعايش بشكل ما؟ لأن الديمقراطية التوافقية قد تكون في مصر، أو في أي دولة أخرى، حيث يمكن أن يحدث التوافق بين قوى سياسية أو تيارات سياسية معينة، لشكل الدستور أو شكل نظام الحكم. ولكن الحالة اللبنانية هي نوع من التوازن الطائفي، وقد أكدت الأحداث اللبنانية الأخيرة عدم قدرة لبنان على الخروج من هذه الحالة، فعندما اتخذت حكومة السنيورة بعض القرارات بشكل انفرادي، أدّى ذلك إلى حرب أهلية جديدة. لا أفق إذن لخروج لبنان في المرحلة القادمة من الحالة الطائفية، بل بالعكس، فإن التوازن الديمغرافي الذي كان مبنياً عليه التوازن الطائفي القديم، هو الآن في سبيله إلى الاضمحلال، حيث إنه يسير في اتجاهات

مختلفة عما كانت عليه في فترة الخمسينيات حين كانت الكتلة المارونية مهيمنة، وأعتقد أن هؤلاء الآن من أكثر الناس خوفاً من تغيير هذه المعادلة الطائفية، التي لو تغيرت ستتغير أمور كثيرة.

٨ ـ جمعة القماطي

أود هنا التعليق ببضع نقاط: النقطة **الأولى** هي أنني عندما زرت بيروت لأول مرة في شباط/فبراير هذا العام، راودني شعور غريب مقارنة بزياراتي لعواصم عربية أخرى كالقاهرة وتونس ومعظم العواصم الخليجية. لاحظت أنني، لأول مرة في عاصمة أو مدينة عربية، أستطيع أن أفكر وأن أعبر بكامل الحرية، ودون أي خوف. لا أعلم إن كان هذا بسبب كون لبنان واحة الديمقراطية الوحيدة، أم بسبب عدم وجود سلطة مركزية فيه؟ كما أنني، عندما انتقلت من منطقة السوليدير إلى الضاحية الجنوبية، شعرت بأنني انتقلت من دولة إلى دولة أخرى.

والنقطة **الثانية** تتعلق بقضية الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلى ديمقراطية الأغلبية على أساس المواطنة. حيث يبدو لنا أن الاستقطاب في لبنان تغير من استقطاب مذهبي طائفي بحت إلى استقطاب سياسي، مثل تحالف ميشال عون مع حزب الله، وتحالف عائلة الجميل مع الحريري، وهكذا. فهل هناك نوع من التحول في قضية الاستقطاب وضعف الاستقطابات الطائفية المذهبية، لحساب استقطابات على أساس البرامج السياسية؟ وهل هذا تطور بالاتجاه الصحيح؟ وهل سيخدم التحولَ إلى الديمقراطية على أساس المواطنة؟

وتتمثل النقطة **الثالثة** في أننا، من ناحية أخرى، نلاحظ ترسخ دور ما يمكن أن نسميه العائلة الأرستقراطية والمال؛ فكون لبنان لا يملك ثرواتٍ طبيعية، جعل دور العائلات الغنية محورياً، ما أثر في الديمقراطية بشكل سلبي. فالمال، كما تعلمون، يؤدي دوراً كبيراً في تحديد من يصل إلى السلطة وإلى البرلمان، فهل هذا عامل في طريقه إلى الزيادة، أم إلى الذوبان؟

أما في النقطة **الرابعة** والأخيرة، فأطرح التساؤل التالي: في أي اتجاه يسير التحول الديمغرافي في لبنان؟ هذا السؤال يطرح دوماً، ويسبب ضيقاً للإخوة في لبنان، خصوصاً إذا ما نجح المخطط الدولي الماكر، على المدى الطويل، في توطين اللاجئين الفلسطينيين وتجنيسهم في لبنان، الأمر الذي سيحدث تغييراً في التوازن الديمغرافي فيه، فما أثر ذلك في الديمقراطية التوافقية وقضية التوازنات التي عرفت تاريخياً في لبنان؟

٩ ـ ناصر الخليفة

د. رغيد أشكرك. وهناك قضيتان سبقني الأخ جمعة في الإشارة إليهما. ولكن، في ما يخص مقارنة لبنان بسويسرا في ما يتعلق بخلق المال، أود أن أشير إلى أن المال في سويسرا تم إنتاجه أولاً من قبل السويسريين؛ فصحيح أن سويسرا أصبحت الآن خزينة العالم، ولكن ذلك تم بجهودهم، أما مشكلة لبنان، فهي أنه على الأقل على مدى الخمسين عاماً الماضية، يُعاد ترتيب الأمور من خلال المال القادم من الخارج، لإبقاء الأقطاب والقوى نفسها، مع تغييرات طفيفة تفرضها ظروف الواقع ضمن فئات معينة، أي أن إعادة تشكيل المجتمع تتم لصالح الفئات نفسها على حساب المواطن العادي، ما يعزز دولة الطوائف، على حساب دولة القانون والمواطن.

السؤال إذن: كيف يستطيع لبنان الآن أن يخرج من كابوس المال؟ وكيف يمكن خلق ديمقراطية توافقية في ظل وجود أربع أو خمس عائلات في كل مجموعة، أفرادها يملكون المال والسلطة السياسية ولديهم تحالفات خارجية؟ كيف يمكن أن نسمي ذلك ديمقراطية بالمفهوم المتعارف عليه؟

كلنا يتمنى أن يكون لبنان سويسرا الوطن العربي، وأن تجعل الأقطار العربية من لبنان واحة الثقافة والتجارة والعلم. كان يمكن للبنان أن يخرج من هذه الدوامة، لكن لن يُسمح له بذلك، فهناك المال الخليجي والعربي والإيراني والغربي، وكلها تعيد الأشخاص أنفسهم، وبعض من شارك في قتل أكثر من ٢٠٠ ألف شاب لبناني، هم جزء ممن يحكم لبنان اليوم.

عندما أتى السيد سعد الحريري إلى واشنطن وطلب مقابلة مجموعة من السفراء، التقينا به وبدأ يتكلم معطياً انطباعاً بأن الولايات المتحدة ستغير العالم؛ وبعد أن تحدث كثيرون عن ضرورة التركيز على محاكمة قتلة الحريري، قلت مخاطباً إياه «إن لبنان قتل منه ٢٠٠ ألف شاب خلال الحرب الأهلية، وبعض القتلة جزء من الذين تتعامل معهم اليوم، ووالدك هو الوحيد الذي يده غير ملوثة بدم هؤلاء، أما الآخرون فلا مانع لديهم ـ وهم أمراء الحروب ـ من هدم كل شيء بناه والدك وبناه الشعب اللبناني لأنهم يستفيدون من الحروب والأزمات». ومن هنا، فعندما تنظر إلى تركيبة لبنان الحالية، ترى أن من يملك المال هم الأشخاص أنفسهم. لا حل في لبنان، إلا إذا رضي الله عليه، وأصبحت الأقطار العربية المحيطة به ديمقراطية، ورفعت أياديها عنه. إن جوهر الموضوع، هو كيف يستطيع لبنان أن يخرج من قبضة المال الفئوي والمال الأجنبي المسيّس؟

١٠ ـ عبد الفتاح ماضي

في ضوء فشل التوافقية في لبنان على مدى نصف قرن، وبالاستفادة من تجارب الآخرين في دول أخرى غير سويسرا وبلجيكا وهولندا، أود أن أسأل: هل من الممكن أن يتجه الحديث في لبنان وحول لبنان إلى حلول أخرى قدمت في دول أخرى اتسمت بتنوع عنصرها السكاني؟ فتجربتا ماليزيا والهند قدمتا آلية أخرى هي «التجمعات العابرة للقوميات أو الأديان»، أي حزب عريض يجمع تيارات مختلفة بدلاً من الأحزاب الطائفية، فهل يمكن الحديث عن هذا في لبنان؟ وماذا عن الاستفادة من تجارب دول مثل كندا والولايات المتحدة واستراتيجية بوتقة الصهر وإلغاء الطائفية بشكل عام والاتفاق على تبني آليات أخرى لإيجاد أغلبية بلا طائفية؟

١١ ـ سعيد الشهابي

بشأن مسألة العلمانية (Secularism)، هل ما يقابلها هو الدين أو الولاء؟ بمعنى أنه، عندما نتحدث عن الديمقراطية الغربية، ونسعى إلى نقلها إلى الوطن العربي، يبدو لي أننا نواجه مشكلة، لأن عندنا أموراً تتعلق بولاءات لا يمكن الفكاك منها، تتعلق بالدين والقبيلة والمذهب؛ في حين إنها نادرة في الغرب، لأن الديمقراطية الغربية قائمة على العلمانية. وعندما نتحدث عن مجتمع علماني (Secular)، فالديمقراطية تناسبه تماماً. ولكننا إذا نقلنا الديمقراطية الغربية إلى مجتمعاتنا، فسنواجَه بتلك الولاءات التي قد تعرقل تطبيق الديمقراطية. ولذلك نتحدث عن ديمقراطية توافقية وتوزيع ومحاصصة في العراق مثلاً. من هنا أسأل هل الديمقراطية من المفهوم الديمقراطي النقي في المصطلح الغربي موجودة في الوطن العربي؟ فأنت إذا كنت شيعياً، فإنّ ولاءك لإيران أينما كنت، في مصر، أو البحرين، أو العراق، أو لبنان، ولا تحسب كمواطن أو كعربي، وإنما كإيراني. هذا يعني أنه بالإضافة إلى تعدد الولاءات، يحاسب الإنسان على انتمائه الديني أو القبلي أو المذهبي. فكيف نوفق بالتالي بين الديمقراطية كما قامت في مجتمعات علمانية بلا ولاء لأي جهة، ومجتمع موزع إما طائفياً أو قبلياً؟

١٢ ـ علي خليفة الكواري

أود أن أشدد على نقطة مهمة، هي أن الديمقراطية التوافقية تعتبر حلاً لوضع يشبه بدايات الحرب الأهلية في مجتمع معين، غير أنها أولاً، وقبل كل شيء، نوع من الديمقراطية، أي لا بد من أن تتضمن كل الضوابط والآليات والمؤسسات

الموجودة في الديمقراطية. ولهذا، فالديمقراطية التوافقية حل توافقي، مرحلي، تكتيكي، لحل مشكلة آنية، ولكن في المستقبل يجب أن تعود الديمقراطية، بمعنى آخر تعود الديمقراطية دون كلمة التوافقية.

ولهذا، جاء تعريف الديمقراطية على أنها تعاقد مجتمعي متجدد. ودون كلمة «متجدد» لا تكون ديمقراطية لأن الأجيال تتغير والتوازنات تتغير، فلو حدث توافق في فترة معينة لأسباب معينة، خوفاً من الحرب الأهلية أو ما شابه، فهذا ليس معناه الاستمرار. في لبنان، أعتقد أن التوافق الذي حدث عام ١٩٤٣ كان ضرورياً لبقاء لبنان كدولة توافق، أي حدث توافق على شيء معين، ويفترض أن يكون هذا التوافق لوقت معين. في ١٩٥٥، اختلت التوازنات، فقامت الاضطرابات، وفي ١٩٧٠، غابت التوازنات، فاندلعت الحرب الأهلية، وهكذا.

ولهذا، ففي اعتقادي أن الفرق بين سويسرا ولبنان، هو أن التوافق في سويسرا كان مرحلياً أيضاً، لكنه، في تقديري، لا يمس أي مبدأ من مبادئ المواطنة أو مبدأ الفصل بين السلطات أو مبدأ لا سيادة لفرد أو قلة. وأعتقد أن طبيعة المجتمع السويسري لامركزية، وبالتالي تتنازل الدولة عن الكثير من السلطات المركزية للمجتمع.

وفي تقديري أن دستور الكويت على سبيل المثال توافقي، وكان لا بد من أن يكون هكذا لحدوث الانتقال الديمقراطي. فدون أن يضمن الدستور للأمير مكانة معينة، لما كان ربما ثمة دستور في الكويت، أو لما تم الانتقال في الأساس. فالسلطة هناك ليست ملكية ودستورية بمعنى الكلمة، وليست أيضاً سلطة فرد أو قلة، وإنما هي سلطة مقسومة بين الشعب والحاكم، اللذين يجب أن يتفقا لما فيه المصلحة العامة، وهذا التوافق ضروري لاستمرار تجربة الكويت المتميزة نسبياً، بالنسبة إلى بقية دول مجلس التعاون.

في الوقت الحاضر، ثمة أيضاً صراع في المجتمعات العربية، بل شقاق حول موضوع الشريعة، ومكانتها في التشريع. وهذا أمر يجب القيام بالمقاربات اللازمة للتوافق حوله، بما يوافق جوهر الشريعة السمحة، ولا يخلُّ بمبادئ نظام الحكم الديمقراطي ومؤسساته وآلياته وضوابطه.

يدور الصراع في مجتمعاتنا حول جوانب شكلية وأخرى جوهرية تخص الشريعة ومكانتها في التشريع، فما الشريعة؟ ما المقصود بها؟ هل هي مصدر رئيسي للتشريع، أو هي المصدر الرئيسي؟ ومن يكون له القول الفصل في الحكم

بالتعارض مع مبادئ الشريعة؟ أهي محكمة دستورية أم رجال الدين وعلماؤه؟ يرى البعض أن الديمقراطية لا تقبل أي قيود، غير أنه لا بد من أن ندرك أنه، لتأسيس أي نظام ديمقراطي في الأغلبية العظمى من الأقطار العربية، لا بد من أن تؤخذ مبادئ الشريعة في الاعتبار، وأن تكون قيداً دستورياً على المشرع. كما أنه لا بد من أن تنظر المحكمة الدستورية في تعارض القوانين مع مبادئ الشريعة، مثل كافة القيود الدستورية التي يتم التوافق حولها؛ وهذا توافق، قد لا يتناسب مع الديمقراطية الليبرالية، لكنني أعتقد أنه لا يجوز أن تكون فيه مشكلة.

١٣ ـ رغيد الصلح (يرد)

تناولت عدة أسئلة مسألة الانتقال، ليس من الاستبداد إلى الديمقراطية، وإنما من الديمقراطية التوافقية إلى ما بعدها، وثمة مقاربتان في هذا المجال. المقاربة **الأولى** تقول بحتمية الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلى الديمقراطية الأكثرية (Majoritarian System). فإذا طبقت الديمقراطية التوافقية بدقة وعناية، فإنها تنفي نفسها بنفسها. شيء من هذا حدث في لبنان، فعندما جاء فؤاد شهاب إلى الحكم، حاول تطبيق بعض المبادئ العامة للديمقراطية التوافقية، فبدأ والمشاعر الطائفية قوية، وانتهى وقد قلت هذه المشاعر الطائفية وأصبح الشعور الوطني أقوى. وفي ذلك الوقت، كان هناك حرص شديد على نشر المساواة، والعسكري المسلم كان ينتظر مسيحياً ليُعدم معه (حادثة شميسان الشهيرة)، وكان المسلم لا يدخل الجيش إلا إذا وجد مسيحياً يدخل معه، هذا الحرص أدى في النهاية إلى التخفيف من الطائفية.

والمقاربة **الثانية** تقول إنه ليس بالضرورة حدوث ما سبق، وإن الأفضل أن يحدث ذلك لدى النخبة السياسية التي على درجة عالية من الوعي السياسي والانتماء الوطني، والتي تستطيع ممارسة ما يشبه الهندسة الوطنية لتذويب العوامل الطائفية. ونذكر هنا نموذج نهرو، حيث كان حريصاً على تذويب الولاءات والعصبيات التي تحدثت عنها، ونجح إلى حد كبير في إطار حزب المؤتمر. لكن بالإشارة إلى ما قاله د. عبد الفتاح ماضي، أقول إن التجربتين الهندية والماليزية من التجارب الديمقراطية التوافقية بامتياز، وكانت ضمن الحالات التي درسها جيبهارت. والسؤال هو: كيف يمكن مراعاة التنوع الفئوي ـ وليس الديني بالضرورة ـ في المجتمعات للحفاظ على الديمقراطية وتنميتها، وصولاً إلى الديمقراطية القائمة على المواطنة؟

أما في ما خص مسألة الكانتونات وسؤال الأستاذ جورج، فأذكّر بميثاق الطائف، الذي أنهى الحروب في لبنان نهايةَ الثمانينيات. وفي هذا الميثاق، تم الاتفاق على تشكيل هيئة وطنية من أجل وضع برنامج للانتقال من نظام ديمقراطي توافقي، إلى النظام الديمقراطي الأكثري. وفي الأصل، منذ أن وصلت النخب السياسية اللبنانية إلى الحكم في لبنان، وحتى اليوم، ما زالت تسعى إلى الخلاص من الديمقراطية التوافقية إلى الأكثرية، ولكنها لا تعمل بشكل كافٍ للوصول إلى هذا الهدف.

كما أن ثمة تساؤلاً مهماً: هل الانتقال ممكن؟ الإجابة هي أن الديمقراطية التوافقية موجودة في مجتمعات متقدمة وعريقة مثل بلجيكا، وهولندا، لكن الآن في بلجيكا يبدو أن المشاعر الفئوية أصبحت عالية لدرجة تهدد وحدة الدولة البلجيكية. سأل د. عبد الوهاب الأفندي حول كيفية التعامل مع هذه المكونات. أعتقد أنها مسألة ليست بسيطة. لقد شرحت الديمقراطية التوافقية ولكني لست منحازاً إليها، بل إني بالعكس، أؤمن بأن النظام الأفضل هو الذي يكرس الحريات الفردية، وأنا ضد أن يستبد فرد أو قلة بالمجتمع أو أن تستبد الأكثرية، وتفرض نظام الأكثرية إلا بداية. فإذا كان المجتمع بالأساس منقسماً على أساس عرقي أو ديني أو فئوي أو عقائدي معين، كما في الهند، مثلاً، فالحزب الفائز يستطيع أن يستمر في الحكم للأبد، خلافاً للفئات الأخرى التي تشكل أقلية، وقد يصبح هذا الوضع مؤبداً. وهذا يضع حداً لفكرة تداول السلطة، أو لانتقال الحكم من فريق إلى آخر، ويضع حداً لفكرة المعارضة التي تطمح للوصول إلى السلطة في وقت من الأوقات، لوضع برنامجها موضع التنفيذ. الديمقراطية أيضاً، في جوهرها، هي تداول للسلطة، هي التغيير. وكما قال توني بن، فإن هناك أربعة تساؤلات تحدد ما هي الديمقراطية: التساؤل **الأول** أن تقول للحاكم من أنت؟ **والثاني** هو أن تقول له من أين أتيت؟ فيما **الثالث** هو أن تسأله كم أنت باقٍ في السلطة؟ والتساؤل **الرابع** هو أن تسأله كيف نستطيع التخلص منك؟ ولهذا، فمسألة تداول السلطة غاية في الأهمية.

لهذا، أتصور أنه لا بد من وجود نخبة سياسية وفريق سياسي مؤمن بالنظام الديمقراطي وملتزم به بشكل حقيقي، ويعمل على تطوير المجتمعات من أجل تذويب الفروقات إلى أبعد حد ممكن، في حدود أن تبقى فروقات وظيفية، وربما ثقافية، ولكن دون أن تؤثر تأثيراً كبيراً في وحدة المجتمع وحيوية النظام الديمقراطي.

البعد الاقتصادي مهم، ولكن حتى الآن، في المنطقة العربية، ليس ثمة طبقات اجتماعية تعي ذاتها لذاتها. الوعي الطبيقي في لبنان مرتبط بالولاء السياسي. ولهذا، ما زال الشعور الطبقي حاضراً، ولم يتكون الإنسان الاقتصادي العربي بعد، غير أن البعد الاقتصادي والاجتماعي موجود بقوة الآن، مع غلاء الأسعار في لبنان والمنطقة العربية.

حول سؤال: هل الديمقراطية التوافقية تكتيك سياسي؟ يجب أن نعود إلى التاريخ، فعندما صدر الدستور قال إن التوافقية مؤقتة، وفي عام ١٩٤٣ جاء، في بيان وزاري، أن ساعة القضاء على الطائفية ستكون ساعة وطنية مباركة؛ غير أن لبنان لم يبلغ حداً من الإشباع الطائفي، كالحد الذي بلغه الآن، مع الأسف الشديد.

في ما يختص بالمتغيرات، فهي فعلاً موجودة، ولكن ثمة نقد ديمقراطي توافقي لهذه المسألة؛ ففي أي بلد من البلدان، يجب أن تملك المؤسسات الديمقراطية ما يكفي من الحساسية والمرونة، بحيث تستطيع أن تستوعب وتتأقلم مع المتغيرات، سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ديمغرافية. ولهذا، هناك قوة شيعية صاعدة في لبنان لم تجد لها مكاناً في الإطار الديمقراطي، تستطيع أن تتعامل من خلاله مع النظام تعاملاً كاملاً. وبذلك، وفي كثير من الأحيان، كان ثمة شباب يشعرون بالتهميش، فيلجأون إلى قوى غير ديمقراطية، وإلى نخب مضادة، للتعبير عن أنفسهم، وإلى محاولة دخول الحياة العامة بدلاً من البقاء خارجها. عندما تفسح المؤسسات الديمقراطية المجال أمام جميع اللبنانيين لدخول الحلبة السياسية، تكون عندئذٍ ديمقراطية سليمة.

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن الديمقراطية التوافقية ليست حالة، خصوصاً في دول معينة، لكن من أصل ١٥٠ دولة في العالم، هناك ١٠ دول ينطبق عليها التوصيف اليعقوبي الفرنسي للدولة القومية، فيما سائر الدول الأخرى، أي ١٤٠ دولة، كل واحدة منها تتكون من فئات متنوعة، والنظام الديمقراطي الأنجح هو الذي يدمج هذه الفئات المتنوعة في الحياة العامة والمؤسسات الديمقراطية. هل يكون الدمج عن طريق النظام الديمقراطي الأكثري، النظام المبني على المواطنة؟ أو عن طريق نظام الديمقراطية التوافقية؟ كلها أسئلة مشروعة، ومن المهم تخصيص حوارات وندوات موسعة لها.

صحيح أن هنالك تحالفات عابرة للطوائف والفئات في لبنان، وفي

سويسرا، وفي غيرهما. وبالنسبة إلى المثال الماليزي، الذي تحدث عنه بكفاءة د. عبد الفتاح، الائتلاف الكبير الذي نشأ هو ائتلاف عابر للفئات والطوائف، بعضها سياسي، وبعضها قومي، وبعضها ديني. وفي لبنان، هناك هذا النوع من التحالف بين ميشال عون، وهو يمثل أكبر كتلة مسيحية مارونية في مجلس النواب، وحزب الله، وهو تحالف عابر للطوائف، لكن ما تزال قواعد الانطلاق فيه طائفية. هل يمكن أن يتحول تيار المستقبل إلى تيار وطني بالمعنى الحقيقي، أي بالمعنى العابر للطوائف؟ وهل يفتح حزب الله بابه لجميع اللبنانيين الذين يريدون مقاومة العدو وبناء دولة لبنانية تخلو من الفساد والتخلف؟ كلها أمور مطروحة.

دور المال مشكلة كبيرة في لبنان، لقد سمعت من شخص يعمل في مؤسسة أمنية أنه في دائرة انتخابية في مدينة من مدن لبنان، كان أحد الممولين يدفع مرتبات شهرية لـ ٢٥٠٠ مواطن، مقابل الولاء له انتخابياً فقط. في الماضي، كان الممولون الذين يدخلون الحياة السياسية يأتون إلى موسم الانتخابات، ويشترون الأصوات؛ لكن كان عند الناخب اللبناني وسيلة لتأديب هؤلاء، بأن يقبض الأموال، ويصوّت لخصومهم. لقد تغير الموقف كلياً الآن، فقد أصبحت كل الماكينات الانتخابية في لبنان ملكية خاصة، باستثناء الماكينات الانتخابية التي تنشئها الأحزاب العقائدية، وأرجو ألا يعتبر هذا إهانة لأي طرف. حتى الأحزاب العقائدية ـ سواء كانت دينية أو مادية ـ أصبحت تملك إمكانات مادية هائلة. لو سحب عنصر المال من الساحة السياسية، لتبدل الوجه السياسي للبنان كلياً، فأربعون بالمئة من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر.

الفصل الرابع

عقبات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية
دول عربية مختارة



(١)

عقبات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في السودان
صراع النخب وتدخل الجيش يؤجلان الديمقراطية

عبد الوهاب الأفندي[*]

بما أنني سأتحدث عن السودان، وهو الذي شهد انتقالاً ديمقراطياً مرتين في الماضي، كما شهد انتكاستين؛ سأحاول أن أكتشف الأسباب التي أدت إلى التحول عندما حدث، وتلك التي أدت إلى الانتكاس، علماً أن أحد الأمرين متعلق بالآخر.

من الواضح أن السودان بلد قارة، فيه تعددية متراكبة: إقليمية، وجغرافية، وعرقية، ولغوية، ودينية، وطائفية، وسياسية بالطبع؛ وقد حدث في بعض الفترات شيء من التراكب بين هذه التركيبات. فالأحزاب السياسية مثلاً قامت على بنية طائفية، والمشكلة الأساسية التي كانت تهدد وجود السودان والعملية السياسية كانت، في الغالب، مشكلة الجنوب. وهنا، نعود إلى الحديث عن الديمقراطية التوافقية، فقد كان من الممكن تفادي كثير من مشكلات السودان، لو كان قد اعتمد هذا النوع من الديمقراطية.

في أول الأمر، كانت مطالب جنوب السودان بسيطة، تتعلق بنوع من الحكم الفدرالي، وشيء من حق الفيتو في بعض الأمور، كجزء من الديمقراطية الفدرالية التي تخصه. لكن السياسيين في ذلك الوقت، تجاهلوا هذه المطالب، بسبب اعتماد النخب آنذاك الفهم اليعقوبي للدولة الحديثة، على أنها دولة واحدة، حيث الجميع

(*) باحث وأكاديمي من السودان مقيم في المملكة المتحدة.

متساوون، ولا أفضلية لأحد على آخر؛ وبالتالي، فكل من يقدم هذه المطالب حول إيجاد وضع خاص، يوصف بالمتآمر، والمدفوع من الخارج، وبأنه يريد أن يدمر الوطن. ولم يكن هذا الفهم سائداً في السودان وحده، وإنما في أفريقيا والوطن العربي أيضاً.

لم يكن هذا ما أدى إلى سقوط الديمقراطية في ذلك الوقت، ولكن السبب هو الصراع داخل النخب نفسها، حتى داخل الحزب الواحد؛ فالأحزاب قامت على أساسين: أساس طائفي، وأساس من النخب الحديثة التي تتولى أمور الأحزاب من المثقفين والمتعلمين. لكن، بما أن الحزب يستند إلى الطائفة، فزعيم الطائفة هو الذي يقضي في الأمر في النهاية، لأن الأصوات تعطى له هو، وإذا خرج المرء على زعيم الطائفة، فهو متمرد. وكان الصادق المهدي، زعيم طائفة الأنصار حالياً، وبدعوى أنه مثقف، قد حاول التمرد على زعيم الطائفة يومها، عمه الهادي المهدي؛ وقد تخيل الصادق أنه قد يكون له نفوذ بمفرده، وانشق عن الحزب بحزب آخر، غير أنه لم يفز في دائرته التي ترشح فيها. وهذا يدل على أن الخروج على زعيم الطائفة غير وارد، وهو ما تعلمه المثقفون في ما بعد.

ولكن الأحزاب الطائفية هذه، بسيئاتها، كان لها نوع من العنصر التوحيدي. فأزمة دارفور الحالية مثلاً، تعود إلى حد كبير إلى إبعاد الأحزاب الطائفية عن السلطة، لأنه عندما كان حزب الأمة في السلطة، كان له من يسانده في كل من دارفور، والشرق، والشمال، والغرب؛ فنشأت هوية توحيدية، حيث كان الرابط بين شخص من دارفور ينتمي إلى حزب الأمة وطائفة الأنصار، وشخص آخر من نفس الحزب خارج دارفور، أقوى من الرابط بين شخصين من دارفور، ينتمي كل منهما إلى حزب مختلف.

لكن الإشكال في هذه الأحزاب هو البنية غير الديمقراطية الداخلية، فالأحزاب وراثية، وبما أن زعيم الطائفة هو الذي يحصل على الأصوات، فإن أي تغيير في الحزب، أو في الحكومة، لن يحصل، مهما تعددت عمليات الاقتراع. لذا، فكرت النخبة الحديثة في الانقلاب، كوسيلة للتغلب على هذه القضية. لكن الانقلاب الأول في السودان لم يكن بسبب ذلك، فالصراع داخل الائتلاف الحاكم نفسه، أو داخل حزب الأمة نفسه، كان صراعاً بين كتلة ممثلة برئيس الوزراء عبد الله قنديل، وأخرى تابعة لرئيس حزب الأمة الصديق

المهدي؛ وحصل تخوف من أن يتآلف الحزب الوطني الاتحادي، مع جزء من حزب الأمة ـ وبدعم مصر في ذلك الوقت ـ ومن ثم يتغير الائتلاف ويأتي بحكومة أخرى، فاستدعى رئيس الوزراء قائد الجيش وسلمه السلطة. وعندما أمسك الجيش بالسلطة، حدثت مشكلات معروفة، منها تصاعد حرب الجنوب، التي أصبحت في ما بعد عامل تقويض لشرعية النظام العسكري، الذي دعا بعد تفاقم الحرب إلى ندوات مفتوحة للمناقشة؛ فتحولت إلى ندوات تحريضية ضد الحكومة العسكرية في ذلك الوقت، فحاولت الحكومة منعها، وقتلت أحد الطلاب، فتفجرت الأوضاع.

والأمر نفسه حدث في العام ١٩٨٥، عندما كان جعفر النميري في السلطة، حيث تفاقمت مشكلة الجنوب، وتجددت فيه الحرب، وتدهور الوضع الاقتصادي، ففقدت الحكومة بذلك الكثير من الدعم السياسي الذي كانت تتمتع به بين القوى السياسية، خصوصاً بعد اعتقال الإخوان المسلمين؛ وتفجرت أيضاً تظاهرات الطلاب في ذلك الوقت، وأدت إلى إسقاط الحكومة. نلاحظ إذن التماثل في المرتين اللتين سقطت فيهما الحكومة العسكرية في السودان، وعادت فيها الديمقراطية، فقد فقدت الحكومة شرعيتها في المرتين، بسبب الحرب في الجنوب.

ومن الطريف أن حكومة عبود، التي سقطت عام ١٩٦٤، كانت في وضع جيد جداً، وما يزال الناس يتحسرون عليها حتى اليوم. والمعروف أن الوضع الاقتصادي قد لا يكون سند الحكومة، ولكنه قد يخلق طبقة وسطى تتحرك نحو الديمقراطية. المهم أنه، في الحالتين، حدث تآكل للشرعية، وحدث نوع من التوحد بين القوى السياسية، أدى إلى التوافق على ميثاق للتحرك نحو الديمقراطية.

والديمقراطية في السودان استعيدت مرتين، وسقطت ثلاث مرات، وفي المرات التي سقطت فيها كان هناك، في نظري، استعجال من العسكريين ومن السياسيين للانقضاض على الديمقراطية، فلم تُعطَ فرصة حتى تُصلحَ مشكلاتها بنفسها، وقد كان من الممكن الانتظار حتى تنعقد الانتخابات. وكان فشل الحكومات الديمقراطية دائماً اقتصادياً من ناحية، ونتيجة حرب الجنوب من ناحية أخرى.

فعند سقوط حكومة المحجوب عام ١٩٦٩، لم تكن هناك أزمة اقتصادية كبيرة، لكن الحكومة تعرضت لأزمة سياسية كبيرة لخلاف حول الدستور الإسلامي، والصراع داخل حزب الأمة بين الصادق المهدي وعمه، ومشكلة حل الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٥. وكانت الحرب في الجنوب قد تصاعدت بشكل كبير أيضاً. والأمر نفسه تكرر عندما سقطت حكومة الصادق المهدي عام ١٩٨٩، حيث كانت حرب الجنوب هي العامل الأول، لكن مع تدهور اقتصادي شديد جداً.

المواطن العادي لا يريد الديمقراطية من أجل الديمقراطية ذاتها، ولكن باعتبارها نظاماً أفضل، يبعد الحروب الأهلية والمشكلات الاقتصادية.

في ذلك الوقت كتب السفير الأمريكي، في مذكراته، عن هذا الأمر أن الولايات المتحدة، والدول الغربية لم تدعم الديمقراطية السودانية إلى درجة أنه، في أواخر عهد الصادق المهدي، كانت الحكومة السودانية تدفع ديوناً للولايات المتحدة، تفوق ما تحصل عليه من معونات، فكان هذا من الأخطاء التي وقع فيها المجتمع الدولي في ذلك الوقت، أي عدم دعم حكومة الصادق المهدي. وقد سألت أحد الدبلوماسيين الأمريكيين عن أسباب عدم دعم الديمقراطية في السودان، فأجاب أن الصادق المهدي أغضب كل الأطراف. كانت هناك ضغوط كبيرة من الغرب لإنهاء حرب الجنوب، ومن العلمانيين لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، ومن الإسلاميين، وهكذا.

ويمكن القول إن الديمقراطيات في السودان كانت تتقوض بأدائها غير المقنع، وبطبيعتها الطائفية، ولم يكن هناك طريقة متيسرة لتغيير الحكومات انتخابياً، بمعنى أن حكومة الصادق المهدي مثلاً، هي التي ستأتي مهما انتخبت، وفي الوقت نفسه، فقدت الحكومات العسكرية شرعيتها.

(٢)

عقبات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في البحرين ديمقراطية معاقة وإصلاح متعثر

عبد النبي العكري(*)

مقدمة

سنحت في تاريخ البحرين الحديث فرص للإصلاح والتحول الديمقراطي، لكنها تبددت لعدة أسباب، أو نتيجة ظروف غير مؤاتية.

الفرصة **الأولى** كانت خلال الخمسينيات، عندما قامت هيئه الاتحاد الوطني (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧) كحركة تحررية تطالب بوضع حد لتدخل الإنكليز في الشؤون الداخلية في البلاد، وإدخال إصلاحات على نظام الحكم المشيخي، في ظل حكم المرحوم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وقد تمتعت الهيئة بدعم واسع من شعب البحرين، من الشيعة والسنة، وكسبت شرعية تمثيله. لكن المحاولة فشلت بسبب معارضة الإنكليز ـ وهم الوسطاء في المفاوضات ـ وخصوصاً المستشار بلغريف، الذي كان يخوف الحاكم من نوايا الهيئة لانتزاع الحكم منه. وجاءت أعمال الاحتجاجات الواسعة، بما رافقها من أعمال تخريب إثر العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، لتشكل فرصة سانحة للإنكليز للانقضاض على الهيئة وتصفيتها ونفي زعمائها أو اعتقالهم.

الفرصة **الثانية** سنحت عندما تم الاتفاق بين الأطراف الأساسية، وهي بريطانيا وإيران والبحرين، على اللجوء إلى الأمم المتحدة لتقرير مستقبل البحرين؛ في ضوء خطة بريطانيا للانسحاب من الخليج، والادعاءات الإيرانية بتبعية البحرين لها. وقد حدث تلاحم غير مسبوق بين شعب البحرين وحكامه، في

(*) كاتب وناشط من البحرين.

خيار شعب البحرين بالاستقلال في دولة عربية في ظل حكم آل خليفة، من خلال استقصاء الرأي الذي أجراه نائب الأمين العام للأمم المتحدة جوشباردي في نيسان/أبريل ١٩٧٠، بعد أن أكد كبار المسؤولين أن شعب البحرين سينال كل مطالبه، بما في ذلك البرلمان والحريات العامة وتطوير البلاد.

ورغم التأخير في إعلان الاستقلال لأكثر من عام، إلا أن هذا الإعلان، الذي حصل في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧١، قد استتبع عدة تحولات، أهمها إصدار الدستور من خلال المجلس التأسيسي المختلط، والمشكّل بالانتخاب والتعيين، وإجراء أول انتخابات عامة للمجلس الوطني في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، مدشناً بذلك ديمقراطية برلمانية محدودة. وقد كان بالإمكان أن تتطور التجربة، لو لم يجهضها الحكم، بعد أن ضاق ذرعاً بمحاولات البرلمان ممارسة دوره التشريعي والرقابي، والحد من سلطات الحكم شبه المطلقة، والتصرف بالأراضي ودخل النفط، وتقنين الوجود العسكري الأمريكي. وهكذا، وبعد أن عارضت جميع الكتل البرلمانية قانون أمن الدولة الذي صدر خلال إجازة المجلس، انتهزت الحكومة الفرصة، فاتهمت المجلس بإعاقة عملها ومن ثم استقالت، وتبع ذلك حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد حيوية من الدستور في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥، وبالتالي إجهاض التحول الديمقراطي.

١ ـ مرحلة أمن الدولة

مرت البحرين بمرحلة عصيبة في تاريخها، إثر حل أول مجلس وطني منتخب في تاريخ البلاد، وتعليق الحياة النيابية والحكم، في ظل قانون أمن الدولة، الذي استمر تطبيقه من ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥، وحتى تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم، خلفاً لوالده الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رحمه الله، في ٦ آذار/مارس ١٩٩٩. أي أن مرحلة القمع هذه استمرت ٢٤ عاماً، خضعت فيها البلاد لحكم استبدادي في ظل قانون أمن الدولة، ومحاكم أمن الدولة. وقد شمل التدهور في أوضاع البلاد جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والبيئية.

لقد جمعت السلطة في مرحلة أمن الدولة جميع السلطات في يدها، وتم احتكار السلطة والثروة. وهكذا، تراجعت البحرين عن موقعها الريادي في التنمية والتعليم والتحضر بين أقطار الخليج الأخرى، إلى الموقع الأخير، وتراجع مستوى المواطنين، وعمت البطالة، واحتدمت أزمة الإسكان. وفي أجواء الخوف

والبطالة، شهدت البحرين هجرة كثير من كوادرها إلى البلدان الخليجية المجاورة.

٢ ـ الفرصة السانحة للتغيير والعقبات التي تحول دونها

جاء وصول الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الحكم في ٦ آذار/مارس ١٩٩٩، ليشكل فرصة تاريخية لتغيير المسار والخروج من النفق المسدود. خاطب سمو الأمير شعبه بعد أسبوع الحداد، طالباً منهم جميعاً المشاركة في مسيرة البناء والتقدم؛ وقد تجاوبت أطراف المعارضة مع دعوة الأمير، وأبدت استعدادها لتهدئة الشارع وفتح صفحة جديدة. وقد توالت بعد ذلك خطوات الانفراج، التي تمثلت في إطلاق سراح المعتقلين، والمحكومين السياسيين، وعودة المنفيين والمهجرين، في إطار عفو عام غير مشروط. وبدأ الحديث عن مشروع إصلاحي سيطلقه الأمير. من هنا انبثقت فكرة ميثاق العمل الوطني، حيث شكل الأمير لجنة من ٧٦ شخصية، ضمت وزراء ومسؤولين وأفراداً من الأسرة الحاكمة، وشخصيات مجتمعية، بمن فيهم ستة أشخاص ينتمون إلى المعارضة. وقد تزامنت مناقشات مسودة ميثاق العمل الوطني داخل القطر، مع ندوات جماهيرية في الخارج، ساهمت في تطوير هذا المشروع، ولكن ليس إلى الحد الذي كانت ترغب فيه المعارضة الوطنية والإسلامية.

جرى استفتاء عام في ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، على مشروع ميثاق العمل الوطني، الذي يعتبر الوثيقة الأساسية للإصلاح والتحول الديمقراطي، ففاز بأغلبية كاسحة بنسبة ٩٨,٤ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع من الرجال والنساء، بعد أن تعهد الأمير باحترام دستور البلاد، وعدم المساس به، أو الانتقاص من الصلاحيات المنوطة بالبرلمان المنتخب.

جرى لاحقاً تشكيل لجنة تفعيل الميثاق برئاسة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، لكن الأمور اتخذت مساراً آخر، خصوصاً بعد صدور الدستور الجديد في شباط/فبراير ٢٠٠٢، لتبدأ حقبة جديدة من التجاذب بين مختلف القوى. إن ما يجري منذ ذلك الوقت وحتى الآن، عبارة عن خليط من الإصلاحات المحدودة، وخطوات إلى الأمام وأخرى إلى الخلف.

كما أن هذه المسيرة محكومة بظروف المحيط الخليجي وتشابكاته في إطار مجلس التعاون الخليجي. ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن هذه التغييرات تتم في ظل أجندة عالمية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وعنوانها

الحرب العالمية على الإرهاب وإصلاح الأنظمة ودمقرطتها بالمفهوم الأمريكي، وخصوصاً الأنظمة في الخليج مثل البحرين. ما أسباب هذا التعثر في الإصلاح والتحول الديمقراطي، رغم الحماسة الكلامية من قبل الحكم، واعتبار الاستفتاء على الميثاق تجديداً للشرعية؟

هناك عده أسباب أهمها:

أ ـ غياب الإرادة السياسية

إن مشروع الإصلاح والتحول الديمقراطي هو في الأساس مشروع الحكم، وبمبادرة منه للخروج من المأزق الذي ذكرناه. ورغم أن هذا المشروع مطلب شعبي، ومطلب المعارضة على امتداد ٢٤ عاماً؛ ورغم إسباغ المشاركة الشعبية عليه من خلال صياغة الميثاق، والشرعية الشعبية من خلال الاستفتاء عليه؛ إلا أن المتحكم في جدية الإصلاح ووتيرته ومداه هو الحكم. ومن الواضح الآن، غياب الإدارة السياسية للتغيير الديمقراطي الفعلي، حيث لم يزح الطاقم الوزاري القديم، المسؤول عن مرحلة أمن الدولة، ولم يؤتَ بوزارة جديدة تؤمن فعلاً بالتغيير الديمقراطي، وتمثل قوى الإصلاح، التي من مصلحتها أن يتم التحول الديمقراطي. وهذا ينطبق أيضاً على من يمسكون بمفاصل الدولة.

ب ـ الاستئثار بالسلطة والثروة

إن نظام الحكم في البحرين؛ وبغض النظر عمن يحكم، أو التغييرات التي تحدث على بنيته؛ هو نظام قائم على حق الأسرة الحاكمة المستمر في حكم البلاد والعباد، منذ استيلائها على البحرين في عام ١٧٨٢، حيث ما يزال العديد من الرموز والتسميات تؤكد على الفتح الخليفي، وأحقيتهم في الحكم، سواء من خلال كتب التاريخ في المنهاج الدراسي، أو غيرها. وقد جاء ميثاق العمل الوطني، ووثيقة الإصلاح والتحول الديمقراطي، متجاهلاً نضالات شعب البحرين من أجل الاستقلال. ورغم ذلك، فقد صوت الشعب على الميثاق أملاً في تقنين هذه العلاقة كما جاء في الدستور، الذي يكرس حكم آل خليفة في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة الأولى، علماً أنه لا يمكن تعديل مبدأ الحكم الوراثي في البحرين، بحسب الدستور.

لكن مفهوم الحكم هنا غامض، وليس على غرار الممالك الدستورية، رغم الحديث عنه في الميثاق، بل هو في الواقع مُلك واستئثار بالسلطة والثروة، يتجلى

في أن الدولة لا تملك سوى ١٠ بالمئة من أراضي البحرين، والباقي ملكية خاصة، غالبيتها لأرباب الحكم، ولقطاعات الأعمال، وأهمها العقارية، فهم شركاء في أهم المشاريع العملاقة. وبالنسبة إلى السلطة، فتركيبة الدولة، بدءاً بمجلس الوزراء، وحتى الدوائر الدنيا، مهيمن عليها من قبل الأسرة الحاكمة. وتختص الأسرة بمجلس العائلة الحاكمة، وهو مؤسسة رسمية في الدولة، يعمل لتكريس هذه الهيمنة. إذن، فعندما طرح الحكم مشروعه الإصلاحي والتحول الديمقراطي، فإن هدفه كان عدم المساس بمصالح الأسرة الحاكمة، ولا بنفوذ الطبقة الحاكمة، بل تعزيزها.

فالثروة تضاعفت من خلال المشاريع العقارية العملاقة، والسلطة تعززت من خلال المزيد من السيطرة على الوظائف القيادية في الدولة، وخصوصاً المؤسسات والهيئات الجديدة، مثل مجلس التنمية الاقتصادية، وما يتبعه من مؤسسات الأمن وأجهزته، مثل المجلس الوطني الأعلى للأمن، وغيره. وقد طرحت الكاتبة المعروفة سوسن الشاعر ضرورة أن يندمج آل خليفة في المجتمع، وأن يسري عليهم، باستثناء الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، ما يسري على المواطنين، لكنها صرخة في وادٍ.

إذن، فإن أهم عقبة في وجه التغيير الديمقراطي هي هذه الامتيازات، لأن أي إصلاح ديمقراطي يعني وجود نظام أو آليات للرقابة والمحاسبة، ومنه البرلمان والقضاء والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. لكننا نرى، من خلال التجربة، أن التحول في النظام نحو ما يدعى بالمملكة الدستورية، أحدث مؤسسات جديدة ـ مثل البرلمان، والأحزاب، والجمعيات، والصحافة وغيرها ـ عاجزة عن المراقبة الفعلية والمحاسبة، ناهيك عن التصحيح الذي يمنع نهب الأراضي وسواحل الدولة وثرواتها، وتصحيح الاختلال والامتيازات والتمييز في أجهزة الدولة.

ج ـ برجوازية هجينة وعاجزة

باستثناء الدور المشرّف لبعض التجار في حركة الهيئة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)، فإن ما يعرف بفئة التجار (البرجوازية علمياً)، ومؤسستهم العريقة غرفة تجارة وصناعة البحرين، لم تلعب وما تزال لا تلعب أي دور في الضغط من أجل التحول الديمقراطي والإصلاح الحقيقي. صحيح أن هذه الفئة كانت تشكو من مزاحمة الأسرة الحاكمة، وخصوصاً أقطابها، للتجار الكبار وبشكل خاص في مجال العقار والفندقية والوكالات، لكن هذه الفئة، خلافاً لنظيرتها الكويتية، كانت

دائماً خنوعة، وتقبل دور الشريك الثاني في التجارة، دون أي دور في السياسة.

بالنسبة إلى الإصلاحات الجارية، فقد حسنت بالتأكيد من مكانة التجار في علاقتهم مع الحكم، وذلك في ضوء اشتراطات منظمة التجارة العالمية، والانفتاح الاقتصادي. وظهرت دعوات للعب التجار دوراً سياسياً، من خلال دعمهم مرشحين ليبراليين في الانتخابات العامة، لكن هذه الدعوات تراجعت وطويت. إن هَم فئة التجار الكبار هو الاستمرار في تأمين مصالحهم، ولو من خلال التحالف مع الحكم، على حساب مصالح الفئات الأخرى من الشعب. ويتبين ذلك من موقفها تجاه استراتيجية سوق العمل والخصخصة، ومعاداتها القوى السياسية الديمقراطية. ومما له دلالته، أن الحكومة تبرعت بالأرض، وبكلفة بناء بيت التجار، المقر الجديد لغرفة تجارة وصناعة البحرين، التي بلغت ٧ ملايين دينار. فهل التجار بحاجة إلى تبرع الحكومة؟ وقد دعمت الحكومة كذلك موقف أرباب العمل في مشروع إصلاح سوق العمل، وفي مشروع قانون العمل الجديد، على حساب اتحاد العمال، والعمالة البحرينية.

د ـ انقسام المعارضة وتشتتها

نجحت المعارضة الإسلامية والوطنية في تشكيل تحالف متين خلال مرحلة التسعينيات، عنوانه إنهاء نظام أمن الدولة، والعمل بالدستور؛ لكن هذا التحالف، باستثناء فترات قصيرة، شهد تصدعات جعلته أقرب إلى التجمع الهلامي منه إلى التحالف المتين، القادر على تعبئة جماهير الشعب وتنظيمها، للضغط من أجل تحول وإصلاح ديمقراطيَين حقيقيَين.

هناك أسباب عديدة لذلك الانقسام، لكن أبرز تجلياته أتت من خلال أمرين:

الأول تمثل في الانشقاق في صف كل تيار بذاته، فقد فشل مشروع إقامة تنظيم موحد للتيار الإسلامي الشيعي المعارض، كما فشل مشروع «التجمع الوطني الديمقراطي»، للتيار الوطني الديمقراطي اليساري، وعادت كل مجموعة إلى مكوناتها الأصلية، أي تنظيماتها السابقة لهذه المرحلة، بحيث نجد اليوم ثمانية تنظيمات معارضة مرخصة، إضافة إلى حركة «حق» غير المرخصة.

في حين تمثل **الثاني** في تعليق التحالفات ما بين تنظيمات المعارضة من سداسية ورباعية ومؤتمر دستوري، وارتباطها بأحداث وتقلبات، مثل القضية الدستورية والانتخابات، وليس ببرنامج طويل الأمد، وفي لبه التحول

الديمقراطي الحقيقي. بل إننا عادة ما نشهد خلافات بين أطراف المعارضة.

لقد تحسنت العلاقة مؤخراً بين أطراف المعارضة، لكن يبقى ذلك في إطار التنسيق، وليس التحالف المتين. وفي حين يغيب التناغم بين عمل المعارضة في البرلمان، وعملها في الشارع؛ لم تبنِ هذه المعارضة مؤسسات مشتركة حتى الآن.

هـ ـ الانقسام الطائفي

تدل تجربة النضال الوطني، على أن الحركة الوطنية في البحرين لم تحقق انتصارات إلا في ظل الوحدة، وأنها حصدت الهزائم في ظل الانقسام الطائفي. ورغم المبادرات للحد من الطائفية، ومنها المؤتمر الوطني «معاً ضد الطائفية»، ووثيقة عهد الصحافيين ضد الطائفية، وكثرة الكلام في ذم الطائفية سواء من قِبل الدولة، أو بعض القوى السياسية والمجتمعية والمؤسسات الدينية؛ فإن بعض هذه الأطراف جميعاً تتبنى سياسات طائفية، وتساهم في تعميق الطائفية القائمة على تخويف السنة من الشيعة، وإيهام الشيعة بامتيازات للسنة. إن لهذا الانقسام تجلياته الخطيرة في مجالات التوظيف في الدولة، والدوائر الانتخابية، وتركيبة البرلمان، وتركيبة الجمعيات (الأحزاب) السياسية، والعديد من منظمات المجتمع المدني، وكذلك في سياسة المحاصصة الطائفية.

هذا الانقسام يضعف كثيراً من وحدة الشارع والنخب السياسية والمثقفة، ويلهي قوى المجتمع والصحافة والبرلمان في خلافات وحسابات طائفية ضيقة، ويضيع الهدف الأساسي، وهو الوحدة لممارسة ضغط على الدولة من أجل الإصلاح الديمقراطي الحقيقي. الأخطر في ذلك، أنه بدلاً من أن تصبح الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني نماذج للانصهار الوطني، وممارسة الديمقراطية، وكبديل لسياسة الدولة ومؤسساتها المحكومة بالمحاصصة الطائفية والتمييز، فإن العديد منها، وللأسف، يساهم في تكريس الطائفية وإعادة إنتاجها.

٣ ـ المؤسسات الجديدة والدور القاصر

إن من أهم ثمار الإصلاحات المحدودة هو إعادة الحياة البرلمانية، وإطلاق حرية معقولة لتشكيل التنظيمات السياسية (دون الأحزاب)، وحرية التعبير وإصدار صحف جديدة ومتنوعة مع هامش معقول، وقيام العشرات من منظمات المجتمع المدني ذات نوعية جديدة، وقيام اتحاد عمال البحرين والمجلس الطلابي في الجامعة الوطنية والاتحاد النسائي. فهل تلعب هذه المؤسسات دورها في تعزيز

الحريات والحقوق المكتسبة والبناء عليها؟ الحقيقة أن الأداء متباين، والنتائج ملتبسة:

أ ـ البرلمان

إن تركيبة البرلمان الحالي لا تساهم في عملية التحول الديمقراطي الحقيقي، بل العكس هو الصحيح. ونتيجة للهندسة المسبقة للانتخابات، فقد أنتجت برلماناً بتركيبة طائفية محضة، لا يملك مشروعاً للإصلاح والتحول الديمقراطي، فهو برلمان خدمات في أحسن الأحوال، ودوره التشريعي والرقابي ثانوي، ولم يساهم في إصدار تشريعات تساعد في تعزيز السلطة الرقابية والتشريعية للمجلس، بل ساهم في الموافقة على تشريعات حكومية تنتقص من الحريات، مثل قانون حماية المجتمع من الإرهاب، وقانون الجمعيات السياسية. وفشل البرلمان في الرقابة الفعلية على الحكومة، والحد من الفساد والمحسوبية والتمييز.

ب ـ الصحافة

لا شك في أن هناك نقلة في أوضاع الصحافة؛ فبعد أن كانت الصحافة مقتصرة على صحيفتين مواليتين، فتح المجال أمام إصدار صحف جديدة، بعضها يعود لشخصيات معارضة معروفة، كما أن سقف الحريات الصحفية قد ارتفع كثيراً رغم القانون الحالي المقيد. كما أن الحراك السياسي والنضالات اليومية تنعكس جيداً على الصحافة. وقد ظهرت دماء جديدة من الصحافيين، ينتمي عدد منهم إلى جمعيات واتجاهات سياسية. لكن الصحافة أيضاً عمل تجاري محكوم بمتطلبات السوق، ويعتمد على الإعلان، الذي تمثل إعلانات الحكومة وشركاتها نسبة كبيرة منه؛ كما أن جميع الصحف مملوكة للبيوتات التجارية، التي تربطها روابط قوية مع الحكم. وقد كانت أطراف الحكم تمول صحفاً معينة، تقوم بالترويج للنظام؛ ومنابر لتشويه المعارضة والحركة الاجتماعية؛ بل إن بعضها يساهم فعلياً في تعميق الانقسام الطائفي. من هنا، وبشكل عام، فإن دور الصحافة خليط مما هو سلبي وإيجابي.

ج ـ منظمات المجتمع المدني

ازداد عدد منظمات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات وأندية بمختلف تخصصاتها، وازدهر نشاطها؛ فبلغ عددها ما يقارب ٤٥٠ جمعية للبحرينيين

والأجانب. لا يمكننا وضع جميع هذه المنظمات في سلة واحدة، فبعضها امتداد للجمعيات السياسية، وبعضها ذو صبغة طائفية، وعدد منها مفبرك من قبل الدولة، كي تناوئ الجمعيات المثيلة، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان والشباب. ورغم محاولة إخماد عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وتسييسها واستتباعها، فإن محصلة دورها في النضال من أجل الحريات العامة والديمقراطية والإصلاح إيجابية إجمالاً.

٤ ـ مجتمع محافظ لاديمقراطي

من المفارقات في حياتنا العربية، أن القوى السياسية والاجتماعية، التي تقود المجتمع في عملية النضال من أجل الانعتاق من الاستبداد إلى الحرية، ومن التسلط إلى الديمقراطية؛ سرعان ما يصبح بعضها عائقاً أمام التحول الديمقراطي، وضابطاً للحريات العامة، متى تغير الوضع، ولو جزئياً، وأصبح المسرح مفتوحاً أمامها.

بالنسبة إلى مجتمع البحرين وقواه الفاعلة، فقد أظهر نوعاً ما من التوافق قبل مجيء الحاكم الجديد، على ضرورة الانتقال بالبلاد إلى حكم دستوري ديمقراطي، وإعادة الاعتبار للمواطنة المتساوية، وإنهاء نظام أمن الدولة، وتدشين مرحلة جديدة تتميز بالإصلاحات العميقة والتحول الديمقراطي. لكنه، ما إن اتخذت الخطوات الأولى في هذا المجال، حتى برزت إلى السطح القوى المحافظة (الإسلامية)، وعادت النغمة الطائفية، وبرزت اصطفافاتها. بالطبع، فإنه على امتداد عقدين ما بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١٩٧٩ وانطلاق الجهاد في أفغانستان، فقد حدث تحول في مزاج الشارع والتوجه السياسي لصالح التيار الإسلامي (الشيعي والسني) والسلوك الاجتماعي نحو المحافظة. وإذا كانت التسعينيات قد أبرزت أولوية العمل الوطني الإسلامي المشترك، فقد تميزت المرحلة الجديدة، بإطلاق قوى المحافظة المعارضة إلى مداها، والتخندق الطائفي.

وتلعب الدولة هنا دوراً سلبياً، في تشجيعها لقوى الإسلام السياسي في مواجهة التيار الوطني التقدمي المعارض. وقد تجلى ذلك في أكثر من مجال، ومنها الانتخابات النيابية ٢٠٠٦، حيث دعمت مرشحي التيار السني الموالي، وأسقطت مرشحي التيار الديمقراطي المعارض، وحتى مرشحين مستقلين. إن من تجليات الردة على التحديث والإصلاح الحقيقي والتحول الديمقراطي، هو في الدور الطاغي لرجال الدين المحافظين في التيارين الإسلاميين الشيعي والسني. ويناط بالمجلس العلمائي الأعلى (الشيعي) مرجعية أكبر تنظيم سياسي معارض (الوفاق)، لكن الأخطر هو دور كبار رجال الدين من الطائفتين في الاستقطاب الطائفي،

وتحريضهم المستمر ضد التنظيمات والأفكار التحديثية والديمقراطية، تحت شعار «فلتسقط العلمانية والعلمانيون».

ومن تجليات هذه الردة، إحباط إصدار قانون تقنين وتوحيد أحكام الشريعة لأتباع المذهبين، والانتقاص من دور المرأة وحقوقها في الحياة السياسية خصوصاً، وتشريع النقاب، والدعوة إلى فصل الجنسين في التعليم والمرافق، والحرب على الفن والإبداع، وتعزيز التعليم الديني الخاص. الدولة بذاتها تعزز أيضاً من النزعة القبلية، باعتماد زعماء قبائل وعائلات ممتدة كمرجعيات في التعامل مع أبنائها، وإشاعة الثقافة القبلية ومؤسساتها. وإذا كانت الدولة تؤيد الطائفية، وتحبط مبدأ المواطنة المتساوية، وديمقراطية الانتخابات، فإن ذلك يجد صداه في المجتمع في احتماء الأفراد بطوائفهم وعائلاتهم، ويتجلى ذلك في الانتخابات النيابية والعمالية والطلابية.

إذن، كل ذلك لا يشجع على تكريس التقاليد الديمقراطية والثقافة الديمقراطية. كما أن تكريس الدولة ثقافة تبجيل القادة، يساهم في تبجيل المجموعات الطائفية والسياسية لقياداتها أيضاً، ولا يساهم أبداً في تعزيز التقاليد والثقافة الديمقراطية. إن ثقافة المكرمات والعطاءات من خارج مؤسسات الدولة وآلياتها، تُضعف ثقافة الحقوق المرتبطة بالمواطنة، والمساءلة. ما تشجعه الدولة، هو أن هذا النزر اليسير من الحقوق والهامش الديمقراطي الضيق هما مكرمة من الحاكم، وليسا استحقاقاً ونهجاً يتوجب تكريسه.

الاستنتاج

إن وجود هذه المحبطات للتحول الديمقراطي، والإرث الثقيل للاستبداد، وحكم الغلبة؛ لا يعني الحكم علينا بأن نعيد إنتاج الاستبداد. لقد انفتح الباب نحو التغيير، وإن كان مواربًا، والديمقراطية أضحت خيار العالم، والمزيد من الأنظمة الاستبدادية في الشرق والغرب تتهاوى، لتقوم على أنقاضها أنظمة تتفاوت في ديمقراطيتها. وبالنسبة إلينا كعرب، فإن موريتانيا تقدم لنا حالة الانتقال من الحكم العسكري الاستبدادي المتخفي وراء ديمقراطية الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي تعددي، بعد المرور في مرحلة انتقالية على يد عسكر أكثر استنارة بقيادة علي فال. من هنا، فإن النضال من أجل التغيير الديمقراطي، سيؤتي ثماره من خلال تفحص تجربتنا وقصورها، ودراسة معوقات التحول الديمقراطي من أجل تجاوز هذه العقبات وإنجاز التحول الديمقراطي فعلياً.

(٣)

عقبات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في مصر
سلطة تجدد آليات سيطرتها ومعارضة غير توافقية

عبد الفتاح ماضي

إن الحديث عن العقبات يقتضي قراءة معمقة، ومتابعة عميقة لعدة أمور، قد لا يتسع الوقت هنا لتناولها كلها في هذه المداخلة المقتضبة. لكنني أعتبر أن من أبرز هذه الأمور، موضع ازدواجية التعامل مع القضايا المتعلقة بالديمقراطية، والانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي. وأعني هنا ازدواجية التعامل مع بعض الأمور الحاسمة ذات الصلة، كدور العامل الخارجي، ودور الدين وموقعه من الديمقراطية، بل والازدواجية مع الديمقراطية ذاتها كمفهوم.

بشأن دور الخارج، على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى أنه، في الوقت الذي تأخذ كل شعوب الأرض، ومنها الشعب المصري، من الغرب أشياء كثيرة، فإنه لدى الحديث عن مؤسسات الحكم، ودولة المؤسسات، وكل الأمور المتصلة بحكم القانون، والتداول على السلطة؛ نجد الكثير من القوى المعارضة والرسمية تدقق كثيراً، وتطرح الكثير من التساؤلات، منها ما يدور حول ما إذا كانت الإجراءات والمؤسسات المعمول بها في الغرب في صالحنا أم لا، بل وحول ما إذا كان في الإمكان تطبيقها في مصر أم لا. ومنها ما يربط ذلك بنوايا أمريكا تجاه دعم الديمقراطية في مصر وفي دول أخرى، رغم عدم وجود هذه الدعم في الأساس، وهكذا. ويهتم الكثيرون في مصر بعيوب الديمقراطية في الغرب أكثر من الديمقراطية ذاتها، وبعض القوى السياسية في مصر يتحدث عن عيوب أمريكا أكثر من التحدث عن عيوب النظام المصري؛ وكأننا قد وصلنا إلى مرحلة الديمقراطية، وعلينا الآن حل مشكلاتها.

والديمقراطية أضحت، عند الحكومة، وكأنها مسألة أمن قومي، أو هكذا

يتم تصويرها في كثير من الأوقات عن قصد. فلو فُتح المجال أمام الصندوق الانتخابي الحر والنزيه والفعّال، لأنتجت الديمقراطية قوى تمثل خطراً على الأمن، من وجهة نظر الحكومة، وهذه القوى هي جماعة الإخوان المسلمين، والمطالبون بالشفافية وحكم القانون والكف عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وقد صار هؤلاء، بالنسبة إلى الحكومة، يعملون لجهات أجنبية هدفها الإضرار بسمعة البلاد، وبعلاقاتها الخارجية. يحدث هذا من قبل مثقفين ورسميين، وكأننا أول دولة تختار لنفسها طريق التحول نحو الديمقراطية، أو أن الديمقراطية كنظام للحكم، لا تتوفر فيها من الضمانات والمؤسسات التي تجعلها توقف كل تلك التجاوزات المزعومة، أو أن الديمقراطية غير موجودة إلا في الغرب.

ويتقاطع هذا مع المواقف الملتبسة من جُل القوى السياسية حول مفهوم الديمقراطية ذاتها، وموقع الدين منها. ليس هناك اتفاق لدى الكثيرين حول مدى توافق الديمقراطية مع الإسلام، وموقع الشريعة في الدساتير. وفي الوقت الذي يخترق فيه الكثيرون في تعاملاتهم اليومية الكثير من أبجديات الإسلام، نجدهم يدققون في مدى توافق الديمقراطية مع الكتاب والسنّة. هذه مواقف ملتبسة، وتحتاج إلى مقاربات جدية وواعية ومرنة للانتهاء منها، خصوصاً أنه ليس في الإسلام ما يمنع اقتباس الآليات والمؤسسات والأفكار من الآخرين، ما دامت هذه الأمور لا تتعارض مع المبادئ العليا للإسلام، فتحل حراماً أو تحرم حلالاً. هذا فضلاً عن أن الكثير من هذه الآليات والإجراءات له نظراء في الحضارة العربية والإسلامية، وليس غربياً بالكامل.

وهناك جانب آخر له صلة بالازدواجية في التعامل مع الديمقراطية. أشعر، وقد درست حالات كثيرة للانتقال الديمقراطي، أن هناك دروساً تعلمها الحكام في منطقتنا العربية، وأن هناك دروساً لم تتعلمها النخب المعارضة والداعية للإصلاح.

تعلمت الحكومات أن الدساتير يجب ألا تكون ديمقراطية بالكامل، ومن هنا كانت القيود والعقبات أمام الحريات وأمام الصحافة والإعلام. وتعلمت أن الانتخابات يجب ألا تؤدي إلى تغيير الحكام، أو إلى التداول على السلطة، لأن من شأن اللجوء إلى انتخابات ديمقراطية حقيقية (حرة ونزيهة وفعّالة)، أن تنضم الدول العربية إلى قائمة الدول التي خاض فيها حكام شموليون انتخابات ديمقراطية، ظناً منهم أن بمقدورهم الانتصار والعودة للحكم بشرعية انتخابية جديدة، غير أنهم خسروها، وحلت قوى جديدة في السلطة، كما حدث في بولندا والبرازيل ونيكاراغوا والبيرو وتشيلي والمكسيك وغيرها. وتعلمت

الحكومات أن الانفتاح لا بد أن يستند إلى استراتيجية عنوانها «خطوة للأمام وخطوتان للخلف» وليس العكس، وذلك خوفاً من أن تتطور الأمور كما تطورت في إسبانيا والبرازيل مثلاً. كما تعلمت الحكومات أن لا تسامُحَ مع أي تظاهرات، ولو كانت سلمية، لأن الأمور قد تنزلق إلى احتجاجات شعبية واسعة، وثورات تقلب أنظمة الحكم بالكامل؛ وهي في هذا، أخذت العبر من تجارب دول مثل رومانيا وإيران وألمانيا الشرقية وأوكرانيا وجورجيا وغيرها.

ولعل الدرس الأكبر الذي تعلمته عدة حكومات عربية، هو السيطرة المطلقة على المؤسسات الأمنية والعسكرية (أو ضمان الولاء المطلق لهذه المؤسسات أو كل ما من شأنه تطابق مصالح هذه المؤسسات مع الحكام) لأن انقسام هذه المؤسسات، أو تأييدها لمطالب القوى السياسية أو المتظاهرين، كان السبيل الأساسي لإنهاء سطوة الحكومات المطلقة في دول مثل الفليبين ورومانيا والبرتغال وغيرها. وهناك الكثير من الدروس الأخرى.

ومن الجانب الآخر، أعتقد أن قوى المعارضة، بانتماءاتها وألوانها المختلفة، تفوت على نفسها الكثير من العبر والدروس من تجارب الدول الأخرى، بل ويحاول البعض ـ تحت شعارات الخصوصية والانفراد ومقولات اختلاف الأوضاع ـ أن يُصور الأوضاع عندنا على أنها أوضاع فريدة وليس لها مثيل، وهؤلاء يخدمون ـ بغير قصد ـ استراتيجيات بقاء الحال على ما هو عليه، وهي استراتيجيات تتبناها الحكومات. لم تتعلم قوى المعارضة من القوى السياسية التي ناضلت من أجل الديمقراطية في دول كثيرة كيف اعتدل الخطاب السياسي للمعارضين، وكيف يمكن الاتفاق على قواسم مشتركة، وما أشكال التكتل وآليات الضغط على الحكومة ودفعها إلى التنازل. أشعر هنا أن الحكام العرب تعلموا سد مصادر الخطر عليهم في أمور كثيرة، أما قوى الإصلاح والمعارضة، فتهدر الكثير مما يمكن تعلمه وأخذ العبرة منه.

كما أود الإشارة سريعاً إلى موضوع أخير، وهو متصل أيضاً بصلب موضوعنا، أقصد موضوع تكتل القوى الوطنية، وقد أشار إليه د. عبد الوهاب الأفندي والأستاذ عبد النبي العكري. فلا وجود لتكتل معارض في مصر، ومعظم الضغوط الشعبية التي تحدث أحياناً، هي ضغوط من أجل مطالب فئوية، مثلما حدث من القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات والعمال وغيرهم؛ ولهذا لم تشهد الشوارع في القاهرة مسيرات بالملايين، ولا بالآلاف، وبشكل مستمر، كما حدث

في دول أخرى، للمطالبة بدستور ديمقراطي، أو انتخابات حرة، أو رفع الطوارئ. وهذا يرتبط، في الأساس، بغياب الدور الذي قامت به المعارضة في الحالات الأخرى، حين آمنت، **أولاً**، وبشكل حقيقي، بالديمقراطية كنظام للحكم؛ وراحت، **ثانياً**، تنقي خطابها السياسي من اتهام الآخر؛ ثم اتجهت إلى التكتل، **ثالثاً**، لتحقيق أهداف وطنية عامة تصب في مصلحة الديمقراطية. والجدير ذكره، أن القوى القائمة تتبادل الاتهامات أكثر من اتهامها النظام، فيما يتبادل اليسار والإخوان العداء. . . وهكذا. إن بلورة مطالب سياسية محددة، والدفاع عنها لفترة زمنية طويلة من قبل قوى معارضة حقيقية، أمر غائب في مصر، أو ضعيف إلى حد كبير.

لا بد من الوصول إلى قواسم مشتركة حول آليات الانتقال الديمقراطي، أو قيم الديمقراطية الأساسية، وإجراءاتها المتعارف عليها. أما الاختلاف الأيديولوجي، أو السياسي، أو التاريخي، بين القوى السياسية، فلا بد من تجاوزه نهائياً ـ أو على الأقل تكتيكياً ـ لأنه يستنزف جهداً ووقتاً لا طائل من ورائه. من المفترض أن يكون الصراع الآن من أجل الديمقراطية، وليس بين اليسار واليمين، أو بين الدين والدولة؛ وتجارب دول مثل إسبانيا، وكوريا، والفليبين، مهمة هنا. والخلافات القائمة عندنا اليوم، تظهر عدم إدراك جل القوى السياسية لجوهر الديمقراطية كإطار سلمي للصراعات السياسية؛ ففي الديمقراطيات المعاصرة، تتصارع القوى الاشتراكية واليمينية وقوى الوسط حول السياسات والأيديولوجيات في إطار ديمقراطي. أما ما يحدث عندنا، في البلاد العربية، وعند الكثير من المجتمعات في أفريقيا؛ فهو صراع بين الحكومات والمعارضة، وداخل قوى المعارضة نفسها، يراه أتباعه صراع وجود وبقاء، وذلك استناداً إلى فهمهم القاصر والمحدود للسياسة، على أنها مباراة صفرية.

ومجمل القول أن المعارضة لا تقوم بدور التعبئة الاجتماعية، وحركة كفاية حركة صغيرة ومحاصرة، ولها طابع نخبوي حتى اليوم، وليس طابعاً شعبياً، كما لا توجد قيادات أو أحزاب معارضة تقود الجماهير في الشارع نحو مطالب عامة، تتصل بالديمقراطية بشكل أو بآخر. وقد أدى هذا إلى استمرار النخبة الحاكمة، وضعف المعارضة. ولأن من أسس الانتقال الديمقراطي، أن تفكُّك هذه الفئة الحاكمة وعدم تماسكها وظهور إصلاحيين حقيقيين داخل النظام أو خارجه هو بداية الانتقال الحقيقي، فإن الأوضاع في مصر تشير، للأسف، إلى أن ما يحدث فيها، هو الوصفة الحقيقية لعدم الانتقال، وليس الانتقال.

(٤)

معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن غياب المشروع الوطني الحداثي(*)

فؤاد الصلاحي(**)

مقدمة

إن الانفتاح السياسي في اليمن المعاصر شكل استجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وجاء في سياق زمني يتسم برفض النُظُم الشمولية، بل وانهيارها. ولما كان المجتمع اليمني، كما تراه المنظمات الدولية، مجتمعاً يتصف بانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وما تزال مظاهر التخلف بارزة في عدد من مجالات الحياة فيه، وأنه دخل متأخراً إلى مرحلة الحداثة (١٩٦٢)؛ فإنه مع ذلك يتجه إلى الحداثة السياسية من خلال التحول السياسي الذي جاء مقترناً بدولة الوحدة في ٢٢/ ٥/ ١٩٩٠. وإذا كانت الثورة في الستينيات قد حاولت إخراج اليمن من حياة القرون الوسطى، ووضعه على عتبة الدول في القرن العشرين، فإن الانفتاح السياسي يحاول إكساب اليمن بعض منجزات التطور الحضاري العالمي، ويعني ذلك محاولة تحديث الدولة والمجتمع، والولوج بهما معاً إلى مرحلة التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتجاوز الواقع التقليدي بكل مؤسساته العصبية وانتماءاته اللاوطنية. فالتحديث السياسي (Political Modernization) هو محاولة في بناء دولة مؤسسية تعبر عن جميع أفراد المجتمع، وتؤسس لمواطنة مدنية متساوية في الحقوق والواجبات (دولة ترتكز على مبادئ الحرية والمساواة والعدل). وقد جاء الانفتاح السياسي في إطار محلي تتراكم فيه الأزمات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

(*) هذه المداخلة وردت بعد انتهاء أعمال اللقاء.

(**) أستاذ علم الاجتماع السياسي المشارك، جامعة صنعاء.

كانت الدولة الشطرية السائدة هي المناخ المولد لتلك الأزمات (الدولة الشطريه بطبيعتها كانت دولة مولدة للأزمات). هذه الأزمات يمكن إيجازها كالتالي:

ـ عدم المشاركة السياسية (المرتبطة بغياب الديمقراطية).

ـ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (العنف السياسي والاجتماعي).

ـ ضعف النمو الاقتصادي وإهمال تنمية الريف.

ـ ضعف مؤسسات الدولة وغياب الدور القانوني لها، خصوصاً القضاء.

في هذا السياق، جاء الانفتاح السياسي ليشكل نقلة في طبيعة النظام السياسي اليمني، ويشكل دفعاً قوياً لمسار بناء الدولة الحديثة (دولة المؤسسات والقانون). ولا بد هنا من عرض موجز لأهم الآليات الداعمة للانفتاح السياسي، حتى نتمكن على ضوئها من تحليل المعوقات التي تحول دون تجذير هذا الانفتاح في الواقع المعيش، وعرض هذه المعوقات.

١ ـ آليات الانفتاح السياسي في اليمن

إن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي كان ـ وما يزال ـ مطلباً شعبياً، ويحتل أولوية في أجندة القوى السياسية والاجتماعية، علاوة على كونه أحد المتغيرات الدولية المهمة، خصوصاً مع انهيار النظم السياسية الشمولية، وتزايد عدد الدول التي تعلن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. وقد أفرز هذا الأمر معه موجة ثالثة من الانتقال إلى نُظُم حكم ديمقراطية في العالم، والمجتمع اليمني لم يكن بمنأى عن هذه المتغيرات، إضافة إلى أن الواقع المجتمعي المحلي (الظرف الذاتي) كان يتطلب، بحكم الضرورة والحاجة، تحقق الديمقراطية، لتشكل مخرجاً ملائماً يتجاوز الأزمات المتراكمة، التي هي نتاج النظام السياسي اللاديمقراطي في كلا شطري اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٩٠). فكلتا الدولتين الشطريتين كانت تعتمد نظام حكم الحزب الواحد (One Party System)، ولذلك غابت المشاركة السياسية، وتم حظر الأحزاب، واحتواء بعض مؤسسات المجتمع المدني، وقمع البعض الآخر؛ فأفرز ذلك مناخاً مولداً للعنف والصراع السياسي والعسكري بين نظامي الشطرين، وبين المعارضة والسلطة في كل شطر، وبين أطراف المجتمع المدني ذاته؛ ومن هنا جاء الانفتاح السياسي ليخفي تلك الأزمات (إلى حين)، ويجدد من مشروعية النخب الحاكمة؛ ذلك أن هذه النخب المستمرة من مرحلة ما قبل الوحدة هي التي قادت الانفتاح السياسي، وقد منحها ذلك تجديداً في مشروعيتها

(التي كانت قد تآكلت مع تراكم أزماتها)، ما يكشف عن دلالة التحرك السريع نحو إعلان دولة الوحدة، دون الالتزام بالمخطط الزمني الذي كان معداً له. ولعل اتخاذ النخب الشطرية الحاكمة قرار إعلان الوحدة، واقترانها بالديمقراطية، يعتبر عملاً إيجابياً مهماً يحسب لها. وفي هذا السياق، يمكن القول إن إعلان الوحدة واقترانه بالديمقراطية، شكل نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي (متجاوزاً، على الأقل شكلياً، الشمولية والشطرية)، حيث تم إعلان نظام سياسي يرتكز على مقومات التعددية الحزبية، والإقرار بتداول السلطة سلمياً، وحق المجتمع في تنظيم نفسه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ الأمر الذي ترتب عليه ظهور عشرات الأحزاب والصحف والمؤسسات الأهلية، وكل ذلك عبر عن رغبة المجتمع في الخروج من سيطرة الدولة، وتفعيل نشاطاته باستقلاله عنها. وهنا، يمكن القول إن الانفتاح السياسي شكل خطوة مهمة نحو إعادة تصحيح العلاقات بين الدولة والمجتمع ومحاولة تقنينها (وما يزال هذا الانفتاح في بداية مساره).

وإذا كان الانفتاح السياسي قد لقي استجابة وتأييداً في الداخل، رغم عدم الترحيب به من القوى الأصولية، فإنه قد لقي ترحيباً من الخارج الأوروبي (والأمريكي خصوصاً)، وترحيباً محدوداً من الخارج العربي، خصوصاً من دول الجوار الغنية بالنفط.

ولما كانت أهم مميزات الانفتاح السياسي تكمن في محاولة تجديد أنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع، فقد أفرز ذلك اتساع فضاء الحريات العامة، الذي عكس نفسه في اتساع حجم المجتمع المدني الحديث، وتنوع مؤسساته، وخلق قنوات مؤسسية أهلية لتفعيل المشاركة الشعبية. إلا أن برامج عملية الإصلاح الاقتصادي أثرت سلباً في أداء الطبقة الوسطى، التي تعتبر الحامل الاجتماعي والطبقي للمجتمع المدني الحديث، وعلى نشاط هذه الطبقة. كما أن الانفتاح السياسي، الذي يشكل بداية للتحول الديمقراطي، لا يمكن أن يتشكل إلا في إطار البيئة الاجتماعية والسياسية التي تولّد منها، ويعبر عن تكويناتها الاجتماعية والسياسية. لذلك جاء هذا التحول/الانفتاح متسماً بنمط ثقافي وقيمي يعكس طبيعة البنى التقليدية السائدة في المجتمع اليمني المعاصر، إضافة إلى نمط الثقافة والقيم المكتسبة من النموذج الليبرالي الغربي.

وهنا يرى الباحث أن الانفتاح السياسي في اليمن يمثل مرحلة التأسيس، وهي مرحلة انتقالية ومفتوحة لاحتمالات متعددة، ذلك أن هذا الانفتاح لم يكن تحولاً في قناعة النخبة الحاكمة، بل كان تغيراً اضطرارياً للنخب الحاكمة، التي

وجدت نفسها غارقة في أزمات متعددة ومتنوعة، الأمر الذي يتطلب آليات متعددة من أجل نجاح البناء الديمقراطي، أهمها خلق إرادة سياسية فاعلة، مؤمنة بالديمقراطية، قادرة على وضع المقومات التأسيسية، مثل التجديد التشريعي والقانوني، والبناء المؤسسي للدولة، والفصل بين السلطات، وتفعيل النشاط البرلماني ببعديه الرقابي والتشريعي، واحترام حقوق الإنسان، واتساع الفضاء العام للحريات المدنية، علاوة على ضرورة التأسيس الثقافي لمفهومي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوعي الفردي والجمعي. ولما كان هذا التحول لا يتم بين يوم وليلة، فإنه يتطلب وقتاً أطول من أجل تجذير أسسه البنائية والهيكلية والمعرفية داخل المجتمع، لا سيما أن هذا الأخير ما تزال البنى التقليدية العصبوية، ومنظومتها الثقافية والقيمية، تشكل أهم ملامحه وسماته. في هذا السياق، نشير إلى أنه، رغم أهمية الانفتاح السياسي في مجتمع تقليدي كاليمن، ورغم أهمية دلالته السياسية والحضارية، إلا أن جملة من المعوقات تقف أمام تجذره وتصاعد مساره باتجاه الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، نتناولها بالتفصيل في ما يلي.

٢ ـ المعوقات

أ ـ المعوقات المؤسسية

نقصد بالمعوقات المؤسسية، ضعف البناء المؤسسي الحديث في الدولة والمجتمع، فمن أهم العلامات المميزة للدولة الحديثة، وجود المؤسسات التي تحدد عمل الحكومة، فهي آليات للنشاط اليومي وتفاعلاته بين السلطة والأفراد في المجتمع. ولما كانت الدولة هي الكيان القانوني والسياسي الذي يعبر عن أهداف المجتمع وتطلعاته، فإن المؤسسات ضرورية من أجل تجسير العلاقات وتنظيمها وفق المحددات القانونية والدستورية التي تحدد الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين، وإن أهم ملامح التحديث السياسي تقاس بمؤسسة الدولة، ووجود قنوات رسمية وغير رسمية تمكن المجتمع من التعبير عن قضاياه ومصالحه وتفعل مشاركته في المجال العام.

فى هذا السياق، نشير إلى ضعف ـ ولا نقول غياب ـ مؤسسة الدولة في اليمن، الأمر الذي ترتب عليه ضعف الممارسة القانونية، وبروز الممارسات الشخصية، وهو ما عكس عدم نضج البناء المؤسسي للدولة وعدم تجذره. وقد أصبحت المؤسسة خاضعة لتأثير مراكز القوى ذات التكوينات العصبوية التقليدية (وهي تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة)، إضافة إلى أن استمرار الصراع السياسي

بآليات تقليدية، وعدم خضوعه للقواعد الحديثة المرتبطة بالبناء المؤسسي، كشفا عن ضعف التطور الديمقراطي، بدءاً بمساره في الانفتاح السياسي. ذلك أن الديمقراطية ما هي إلا آلية لتنظيم الصراع السياسي بالطرق السلمية، واتباع هذا الأسلوب، من شأنه اتباع القواعد القانونية والقيم الثقافية الحديثة، التي تعبر عن الديمقراطية كنظام حكم وأسلوب حياة في الدولة والمجتمع.

إن ضعف مؤسسة الدولة وآلياتها القانونية، عمل على إضعاف مسار الانفتاح السياسي، الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال مؤسسات حديثة. فالديمقراطية لا تمارس إلا في أطر مؤسسية (البرلمان، الأحزاب، المنظمات الأهلية، النقابات)، وهذه المؤسسات تشكل جوهر التحديث المؤسسي في الدولة والمجتمع، وهي من جانب آخر، تشكل تجاوزاً للمؤسسات التقليدية (قبلياً وعشائرياً وطائفياً). من هنا، يمكن القول إن التطور الديمقراطي يتطلب تطوراً مماثلاً في المؤسسات والنظم القانونية والثقافية؛ والجدير بالذكر أنه يتم إهمال مؤسسات الدولة من قبل المسيطرين عليها، بغرض تحقيق مصالح شخصية أو غير قانونية، وأنه لا يتم حل الإشكالات والصراعات داخل تلك المؤسسات، بل خارجها.

ب ـ المعوقات الاجتماعية والثقافية

ترتبط هذه المعوقات بطبيعة المجتمع اليمني وتركيبه الاجتماعي، فالمجتمع اليمني يتصف بقوة البنى التقليدية (Traditional Structure) ومنظومة الثقافة والقيم المصاحبة لها واستمرارها، وهي تعبر عن المسار التاريخي للمجتمع. فالعلاقات القبلية ومحدداتها الثقافية، تخلق انتماءات وولاءات تربط بين الأفراد والجماعات، الأمر الذي تغيب أو تضعف معه الانتماءات والولاءات الحديثة المرتبطة بالدولة المركزية. بمعنى آخر، نقول إن الدولة فشلت في جذب الولاء الفردي والجمعي نحوها، وجعله يتمركز حولها، كما فشلت في عقلنة الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك كضرورة لعملية التحديث السياسي. ومن جانب آخر، نجد الممارسات التقليدية تتم داخل الأطر المؤسسية الحديثة في الدولة والمجتمع. فالعلاقات القبلية هي المحدد الأساسي لمواقع الأفراد في مؤسسات الدولة، وفي تبوئهم مناصب قيادية فيها، بل إن تلك العلاقات تمارس داخل الأحزاب الحديثة باختلاف أيديولوجياتها، وكل ذلك يكشف لنا عن ضعف التحديث الثقافي والمعرفي، وضعف انتشار قيم الديمقراطية وثقافتها المدنية، الأمر الذي يفسر استمرار العنف بين الدولة والمعارضة، وبين أطراف المعارضة نفسها،

وبين أفراد المجتمع بكل تكويناتهم العصبوية. ويعبر ذلك عن غياب ثقافة الحوار والتسامح والتعددية (الفكرية والسياسية)، والاعتراف بالآخر، والمنافسة وفق قواعد اللعبة الديمقراطية. وهنا يتطلب الأمر ضرورة التأسيس الثقافي لمفاهيم «الديمقراطية» و«المجتمع المدني» و«حقوق الإنسان» في وعي الأفراد والجماعات، من خلال مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني الحديث. فالبنى التقليدية ومنظومتها الثقافية، ما تزال تعوق نشاط المرأة خارج كيانها الخاص؛ بمعنى آخر، نقول إن الثقافة التقليدية المعبرة عن البنى العصبوية، تحدد فواصل في العمل والسلوك (من خلال عملية التنشئة الاجتماعية) بين كل من الرجل والمرأة، وإن نشاط المرأة في المجال العام ما يزال ضعيفاً، ويساهم في ذلك كل من الدولة والمجتمع المدني، اللذين يخضعان لتأثير القوى التقليدية وثقافتها، ويعملان على إعادة إنتاجها، وفق مصالح سياسية متبادلة بينهما. فالانتخابات البرلمانية والحزبية (وفي المؤسسات الأهلية) التي تمت خلال السنوات العشر الماضية، كشفت جميعها عن فعالية العلاقات التقليدية وأنماط القيم المصاحبة لها في عمليات التصويت والترشيح، أكثر من البرامج والرؤى الأيديولوجية.

فاستمرار العلاقات التقليدية والقيم المصاحبة لها، يعبر عن ضعف البناء المؤسسي والقانوني الحديث للدولة، ويعبر عن ضعف التحديث الاجتماعي والاقتصادي، أي ضعف تنفيذ المشروع التنموي الحداثي بكل مجالاته. وهنا نتساءل، هل نجاح التطور الديمقراطي ممكن في مجتمع غير رأسمالي؟ أم أن هذا التطور قادر على خلق البيئة الحداثية الملائمة له؟ أي أنه كلما اتسعت رقعة التحديث الاجتماعي والاقتصادي، ساعد ذلك في اتساع التطور الديمقراطي، الذي يعمل من جانبه، كلما زاد تطوره، على دعم التطور والتحديث في المجالات المجتمعية. من جانب آخر، يجب الإشارة إلى أن غياب عمليات التثقيف السياسي للأفراد داخل التنظيمات الحزبية الحديثة، يعتبر من معوقات بناء الديمقراطية وتجذرها؛ فالديمقراطية لها إطار عام من المفاهيم والقيم التي يتم اكتسابها، حتى تمارس عملياً بأسلوب سلمي. وهنا تكون أهم آلية لتنظيم الصراع السياسي والاجتماعي، ما دام جميع الفاعلين سياسياً ملتزمين بقواعد اللعبة الديمقراطية، ومدركين بوعي أهمية الثقافة السياسية الحديثة، التي تخلق أجواءً ملائمة للتطور الديمقراطي. فالحوار والتنافس والتعددية والمشاركة والاعتراف بالآخر والتسامح، كلها تشكل الإطار المعرفي للديمقراطية، ومدخلاً أساسياً للانفتاح السياسي، وينبغي بذلك تعليمها للأفراد والجماعات، من خلال عمليات

التنشئة السياسية داخل المؤسسات الرسمية والأهلية؛ فيتم بذلك تجاوز ثقافة القبيلة ومؤسساتها العصبوية المضادة للديمقراطية. ولما كان المجتمع اليمني يتصف بالتقليدية وبقوة الموروث القبلي، فإن التحديث السياسي الجاري من خلال الانفتاح السياسي المعلن عام ١٩٩٠، من شأنه أن يعمل على تخفيف التعصب القبلي، وتعليم الناس تدريجياً ثقافة مدنية حديثة، تدعم مسار التطور الحداثي في الدولة والمجتمع.

الجدير بالذكر، أن مختلف الأحزاب، وبعض أحزاب المعارضة ذات الأيديولوجية الدينية، تساهم في إعاقة الانفتاح السياسي، من خلال غياب الممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها الحزبية، الأمر الذي تغيب معه المشاركة السياسية للأفراد، من خلال عمليتي التصويت والترشيح، ذلك أن الأحزاب تشكل مدارس للديمقراطية، يتعلم فيها الأفراد الانتخاب والنقد وتعدد الآراء والحوار. ولعل ضعف الأحزاب في تثقيف أعضائها بثقافة سياسية حديثة، يرتبط باستمرار العقلية الشمولية، واستمرار معظم القيادات السابقة، التي اعتادت إدارة الأحزاب من خلال جماعات شلل ذات إطار عصبوي. ويعني ذلك غياب التحديث الكلي للتنظيمات الحزبية، رغم تجديد نسبي ومحدود في برامجها السياسية.

ج ـ المعوقات القانونية

إن بناء الدولة الحديثة ذات الإطار المؤسسي الديمقراطي، يتطلب بالضرورة تجديداً قانونياً ملائماً. ذلك أن ممارسة الديمقراطية لا تتم إلا وفق قواعد محددة تنظم عملية الصراع والتنافس، وأن تحقيق المواطنة المتساوية داخل المجتمع، لا يتأتى إلا في وجود إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات وفق مبادئ المساواة والإنصاف؛ ومن هنا تبرز أهمية التشريعات والقوانين في بناء الدولة الحديثة، وفي تحقيق الديمقراطية. ولما كان المجتمع اليمني المعاصر يتصف بأنه مجتمع تقليدي (Traditional Society) تلعب فيه المعايير الاجتماعية (العادات والتقاليد والأعراف) أدواراً مهمة في عملية الضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات، فإن هذه العملية تمارَس في إطار المؤسسات الحديثة في الدولة، والمجتمع الآمر، الذي يتضمن في دلالته انصياع الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية إلى محددات القيم والأعراف، مما تغيب معه آليات الدولة القانونية. هنا، يمكن القول إن الانفتاح السياسي المعلن في اليمن، يتطلب تجديداً في التشريع والقوانين، ملائماً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الحكومه اليمنية، وممارسة

عملية وفقاً لها. فالديمقراطية تمارس في أُطر مؤسسية حديثة، لها آليات قانونية، تنتظم وفقاً لها الممارسات الفردية والجماعية، الأمر الذي يخلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهي حالة ضرورية لبناء الديمقراطية في الأمد القريب والبعيد. فالبناء القانوني الحديث شكل جوهر العملية التعاقدية، التي نقلت المجتمع البشري من حالة الطبيعة وحرب الكل ضد الكل (كما عبر عنها هوبز)، إلى حالة المجتمع المدني الذي يتصف بالتعاقد القائم بينه وبين المجتمع السياسي. وهنا تتأسس الحريات العامة، وتنظم الحقوق والواجبات، وتبرز الدولة ككيان مؤسسي قانوني، يحمي وينظم مصالح الأفراد والجماعات.

وما تزال الأعراف والتقاليد الموروثة في المجتمع اليمني المعاصر، تتجاور القوانين والتشريعات الحديثة، وتتشابك معها؛ الأمر الذي نتج عنه ضعف البناء الحداثي للدولة والمجتمع، حيث تتأرجح الدولة بين التقليدية والحداثة، وذلك كتعبير عن القوى السياسية الفاعلة التي لم تستطع إحداث قطيعة كاملة مع الموروث الثقافي، لصالح البناء الحداثي المعبر عن حركية المجتمع، ومحاولته الولوج إلى الإطار الحضاري العالمي بكل دلالته. ولما كانت الدولة قد أحدثت تجديداً في تشريعاتها وقوانينها، بما في ذلك تمثلها للكثير من القوانين والمعاهدات الدولية، وهو تطور إيجابي؛ إلا أنه تطور غير مكتمل، وما يزال يعاني من أوجه قصور وازدواجية، علاوة على ضعف مؤسسات الضبط الرسمية، الأمر الذي يعيق نجاح الممارسات الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف محاولة الدولة في جذب الولاء نحوها، يرجع إلى ضعف الآليات القانونية الحديثة، وغياب المشروع التنموي الوطني الذي يخلق معه تعبئة عامة، أو ضعف هذا المشروع؛ إضافة إلى ذلك، يرتبط بما سبق، ضعف تحقيق المواطنة المتساوية، ذلك أن استحقاقات الأفراد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يجب أن ترتكز إلى محددات قانونية واضحة. وهنا تبرز قوة الموروث القبلي كبديل وكمنافس للقانون الحديث، ويبرز قصور القوانين الحديثة في التطبيق العملي، حيث تجاوز تطور الواقع المعيش كثيراً من النصوص القانونية، ومن ذلك قانون الجمعيات الأهلية (غير الحكومية)، الذي ينتمي إلى مرحلة زمنية سابقة للتطور الديمقراطي (١٩٦٣)، والذي استمر العمل به في دولة الوحدة والانفتاح السياسي حتى عام ٢٠٠١، وغير ذلك من القوانين التي ما تزال قاصرة عن دورها في تنظيم واقع مجتمعي متغير؛ الأمر الذي يعكس ازدواجية واضحة بين واقع متجدد في مؤسساته ونشاطاته، وقوانين غير قادرة على الانفتاح العام لحركية

المجتمع. وهذا الأمر يشكل عائقاً أمام تطور المجتمع، وأمام اتساع مجالات الانفتاح السياسي. وهناك عدد من القوانين التي ما تزال تحتاج إلى استكمال تجديدها، وإلغاء النصوص، إذ تشكل قيداً يعوق ممارسات الأفراد، وينتقص من اتساع فضاء حرياتهم العامة.

د ـ المعوقات الاقتصادية والإدارية

ترتبط هذه المعوقات بضعف النمو الاقتصادي، وبالآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ ذلك أن رفع الدعم عن السلع الأساسية، وتعويم العملة المحلية، وانسحاب الدولة من المجال الاجتماعي، أدى إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين عن العمل، إضافة إلى انهيار قسم كبير من الطبقه المتوسطة الحديثة النشأة. كما أن الأزمة السياسية وعدم الاستقرار، أديا إلى ضعف الاستثمار الاقتصادي، بينما أفرزت عودة عدد كبير من المهاجرين اليمنيين من دول الخليج، إضافة إلى تزايد خريجي التعليم الجامعي، تزايداً في معدل البطالة، وتزايداً في الجماعات الهامشية في المراكز الحضرية، خصوصاً العاصمة. في هذا السياق، تبرز أهمية المعوقات الاقتصادية في فرملة الانفتاح السياسي، ذلك أن هذا الأخير لا يمكن أن ينجح إلا في إطار تنمية اقتصادية متزايدة، من شأنها تحسين معيشة الأفراد، وبالتالي تمكينهم من المشاركة السياسية. فالتطور الديمقراطي لا بد من أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الاقتصادي، كما أن تطور هذا الأخير، من شأنه أن يدعم مسار التطور الديمقراطي، ذلك أن العلاقه بينهما علاقة تمفصل، يؤثر أحدهما في الآخر، بل وينبغي أن يعزز التطورُ في أحدهما، التطورَ في المجال الآخر.

واقع الحال يعكس تزايد حجم المعاناة الاقتصادية التي لم تشمل الفقراء فقط، بل امتد ذلك إلى الطبقة الوسطى التي انهار قسم كبير منها إلى فئة محدودة الدخل، وهذا الأمر يجعل هؤلاء معرضين للضغوط المادية في الممارسة الديمقراطية، خصوصاً في الانتخابات، مما يمنح الأثرياء وكبار رجال الدولة والمشايخ سيطرة مستمرة على المؤسسات الرسمية والأهلية، وبالتالي سيطرة مستمرة على صناعة القرار السياسي. من جانب آخر، فإن الأزمة الاقتصادية ترتبط بها أزمة إدارية تعكس فشل الحكومة في البناء المؤسسي للدولة، الأمر الذي يزيد من معاناة غالبية أفراد المجتمع؛ فالتعقيدات البيروقراطية سمة أساسية لمؤسسات الدولة، ما يدفع الأفراد إلى البحث عن الوساطة من كبار رجال الدولة أوالأثرياء من أجل تحقيق مصالحهم، الأمر الذي يجعل من تحقيق هذه المصالح وسيلة للكسب

السياسي، ووسيلة للحشد والتعبئة في العمليات الانتخابية، تتم لغير صالح الغالبية من أفراد المجتمع. علاوة على ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية وأزمة الإدارة، تفرزان ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال المناصب الرسمية، وكل ذلك تتناوله الصحف اليومية، بما فيها الحكومية.

هـ ـ المعوقات البنائية والهيكلية

نقصد بهذه المعوقات ضعف الفعالية والنشاط في المجتمع المدني (Civil Society)، ويرجع ذلك إلى حداثة النشأة، وغياب الوعي بفلسفة العمل الأهلي، من خلال المنظمات والمؤسسات غير الحكومية (NGOs) وفقاً للمتغيرات المحلية والدولية. ورغم تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن نشاطها ما يزال محدوداً؛ فإذا كان عدد ما تأسس منها قد وصل إلى ٦٣٠٠ جمعية ومنظمة في تموز/يوليو ٢٠٠٨، فإن هذه المؤسسات المدنية ما تزال في طور النشأة، ويغيب عن قياداتها الوعي بالعمل الإداري الحديث، ثم إن غالبيتها تتركز في المدن والمراكز الحضرية، خصوصاً العاصمة، بما يعني ذلك من إهمال الريف الذي يستوعب أكثر من ٧٥ بالمئة من السكان؛ كما أن معظم هذه الجمعيات أو المؤسسات يتصف بتكرار نشاطاتها، حتى في إطار مكاني واحد، مما يضعف فعاليتها. إلا أن مجالات عمل هذه المنظمات قد تنوعت، إضافة إلى أن التزايد الكمي لها يعبر عن رغبة المجتمع في تأطير ذاته مؤسسياً، خارج نطاق المؤسسات الحكومية، وخارج إطار المؤسسات العصبية.

الجدير بالذكر أن تطور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن، يعتبر ظاهرة لافتة للنظر والاهتمام، ذلك أن تطور حجمها ارتبط بالمتغيرات السياسية الليبرالية، التي برزت منذ إعلان توحيد اليمن في عام ١٩٩٠، حيث شكل الانفتاح السياسي مناخاً ملائماً لتفعيل نشاطات الأفراد من خلال مؤسسات غير حكومية. ولما كانت هذه المؤسسات تعتبر مدارس أولية لتعلم الديمقراطية وممارستها كما يراها توكفيل، فإن تطور حجمها ونشاطاتها من شأنه أن يدعم التطور الديمقراطي، حيث يكتسب الناس من خلالها ثقافة سياسية جديدة؛ إلا أنه مع ذلك، فالواقع يبرز عدداً من السمات الأخرى، أهمها ضعف الإسهام الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف اتساع حجم المستفيدين منها، علاوة على تركز غالبيتها في المدن، إضافة إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات، الأمر الذي أفقد أعضاءها والمستفيدين منها إمكان تعلم

الممارسة الديمقراطية واكتسابها، حتى في أبسط صورها. وبشكل عام، يرجع ضعف المجتمع المدني الحديث في اليمن إلى ضعف الطبقة الوسطى التي تعتبر الحامل الاجتماعي والطبقي له، وهذه الطبقة هي نتاج عمليات التحديث والتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية، ويرجع ضعفها إلى التأثير السلبي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة بدعم من البنك والصندوق الدوليين، وانسحاب الدولة من دعم الخدمات الاجتماعية. من جانب آخر، يمكن القول إن ضعف دعم المجتمع المدني للانفتاح السياسي، يرتبط بالثقافة التقليدية التي تغلغلت في العلاقات والممارسات داخل منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي أعاق تطوره. بمعنى آخر، إن ضعف البناء الإداري والهيكلي الحديث في مؤسسات المجتمع المدني، عكس نفسه في ضعف نشاطاتها، وضعف أدائها الحداثي في إطارها وفي إطار البيئة التي تعمل فيها والتي تتعامل معها.

صفوة القول أن الانفتاح السياسي في اليمن، رغم أهميته ودلالته الحضارية، ما تزال أمامه عدة معوقات تعترض مسار تطوره. وهذه المعوقات تتداخل في ما بينها، وتختلف من حيث حجم التأثير ونوعيته. وقد شكلت طبيعة المجتمع التقليدية، والصفة الشمولية في فكر بعض القوى السياسية، الإطار العام لتوليد تلك المعوقات، إضافة إلى ضعف التحديث المجتمعي وبرامجه التنموية، وترحيل عدد من المشكلات والصراعات من مرحلة ما قبل الانفتاح السياسي وما قبل الوحدة، وما ترتب عليها من عملية تصفية الحسابات بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية. وقد أفرزت هذه الأمور حالات العنف وعدم الاستقرار، مما أخل بمسار التطور الديمقراطي، وأعاق بلورة مؤسساته وآلياته، إضافة إلى ضعف مؤسسة الدولة وآلياتها القانونية، وتزايد الأزمة الاقتصادية، وما رافقها من سوء الإدارة، والفساد، وضعف القضاء وتدخل الحكومة في شؤونه، وتأثيرها على البرلمان، ما أفقده دوره الأساسي في الرقابة والتشريع.

من جانب آخر، هناك معوقات للانفتاح السياسي في اليمن تبرز من تصاعد نشاط الجماعات الأصولية التي تأسست في مراحل سابقة بدعم الدولة، وهي تبرز في خطابها رفضاً للديمقراطية وما يرتبط بها من ممارسات، باعتبارها مستوردة من الغرب المسيحي بهدف طمس هوية المجتمع المسلم. إضافة إلى وجود قوى في جسم الدولة تعارض بشكل غير مباشر الانفتاح السياسي، حيث ترى فيه آلية لهدم مصالحها الخاصة التي تعودت على كسبها من خلال الهيمنة واستغلال النفوذ.

خاتمة

وتأسيساً على ذلك، أقول إن المجتمع اليمني منذ ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم، يشهد جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تتم بشكل متناثر، دون مشروع وطني عام، ودون اعتماد الدولة مشروعاً حداثياً يكون عنواناً لمسار تطورها. وبما أن الدولة الحديثة في اليمن لم يكتمل نموها تنظيمياً ومؤسسياً وتشريعياً، فإن غالبية القوى الاجتماعية والسياسية ترغب في استكمال بناء الدولة ودعم مسار تطورها، لأن الرجوع عن ذلك يعني انهيار المجتمع وعودته إلى حالة الطبيعة والبداوة، فبناء الدولة ليس مجرد بناء سياسي قانوني، بل هو بناء مدني للمجتمع، وتحديث لذهنيته وعلائقه الاجتماعية.

وأخيراً، يمكن القول إن الانفتاح السياسي المعلن في اليمن منذ عام ١٩٩٠، لا بد من أن يتجذر ويتصاعد مساره. فالمجتمع، بحكم الضرورة والاحتياج (الذاتي والموضوعي) إلى هذا التطور، سوف يخلق اصطفافاً طبقياً، من شأنه إيجاد تكتل اجتماعي لقوى التحديث والديمقراطية، حتى تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها في التنمية والتقدم، والديمقراطية أهم آلية في تحقيق ذلك. إضافة إلى أهمية الدعم الخارجي اقتصادياً وسياسياً، خصوصاً الدعم الأوروبي والأمريكي، علاوة على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم آليات تقبل فاعلية الدول والمجتمعات في النظام الدولي المعاصر؛ ذلك أنه مع العولمة، لا يمكن لأي مجتمع أن يعزل نفسه عن المتغيرات الدولية، أياً كان حجمها وتأثيرها سلباً أو إيجاباً. في هذا السياق، نشدد على القول مع غونارميردال إن هناك دولاً ربما لم تنجح أبداً في أن تصبح دولاً حديثة، لكن هذه الدول ـ بأي حال ـ لا تستطيع الرجوع أبداً إلى الأوضاع الاجتماعية أو السياسية التقليدية، ذلك أن الدولة التي تتقدم نحو الحداثة ـ مهما كان تقدمها متواضعاً ـ هي دولة قد أدارت ظهرها ـ بلا عودة ـ للخيارات الأوليغاركية التقليدية.

المناقشــات

جورج القصيفي (رئيس الجلسة)

نكمل أعمالنا في الجلسة الأخيرة، بعد أن قدم لنا المتحدثون مداخلاتهم الرئيسية حول عقبات الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطي في دول عربية، وهي مداخلات وليست أوراقاً مكتوبة. نستمع الآن إلى نقاش مفتوح حول ما تم تقديمه من آراء، ثم نستكمل النقاش في الجلسة الختامية حول «أهمية وكيفية بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية».

١ ـ إبراهيم كمال الدين

تكملة لما قاله الأخ العكري، أود الإشارة إلى أن البحرين كانت تعيش أزمة سياسية حقيقية، قدم خلالها الشعب أكثر من ٤٠ شهيداً و١٦ ألف معتقل، مطالباً بعودة الدستور وإطلاق الحريات؛ بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. وعند مجيء الملك حمد لسدة الحكم، وإصداره «ميثاق العمل الوطني» وإطلاقه المعتقلين السياسيين، وسماحه بعودة جميع المنفيين من الخارج؛ تفاءلت القوى السياسية بإخلاء السجون لأول مرة. غير أن هذه القوى ترددت في التصديق على الميثاق دون ضمانات من النظام، أولها ألا يحصل مس بالدستور، وهو الأعلى ولا يعلو عليه أي نص آخر. وفي الميثاق الوطني (في استشراف المستقبل)، جاءت نقطتان فقط للتغيير، هما تغيير مسمى الدولة إلى مملكة، وأن يكون المجلس الوطني بغرفتين، غرفة للتشريع من الأعضاء المنتخبين، وغرفة للاستشارة معينة من الملك، ووظيفتها استشارية.

ولهذا، بادرت القوى السياسية بمطالبة الملك بالتشديد على عدم المس

بالدستور. وبالفعل صرح وزير العدل، في الصحافة المحلية، بأن الدستور لن يمس وأن ما جاء في الميثاق ملزم. بعد هذا التصريح وبعد توقيع الملك، في مجلس العلامة الغريفي، بأن كل مطالب المعارضة ستحقق، وأن لا مس بالدستور، اطمأن الناس، وصوّت شعب البحرين بنسبة ٩٦,٤ بالمئة بنعم للميثاق.

لكن بعد إقرار الميثاق تشكلت لجنتان سريتان، لجنة لتفعيل الميثاق، ولجنة لتغيير الدستور، واستعانت اللجنتان بقانونيين، منهم الخبير الدستوري المصري رمزي الشاعر، حتى خرجوا لنا بدستور لنظام ملكي مطلق، متجاوزين الكثير من المواد التي استفادت من التجربة الكويتية. وفي مقابلة مع الملك، قبل صدور الدستور، أخبرناهم بمعارضتنا الدستور الجديد، موضحين أن التغيير مخالف للمادة ١٠٤ من الدستور، التي تمنع تغيير الدستور من خارج آلياته، وتمنع العبث بالدستور أو تغييره إلا بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان المنتخب. وكذلك أصدر الحكم مجموعة من القوانين المعيقة للديمقراطية، منها قانون مكافحة الإرهاب، قانون التجمعات، قانون الجمعيات، قانون الصحافة، ومرسوم الدوائر الانتخابية، الذي ميز بين الدوائر. وقد توافقت الجمعيات السياسية في مؤتمر «الحوار الوطني» على رفض هذه القوانين، وطالبت بإقامة المملكة الدستورية التي وعد بها الملك، وبالتداول السلمي على السلطة التنفيذية.

الحكومة هي حكومة خلق الأزمات، فهي لم تحل أزمة الغلاء ولا أزمة السكن، بل جلبت خبيراً (صلاح البندر) لتفتيت المجتمع والأحزاب، وخلق فتن طائفية، وإيجاد برلمان طائفي، وتقوم بإعطاء الجنسية البحرينية على أسس طائفية لتغير التركيبة السكانية.

٢ ـ أسامة رشدي

موضوع مداخلتي هذه هو عقبات التحول الديمقراطي في مصر. فقد كنا نتحدث العام الماضي عن تجربة الانتخابات في مصر، بعد أن حصل الإخوان المسلمون على ما يقارب ٢٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب المصري في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وإذا كان د. عبد الفتاح ماضي قد قال في العام الماضي إن الأوضاع تسير خطوة للأمام وخطوتين للخلف، فإنني أرى أن ما حدث منذ العام الماضي، هو عشر خطوات للخلف. وأقدم على ذلك أمثلة، منها:

ـ الانتخابات المحلية التي منعت قوات الأمن فيها المعارضين حتى من التقدم بأوراق ترشيحهم؛ وعندما لجأ هؤلاء إلى القضاء، أصدرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري حوالى ٧٠٠٠ حكم قضائي واجبة النفاذ، بإدراج أسماء أصحابها في كشوف الناخبين، ومنها أحكام ببطلان إجراء الانتخابات. ومع ذلك، مضى النظام قدماً في إجراء الانتخابات، بعد أن داس على أحكام القضاء، مخالفاً أي قواعد للمشروعية القانونية أو الدستورية.

ـ أقدم النظام مؤخراً على تمديد حالة الطوارئ لمدة عامين، رغم أن الرئيس مبارك قد وعد عند انتخابه، بأنه لن يمددها مرة أخرى.

ـ جرت انتخابات تكميلية قبل أسبوعين في الإسكندرية، كان مرشحاً فيها ستةٌ من الإخوان المسلمين. وفي تلك الانتخابات، حصل خمسة مرشحين على صوت واحد فقط لكل منهم، فيما حصل السادس على ٥ أصوات. وهذه فضيحة بكل المقاييس، فبعد أن استخدم النظام «البلطجية» والخارجين على القانون لمنع الناخبين من التصويت، قام بتزوير الأصوات بشكل مفضوح.

ـ أما الصراع بين القوى المعارضة، فهو أساساً من تدبير النظام، الذي يحول دون أي ظهور لقوى ديمقراطية، وقد اكتسب هذا النظام خبرة كبيرة على مدار ٢٧ عاماً في اختراق المعارضة وتفتيتها وقمعها.

وبالتالي، فإن الإصلاح لا يمكن إلا أن يكون إصلاحاً جذرياً دستورياً حقيقياً، ولن يتم بمعرفة هذه الأنظمة التي خربت كل القواعد السياسية والدستورية، وانحرفت بالتشريع، ورسخت قيم الدكتاتورية والتسلط والتبعية وتحالف السلطة والثروة.

ورغم كل ذلك، فقد بدأت قوى سياسية شبابية تنمو وتظهر في المجتمع المصري، ولا سيما نشطاء الـ «فيس بوك» على الإنترنت، الذين وقفوا خلف تنظيم أول إضراب عام سياسي ناجح في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كما أن هناك قوى سياسية صاعدة بدأت تتوافق على أنه لا بديل من العصيان المدني كوسيلة للخروج من حالة التسلط الدكتاتوري في مصر.

٣ ـ علي الزميع

أعتقد أن لدينا في الوطن العربي واقعين: **الأول** يتمثل في بلدان خاضت التجربة الديمقراطية بنسب مختلفة، وهي التي تم حولها بعض النقاش اليوم؛ فيما

يشير الواقع **الثاني** إلى وجود بلدان في الخليج، وبلدان عربية أخرى، لم يتم التطرق إليها، ولم تدخل التجربة إطلاقاً. وبالتالي، نحن نناقش اليوم ما يمكن أن يعتبر إيجابياً على المستوى العربي، وتناسينا المجتمعات المحرومة تماماً من أي طرح ديمقراطي.

وأود التركيز هنا على قضية أن الواقع الذي حدثت فيه بعض المحاولات بنسب مختلفة، فيه أنظمة حكم مركزية، لكنْ فيه، أيضاً، تطور في حريات الإعلام، ونمو للمجتمع المدني، وتواجد دولي بشكل أو بآخر يمكن استخدامه (ليس دولاً فقط بل مؤسسات دولية). ولكن القضية الرئيسية هي قضية الصراع الداخلي بين قوى الإصلاح السياسي، فالأنظمة في هذه الدول هشة وقابلة للاختراق، وتقدم التنازلات عندما يكون الطرف الآخر قادراً على اختراقها واستخدام أوراق الضغط المناسبة. والإشكالية هي أننا لم نبحث النقاط الرئيسية في هذا الجانب، لأن هذا الصراع أوجد حالة من الإحباط لدى الجماهير العربية، التي صارت تخشى الآن من التجربة الديمقراطية، أو حتى من صندوق الاقتراع، حتى لا يتحكم الإسلاميون بهذه الجماهير.

والقضية الأخرى هي أن بعض المفاهيم التي لها علاقة، مثل قضية الدين وقضية العلمانية، تم اختراقها. وهنا، أعتقد أن العلمانية أيضاً يجب أن تُطرح، لأننا بحاجة إلى هذا المفهوم. إن من اخترق هذا المفهوم قدم له معانيَ غير علمية، فالعلمانية، بمفهومها العلمي، لا تتعارض مع الدين إطلاقاً. لقد أصبحنا تحت إرهاب فكري من القوى الظلامية، وليس سياسياً وأمنياً فقط. ولست معادياً للإسلاميين، ولكن أقول إن القضية خطرة، وأعتقد أن من يقود عملية الإصلاح السياسي هم مجموعة من الأحزاب المشوهة الفكر، وقد تم إلغاء البعد الفكري، ودور المثقفين الجدد، عن كل التيارات القومية والدينية السنية والشيعية والبرجوازية. وهذا يمكن معالجته بإعطاء أدوار أخرى ليس فقط للسياسيين، فهناك في عالمنا مؤسسات غير سياسية يجب أن تستخدم لدعم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، مؤسسات لاربحية ومراكز علمية. وبالتالي، أعتقد أنه من الواجب علينا الخروج بمبادىء متفق عليها من قِبل القوى السياسية، ثم استخدام الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني والمثقفين للضغط على هذه القوى السياسية، لتتبنى وثائق من هذا النوع، حتى نستطيع أن نشرع في إصلاح الحكومات.

٤ ـ جمعة القماطي

الحديث حول معوقات الانتقال في الوطن العربي يطول، ويحتاج إلى مئات الدراسات والأبحاث. على مدى المئة والخمسين عاماً الماضية، يقال إنه حدث في العالم ثلاث موجات للتحول إلى الديمقراطية، وربما آخرها في الأعوام العشرين الماضية، حين حدث هذا الانتقال في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، إلا أن الوطن العربي والعالم الإسلامي ما يزالان يرزحان تحت الاستبداد. ولذلك قال البعض، ساخراً، إن العرب والمسلمين يحملون جينة الاستبداد، ولا يحملون جينات ديمقراطية. ورغم أن هذا الكلام هو للتندر، إلا أنه يعبر عن شيء من الحقيقة.

في اعتقادي، لم تغص الكثير من الأبحاث في الجذور الرئيسية لأسباب عدم التحول، وإنما تناولت مظاهر عدم التحول، وأود هنا أن أطرح خمسة عناوين رئيسية دون تفصيل، ويمكن اعتبارها أسباباً بنيوية وثقافية واجتماعية، حالت دون أن تتحول مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلى مجتمعات ديمقراطية:

السبب **الأول** ثقافة القبلية والتعصب القبلي، على حساب ثقافة المدنية والمجتمع المدني.

والسبب **الثاني** نظام التعليم في الوطن العربي وفلسفته، هل يخرج هذا النظام، من ناحية الكيف وليس الكم، أجيالاً تحمل عقلية نقدية ملمة بحقوقها وبحقوق المواطن؟

أما السبب **الثالث**، فيخص الأقطار النفطية (مثل الخليج وليبيا)، وهي قضية مهمة جداً، تتعلق بالدولة الريعية. فالحاكم المهيمن على ثروات الدولة، يحتاج فقط إلى التفاوض مع شركات النفط، ويحسب لها ألف حساب، ولا يشعر بحاجة إلى التفاوض مع شعبه ونخبه، أو أن يشركهما في السلطة والثروة.

ويتعلق السبب **الرابع** بقضية الإسلام والديمقراطية، فهناك تطرف من الجانبين: تطرف علماني يرى أن الديمقراطية في الوطن العربي لا تقوم ما دام الإسلام موجوداً في الحياة العامة، وتطرف بعض الإسلاميين الذين يعتبرون الديمقراطية كفراً، ولا علاقة لها بالإسلام. أعتقد أن هناك مساحة واسعة ما بين النقيضين، هي التي يجب أن نلتقي عليها. والمقاربة الآن بين الإسلام والديمقراطية واضحة، ولا تحتاج إلى الكثير من العناء والبحث. فحتى الغربيون، من أمثال

بنجامين باربر، يقولون إن الإسلام قد يستوعب الديمقراطية بكل بساطة، ولا وجود لأي تناقض.

النقطة الأخيرة تتعلق بمصداقية الأحزاب والنخب السياسية المعارضة في الوطن العربي، هل مصداقيتها الديمقراطية موجودة؟ وهل تحمل ثقافة ديمقراطية؟ أم أنها، في حد ذاتها، تحمل ثقافة إقصائية؟ في مصر والسودان، على سبيل المثال، على مدى ٣٠ عاماً، مضت الأحزاب المعارضة تطالب بالتداول على السلطة والانتخاب، غير أن قيادات هذه الأحزاب ما زالت كما هي، المهدي والميرغني والترابي، وكذلك في مصر. هناك إذن أزمة مصداقية، كيف تطالب الحاكم، وهي كلمة حق، أن يتداول على السلطة، وأنت داخل حزبك المعارض، لا تؤمن بالتداول على السلطة، وتُسير الحزب مثل القبيلة أو العائلة. النخب السياسية العربية المعارضة تعاني إذن أزمة مصداقية في ثقافتها، والتزامها بالديمقراطية. ثقافة التوافق ـ التي تحدث عنها د. علي الكواري ـ غير موجودة بين النخب العربية، فهناك ثقافة إقصاء، العلماني يريد أن يمنع الإسلامي من الوصول إلى السلطة، والإسلامي يرى أنه ليس من حق العلماني أن يصل إلى السلطة. إنها ثقافة إقصاء وليست ثقافة توافق ومشاركة ضمن تعددية، وهذه الثقافة، ما لم تتغير في النخب السياسية العربية، لن تسمح بحدوث تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي.

٥ ـ خديجة صفوت

بالنسبة إلى التجربة المصرية، لديّ ملاحظتان:

الأولى حول موضوع النخب والمعارضة، إذ يبدو لي أن ثمة تجاوزاً لمراحل تاريخية مصرية، منها تعانق التجربة المصرية والسودانية، ومنها عدم تأمل ما يسمى المجتمع المدني المصري، فقد تم تجاوز ما يسمى المنظمات غير الحكومية، وتم اختراق المجتمع المدني، والقضاء عليه. وتشترك مصر في ذلك مع غيرها. لذا، أقترح عقد ندوة حول تلك الظواهر، لمناقشة كافة القضايا المتصلة بالمجتمع المدني والأهلي، وبالمنظمات غير الحكومية. وأزعم أن هذه الأخيرة هي التي تمتلك التمويل، وتشرع الأجندات والخطاب.

والملاحظة **الثانية** تتعلق بالسودان، حيث إن تسييق ـ من السياق (Contextualisaton) ـ التجربة مهم، حتى ندرك جيداً من أين جاءت التداعيات

الحالية التي نعيشها. تتحكم مجموعة من الأحزاب بنا منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، ولو بصورة أقل حدة. وتتقاسم الآن جماعات الإسلام السياسي والأحزاب الطائفية القواعد الشعبية، كما تنصهر بعض تلك الأحزاب في ما بينها، في تنويع سوداني قديم. وإلى ذلك، فقد خصم الإسلام السياسي على جماهير تلك الأحزاب بفعل سياسات التنمية التي أدت إلى هجرات حضرية لأهالي الريف، مما أدى بدوره إلى تزويد الإسلام السياسي بجماهير حضرية، باعتبار الإسلام السياسي ظاهرة حضرية. وقد بدأ تاريخ الأحزاب في السودان بنظام الحزبين الكبيرين، ما يجعلني أزعم أنه كان على شاكلة الحزبين الأمريكيين. ويعلم معظمنا، أن تاريخ السودان كان قد اتصل بسياسات أو شخصيات أمريكية منذ بداية الاستعمار، فقد كان وزير التربية والتعليم أمريكياً، ودرّب أمريكيٌّ عمالَ السكة الحديد، وأدخل الأمريكيون أنظمة كثيرة في السكة الحديد. غير أن الانقلابات العسكرية منذ ١٩٥٨، تمكنت من إحباط التجربة الديمقراطية. إن الصراع الآن على السلطة هو بين أسر ـ كما في الوطن العربي ـ وعندهم أحقية شبيهة بما كانت عليه الأحقية في السلطة إبان الدولة الخراجية. وأزعم أن الصراع في دارفور الآن هو صراع بين شرائح سلطوية ـ تستعين بالشعب ـ أكثر منه صراع بين إثنيات عرقية أو غير ذلك مما يروجه الإعلام.

٦ ـ أحمد الشاهي

هناك نقطة مهمة تخص البلدان العربية ككل، وهي مشكلة فكرية، تتعلق بغياب المساواة والتكافؤ بين الشعوب العربية، ما بين هذا كردي، وهذا عربي؛ هذا درزي وهذا ماروني؛ هذا مسيحي وهذا مسلم؛ هذا قبلي؛ وهذا متعلم وهذا غير متعلم؛ هذا رجل وهذه امرأة. ليس ثمة مساواة حتى نقول إن الحكومة تخدم مصالح كل الفئات في تلك البلدان. فحتى في دارفور، هناك خلافات بين أولاد الغرب وأولاد البحر، وهكذا أرى أنه لكي تسود العدالة، فلا بد من أن يحدث تغيير في التفكير، حتى يقبل الناس المساواة.

٧ ـ نزار يوسف

في الحقيقة، أود التحدث عن معوقات الانتقال إلى الديمقراطية. ففي عام ٢٠٠٥، تناول المشروع قضية الديمقراطية في الأحزاب، وأعتقد أنها كانت البداية الصحيحة لمناقشة إشكالية اليوم. في السودان، كتجربة، ثمة أحزاب يسار وأحزاب يمين، بما فيها الحركة الإسلامية، كنا نتوقع في تطور هذه الأحزاب،

أن تبدأ بالمبدأ نفسه ثم تهوي به إلى الأرض. لكن الصادق المهدي، عام ١٩٦٥، أزاح محمد أحمد المحجوب، حتى يأتي هو رئيس وزراء، ونجد الأمر يتكرر لدى القيادات الحزبية كلها من الخمسينيات والستينيات. ولهذا، فمع امتداد الفترة، نجد الأحزاب تتنازل عن المبدأ، وتلتف حول رمز لحدث معين، يجسد هذا الرمز، ولهذا نجد اليوم د. حسن الترابي والإمام الصادق المهدي. ومن هنا، فمن الطبيعي أن ينعكس هذا على عضوية الأحزاب. اليوم في إنكلترا، كدولة متقدمة، نسبة التصويت تصل إلى ٤٢ بالمئة، وشعبية الحزب الحاكم دون الـ ١٩ بالمئة. إشكالية عضوية الأحزاب مهمة، لأن هذه الأحزاب هي التي ستخلق الانتقال للديمقراطية. وكما ذكر الأخ جمعة في النقاط الخمس، وأمثلته عن قيادات الأحزاب، فإن استمرار الشخص على رأس حزب معين لمدة ثلاثة عقود، يؤدي إلى حدوث ركود. عندما حصل العمل التجديدي لحزب العمال (Neo labour) في إنكلترا في الأربعينيات، كان الشباب وراءه. ومن هنا أوجه حديثي إلى الشباب: لا بد من اتباع المنهجية العلمية، واستخدام علوم السياسة والإدارة لإصلاح حال الأحزاب، من أجل استقطاب الجماهير. فالأغلبية الصامتة في السودان لا تمثلها الأحزاب القائمة اليوم، ومن الضروري اتباع منهجية علمية من أجل آفاق جديدة للتغيير المرتقب.

٨ ـ كامل مهدي

المعوقات الثقافية للديمقراطية موضوع مهم، فالتشديد على الجوانب الثقافية، ووضع اللوم عليها، يعني رفع اللوم عن أنفسنا. وهذا ينطبق، ليس على الديمقراطية فحسب، وإنما على كل تقدم ننشده. لهذا يجب الابتعاد عنه، والنظر في ما يجب أن نفعل نحن.

٩ ـ عبد الوهاب الأفندي (يرد)

أعلق على كلام الأخ عبد الفتاح ماضي في ما يتعلق بالنخب وتوافقها، أو الخلاف بين الإسلاميين واليساريين. لا بد حقيقة، من أن يحسم هذا الخلاف، حتى يتحقق الانتقال الديمقراطي، فالناس يخافون من المجهول كما قال الأخ علي الزميع. في كل التجارب المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، لا بد من الاتفاق المسبق على هذه القضية.

ولا أريد هنا أن أدخل في نقاش مطول مع الأخ جمعة حول الأسباب التي

ذكرها، لكن أرى أن سبب الدكتاتورية في الوطن العربي هو الدكتاتورية والطغاة والحكام. إننا أحياناً نخطئ ونتهم الشعوب العربية المظلومة، ونعتبرها مذنبة. في ليبيا مثلاً، عدم وجود ديمقراطية سببه أن النظام لا يسمح بذلك، وليس لأن الشعب لا يريد ديمقراطية، فمن يطالب بها يسجن ويقمع. وهذا ما يحصل في كل الأقطار العربية. الشعوب لا تريد هذه الأنظمة، لذلك تزور الأنظمة الانتخابات، لأن الحكام يعرفون أن الشعب سيصوت ضدهم. المشكلة ليست في أن الشعب لا يريد الديمقراطية، بل في أن لدى هؤلاء الحكام القدرة على قمع الشعب ومنعه من التعبير عن إرادته.

نقطة أخيرة تتعلق بالوضع في السودان حالياً. فنحن في السودان الآن مقبلون على ما يبدو انتقالاً ديمقراطياً جديداً، فبحسب اتفاقية نيفاشا، من المفترض أن تعقد في العام القادم انتخابات حرة تحت مراقبة دولية، وأن يولد نظام ديمقراطي جديد، كما تمت الموافقة على قانون الانتخابات الأسبوع الماضي، وهو يبدو جيداً. ولكن هناك إشكالية في وضع الدولة نفسها، وهذا من معوقات الانتقال. فالدولة مسيسة مؤدلجة، والجيش والبيروقراطية والأجهزة الأمنية كلها من لون سياسي واحد، أي أنها مسيسة كذلك. فلا يتوقع أن هذه الجهة، التي تمسك بالسلطة والجيش والاقتصاد، ستسمح بانتخابات ديمقراطية تخرجها من الحكم. ولهذا كان رأيي أن يُجرى حوار، كما حدث في جنوب أفريقيا، حول ما سيحدث إذا سقط النظام وجاء غيره؟ هل ستتم معاقبة النظام القديم ومحاسبته؟ ولذلك لا بد من الاتفاق على التغيير الديمقراطي، وإلا فسيتمكنون من السلطة ويزورون الانتخابات ويقدمون على أي شيء.

١٠ ــ عبد الفتاح ماضي (يرد)

أود أن أعلق على مداخلة الأستاذ جمعة. أتفق مع ما قاله د. عبد الوهاب الأفندي، وربما أضيف إليه ما يؤكده. قد تكون الأسباب الثقافية مهمة في بعض المراحل، ولكن في اعتقادي أن وضعها في صدارة الأمور يعقدها أكثر في وطننا العربي. فالغرب لم ينتقل إلى الديمقراطية بعد وصوله إلى نظام تعليم وثقافة ديمقراطية، هذه الأشياء جاءت بعد الديمقراطية في كثير من المجتمعات، وفي تركيا وُضعت المؤسسات الديمقراطية أولاً، ثم قامت هذه المؤسسات بعمليات تنشئة سياسية، وفي الهند حدث الشيء نفسه تقريباً.

وأود أن أشير، أيضاً، إلى أنه حتى في بعض حالات الانتقال التي تحدثنا

عنها، ومنها بولندا على سبيل المثال، كان ثمة أمور خلافية تم تأجيلها إلى ما بعد الانتقال، ففي بولندا تم الانتقال بين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، ثم أجريت أول انتخابات ديمقراطية؛ أما الاتفاق حول هوية الدولة البولندية، فقد تأجل حتى دستور عام ١٩٩٦، أي بعد الانتقال بنحو بست سنوات. وحدث الشيء نفسه في جنوب أفريقيا: طاولة مستديرة وتفاهمات، فانتخابات ١٩٩٤، ثم دستور ١٩٩٦، ثم عدة تعديلات على الدستور في السنوات اللاحقة. ومن هنا، فإن أحد دروس حالات الانتقال، هو وجوب أن نتفق على ما نستطيع التوافق حوله، ونؤجل ما يمكن تأجيله حتى يتم التوافق عليه لاحقاً. إن الانتقال قد يكون أبسط من أن ننتظر حتى نتثقف جميعاً بالديمقراطية، وحتى تتقدم نظم التعليم. فقد تساعد المؤسسات على الوصول إلى هذه الأمور أكثر من الحكم القائم. وفي النهاية، الأمور نسبية، وباب الاختلاف مفتوح، وأوضاع كل تجربة تؤثر في مسارها.

الفصل الخامس

مناقشة عامة ختامية

أهمية وإمكانية بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية



١ ـ علي خليفة الكواري

ذكرت في بداية اللقاء، أن مشروع دراسات الديمقراطية، باعتباره مشروعاً دراسياً، سوف يصل إلى ختامه بحلول اللقاء العشرين عام ٢٠١٠، بعد عشرين عاماً من انطلاقه في عام ١٩٩١. في السنوات السابقة، قدم المشروع دراسات عدة، تطرقت إلى جوانب متعددة من الممارسات غير الديمقراطية في بلداننا العربية. في هذا اللقاء، وبعد ثمانية عشر عاماً، رأى المشروع أن ينظر في الأسباب التي مكنت دولاً عديدة عبر القارات والحضارات، في العقود الثلاثة الماضية، من الانتقال إلى الديمقراطية، بينما لم ينتقل أي من الدول العربية الواعدة إلى نظام حكم ديمقراطي نصاً وروحاً. فحتى الآن، لم تنتقل أي دولة عربية إلى الديمقراطية، في حين انتقلت دول أخرى، فكان لا بد من أن نعرف لماذا انتقلت هذه الدول، ولم ننتقل نحن؟ وما المفقود عندنا، وما هو المشترك بين الدول التي حققت الانتقال؟ هذه هي الفرضية التي بنينا عليها الموضوع.

وفي تقديرنا أن كل العوامل مهمة، ولا بد من أن تأخذ حقها في البحث والدراسة، ولكننا لاحظنا أن هناك عاملاً حاسماً، إذا توصل أي مجتمع إليه يصبح الانتقال ممكناً، وهذا العامل هو توافق القوى التي تنشد التغيير ـ تعبيراً عن نضجها السياسي وارتفاع حس المسؤولية لديها ـ على نظام حكم ديمقراطي بديل لنظام حكم الفرد أو القلة القائمة، ودون هذا التوافق على نظام حكم ديمقراطي بديل، لن تستطيع هذه القوى أن تضغط على النظام أو تؤثر فيه أو أن تكون حركة فاعلة من أجل الديمقراطية.

ومن هنا، قد تختلف المراحل، أو المداخل، أو الظروف، ولكن إذا لم تتكون تلك الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية، فلن يحدث الانتقال في أي مجتمع، مهما توفرت الظروف الأخرى؛ وقد بنينا على هذه الفرضية لقاء هذا العام. فهذا هو الشيء المفقود الذي اتضح من مناقشاتنا. فالمغرب مثلاً متقدم، وكان حزب الاستقلال هو الكتلة التاريخية التي حققت الاستقلال، ولكنها لم تتمكن من أن

تعمل ككتلة تاريخية من أجل الديمقراطية، وتراجع بالتالي النظام الواعد، وعاد الحكم الملكي المطلق. والأمر نفسه حدث في الجزائر وفي الكويت، حيث تشكلت كتلة وطنية ديمقراطية حيدت دور الأسرة، وبفضل توافق الأمير أيضاً مع هذه الكتلة، جاء دستور الكويت، وكذلك في مصر والسودان وسورية ودول عربية أخرى.

لهذا سنركز في العام القادم على أمرين:

الأول موضوع هذه الجلسة نفسه، **أهمية وكيفية بناء كتلة تاريخية على قاعدة ديمقراطية في كل بلد عربي**؛ بمعنى آخر، سنحاول معرفة القواسم المشتركة التي يجب التوصل إليها بين القوى والتيارات التي تنشد التغيير. . وقد تحدثنا في السابق عن ضرورة التوافق بين القوى المختلفة المكونه للتكتل التاريخي، على معالم دستور ديمقراطي، وميثاق شرف يسمح بتنمية حركة ديمقراطية فاعلة. وكما تحدث د. عبد الفتاح ماضي، فالمسألة ليست في تشكيل تكتل معارض فقط؛ وإنما في قيام كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية، تفعّل دور الشعب كله، صاحب المصلحة في الديمقراطية، وتُخلخل المقاومة التي يبديها النظام والحامون له من الخارج، والموالون له (الحزب الحاكم)، الرافضون للديمقراطية أو المشوهون لها، حتى يحدث الانتقال.

أما الأمر **الثاني**، فهو أننا نحاول الآن جمع كل ما صدر عن المشروع من نقاشات وكتابات وأبحاث، ونطلب من مجموعة من الباحثين إجراء تحليل مضمون لكل ما طرح في هذا المشروع الدراسي، وبالتالي نصل إلى تحديد مساهمته في ضوء المساهمة العربية العامة، وكذلك في ضوء المعرفة العامة العالمية في هذه الموضوعات. والهدف النهائي من استخلاص هذه النتائج، هو الوصول إلى رؤية مستقبلية للانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي، وتعزيز المساعي الديمقراطية في الدول العربية.

واسمحوا الآن لي أن اطلب مساعدتكم من أجل تحضير موضوع اللقاء القادم، وأن أطلب من كل منا أن يذكر المعوقات التي يرى أنها تقف حجر عثرة في وجه بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في بلده. فلا فائدة من مسعانا، دون تكوين هذه الكتلة، مهما توافرت الظروف، وسوف يبقى الحكم كما هو، اللاعب الرئيسي، فيدّعي الديمقراطية، ويخلق المعارضة التي لا تمس أساس قوته، أو تنال من سلطته الفردية المطلقة.

٢ ـ كامل مهدي

إن قيام كتلة تاريخية تعمل باتجاه ديمقراطي يعد أمراً مهماً. لكن في الجلسة الماضية، سمعنا أن الكثير من اللوم يُلقى على قيادات الأحزاب المعارضة. أعتقد أن الحقيقية هي أن هذه القيادات أصبحت جزءاً من الأنظمة بشكل أو بآخر، وأصبحنا نلوم هذه القيادات كنوع من رفع اللوم عن أنفسنا. الكتلة التاريخية التي نبحث عنها لا بد من أن تنبع من الناس أنفسهم، ولا أعتقد أنها ستتم من منطلق تكنوقراطي، أي من خلال ذهابنا إلى الناس وإعلامهم بما يجب أن يفهموه، ولكن يجب أن ننطلق من حياة الناس وتجاربها، وأن نعرف ما في مجتمعاتنا فعلاً. أي أنه يجب الانطلاق من القيم الأساسية للديمقراطية، ومن كونها ضرورية، ثم بناء الثقة بين الناس من خلال التعامل مع الناس أنفسهم على هذا الأساس؛ لا أن ننظر إلى الشعب على أنه غير مثقف، ولا يريد الديمقراطية.

٣ ـ عبد الوهاب الأفندي

هذه دعوة خطيرة جداً أخي د. علي الكواري، تريد منا أن نتحول إلى جبهة تحرير الوطن العربي. نحن المثقفين ضعفاء وقصارى جهدنا كتابة كتاب أو ورقة بحثية. أما أن نتحول إلى نشطاء ديمقراطيين، ونشكل حركات تاريخية، فهذه أمور ليست بالسهلة... أعتقد أن البرنامج ما زال حتى الآن يعمل على المستوى الفكري والأكاديمي للتوضيح والشرح، أما الانتقال إلى مرحلة النشاط، فموضوع كبير وليس سهلاً، ولا أريد أن أكون مثبطاً إذا صوّت الآخرون على هذا.

٤ ـ علي خليفة الكواري

أخي عبد الوهاب أنا أدرك صعوبة ما تقول، ولكن الفكرة الأساسية التي أود التنبيه إليها، أنه من خلال المناقشات التي تمت عبر نشاطات المشروع، اتضح أنه رغم تدهور الأوضاع، وانتشار الاستبداد والفساد، فإن المعارضات في الدول العربية عجزت عن التوافق على تكوين جماعة فاعلة عبر الانتماءات الفرعية، قادرة على التحرك الفاعل من أجل وضع حد لتدهور الأوضاع والهجرة إلى الشمال على حد قول الطيب صالح. فما عندنا هو الشقاق، وليس ما تتطلبه المصلحة والعقل من وفاق، فكل معارض يغني على ليلاه.

في التظاهرات، لكل فريق له شعاره الخاص، وهتافه الخاص، والتحرك المشترك في الشارع غير ممكن، لأن القوى التي تنشد التغير ليس بينها اتفاق على

قواسم مشتركة، وليس لديها شعارات جامعة، ولا تقدم نظام حكم بديل، متفق في ما بينها على معالمه. ومن هنا، فالمسؤولية الآن تتطلب من الجميع توضيح القضايا الخلافية دون حرج، وتحديد الأهداف الوطنية الجامعة المشتركة بين القوى المختلفة، هذا إذا كنا جادين ونعمل من أجل التغيير السلمي على قاعدة الديمقراطية، أي من أجل الانتقال إلى نُظُم حكم ديمقراطية.

إن أغلب ما قام به المثقفون عندنا يقع في خانة الأدب، يصرخ بالمشكلات ويطرح الديمقراطية كعلاج، دعونا الآن نمارس دور المفكرين مع جميع المعنيين، وأن نفكر ونحلل، ونقدم حلولاً محددة للمشكلات المختلفة. ثم سنحتاج إلى السياسي والناشط لتغيير الواقع، ووضع الأفكار موضع التنفيذ. لا زال على الطيف الديمقراطي، عبر التيارات الفكرية من إسلامية ووطنية، أن يتحول من دور الأديب الذي يصرخ من آلام الوضع العربي العام، والوطني في كل قطر، إلى دور المفكر الذي يساعد الناشط والسياسي والمناضل ويشاركهم في توضيح المسار وبيان متطلبات سلوكه السلمي.

في مصر والمغرب على سبيل المثال، وفي بعض الدول العربية، قد يكون هناك تحرك جيد من قِبل عدد من الجماعات، والشعب يتألم من أوضاعه، ولكن المواطن غير مطمئن لوجود بديل ديمقراطي لنظام الحكم القائم، بل إن المواطن قد لا يرى في تغيير النظام القائم بنظام آخر، غير واضح بالنسبة إليه، حافزاً له للانخراط في حركة التغيير من أجل الديمقراطية. من هنا، على المفكر أن يقوم بدوره في تحديد معالم نظام الحكم الديمقراطي البديل. وعليه أيضاً أن يتفاعل مع الأديب ويشجع دور الناشط والسياسي من أجل زيادة مساحة القواسم المشتركة وبناء الثقة بين القوى التي تنشد التغيير السلمي، حتى يمكن الانتقال إلى ذلك البديل.

٥ ـ إبراهيم كمال الدين

أود أن أعلق على الكتلة التاريخية من أجل الديمقراطية المطروحة للنقاش. حكامنا لا يريدون الديمقراطية إلا كزينة فقط. أرى أنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية من دون ديمقراطيين. وتشكيل الكتلة التاريخية لا يمكن أن يكون إلا من خلال إيمان الأحزاب بالديمقراطية، والبدء بالديمقراطية الداخلية، وبناء الأحزاب المؤسسية، وبالانتخابات، والسماح بالرأي الآخر في داخلها، وبتكتل هذه الأحزاب المؤمنة بالديمقراطية أو الشخصيات السياسية، وقيادة تكتل شعبي

يضم كل الأطياف لتحقيق هذه الأهداف. عندنا أحزاب تورث منصب الأمين العام للزوجة وللابن، وهذا لن يوصلنا إلى الديمقراطية أبداً. في البحرين، مثلاً، مارس الإنكليز، والحكام من قبل، سياسات لخلق فتنة طائفية بين السنة والشيعة عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ثم نجحت القوى الشعبية والقيادات التاريخية في إقامة كتلة تاريخية، هي هيئة الاتحاد الوطني، رفعت شعارات وأهدافاً وطنية، وطالبت بالاستقلال وطرد الإنكليز، وأقامت انتخابات بلدية، وحققت إنجازات أخرى. كما حصل الانفراج السياسي عام ٢٠٠١ أيضاً، بعد اتفاق القوى الوطنية على تشكيل لجنة سميت «لجنة العريضة الشعبية»، التي شكلت كتلة وطنية، إلا إنها لم تستمر لوجود بعض الأحزاب غير الديمقراطية والطائفية والإقصائية.

٦ ـ أسامة رشدي

كما تفضل د. علي الكواري، الأوضاع في مصر قد تنفجر طبعاً في أي لحظة، فهي تسير من سيئ إلى أسوأ. نحن الآن في حاجة إلى وضع وثيقة للحقوق والحريات الفردية والسياسية للمواطن العربي، يمكن أن تكون قاعدة قابلة للتعديل تبعاً للوضع السياسي في كل بلد. لكننا بلا شك، نحتاج إلى هذه الوثيقة كنواة لأي دستور مستقبلي، لأن الإصلاح بهذه الطريقة (طريقة المنح والمزايا من الحاكم) لا يصلح. لا بد من أن يكون للمواطن العربي وثيقة تحدد بوضوح قضية الحقوق والحريات، ويمكن أن ننطلق بهذه الوثيقة إلى الأحزاب والجماعات العربية المختلفة كمشروع وكنموذج للتوقيع عليها أو الانضمام إليها، بحيث نجعلها نواة لمشروع قانون إصلاحي مستقبلي.

٧ ـ ناصر الخليفة

أعتقد أن الانتقال إلى أي مرحلة تاريخية سيكون نتاجاً لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية وفكرية وحوار صادق، وليس حواراً من أجل تنحية الآخرين للسيطرة على السلطة. ونحن رأينا تجربة عبد الناصر، التي كانت أكثر التجارب العربية المؤهلة للنجاح في القرن الماضي، لكنها فشلت نتيجة لشخصنة الحكم والاعتماد على الشلة، وعدم السماح بالانفتاح السياسي والعمل السياسي من خلال الأحزاب والمؤسسات المدنية، بل وقادت التجربة المنطقة العربية إلى كوارث كان آخرها حرب ١٩٦٧، رغم أننا نعزّ عبد الناصر كشخص، فهو كان من أصدق الزعماء الذين مروا على هذه الأمة المنكوبة على مدى الأعوام المئة الماضية، إلا إنه كان سجيناً لعقلية العسكرتارية والمخابرات. والتجربة الأخرى

هي تجربة البعث في العراق، والتي انتهت بضياع أكبر دولة عربية في آسيا، بسبب الدكتاتورية المقيتة في الحكم، واستئصال أي رأي مخالف للسلطة، والبطش بالإنسان، مما جعل النظام لقمة سهلة عندما تحركت ضده القوة الاستعمارية.

وعليه، فإن بناء أي كتلة تاريخية، يحتاج إلى تكاتف الجهود، والانفتاح على الآخر دون حواجز، ومحاولة الوصول إلى تفاهم شامل دون فرض رأي، بل قبول مختلف الآراء وصياغتها بشكل يسمح بالاختلاف ضمن التوافق على الهدف الأسمى، وهو بناء وطن عربي يُحترم فيه الإنسان، ويُسمح له بالمشاركة السياسية والتطور السياسي والاقتصادي والعلمي، وخلق مجتمع العدالة الاجتماعية، والنهوض بالأمة من كبوتها بشكل يضفي عليها احترام نفسها واحترام الآخرين لها دون ذاتية بغيضة، أو عنصرية مقيتة، واحترام أقلياتها وكفالة حرياتهم ومعتقداتهم وثقافاتهم وحقوقهم في المشاركة الكاملة في صنع مستقبل أوطانهم. أما بعض الأطروحات المقدمة من بعض المتدينين بشأن النساء، فهي لا تمت للإسلام بأي صلة، فأم المؤمنين عائشة كانت تفتي للمسلمين، فلماذا لا يحق للمرأة الولاية؟ أما بالنسبة إلى إخواننا الأقباط، فقد أوصى بهم الرسول الكريم (ﷺ)، فهم منا ونحن منهم، ولهم كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بالنسبة إلى إخواننا المسيحيين العرب، والأقليات الأخرى الموجودة داخل المحيط العربي. لقد استعان العرب المسلمون بالعرب المسيحيين في تحرير بلاد الشام، ولذلك لم يطبق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عليهم الجزية حيث، إنهم شاركوا المسلمين فتح بلاد الشام والدفاع عن الدولة الإسلامية الناشئة.

أما في ما يخص الأحزاب السياسية الموجودة في معظم الدول العربية، فأغلبها غير قادر على أن يأتي بأي تغيير سياسي إيجابي بتركيبتها الحالية، حيث إنها تدار من قِبل أشخاص في داخلهم دكتاتورية متأصلة، أسوة بمن يحكمون دولهم. أما المثقفون العرب، والذين يمكن أن يلعبوا دوراً كبيراً في بناء الكتلة التاريخية، فقد فشلوا حتى الآن، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، في خلق التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة، في الغرب وفي الهند وأمريكا الجنوبية، حيث إن هناك شعوباً ومؤسسات مدنية تحارب الدكتاتوريات وتدافع عن حقوق الإنسان في كل مكان، ويمكن من خلال التواصل معها أن نخلق جسور من التعاون، لكي يكونوا لسان حالنا، خصوصاً في الدول التي لديها مصالح وتواجد كبير في منطقتنا.

وأطرح التساؤل التالي: لماذا لا يعقد مؤتمر حواري بين المثقفين العرب

والمهتمين بالشأن العام، ينبثق منه كتابة وثيقة لحقوق الإنسان العربي، تكون مقاربة لوثيقة حقوق الإنسان الأوروبي، ولكنها تأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد والدين، ثم يطلب من الحكومات تبنيها، ويتم التعامل مع حكومات المنطقة من خلال تقاربها وتماهيها مع الحقوق المنصوص عليها في تلك الوثيقة، علماً أن جميع الدول العربية، بما فيها الخليجية، ملزمة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبالذات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦، وما تبعها من معاهدات واتفاقيات في ذلك الخصوص.

٨ ـ غسان إبراهيم

إن بناء كتلة تاريخية قائمة على قاعدة ديمقراطية تعتبر قفزة في مسيرة الديمقراطية، حيث الانتقال من التنظير الوهمي إلى عملية تنظير قابل نوعاً ما للتطبيق، ولكن هناك، حقيقةً، حلقة مفقودة، وهي النقد الذاتي؛ كل الانتقادات تتركز على نقل المسؤولية من أكتافنا إلى أكتاف الآخر، ولم نسمع من المطالبين بالديمقراطية، ماذا طبقوا من الديمقراطية نفسها؟ وكيف ساهموا في عملية خلق الوعي بالديمقراطية؟ وذلك في ضوء أن المعارضة نفسها لم تساهم في خلق الديمقراطية شعبياً وفكرياً، ولم تساهم في نقلها من تنظير وهمي إلى تنظير حقيقي. إذا أردنا أن ننتقل بهذه القفزة إلى قاعدة تنتقل من عملية التنظير إلى التطبيق، لا بد من أخذ هذه الأمور في الاعتبار.

هل قدمت القوى المعارضة برامج عمل فعلية تستطيع من خلالها سحب السلطة من الحكومات القائمة؟ وهل فكرت هذه القوى في تحويل الديمقراطية إلى هدف قابل للتطبيق، وليس كسلاح تستخدمه الأنظمة الدكتاتورية على الساحة العربية؟ كل هذه التساؤلات علينا أن نطبقها على الأرض، ونجيب عنها بأنفسنا، قبل أن نطلب من الآخرين أن يجيبوا عنها.

٩ ـ خديجة صفوت

هل نخول نحن لأنفسنا أن نطلق شعاراً أو نبدأ بمشروع من هذا النوع في بلادنا من الخارج؟ ليس عندي رد. لكن مع ذلك، أحاول ضمن مفهوم شائع أقتنع به، وهو «الأكاديميون المكافحون (Militant Academics)» وأنا أعمل معهم،

فلا غرابة أن نتحول إلى أكاديميين مكافحين. وهذا المفهوم موجود في الغرب، ويمكن أن نتعرف على ناشطيه، ونتضامن معهم، فهم يعملون بشكل دائب حول مواضيع العراق وأفغانستان وفلسطين.

قمنا بتصميم موقع للدفاع عن حق الاقتراع للسودانيين في الشتات، ٨ ملايين سوداني من ٤٢ مليون سوداني ليس لديهم حق الاقتراع إلا انتخاب الرئيس، ونتيجة هذا الانتخاب مفروغ منها. نزار يوسف ذكر مشروع الدفاع عن الحقوق المدنية، فهناك حكومات تعاقب المعارضين نيابة عن حكومات دول أخرى، فالحكومة المصرية مثلاً قد تعاقب أي سوداني على معارضته للحكومة السودانية، رغم عدائها مع هذه الحكومة، والفكرة هي أن مبدأ المعارضة مرفوض.

هناك بعد آخر، هو أنه لا بد من ترجمة أدبياتنا عندما نتفق عليها (الخطاب والأجندة لكل جماعة تحتاج إلى مناقشة جدلية)، وذلك إلى لغات أخرى، حتى نضمن تعاطف الآخرين معنا، لأن العولمة أصبحت تطارد الناس عبر الحدود في الوقت الحالي، فالمعارضة أصبحت عابرة للحدود. ويمكن أيضاً تصميم موقع على الإنترنت، لأن الحوار قد يستمر عبر الموقع، ويجب أن نعتمد على الشباب ونوكل إليهم الأمر، ولا نحجب عنهم الضوء.

١٠ ـ عبد الجليل الوالي

إذا كانت خلاصة مشروع دراسات الديمقراطية في الوطن العربي هي أن الكتلة التاريخية هي الحل الأمثل والواقعي لحالة التردي التي تعيشها الأمة العربية، فأعتقد أننا **أولاً** نحتاج إلى تعريف الكتلة التاريخية، فهل هي ائتلاف وطني يقوم على مبدأ المواطنة؟ **ثانياً** لا بد من أن يكون هنالك أطر نظرية لمفاهيم هذه الكتلة. كما لا بد، **ثالثاً**، من أن نحدد القواسم المشتركة بين القوى الوطنية التي تنضم إلى هذه الكتلة. كما يجب **رابعاً**، تشخيص البلدان العربية حيث هذه الكتلة التاريخية، بغرض دراستها وتحديد نقاط قوتها وضعفها. ولا بد، **خامساً** وأخيراً، من أن نعترف بأن الشخصية العربية تحمل حالة تسلط في ذاتها، فالأب والمعلم والشرطي والمحاضر الذي يلقي محاضرة، كلهم يمارسون ثقافة التسلط.

١١ ـ جمعة القماطي

أعتقد أن المبادرة حول الكتلة لها بعد إجرائي عملي، قد يفهم أنه نوع من المبادرة السياسية لتكوين تيار ديمقراطي داخل البلدان العربية، ولهذه المبادرة

تبعاتها واحتياجاتها، كما أن ثمة مبادرات كثيرة موجودة، مثل شبكة الديمقراطيين العرب، ومؤتمرات الحوار القومي الإسلامي، وملتقيات الأحزاب وغيرها. هناك الكثير من هذه المشاريع، ولهذا أعتقد أن ما هو مهم، وما تتميز به هذه الندوة، هو البعد الثقافي والفكري، والإنضاج الفكري لمفاهيم مهمة جداً، وعلى رأسها ـ في رأيي ـ قضية أنت تتكلم عليها، **ثقافة التوافق الديمقراطي بين الكتل والتيارات العربية وبخاصة النخب المعارضة**. وهذا العمل الدؤوب يحتاج إلى تقوية هذا التوافق من خلال الضخ الفكري والثقافي والأكاديمي، والإنضاج الفكري والتأصيل.

لنأخذ مصر مثلاً، لو أن هناك توافقاً ديمقراطياً حقيقياً بين كل النخب المعارضة في مصر، سواء الأحزاب الرسمية أو التيارات غير المعترف بها رسمياً، وهي تيارات حقيقية متجذرة مثل الإخوان المسلمين؛ هل كان سيساعد على الإسراع في الانتقال الديمقراطي في مصر أم لا؟ إخواننا في مصر، منذ عدة سنوات، يقولون إن الوضع على وشك الانفجار، ولم يحدث انفجار حتى الآن. وحقيقية قضية الانتقال الديمقراطي في مصر لها أهمية محورية، بمعنى أن مصر تعني الكثير بالنسبة إلى بقية الدول العربية، فنحن لا نتحدث عن إريتريا أو جزر القمر، وإنما عن تحول في دولة محورية، أثرت دائماً في كل العالم ثقافيا وأدبياً وفنياً وفكرياً، فإذا أمطرت في مصر، سيتأثر كل الوطن العربي. في مصر، تنعدم ثقافة التوافق الديمقراطي، فهناك سياسة الإقصاء، أي إقصاء بعض الإخوة المعارضين بعضهم الآخر، وعدم اقتناعهم بقضية التعددية والمشاركة في السلطة والتداول عليها؛ فلو اتفقوا سيرضخ البعد الدولي، وربما يقتنع بهم، بل ويتفاوض معهم، ويسحب دعمه للنظام. إذن، ثقافة التوافق الديمقراطي من الأولى أن تضخ وتقوى خصوصاً في الدول المحورية.

١٢ ـ خالد الشامي

أدعو د. علي الكواري إلى إعادة النظر في كلمة «تاريخية»، لأنها توحي بأنها جزء من الماضي، بينما نحن نتحدث اليوم عن كتلة للمستقبل، وأقترح كلمة «الوطنية» للتشديد على المعنى الشامل لها. أما إذا افترضنا أن السؤال هو كيف يمكن أن نبني كتلة وطنية من أجل الديمقراطية؟ فالمفتاح هو في كلمة واحدة هي «حركة تنوير»، التي تقدم الحلقة المفقودة بين المطالب الفئوية والتي تمثلت ـ كما أشار د. عبد الفتاح ـ في مظاهرات هنا وهناك؛ والمطالب الوطنية، وهي التغيير الديمقراطي. عمال المحلة، المدرسون، الأطباء، سكان العشوائيات (٧ ملايين

حول القاهرة)، لا ينادون بالديمقراطية، وإنما بزيادة الرواتب؛ ولذلك، يجب أن يقتنعوا بأن زيادة الرواتب وحدها لن تقدم لهم الحل لمأساتهم، لأن الحل في التغيير الديمقراطي الذي يفكك التزاوج بين الفساد والدكتاتورية. وتحدث الأستاذ عبد النبي عن العشائر، في مصر خُلقت وتكونت عشيرة جديدة، تضم نصف بالمئة من السكان، ويملكون كل شيء في مصر، ومتحالفون مع السلطة؛ هذه العشيرة هي المطلوب تفكيكها.

وأعتقد أن هذه الكتلة موجودة ولكن في شكل نخبوي، الحكم ـ كما أشار عبد الفتاح ـ استطاع بذكاء اختراق هذه الكتل واستقطابها، وكذلك الاشتباك معها بشكل مصلحي، ومن هنا، فهناك مصالح تمنع هذه الكتل من أن تكون في صف الديمقراطية. وأدعو الدكتور علي، لهذا السبب، إلى أن يكون جزء من الحلقة الدراسية شيئاً عن دور وسائل الإعلام، ما دمنا نتحدث عن «حركة تنوير».

وأخيراً، أنا لا أوافق أننا نحن العرب ـ كما قال الأخ عبد الجليل ـ لدينا، جينياً، ما يمنع الديمقراطية، فمصر كان لديها فترة ديمقراطية بكل عيوبها، ولم يقل أحد إن الديمقراطية هي الحل السحري، فهي أحياناً تعني الفوضى، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى نتيجة عكسية. كما أتحفظ على ما قاله عبد الفتاح من أن النظام مستقر، لأن النظام حدث به خلخلة، كما أن لدينا شيئاً جديداً في مصر، هو ثقافة التظاهر في القرى وفي الشركات وغيرها. فالنظام متخلخل ومرعوب من كتاب ومن مقالة ومن فضائية. والكتاب الذي مُنع الأسبوع الماضي دليل على أن النظام ليس واثقاً من نفسه.

وهناك مقترحات أخرى، هي إنشاء موقع إلكتروني، وحملة الدفاع عن حق الاندماج، ومشروع الدفاع عن الحريات المدنية، والتضامن بين العرب وغير العرب، وترجمة أدبيات الكتلة التاريخية، وإنشاء جبهة أكاديميين ومكافحين والاتصال بمنظمات مشابهة في الخارج، وتكوين لجنة لمناقشة وطرح الخطاب ووضع الأجندة لكل جماعة وطنية، وخطاب وأجندة الكتلة ككل.

١٣ ـ عبد النبي العكري

أرى يا دكتور أن هناك حاجة لاستمرار المشروع، حتى لو انتصرت الديمقراطية في مكان ما، فقد يكتسب المشروع أهمية أكبر بوسائل تواصل جديدة. ومن هنا، لا بد من استمرار المشروع، ولا بد من التفكير في سبل جديدة للترويج له. في الوطن العربي، هناك شباب ونساء ومدونون (نشطاء عبر

الإنترنت)، فاليوم الشخصيات المؤثرة المهمة ليست قادة الأحزاب فقط، فهناك وسائل جديدة للتعبير، وهناك أبطال جدد للحرية، ولا بد من أن نفكر في كيفية تطوير المشروع. كما أن إنشاء مركز دراسات، يكاد يكون أمراً صعباً لارتفاع التكاليف.

أما بشأن مسألة النقد الذاتي، فقد عقدت منذ سنتين ندوة عن الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، وذلك من أجل نقد الأحزاب، غياب النقد إذن ليس صحيحاً. وتجاوز الواقع لا يكون بالنقد فقط، وإنما بإحداث التغيير في الذهن. نحن لسنا قادة التغيير في الوطن العربي، وإنما نستطيع أن نساهم في فكر التغيير.

١٤ ـ أحمد الشاهي

أود أن أسرد قصة لها صلة بمقترح د. علي. ففي العام ٢٠٠٢، وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، جاء الأمريكيون إلى أكسفورد طالبين ثلاثة أو أربعة متحدثين للتحدث في مؤتمر في برنستون، عمّا يقوله الأمريكيون عن العرب والمسلمين في أمريكا، فذهب أربعة من هنا، وجاءنا اثنان من جماعة المودودي من لاستر. وقد قاطع كل المختصين في دراسات الشرق الأوسط المؤتمر، حتى من برنستون. في هذا المؤتمر، تكلم أحد المتحدثين على أمور تفصيلية جداً في شكل أرقام ١، ٢، ٣. . أ، ب، ج. . وبعدما انتهى، سأل أحد الأمريكيين كم تتطلب هذه الأمور من السنوات لتنفذ؟ خلاصة الكلام هنا، أن خير الكلام ما قل ودل، ولا بد لنا من أن نركز على أساسيات بسيطة، ذات مغزىً ومعنىً، تُقدَّم لرؤساء الأقطار العربية، وتشمل خلاصة ما ناقشناه خلال العشرين عاماً الماضية.

١٥ ـ عبد الحميد التميمي

أقدر مساهمات كل الإخوة الأعزاء، لكنني أجد أن هناك مشكلات عديدة ومزمنة في الوطن العربي. عند الحديث عن الكتلة التاريخية، نتحدث عن الأشخاص والمفكرين الذين يمكن أن يكونوا قوى التغيير، فهل هي ثقافية؟ هل هي دينية؟ هل هي دستورية؟ هل لها قواعد معينة؟ هل قواعدها خارجية منفية؟ أم داخلية سلطوية؟ هل هي من داخل النظام؟ أم من خارجه؟

الأخ عبد الفتاح ماضي تحدث عن تفكيك النخبة الحاكمة الاقتصادية والسياسية، ونريد أن نسأل كيف يتم تفكيك هذه النخبة؟ ٨٠ بالمئة من المفكرين

الآن، سواء بخلفيات دينية، أو سياسية، أو حزبية، وسواء أداخل النظام أم منشقون ـ عدا الأغلبية الصامتة ـ إما في ذمة الله، أو في غياهب السجون، أو في المنافي. السؤال هو كيف نحول العملية الوهمية إلى عملية دينامية؟ الهدف يحتاج إلى وسائل لتحقيقه. هل الهدف غامض؟ هل تطبيق هذه الأهداف المتداخلة يكون بكسر حاجز التجزئة الذي فرضته سايكس بيكو؟ وهل هناك سايكس بيكو آخر أمريكي؟ هل هذا هو الأمر؟ هذا معقد جداً. كيف الخروج؟ هل نغير نُظُم التعليم؟ أم نغير أسلوب التعامل داخل الأسرة كبنية أساسية وأولى للمجتمع؟ وكيف يمكن ترسيخها وزرع مفهوم المواطنة؟

١٦ ـ أسامة رشدي

أود الرد، في عجالة، على الأستاذ جمعة. فالمعارضة في مصر ليست المشكلة كما يتصور البعض؛ لأن المعارضة الحالية صنعها النظام، بينما الأحزاب الحقيقية تُصنع في الشارع وليس برخصة من النظام. ولهذا، فعندما يُعطى الشعب الفرصة، ستظهر أحزاب حقيقية تتنافس بشكل حقيقي. والقمع والبطش الذي يمارسه النظام لا يعكس القوة، وهو دليل ضعف، ويعكس فقدان المشروعية. لدينا في مصر نظام باطش، وحاكم تجاوز الثمانين من عمره، وفساد وصراع على السلطة، وأطراف تريد التوريث، وأطراف ترفضه.

أنا لست من الإخوان المسلمين، ولكن بغرض إنصافهم، وهم غير ممثلين هنا، أود أن أشير إلى موضوع المرأة الذي طُرح هنا. ما أود أن أوضحه هو أن رفض ولاية المرأة طُرح من قبل الإخوان في إطار مشروع حزبي، وكان في طور المناقشة، وهناك إخوان يرفضون هذا الأمر. كما أن دار الإفتاء أصدرت فتوى بعدم جواز تولي المرأة الولاية العظمى، ثم سحبت الفتوى بضغط من السيدة الأولى. وأعتقد أنه يجب أن نحترم هذا النوع من النقاشات، فالإصلاح الديني يحتاج إلى وقت، وإلى تفاعل كل الأطراف.

وأخيراً، أود الإشارة إلى أنه ليس لدينا مشكلة أقباط في مصر، وكل ما يثار بهذا الصدد عبارة عن مشكلات مفتعلة، فنحن، المسلمين والمسيحيين في مصر، تعايشنا منذ قرون، وحافظنا على التعدد الديني وعلى المقدسات.

١٧ ـ عبد الفتاح ماضي

أرى أن الحديث عن الكتلة التاريخية يشير إلى أن المشاركة هنا فكرية

بالأساس، والهدف هو إيصال أفكار الأكاديميين والمثقفين إلى الممارسين والسياسيين في شكل دروس وعبر وآليات واستراتيجيات. وبشأن الكتلة التاريخية، اعتبر أنه من الضروري ـ كما جاء في الأدبيات المختلفة للكتلة التاريخية ـ التركيز على وجود رابط بين النخبة والمثقفين من جهة، والجماهير في الشارع من جهة أخرى. وهنا يبرز عنصران أساسيان في تكوين الكتلة التاريخية، وهما الطلاب والعمال، هذا إلى جانب كافة فئات المجتمع الأخرى، مع العمل على تطوير آليات وقنوات للاتصال مباشرة مع هاتين الفئتين، ويمكن هنا الحديث عن الإعلام والصحافة والإنترنت وغيرها.

١٨ ـ رغيد الصلح

المقصود بالكتلة التاريخية، هو قيام تحالف واسع، يضم قوى متنوعة من النواحي الاجتماعية والمنطقية والعقائدية، ولكن ما يميز هذا التحالف من التحالفات المؤقتة والعارضة، هو أنه يستمر لفترة طويلة، وأن الانخراط في تنفيذ استراتيجية بعيدة، يمتن الترابط بين أطرافه. مثل هذه الكتلة، تستطيع تعديل موازين القوى بين النخبة المعارضة والنخبة المضادة، بحيث تمتلك قوى التغيير أرجحية كبيرة على قوى الواقع، وهذا يسمح بالتغيير السلمي.

المشكلة الكبرى هي ماذا سيحدث بعد التغيير؟ هل ستستمر الكتلة التاريخية أم تنفرط ويستولي عليها الطرف الأقوى، ويطرد الآخرين، وننتقل إلى مرحلة جديدة من الاستبداد؟ كيف التأكد أن هذه الكتلة التاريخية ستنتقل إلى نظام ديمقراطي؟ كيف يكون ذلك؟ وكيف يمكن المساهمة في إقامة هذه الكتلة وفي الانتقال إلى النظام الديمقراطي؟

هذه الأسئلة ليست افتراضية، وستجد في التجربة السياسية العربية أمثلة عديدة على جديتها. وهذا الموضوع يثير الشكوك والمخاوف بين الأطراف المرشحة لدخول الكتلة التاريخية، وهي ليست فقط أحزاباً سياسية، بل كذلك نقابات وجمعيات ثقافية وشخصيات وطوائف. ومن أجل إزالة هذه المخاوف، من المفيد أن نتطرق إلى كيفية بلورة مؤشرات على مدى التزام الأحزاب والجماعات بالديمقراطية، فالمشكلة هي وجود انتجاه عام إلى وضع مؤشرات على مدى التزام الحكومات والنخب الحاكمة بالديمقراطية. وماذا عن المعارضات؟ نحتاج إلى مؤشرات عن مدى التزام المعارضات بالديمقراطية:

ـ المؤشر **الأول** هو ما يدل على مدى التزام الجماعات المعارضة بالديمقراطية فكراً وثقافة، ومدى انعكاس ذلك في تثقيف الأعضاء.

ـ ويتعلق المؤشر **الثاني** بالممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، وبين الأحزاب والجماعات التي تتشكل منها الكتلة التاريخية، فهل يطبق هذا بالفعل وعلى مدى زمني طويل؟

ـ أما المؤشر **الثالث**، فيتعلق بالموقف من الانتخابات. فهل تقاطع الأحزاب الانتخابات لفترة طويلة. . إن هذه المقاطعة تؤثر في تمرس الأحزاب بالعمل السياسي والتنافس الديمقراطي، وهو أمر يضعف من استعدادها للانخراط في الكتلة التاريخية.

١٩ ــ هشام الصلح

أود الإشارة إلى أننا منذ ١٨ سنة ندرس مشاريع الديمقراطية، ولهذا أود أن أسأل كم ستستمر هذه الأفكار والدراسات الخاصة بالديمقراطية؟ نصف قرن مثلاً؟ كيف يمكن ترجمة هذه القضايا، وتقديم الخلاصة في «برشامة» نقدمها للعرب لكي نصل إلى الديمقراطية؟ أي كيف يمكن ترجمة عصارة هذه الأفكار المهمة في شكل مختصر وإيصالها إلى أبناء الوطن العربي؟

٢٠ ــ ناصر الخليفة

روى صديق من اليمن نكتة تفيد أن الإمام دُعي إلى إيطاليا ثم ألمانيا في الخمسينيات، فشاهد الطرق والمستشفيات والتحضر وأعجب بها، فقال لمرافقيه هؤلاء دخلوا حروباً. . نود أشياء مماثلة باليمن، فقالوا له إن الأمريكيين هم من أقاموا هذه الأشياء بعد أن دخلوا الحرب ضد ألمانيا وانتصروا عليها في الحرب العالمية الثانية. فقال الإمام إذاً نحارب أمريكا حتى تأتي لاحتلالنا ثم تجلب لنا هذه الطرق والمستشفيات، فوافق الجميع عدا شخصاً واحداً، فقال له الإمام: لماذا ترفض فكرتي؟ أجاب: لا أوافق لأنني أخشى أن ننتصر على أمريكا.

الفصل السادس

المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في إسبانيا: الدروس المستفادة(*)

امحمد مالكي(**)

(*) لم يتيسر تقديم هذا البحث للنقاش في اللقاء الثامن عشر، لذا تم إدراجه كفصل في نهاية هذا الكتاب؛ ونُشر ضمن محور «تجارب عربية في الديمقراطية»، في: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١١ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦)، ص ٩ ـ ٢٦.

(**) أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش ـ المغرب.



مقدمة

يستلزم موضوع «المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا» إبداء ثلاث ملاحظات، قبل الشروع في تحليل مقاطعه:

تتعلق **الأولى** بالاهتمام المتزايد منذ أكثر من ربع قرن بمفهوم الانتقال وما يرتبط به من قضايا وإشكاليات. . وأستطيع القول إن في الوطن العربي، والمغرب العربي جزء منه، ما انفكت النخب السياسية تتعاطى مع هذا الموضوع وتقاربه من زوايا متعددة، بدليل عشرات الندوات واللقاءات العلمية التي نظمت حول الموضوع، وكذا الدراسات التي أنجزت لهذا الغرض، فقد يفسر ذلك بتخلف الوطن العربي عن ركب الانتقالات التي تواترت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في كل من دول جنوب المتوسط، وشرق أوروبا ووسطها، وبعض دول أمريكا الجنوبية.

في حين تخص الملاحظة **الثانية** الاهتمامَ بإسبانيا مساراً وتجربة. والحال أن عملية الانتقال التي أهَّلت إسبانيا نوعياً خلال زمن قياسي، لم تشكل موضوع اهتمام النظم التي تعثرت في تحقيق الانتقال نفسه، كما هو حال المغرب، بل استرعت انتباه المجتمعات التي راكمت رصيداً غنياً ومتقدماً في البناء الديمقراطي. فقد شكلت إسبانيا، بكل المقاييس، «الثورة الجذرية الوحيدة في القرن العشرين، التي تحققت دون إراقة دماء»، كما أن إيقاع الانتقال كان سريعاً ومتوازناً، شاركت في نسج خيوطه مجمل مكونات الحقل السياسي الإسباني.

نشير، في ملاحظة **ثالثة**، إلى اهتمام النخبة الفكرية والسياسية المغربية بالتجربة الإسبانية، واهتمامها المتزايد بمسار هذه الأخيرة، والنتائج التي آلت إليها. فالقرب الجغرافي، والتفاعل الثقافي المتبادل في التاريخ، والمصالح الاستراتيجية المشتركة، حتمت حصول مثل هذا الاهتمام. . بيد أن سؤال البحث في أسس تحقق الانتقال والاستفادة من دروسه، لم يُولِّد لدى المغاربة ميلاً إلى استنساخ التجربة، بقدر ما دفع بهم إلى فهم أسس نجاحها، ووعي دروسها،

بسبب اختلاف شروط البلدين، وتباين التجربتين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

تَروم الورقة البحثية التساؤلَ عن المقومات التي سمحت لإسبانيا بإنجاز مشروع الانتقال إلى الديمقراطية في زمن وجيز مقارنةً مع غيرها من التجارب في العالم، وبمفهوم المخالفة تهدف إلى إبراز ما توفَّر في إسبانيا في باب الانتقال، وتعذر إدراكُه في المغرب، رغم كثرة المجهودات المبذولة، والتطلعات المأمولة من الانتقال فكرةً ومشروعاً. ثلاثة دروس نخالها مفاتيح لفهم «تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا»، وتمثل مقومات نجاحها؛ نعرضها في ما يلي:

أولاً: التفاوض على قاعدة الاعتدال والتوافق

خلُص العديدُ من الدراسات التي تناولت بالتحليل تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، إلى أن مفتاحَ نجاحها يكمن في وسيلة «التفاوض» حول الأسس التي تحكم الانتقال وتحدد أبعاده، وهو تفاوض موسوم بالاعتدال الذي جعل الطبقة السياسية تعي أهميته التاريخية والاستراتيجية، وتسعى إلى البحث عن التوافقات الممكنة عبر التنازل المشترك والمتبادل، بين مختلف مكونات الحقل السياسي الإسباني.

١ ـ تجدر الإشارة إلى أن أوضاعاً دقيقةً سبقت مرحلة التوافق الوطني، جعلت إسبانيا على عتبة الانهيار السياسي، حيث حاول فرانكو وطبقته الحاكمة إقامة نوع من الانفتاح المحدود والمراقب بين السلطة والمجتمع، لم يلقَ الاستجابة المرجوة، بل تمت مجابهته بالرفض وعدم الاكتراث، ما أدى إلى موجات العنف، والإجهاز على الحريات العامة، والمحاكمات غير العادلة، كما حصل صيف ١٩٧٥. ونتيجة لذلك، تولد لدى التنظيمات السياسية، والقوى المناهضة للنظام السياسي، وعي بضرورة التكاثف والتكتل من أجل إنقاذ البلاد من خطورة الانهيار الشامل، مع العمل على قيادتها صوب الديمقراطية.

أ ـ فهكذا سعت أحزاب اليسار والمنظمات العمالية إلى تقريب تصوراتها وصياغتها نظرياً وفكرياً، وقد تحقق ذلك بالتئام اجتماع باريس، والإعلان عن تأسيس «الكتلة الديمقراطية الإسبانية» بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٤، مؤلفَة من: الحزب الشيوعي الإسباني، وحزب العمل، والحزب الاشتراكي الشعبي، ونقابة اللجان العمالية، وفدرالية الديمقراطيين المستقلين، والتحالف الاشتراكي

للأندلس[1]، وشخصيات محايدة لها وزنها السياسي واحترامها الفكري. أما على صعيد المطالب، فقد تمكن أعضاء الكتلة من تحديد برنامج من اثنتي عشرة نقطة، شكلت في مجملها ما سمي أطروحة «القطيعة الديمقراطية» التي تعني جوهرياً «إقامة نظام سياسي على أساس التعددية، والاعتراف الفعلي بكل الحريات العامة»[2]. غير أن عدم اكتمال تكوين الكتلة الديمقراطية، وحاجتها إلى كل القوى والفعاليات القادرة على توجيه مرحلة الانتقال، والتقارب الحاصل بين الاشتراكيين والشيوعيين، دفع بقادتها إلى إعادة هيكلتها في صيغة جديدة، وفق تصورات متطورة.

لذلك، استبُدِلَت «الكتلة الديمقراطية» بـ «أرضية التوافق الديمقراطي»، اقتناعاً من اليسار، بأن الواقع السياسي وصل درجة من التعقيد والدقة، والحساسية، ما يجعل مفهوم القطيعة موضوع مراجعة وإعادة نظر، وأن موقع التنظيمات الاشتراكية والشيوعية، ومن يدور في فلكها، ضمن ميزان القوى الوطني، لا يسعفها، وحدها، في إنجاز برنامج «القطيعة الديمقراطية». . وتلك حجة أولى على واقعية اليسار الإسباني ونضج وعيه السياسي، وهو يستعد للاندماج ضمن دينامية الانتقال الديمقراطي.

لقد تضمنت أرضية التوافق الديمقراطي، بقيادة زعيم الحزب الاشتراكي العمالي فيليبي غونزاليس تصورات ومطالب معتدلة، خلافاً لما ورد في برنامج التنظيمات والتيارات السياسية المتشددة[3]، يمكن حصرها في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية، والتعددية السياسية، والشكل الفدرالي للدولة، مع تمتيع الجهات والمناطق بقدر من الاستقلالية في تسيير شؤونها المحلية، والاعتراف بخصوصياتها الثقافية والعرقية والتاريخية.

---

(١) انظر: محمد زين العابدين الحسيني، «التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة: محاولة تقييم،» (رسالة غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ص ٦٨.

(٢) Raul Morodo, «Socialistes et communistes dans la transition.» *Revue pouvoir*, no. 8 (1978), p. 29.

(٣) من هذه التنظيمات الحزب الكارليستي (نسبة إلى حزب دون كارلوس شار ده بوربون، المطالب بعرش إسبانيا في القرن التاسع عشر)، والحركة الشيوعية، والمنظمة الثورية للعمال، وهيئة اليسار الديمقراطي، والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الإسباني. فمما جاء في برنامجها: إطلاق كافة المعتقلين السياسيين، منح الشرعية القانونية للأحزاب والنقابات، إقرار حق الإضراب وضمان ممارسته، تحييد المؤسسة العسكرية، الاعتراف بخصوصية المناطق والجهات، الفصل بين الكنيسة والدولة، العمل على إدماج إسبانيا ضمن فضائها الأوروبي.

ب ـ يضاف إلى أحزاب اليسار والمنظمات العمالية، الجيش ورجال الدين، لأن مكانة هؤلاء ودورهم في تاريخ إسبانيا الحديث، يتعذر إغفالُه عند محاولة فهم مقدمات التوافق الوطني حول إقرار دستور ١٩٧٨، والدينامية السياسية التي أعقبته. . فقد ذهب العديد من الدارسين إلى اعتبار الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية مَديناً في جوانب كثيرة من نجاحه لدور المؤسسة العسكرية، وموقفها من عملية التوافق وتطوراتها الدستورية والسياسية(٤). فمن العناصر التي استندت إليها كتابات هؤلاء، أن المؤسسة العسكرية الإسبانية، ظلت خلال حكم الجنرال فرانكو (١٩٣٦ ـ ١٩٧٥) بعيدة، نسبياً، عن التوترات التي طالت النظام السياسي ومكوناته الاجتماعية(٥)، كما لم تحدد مكانتها، بالقدر الذي يجعل دورها واضحاً، خصوصاً أنها الوحيدة التي امتلكت، على امتداد هذه الحقبة، حق اللجوء إلى «العنف المشروع»(٦). إلا أن الأوضاع الصحية للجنرال فرانكو، وبداية النقاش حول موضوع الخلافة المرتقبة ابتداء من سنة ١٩٧٥، وردود فعل المجتمع حيال الأحداث التي شهدتها البلاد عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، دفعت الجيش إلى التعاطي مع الإشكاليات السياسية المطروحة حول حاضر إسبانيا ومستقبلها، فتعمَّقَ، في أعقاب ذلك، خلاف حاد، برزت مؤشراته منذ عام ١٩٧٠، بخصوص الموقف المطلوب من المؤسسة العسكرية؛ بين القوات الداعِمة لـ «فرانكوية»، والعناصر المحترفة بقيادة الجنرال دياز أليغريا (Diez-Alegria)(٧). فقد ذهب هذا الأخير معززاً بأطر عسكرية مهمة، إلى الاعتقاد بعدم ديمومة نظام فرانكو، وأن ولاء الجيش يجب أن يكون «لنظام قادر على المحافظة على مشروعيته الخاصة، مؤهل لأن يوفر للمؤسسة العسكرية الوسائل الكفيلة بإقامة دفاع فعال»، نموذجه في ذلك النظم العسكرية الحديثة في أوروبا الغربية(٨).

لم تبقَ الكنسية وهيئات رجال الدين بمنأى عن دينامية التوافق الوطني التي قادت إسبانيا نحو البناء الديمقراطي مع إقرار دستور ١٩٧٨، والتطورات التي لحقَت صياغته؛ فدون الاستطراد في تاريخ الكنسية، والدور الذي لعبته

---

(٤) انظر: Pere Vilanova, «L'Armée dans la transition,» *Revue pouvoir*, no. 8 (1978), p. 33.

(٥) من القضايا المؤدية إلى هذه التوترات، نذكر: يقظة الحركة العمالية المنظمة، القوميات في مناطق الباسك، المنظمات الطلابية، وكذلك المعارضة الديمقراطية الليبرالية.

(٦) سيما عمليات القمع التي نفذتها حتى سنة ١٩٦٣ في حق النخب السياسية، والقوى المناهضة لدكتاتورية فرنكو، علاوة على إعدامات صيف ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

الكاثوليكية منذ قيام الدولة الإسبانية الحديثة، نشير إلى أن التباعد بين الدين والسياسة (الدولة) بدا واضحاً خلال حكم ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٦، وتأكد أكثر مع بداية عقد السبعينيات. فحين توفي الجنرال فرانكو عام ١٩٧٥، وجدت تيارات الأسقفية الأنكليكانية (L'Eglise espiscopale) الفرصة سانحة للتعبير عن ذاتها إزاء ما يعتمل في الحياة السياسية الإسبانية. ففي الاجتماع العام لهيئة الأسقفية (Episcopat) خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، صدر عن أشغالها بلاغ تحت عنوان «القيم الروحية والدينية في الدستور»، نبَّه إلى الطابع العلماني لمشروع الدستور، وحذر من تداعياته على الكاثوليكية كدين للبلاد. . إلا أن المؤتمر اللاحق للأسقفية، المنعقد في آذار/مارس ١٩٧٨، التحق بمسيرة التوافق الوطني، وأعلن عن نزوعه إلى التراضي بخصوص الانتقال الديمقراطي في إسبانيا[٩].

٢ ـ لم يستند الانتقال الديمقراطي، في تحققه ونجاحه، إلى مواقف اليسار الإسباني ـ التي عبرت عنها «الكتلة الديمقراطية»، و«أرضية التوافق الديمقراطي»، قبل أن تتوحد تحت اسم «هيئة التنسيق الديمقراطي» ـ بل اعتمد أيضاً على ليونة بعض قادة «الفرانكوية»، وفعالية الإرادة الملكية. فقد شكل وجود شخصية من حجم كارلوس أرياس نافارو على رأس الحكومة، وتسلمه وصية الجنرال فرانكو[١٠]، عاملاً مقرراً في انطلاق دينامية الانتقال، تأكد ذلك أكثر بعد تراجعه عن الاستقالة، والوصول إلى تسوية مع الأمير «خوان كارلوس» ـ صاحب الحق الشرعي في وراثة مؤسسة التاج[١١] ـ بشأن الخلافات المستجدة في أعقاب وفاة الجنرال فرانكو. . كما أن تسليم العرش إلى الأمير خوان كارلوس من لدن والده، وتنصيبه ملكاً للبلاد، دعَّما عملية التغيير، وساهما في تعميق مفهوم التوافق الوطني، وقد شكل التصريح الملكي، المواكب لهذا التسليم، إصراراً لا رجعة فيه، بخصوص خيار الديمقراطية في إسبانيا. . فمما جاء فيه: «. . . إن دون خوان يعتبر نفسه كنجل للملك ألفونس الثالث عشر، وريثَه والمؤتَمن على حقوق العائلة

---

(٩) Jean Becarud, «Eglise et politique dans l'après franquisme (1975-1978),» *Revue pouvoir*, no. 8 (1978), p. 44.

(١٠) نقصد هنا وصية ١٩٦٩، التي تعهد الجنرال فرنكو، بمقتضاها، بترتيب أمور الحكم وممارسة السلطة لخلفه.

(١١) تجلى مضمون التسوية في الوساطة التي قام بها ألفاريس ميراندا (Alvarez Miranda) بين رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو والأمير خوان نجل الفونس الثالث عشر، والد الملك خوان كارلوس. . . والتي توجت بانتقال العرش لهذا الأخير، والتوصل إلى حد أدنى من التراضي حول المستقبل الدستوري والسياسي لإسبانيا.

المالكة وكنوزها وتراثها، ويعتبر أن الملك، لكي يكون نافعًا لإسبانيا، يجب أن يكون دوره دورَ الحكَم، المحايد، الذي سيعمل على تفادي حرب أهلية، وإقرار عدالة اجتماعية، من شأنها القضاء على الفساد، وكذا تأمين الديمقراطية التعددية وتعضيدها، ثم بعد ذلك العمل على الاندماج الكامل في المجموعة الأوروبية، وتطور الشعب الإسباني السلمي في اتجاه السيادة الوطنية، من أجل أن تكتسِبَ المؤسسات السياسية الموجودة اليوم، والمنبثقة عن الإدارة الفرانكوية، التمثيليَة والمصداقية الحقيقية. . كل هذه الأهداف يجب أن تكون أساسيةً وذات أسبقية بالنسبة إلى نجله ووريثه «دون خوان كارلوس دي بوربون»، ملك إسبانيا. .»[١٢]. وفعلاً، أكد الملك الابن وصيةَ أبيه، حين صرح أمام الكونغرس الأمريكي في أعقاب أول زيارة للخارج بعد توليه الحكم، في ٢ تموز/يوليو ١٩٧٦، قائلاً: «. . . إن الملكية الإسبانية قد التزمت ـ ومنذ اليوم الأول ـ بأن تكون مؤسسةً مفتوحةً أمام المواطنين دون استثناء، ودون أن تخضع لضغط أو تأثير أي جهة، إن العرش سيضمن لكل مواطن إسباني أحقيةَ ممارسة الحريات العامة، وسيادة العدالة، كما سيعمل على ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي، بناء على ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية، كما سيسهر على ضمان احترام الوصول المنظم إلى سُدة السلطة لمختلف البدائل المطروحة، تبعاً لرغبات الشعب الإسباني المعبَّر عنها بحرية. . .»[١٣].

٣ ـ تأسيساً على ما سبق بيانُه، تنطوي التجربة المغربية على عناصر مشابهة لما حصل في إسبانيا في باب الإعلان عن إرادة الانتقال، والسعي السياسي إلى تحقيقه. فقد أصبح واضحاً منذ مستهل العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أن هناك وعياً متنامياً من لدن السلطات العليا والفاعلين السياسيين، لأهمية التحولات الديمقراطية الجارية في العالم، واستراتيجية تفاعل المغرب معها؛ نلمس ذلك في العديد من الخطب الملكية والمذكرات المصوغة من طرف الأحزاب الوطنية والمقدمة إلى أنظار الملك، تحديداً منذ أول مذكرة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وإلى آخرها في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. فهكذا، نقرأ في خطاب الفاعلين ووثائقهم المتبادلة، ما يفيدُ حصولَ اقتران الإرادات بشأن الانخراط في دينامية الإصلاحات الدستورية والسياسية الكفيلة بتأهيل المجال السياسي المغربي، وتحفيز فرقائه على التكاتف من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي، الذي بدا وكأنه مشروع

(١٢) نقلاً عن: الحسيني، «التجربة الدستورية الإسبانية الجديدة: محاولة تقييم،» ص ٧٧.

(١٣) قارن: المصدر نفسه، ص ٨١.

الجميع دولةً ونخباً ومجتمعاً. ولربما بدأت الحالة المغربية تتحول إلى «نموذج إرشادي» على صعيد البلاد العربية، خصوصاً عند انتقال المعارضة الوطنية، مجسدة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى موقع السلطة عبر قيادة حكومة ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ برئاسة السيد عبد الرحمن اليوسفي.

بيد أن الأمرَ لا يتعلق بحالتين متشابهتين، إلا في ما له صلة بوعي الانتقال، والسعي إلى توفير إرادة إنجازه. فالحاصل فعلاً ـ وهو ما يفسر إلى حد بعيد تحقق الانتقال في إسبانيا وتعثرَه في المغرب ـ أن ثمة عوامل بنيوية جعلت التجربتين متباعدتين من حيث النتائج والآفاق. فمن زاوية إرادة الانتقال، تبدو الحالة الإسبانية، كما حللنا أعلاه، أكثر وضوحاً وعمقاً واستعداداً لتحويل الرغبة في الانتقال إلى ضرورة مجتمعية يقتسمُها الجميع دون تردد، أو مقاومات ذات وزن، وهو ما لا يبدو واضحاً ومكتملاً في المسار المغربي. . ونميل إلى الظن أن الإرث «الفرانكوي»، على كثرة مظان القوة والتحكم والغلبة فيه، لم يكن معيقاً على الإطلاق لمشروع الانتقال، ولا مقيداً بالكامل للتيارات والحركات المناهِضة له؛ بل إن أصواتاً من داخله تفاعلت مع ديناميات التغيير التي طالت وجهَ إسبانيا، ناهيك من الموروث الاقتصادي والصناعي والمادي المحسوب على الحقبة «الفرانكوية»، الذي شكل، إلى حدٍّ بعيد، دعامة لتيسير انطلاق الانتقال واستمراره. . فقد تشكلت خلال مرحلة حكم فرانكو جيوب اقتصادية وصناعية بالغة الأهمية والتأثير في مناطق متفرقة من التراب الإسباني، كان لها دور مؤيد وداعم لمسلسل الانتقال الديمقراطي الذي تم الشروع فيه بعد موت فرانكو، وهو ما لا نلمسه في الحالة المغربية.

ولربما لا يختلف الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون في الإقرار، أنه على امتداد قرابة أربعين سنة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني، بين ١٩٦١ و١٩٩٩، ظل الاقتصاد المغربي يشكو من أعطاب بنيوية، ذات صلة برسم الاستراتيجيات وتحديد الأولويات، وليس صدفة أن يكون تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥ ـ الذي شكلت خلاصاتُه صدمةً للنخب المغربية ـ قد أيقظ وعيَ المغاربة، والسلطة على وجه الخصوص، ووجَّه أنظارَهم حيال الاختلالات الهيكلية في اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، وسبل تسييره للشأن العام إجمالاً. ثم إن حقبة فرانكو على قساوتها السياسية، لم تنهك الطبقة الوسطى، بل حافظت عليها متماسكة ومؤثرة في الحياة العامة، كما لم تدفع بالمثقفين في اتجاه «الاستقالة» من التفكير في الشأن العام والتعاطي معه، رغم حملات التنكيل التي تعرضت لها هذه الشريحة من المجتمع الإسباني. . لذلك، وجدت إسبانيا ما بعد «الفرانكوية» في

الطبقة الوسطى والمثقفين عضُداً لتمتين انطلاق مشروع الانتقال الديمقراطي، وهو ما لا نلمسه على وجه الوضوح في الحالة المغربية.. فخلال الربع الأخير من القرن الماضي، تراجعت مكانة الطبقة الوسطى في المغرب، وتآكل نفوذها الاقتصادي والسياسي، بل إن هوة سحيقة طالت بنية المجتمع المغربي، محدثة اختلالات مُعيقة لانطلاق مشروع الانتقال إلى الديمقراطية وضمان ترسُّخه واستمراره.. وهو ما حصل للمثقفين، الذين عزَّ عليهم التوفيق بين الإبداع والاجتهاد والتفكير، ومتطلبات الحياة المعيشية، حيث طالهم مسلسل التفقير، وأنهكَهم ضيقُ فضاء الحريات؛ وحتى حين شرعَ هذا الأخير في الانفتاح والاتساع، لم يكن في مُكنهم مقاومة هشاشة أوضاعهم والانتصار عليها. ثم إن هناك عاملاً مفصلياً جعل الحالتين متباينتين من حيث النتائج، يتعلق الأمر بطبيعة «التفاوض» ومضمونه، وهو أمر مركزي لفهم مصادر النجاح في إسبانيا ومظان التعثر في المغرب. ففي إسبانيا، تأسس التفاوض على قاعدة الوضوح، المُعزز بالمُدوَّن والمكتوب، والمسلَّح بإرادة التطبيق والوفاء بالالتزامات، وهو ما لا نلمسه بوضوح في الحالة المغربية، حيث ظلت الاتفاقات «الضمنية»، غير المُدونة ولا المكتوبة، حاضرة في مسار إعادة بناء الثقة بين «الأحزاب سليلة الحركة الوطنية» والمؤسسة الملكية، وهو تقليد موروث من مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال.. بل إن مفاصل من الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات المؤسِّسة للانتقال، لم تكن واضحة ومعروفة حتى لقاعدة واسعة من مناضلي الأحزاب السياسية المعنية، فبالأحرى لعموم المواطنين، وهو ما أثر في الانتقال نفسِه مفهوماً وممارسةً. علاوة على ذلك، كان التفاوض في التجربة الإسبانية حول أسس بناء التجربة الديمقراطية وسبُل تحقيقها في الممارسة، بدءاً بالتوافق حول الدستور الديمقراطي، ووصولاً إلى إرساء الاختيارات والمؤسسات المعززة والمجسدة للديمقراطية؛ وذلك خلافاً للحالة المغربية، حيث تعلق الأمر بإصلاحات دستورية وسياسية لا تمس جوهرَ بنية السلطة، بل تروم تهديلات أفقية بين مؤسسة البرلمان وجهاز الحكومة ليس إلا.

ثانياً: القطيعة مع الإرث القديم

يكتسي مفهوم «القطيعة» معنىً خاصاً في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا. فالقطيعة لا تعني الانطلاق من الصفر أو اعتماد فلسفة «الطاولة الجرداء» (Table Rase)، بقدر ما ترمي إلى التغيير والتجديد دون فقدان خيط التواصل مع النقط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها، وهذا ما يُبرز مغزى التوافق السياسي الذي أطر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور.. لقد صادقوا عليه بما يشبه

الإجماع، كوثيقة حاملة مؤشرات الانتقال صوب الديمقراطية، دون استنزاف الطاقات في مناقشة النصوص والاستغراق في التفاصيل والجزئيات.

فهكذا، يمكن ملامسة القطيعة من خلال مظاهر متعددة في سلوك الفاعلين السياسيين، وثقافتهم الجديدة.

١ ـ صحيح أن المؤسسة الملكية تم التفكير في إعادة الشرعية إليها وترتيب ظروف عودتها عهد الجنرال فرانكو، وصحيح أيضاً أن الملك، حين تنصيبه، أقسم على تأمين استمرار مبادئ الحركة «الفرانكوية»؛ غير أن المؤسسة الملكية، وهذا مظهر من القطيعة بالمعنى المشار إليه، سرعان ما استوعبت مركزية الانتقال وأهميته الاستراتيجية في إعادة صياغة مكانة إسبانيا دولةً ومجتمعاً و«ثقافةً»، فالملك بحدسِه التاريخي وحداقتِه السياسية، تمكن من الإقدام على اتخاذ مبادرات سياسية وسن قوانين جديدة استناداً إلى شرعية القوانين التي أقامها فرانكو نفسه. فصَدق عليه ما قاله في حقه رئيس الكورتيس حينئذٍ ومربيه فرنانديز ميراندا: «إنه سهل على تلميذه الذي وضعت الأقدار في يده فرصة التصرف في مصير إسبانيا، بأن أفتى له بأنه إذا كانت مبادئ «الموفيمنتو» قانوناً فإن القانون يتم تغييره بقانون غيره».

٢ ـ لم يتوقف منطق القطيعة عند حدود نزع الروح «الفرانكوية» وإعادة صياغتها وفق الاتجاه الجديد في تاريخ إسبانيا، بل تجاوز ذلك إلى صيانة مسار الديمقراطية والمحافظة على ديمومته. فهكذا، حين حاول الجيش إرجاع إسبانيا إلى ما كانت عليه قبل انطلاق دينامية الانتقال، سجلت الملكية دوراً بارزاً في إيقاف نزعة التراجع ومنع استشراء حركة الردة، كما نلمس في نص الخطاب الملكي الموجه ليلة ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٢:

«La couronne symbole de la permanence et de l'unité du patrie ne peut tolérer d'aucune façon les actions et les attitudes des personnes qui prétendent interrompre par la force le processus démocratique que la constitution votée par le peuple espagnol a fixé en son temps au moyen du referendum»(*)

والحال أن مناصرة المسار الديمقراطي على خلفية القطيعة مع الإرث القديم، لم يكن خياراً ملكياً فحسب، بل كان عنواناً لإرادة أمة بكاملها. فكما هو الشأن

(*) وهو ما ترجمته: «لا يستطيع العرش، وهو رمز استمرارية الوطن ووحدته، أن يتسامح بأي شكل من الأشكال مع أفعال ومواقف الأشخاص الذين يزعمون اعتراض الآلية الديمقراطية بالقوة، هذه الآلية التي كرّسها الدستور الذي اقترع عليه الشعب الإسباني من خلال استفتاء جرى في حينه».

في كل المنعطفات التاريخية النوعية، تحصل مقاومات وردود فعل إزاء عملية التغيير، بسبب تصادم المصالح وتنازع الاستراتيجيات.. بيد أن الذي ضَمِن للانتقال الديمقراطي في إسبانيا حظوظَ التصاعد والانتظام، وحال دون كبوته، ووسّعَ التفافَ مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حوله، وجعل الجميع يسعى إلى درء مخاطر الانكفاء إلى الوراء؛ هو بقاء صورة الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية حاضرة في المخيال الجماعي للأمة الإسبانية، الأمر الذي تفسره طبيعة مواقف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ونوعية النقاشات التي طالت النخبة المثقفة الإسبانية.

٣ ـ يستمد التشديد على درس «القطيعة مع الإرث القديم» في مسار التجربة الإسبانية أهميته الاستراتيجية والسياسية من مركزية الدور الذي قام به في دينامية الانتقال الديمقراطي. فاللافت للانتباه أن الإسبان ـ وهم يؤسسون ديمقراطيتَهم الحديثة ـ تمكنوا، إلى حد بعيد، من تجاوز معضلة التجاذب بين منطق الولاء القديم، وضرورة الاندفاع في تحديث الفكر والسياسة والثقافة؛ كما انتصروا على الحيرة التي غالباً ما تستبد بقطاعات واسعة من المجتمعات لحظة الإعداد لتخطي عسر الانتقال نحو الديمقراطية.

فرغم وجود عناصر متباينة بين التجربتين الإسبانية والمغربية، يصلح النموذج الإسباني، من هذه الزاوية بالذات، أن يكون حالة للتأمل والاستئناس، ليس بغرض الاستنساخ، لأن ذلك ليس منطقياً، ولكن بهدف استنباط المقومات ذات الطبيعة العامة القادرة على الإضاءة، بغض النظر عن مكان التجارب موضوع الدراسة والمقارنة وزمانها.

لا يختلف اثنان في أن عقد التسعينيات في المغرب، مثل لحظة قوية في مجال الإصلاح الدستوري والسياسي، فقد أجريت خلاله ثلاث مراجعات دستورية في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٥ و١٩٩٦، تراوحت بين التأكيد على الثوابت، والتطلع إلى إدخال تعديلات تروم تقوية السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية، وإعادة صياغة توازن جديد بينهما، على صعيد الآليات والصلاحيات[١٤]. كما أن اللافت للانتباه خلال هذا العقد، تشديد خطاب الفاعلين السياسيين على مركزية إحداث تغييرات كفيلة بفتح إمكانيات الانتقال إلى مرحلة جديدة في الحياة السياسية المغربية

---

(١٤) انظر: امحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (مراكش: الوطنية للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٣٣ ـ ٣٨٤.

قوامها «الشفافية»، واحترام المؤسسات، وتكريس دور القانون، وصيانة الشرعية الدستورية؛ ولعل لجوء الحكومة والأحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر، إلى التوقيع على تصريح مشترك (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧) تلتزم الأطراف بمقتضاه باحترام المسلسل الانتخابي والجهر بصحة نتائجه وسلامتها[١٥]، يثبت مركزية شعار الإصلاح، ومقصد الانتقال في عقد التسعينيات. بيد أن الممارسة السياسية للفاعلين ما انفكت تكشف عن حدود الخطاب وصعوبة مطابقته للأعمال والسلوكات، وكأن أطراف اللعبة السياسية في المغرب، خلافاً لنظرائهم في إسبانيا، لم ينتصروا بما فيه الكفاية على منطق التجاذب بين الانشداد إلى الإرث القديم، والاندفاع في المرحلة الجديدة، التي رفعوا شعارها على امتداد عقد التسعينيات. . فقد تمَّ نكثُ الالتزامات المتضمَّنة في التصريح المشترك المومأ إليه أعلاه، بعدم احترام إرادة الناخبين في اقتراع الغرفة الأولى (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧) والمجلس الثاني (٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ما دفع بعض الأحزاب التاريخية، كما هو حال حزب الاستقلال، إلى الاعتراض على شرعية النتائج الانتخابية، واعتبراها فاجعة سياسية[١٦].

٤ ـ وفي باب المقارنة أيضاً، نشير إلى أن القطيعة لم تكن واضحةً داخل الأحزاب السياسية الأطراف في مشروع الانتقال الديمقراطي، خلافاً لما حصل في إسبانيا. فقد أبانت الممارسة عن وجود أعطاب داخل الجسم الحزبي، هي في مجملها نواتج لحقبة طويلة من العمل السياسي، لم يكن وارداً خلالها النظر بروح انتقادية إلى ما يعتمل داخل الذات الحزبية من اختلالات تنظيمية وأيديولوجية وسياسية، بل ظل الراجح في تصورات الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، أنها ضحية النظام السياسي وسوء ممارسة السلطة داخل مؤسساته. وإذا كان لهذا الرأي قدر من الرجاحة، فإن ذلك لا يجرد التجربة الحزبية المغربية من مسؤوليتها الذاتية في ما آلت إليه أوضاعها، سواء في علاقتها بالدولة والسلطة، أو في ما يربطها بالمواطنين، أي المجتمع بمختلف تعبيراته. يُذكر أن التنسيق بين حزبي الاستقلال

---

(١٥) فما جاء في التصريح المشترك بين الحكومة والأحزاب السياسية ما يلي: «بأنها (أي الحكومة) تسهر على التطبيق السليم لجميع القوانين وكل القرارات والإجراءات المتفق عليها بالتراضي وأنها ستمنع بصرامة كل تدخل غير مشروع من أية إرادة بأية وسيلة كان هذا التدخل، وستمنع استعمال السلطة والنفوذ الذي يستهدف المساس بسلامة الانتخابات ونزاهتها، أو أموال الدولة أو استعمال المال غير المشروع في التأثير على سلامة الانتخابات ونزاهتها». انظر: **كل شيء عن الانتخابات التشريعية ٩٧**، سلسلة نصوص ووثائق؛ ١٨ (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ١٩٩٨)، ص ٣٢٥.

(١٦) المصدر نفسه.

والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي تُوِّج في مرحلته الأولى بتقديم مذكرة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى الملك في شأن الإصلاحات الدستورية والسياسية، قد توسع ليشمل أطرافاً من داخل جسم أحزاب الحركة الوطنية، لتشكَّلَ في سياقه «الكتلة الديمقراطية» في أيار/مايو ١٩٩٢، مكونة من أحزاب: الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي فتقدم مذكرة جماعية في حزيران/يونيو ١٩٩٢، تُحدِّدُ فيها الإصلاحات التي تراها ضرورية في المجالين الدستوري والسياسي، أي في الوثيقة الدستورية وفي الميادين اللازمة لإعادة تأهيل الحقل السياسي المغربي، كي يغدوَ حاضناً مشروعَ الانتقال إلى الديمقراطية.

بيد أن إطار «الكتلة الديمقراطية» لم يُعمِّر طويلاً، حيث بدأ يتبدد، بانسحاب أحد أعضائه (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، قبل تقديم المذكرة الثالثة قي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، علاوة على أن فكرة «الكتلة الديمقراطية» ذاتها لم تكن مؤسسةً على قدر واضح من العمق والنضج والاكتمال في تصور استراتيجية العمل وتشخيص الوسائل الملائمة لها، وقد أثبتت التجربة أنها ظلت محدودة التأثير، وأحياناً يتجاوَزها تسارع الأحداث. وفي كل الحالات، ظلت روح القطيعة داخل الأحزاب، وفي ما بينها محدودة، ضعيفة، وغير مؤثرة في الحياة السياسية، بالشكل الذي تقتضيه مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. فمن عوامل ضعف القطيعة في الحالة المغربية أيضاً، أن «التقليد» ظل مُعطىً مشتركاً بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية، واستمرت روح الحداثة الفريضةَ الغائبةَ، نلمس ذلك في السلوك العميق للطرفين معاً. فمن جهة، ظل النظام السياسي المغربي موسوماً تاريخياً بنزوعه الواضح نحو التقليد ونحو إذكاء روحه، ولربما ليس مجانباً للحقيقة أن نعتت بعض الكتابات الأجنبية المغرب (أي النظام والسلطة أساساً) بـ «جنة المحافظة»، لفرط هيمنة التقليد على عمق تصوراته للشأن العام ومعالجته لقضاياه، رغم مظاهر «التحديث» التي تكسو خطابَ نخبه، وتنظُمُ إرساءَ مؤسساته وتنظيمها، بل إن المجهودات التي بُذلت بغرض الإصلاح، وهي كثيرة ومتنوعة، رامَت في عمومها خدمةَ التقليد وتعميقَ انغراسِه في جسم الدولة ونسيج المجتمع.

ومن المفارقة، في الحالة المغربية، أن الظاهرة نفسَها ظلت لصيقة بهوية الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، رغم دفاعها المتواصل ـ لا سيما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ـ عن قيمة الحداثة وضرورتها في الدولة والمجتمع،

والحال أن عناصر كثيرة متوفرة للتدليل على عُسر انغراس الحداثة في فكر الأحزاب وممارستها، ابتداءً من تصورها للشأن السياسي وسبل معالجته، ووصولاً إلى تحديد مواقفها الأيديولوجية والسياسية من القضايا المفصلية في العمل السياسي الحزبي، من قبيل الدين وحدود حضوره في السياسة، والمرأة، والنوع، والشباب، والتمايزات اللغوية والثقافية، وما إلى ذلك من الإشكاليات المحفزة على الاختلاف. فهكذا، وجدت أطراف الانتقال الديمقراطي نفسها في حاجة ماسة إلى ثقافة الحداثة، وضرورة قصوى إلى القطيعة مع التقليد، والحال أنها لم تتوفر لها العُدّة السياسية والثقافية للاندفاع الفعلي في دينامية من هذه الطبيعة والنوع، وتلك في ظننا من الأعطاب البنيوية التي أعاقت سيرورة الانتقال في الحالة المغربية.

ثالثاً: النجاح في صياغة دستور ديمقراطي

تميزت التجربة الإسبانية، وهذا جانب ثالث من فرادتها، بنجاحها في صياغة وثيقة دستورية في ٢٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٨، موسومة بقدر كبير من الديمقراطية والتوازن. فالدستور، باعتباره أسمى وثيقة في البلاد، عكس فلسفةَ التوافق بين مكونات الحقل السياسي الإسباني، وهو توافق، كما تمت الإشارة إليه سلفاً، حول أمرين مرتبطين ومتكاملين: الانخراط في الحداثة بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية، والالتحاق بركب الفضاء الأوروبي المشترك.. ولعل عنوان الحداثة في هذا المضمار استبعاد الدستور مبدأ الجمهورية واستعادة الملكية على أسس برلمانية ديمقراطية، يحظى الملك في إطارها بمكانة تحكيمية تسمح له بالتدخل لإقامة التوازن بين الأطراف والفاعلين، دون أن يكتسحَ حضورُه أطرافَ الجسم السياسي، ويهيمن على نشاط المؤسسات وفعاليتها. فهكذا، تسعفنا قراءة الوثيقة الدستورية في استنباط طابعها الديمقراطي، ومستويات التوازن التي أقامتها بين المؤسسات والأجهزة المنوط بها دستورياً ممارسة السلطة.

١ ـ نلمس، عند قراءة وثيقة ١٩٧٨، استمرار الإرث الدستوري، وتراكمات تجارب إسبانيا ما بين ١٨٠٨ و١٩٣١.. فهي استمرارية نابعة من قناعة أطراف السلطة التأسيسية الأصلية بضرورة اعتماد التغيير والتجديد، دون فقدان خيط التواصل مع النقط القوية في ماضي إسبانيا وتاريخها.. وهو ما يفسّر استبعادَ منهجية القطيعة، أو فلسفة الطاولة الجرداء، ويُبرِز مغزى التوافق السياسي الذي

أطَّر سلوك الفاعلين لحظة صياغة الدستور. لقد حظي، هذا الأخير، بما يشبه الإجماع، لانطوائه على ما يسمح بالانتقال صوب الديمقراطية ويساعد عليه، ويضمن استمراريتها وانتظامَها في الزمن.

أ ـ ففي مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، تبنت وثيقة ١٩٧٨ ما سبق التنصيص عليه في دستور ١٨٧٦ و١٩٣١، وعمقت مضمونه، حين جعلت اختيار الحكم من لدن المحكومين قاعدة إجبارية، ووسعت حق الاقتراع، بإقرار سن الرشد الانتخابي في ثماني عشرة سنة، كما شددت على المراقبة الديمقراطية للسلطات العامة، علاوة على الحقوق الاجتماعية الواردة، على وجه التحديد، في دستور ١٩٣١، والآليات الحديثة الكفيلة بضمان احترام ممارستها.

ب ـ أما على صعيد المؤسسات الدستورية، فقد توخت وثيقة ١٩٧٨ الاقتباسَ من الإرث الدستوري الإسباني، مع الانفتاح على التجديد المواكب للتطورات العميقة التي شهدتها الدستورانية الغربية في هذا المجال. لذلك، حافظ البرلمان على مكانته في مجالي التشريع، ومراقبة الجهاز التنفيذي، دون أن يفقد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة سلطتهم، وفي ذلك نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، اللتين يظل الملك حَكَماً بينهما.

ج ـ في حين تتجلى ثنائية الاستمرارية والتغيير في دستور ١٩٧٨، في مشروع الجهوية، حيث استطاع واضعو الوثيقة التوفيق بين النزعة المركزية للدولة، كما كان الأمر عليه في التجربة القديمة، وإرادة احترام «خصوصيات» المناطق ومميزاتها اللغوية والثقافية. فمبدأ «الاستقلال الذاتي» لم يتجاوز مستوى المطلب خلال القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، حيث تم الاعتراف بـ «القوميات» لأول مرة في مشروع دستور ١٨٧٣، وأعيد التنصيص عليه في وثيقة الجمهورية الثانية عام ١٩٣١؛ أما دستور ١٩٧٨، فقد تبنى مشروع الجهة كهيئة وسيطة، قادرة على خلق نوع من التوازن بين مؤسسات الدولة والبلديات، في أفق الانتقال إلى مرحلة الاستقلال الذاتي[١٧].

د ـ أما في مجال الأحزاب والقوى السياسية، فقد ساعدت النقاشات التي سبقت وضع الدستور، والتفاعلات التي شهدتها الحياة السياسية، على تبلور نظام «الثنائية الحزبية المهيمنة» (Bipartisme hégémonique)، كما حصل خلال انتخابات

---

(١٧) Miguel Martinez Cuadrado, «Les Sources espagnoles de la constitution,» *Revue pouvoir*, no. 8 (1978), p. 93.

١٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، بالنسبة إلى كتلتي المعتدلين والاشتراكيين، اللتين شكلتا، بمضمون مغاير، استمراراً للثنائية الأوليغارشية ما بين عامي ١٨٧٥ و١٩٢٣، أو الثنائية غير المكتملة التي سادت بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦[١٨].

٢ ـ إلى جانب المصدر الداخلي، المتمثِّل في الإرث الدستوري الإسباني ما بين ١٨٠٨ و١٩٣١، أخذت وثيقة ١٩٧٨ ببعض الاقتباسات الأجنبية، دون أن تصل حدَّ الاستنساخ أو المماهاة. فقد انفتح واضعو الدستور على التجارب الدستورية للعديد من الأقطار الأوروبية، قصد الاستئناس بمبادئها وقواعدها، والاستفادة من نجاحاتها، في حقل تطوير الحياة الدستورية والسياسية.

أ ـ ففي موضوع «القوميات» (Nationalités)، بقي الدستور ١٩٧٨ مرتبطاً بإرثه التاريخي، من حيث المطالبة بالاعتراف بمميزات المناطق ثقافياً ولغوياً، وفي الوقت نفسه سعى واضعو الوثيقة إلى الاستفادة من تجارب عدد من الأقطار، كإيطاليا وألمانيا.

ب ـ أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالملكية البرلمانية (Monarchie Parlementaire)، التي شكلت عنصر اتفاق بين جميع الأطراف والفاعلين السياسيين، بما في ذلك الأكثر تمسكاً بمبدأ الجمهورية كشكل للدولة. فإلى جانب اعتمادهم على الموروث التاريخي لمؤسسة التاج، أخذ واضعو الدستور مظاهر وعناصر من الملكيات الأوروبية، خصوصاً في ما يتعلق بالمكانة الدستورية للملكية وعلاقتها بالسلطات الأخرى (البرلمان والحكومة).

٣ ـ يتضمن دستور ١٩٧٨ ديباجة، وفصلاً تمهيدياً، وعشرة أبواب، زيادة على مقتضيات إضافية، وأخرى انتقالية، وثالثة استثنائية. وتتضمن الأبواب العشرة ١٦٩ مادة، مرتبة بحسب الموضوعات، التي تروم تنظيمها من الناحية الدستورية[١٩]. فالباب الثاني، الذي يشمل عشر مواد (من ٥٦ إلى ٦٥)، استفردت مقتضياتُه بكل ما يتعلق بمؤسسة التاج والملكية في إسبانيا، في حين نظم قسم من الباب الرابع الحكومة، باعتبارها جزءاً مهماً ومكملاً للسلطة التنفيذية. أما السلطة التشريعية،

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) إضافة إلى الديباجة والفصل التمهيدي، نظم الدستور الموضوعات التالية: الحقوق والواجبات الأساسية (م.١٠/ ٥٥)، التاج أو العرش (م.٥٦/ ٦٥)، الكورتيس (م.٦٦ ـ ٩٦)، الحكومة والإدارة (م.٩٧/ ١٠٦)، العلاقة بين الحكومة والبرلمان (م.١٠٨/ ١١٦) السلطة القضائية (م.١١٧/ ١٢٧) الاقتصاد والمالية (م.١٢٨/ ١٣٦)، التنظيم الترابي للدولة (م.١٣٧/ ١٥٨)، المحكمة الدستورية (م.١٥٩/ ١٦٥)، المراجعة الدستورية (م.١٦٦/ ١٦٩).

فقد تكفل بها الباب الثالث (المواد من ٦٦ حتى ٩٦). . فكما هو واضح، أفرد المشرع الدستوري مواد كثيرة لمؤسسة البرلمان (الكورتيس)، مقارنة مع باقي المؤسسات الدستورية، علماً أن إسبانيا تعتمد نظام الغرفتين (الكونغرس ومجلس الشيوخ) في تسيير حياتها النيابية.

يدفع التبويب المعتمد من لدن واضعي دستور ١٩٧٨، إلى تقديم عدد من الملاحظات الخاصة بالاعتبارات التي جعلت الوثيقة صادرةً على المنوال الذي نحن بصدد قراءة مقتضياته وتحليل مراميه وأبعاده. فقد جاءت الديباجة واضحةً على مستوى فلسفتها، مركَّزة على صعيد أبعادها، ومقتضبةً من حيث لغة صياغتها، باعتبارها مقدمةً لإعلان المبادئ الكبرى والقواعد الأساسية لنظام الحكم. ابتدأت الديباجة بالقول: «رغبة من الأمة الإسبانية في إقامة العدل والحرية والأمن، وترقية خير كل الذين يؤلفونها، تعلن عن إرادتها على ضمان العيش المشترك في إطار الدستور والقوانين وبناء نظام اقتصادي واجتماعي عادل. تقوية دولة القانون بغية ضمان سمو القانون كتعبير عن الإرادة الشعبية، حماية جميع الإسبان، وشعوب إسبانيا، في مجال ممارسة حقوق الإنسان، وبالنسبة إلى ثقافتهم وتقاليدهم ولغاتهم ومؤسساتهم. تنمية تقدم الثقافة والاقتصاد وضمان مستوىً معيشي لائق ومشرف للجميع وإقامة أسس مجتمع ديمقراطي مع المساهمة في تمتين العلاقات السلمية، والتعاون الفعال لكل شعوب الأرض. .»[٢٠].

لم يختلف الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ عن دساتير أقطار أوروبا الشمالية في تنظيمه مجالات السلطة التنفيذية وتأليفها. فقد جعل مؤسسة التاج في المرتبة الأولى بعد الفصل التمهيدي والباب الخاص بالحقوق والواجبات الأساسية، تقديراً من السلطة التأسيسية لمكانة الملكية في التطور الدستوري الجديد للأمة الإسبانية. فهي تعبير عن استمراريتها، ورمز لتاريخها وتراثها. كما أن وثيقة ١٩٧٨ لم تشذ عن الملكيات الأوروبية التقليدية[٢١]، عند تحديدها اختصاصات المؤسسة الملكية ومكانتها الدستورية، فقد أقرَّت السموَّ النظري للمؤسسة الملكية في علاقتها بباقي السلطات الدستورية، علماً أن الدينامية السياسية التي أعقبت وضع الدستور والمصادقة عليه، كشفت عن الدور الفعلي المكتسَب للملك في السهر على احترام

---

(٢٠) Francis Délperée, Karine Biver et Marc Verdussen, *Recueil des constitutions européennes* (Bruxelles: Bruylant, 1994), p. 154.

(٢١) قارن مع دساتير كل من بلجيكا (٧ شباط/ فبراير ١٨٣١)، المعدل عدة مرات آخرها عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والدانمارك (١٩٥٣) وهولندة (١٨١٤ كما عدل عام ١٩٨٣).

وحدة البلاد وضمان نوع من التوازن بين المؤسسات الدستورية، بفعل حياده وقدرته على اللجوء إلى إعمال سلطة التحكيم.

مقابل ذلك، ورد ترتيب الحكومة بعد الملكية والبرلمان، وقد ألحقت بها الإدارة كما هو مبين في المواد الممتدة من السابعة والتسعين وحتى السادسة بعد المئة، التي يتبين من خلال قراءتها، حضور روح البرلمانية الكلاسيكية المعروفة والمتداولة في تنظيم الحكومة وتأليفها وممارستها.

أ ـ حظيت الملكية بالمكانة الأولى، من حيث ترتيب المؤسسات في دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، فقد حاول واضعو الدستور تمتيعَ مؤسسة التاج بمركز دستوري مختلف عن الملكيات البرلمانية السائدة خلال القرن التاسع عشر، ساعين إلى أن تكون ملكية معبِّرة عن إسبانيا المعاصرة، ومواكبةً لتوجهاتها الجديدة[٢٢]. لذلك، جاء الباب الثاني متضمناً شقين من المقتضيات، يتعلق **الأول** بالوضع الدستوري والقانوني لمؤسسة التاج (المواد ٥٦ إلى ٦١)، في حين يخص **الثاني** سلطاتها واختصاصاتها (المواد من ٦٢ إلى ٦٥)، بيد أن المقام يستلزم الإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين، لأهميتها في إبراز مكانة المؤسسة الملكية وقيمتها الدستورية، فقد نصت على أن: «الملك رئيس الدولة، ورمز وحدتها واستمراريتها، فهو الحكم ومنظم السير العادي والمنتظم للمؤسسات، ويقوم بالتمثيل الأسمى للدولة الإسبانية في العلاقات الدولية، لا سيما مع أمم جماعتها التاريخية، كما يمارس الوظائف المخولة له صراحة من طرف الدستور والقوانين...»[٢٣].

يتبين من نص هذه المادة الوزن الذي أُعطِي للمؤسسة الملكية في المجالين الرمزي والسياسي. فهي عنوان وحدة الإسبان، وضمان استمرارهم دولة وَتاريخاً وتراثاً؛ كما أنها عامل استقرار في الحاضر والمستقبل. فالدستور جعل الملك فوق المؤسسات والأحزاب والهيئات، حين أناط به وظيفة التحكيم.. والحال أن الحَكَم محايدٌ ومستقلٌ بطبيعته، كما اعتبره الساهر على انتظام المؤسسات الدستورية، واستقامة أدائها، حيث جعله مُلطِّف الحياة السياسية، والمساعد على ترشيدها، يضاف إلى ذلك صفته كممثل أسمى للدولة على الصعيد الخارجي. إجمالاً، أقرت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين المشروعية التاريخية للمؤسسة الملكية، كما

(٢٢) انظر: «Le Monarque dans le nouveau régime politique espagnol, chroniques constitutionnelles et administratives étrangères,» *RDP*, tome 18, no. 1, p. 66.

(٢٣) Délperée, Biver et Verdussen, Ibid., p. 176.

أكدت مشروعيتها الدستورية، وهما معاً تعكسان سياسياً حاجة الشعب الإسباني إلى ملكية قادرة على دعم دينامية الانتقال الديمقراطي، ورفع تحدياته، والمساهمة الفعالة في الارتقاء بالمصالحة الوطنية من طور المشروع إلى حالة الضرورة.

(١) ـ تضمن الشق الخاص بالنظام الدستوري لمؤسسة التاج عناصر مرتبطة بتوارث العرش، وحالات انتفاء أهلية ممارسة السلطة الملكية، ومسألة التنصيب.

تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة والخمسين على أن الملك يحمل صفة «ملك إسبانيا، كما يمكنه استعمال الألقاب الأخرى التي للتاج أو العرش». في حين قضت الفقرة الثالثة بأن «شخصية الملك غير قابلة للمس، والمساءلة، أما أعماله وتصرفاته فتخضع، باستمرار، للتوقيع بالعطف، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة والستين»[٢٤].

(أ) ـ نظمت المادة السابعة والخمسون موضوع توارث العرش، حيث قضت بأن يكون التاج الإسباني متوارَثاً من طرف خلفاء (فروع) صاحب الجلالة خوان كارلوس الأول دي بوربون، الوريث الشرعي للسلالة التاريخية. في حين يستلزم التعاقب على العرش اتباع الترتيب العادي لنظام البكورية (Primogéniture) والتمثيلية، وتكون الأفضلية للخط السابق على اللاحق، وفي الدرجة نفسها للرجل على المرأة، وفي الجنس نفسه للذكر البكر على الأصغر سناً. . .» كما يتمتع ولي العهد ـ منذ ولادته، أو حين حصوله على هذه الصفة ـ بالألقاب الخاصة بمؤسسة التاج»[٢٥]. أما في حالة انقراض هذه الخطوط المنصوص عليها دستورياً، وتعذر وجود وريث شرعي وفق المعايير المذكورة أعلاه، يتولى الكورتيس (البرلمان) تدبير هذا الأمر، بما يتلاءم جيداً مع مصالح إسبانيا». . كما أن «الأشخاص الذين من حقهم وراثة العرش، وحدث لهم أن أبرموا عقود زواج ضد إرادة الملك، وعدم قبول الكورتيس لها، يقصَون وفروعهم من وراثة العرش. .»[٢٦].

(ب) خَصَّصَ دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ مادتين لموضوع

(٢٤) يتعلق الأمر بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية الخاصة بالسكن الملكي (قصور ومنازل).

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٢٦) في حين تناولت الفقرة الخامسة من هذه المادة حالات العزل، والتنازل والتردد بخصوص وراثة العرش، سواء على صعيد الواقع أو على مستوى القانون، أما أمر تنظيمها وتحديدها، فقد تركت لقانون تنظيمي، أما المادة الثامنة والخمسون، فقد استبعدت الملكة من ممارسة الوظائف الدستورية عدا المقتضيات الخاصة بالوصاية.

الوصاية. فالمادة التاسعة والخمسون نظمت حالة عدم أهلية الملك بقولها: «إذا كان الملك قاصراً، يحق لوالده أو والدته، وفي حالة عدم وجودهما، يمكن لقريبه الأكبر الأكثر قرباً من ترتيب أصحاب الحق في الإرث، بحسب النظام المحدد من طرف الدستور؛ ممارسة الوصاية إلى حين انتهاء مدة قصور الملك». أما في حالة عجز الملك عن ممارسة سلطته، وتبين للكورتيس حقيقة هذه الاستحالة، يمكن لولي العهد، إذا كان راشداً، ممارسة الوصاية مباشرة.. وإذا كان غير ذلك، يتم اللجوء إلى المسطرة المذكورة أعلاه، إلى حين اكتمال سن الرشد».. وعندما «لا ترجع الوصاية لأي حد، يعين الكورتيس من يتولاها، فيكون العدد من ثلاثة إلى خمسة أشخاص، على أساس أن تتوفر فيهم صفتا الإسباني والراشد»، وأن «تتم الوصاية بتفويض دستوري، وتمارس باسم الملك»[٢٧].

(ج) علاوة على ما سبق ذكره، يقوم الملك، عند الإعلان عنه مَلِكاً من لدن الكورتيس، بأداء القسم بأن «يزاول وظائفه بوفاء، وأن يحافظ ويسهر على احترام الدستور والقوانين، وصيانة حقوق المواطنين والجماعات المستقلة».. والشيء نفسه يقوم به ولي العهد، والوصي، أو الذين يتولون الوصاية، حين يشرعون في ممارسة مهامهم، إضافة إلى أنهم يقسمون بأن يظلوا أوفياء للملك[٢٨].

(٢) ـ يمارس الملك، وفق دستور ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، مجموعة من الاختصاصات حددتها المواد ما بين الثانية والستين والخامسة والستين.

(أ) ـ تضمنت المادة الثانية والستون أكثر السلطات المنوطة بالمؤسسة الملكية. فالملك يصادق على القوانين، ويصدر الأمر بتنفيذها، ويستدعي الكورتيس ويقوم بحله، ويدعو إلى الانتخابات وفق المقتضيات المنصوص عليها دستورياً، كما يحق له الدعوة إلى الاستفتاء، طبقاً لما هو وارد في نص الدستور، ويقترح المرشح إلى رئاسة الحكومة، ويقيله عند الضرورة اعتماداً على مقتضيات الدستور، كما يعين أعضاء الحكومة ويعفيهم من مهامهم باقتراح من رئيسهم. يضاف إلى كل ذلك، سلطته في إمضاء المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء، والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، وكذا تخويل الرتب والتشريفات طبقاً للقانون، وحقه في أن يخبر بأحوال الدولة، وفي أن يرأس مجلس الوزراء عند الضرورة وبطلب من رئيس

(٢٧) علماً أن الفقرة الثانية من المادة الستين نصت على حالة التنافي بين ممارسة الوصاية وتحمل أية مسؤولية تمثيلية أو سياسية.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

الحكومة. هذا علاوة على قيادته للقوات المسلحة، ورئاسته السامية للأكاديميات الملكية، وممارسته حق العفو، وفق ما هو وارد في القانون. .»[٢٩].

(ب) ـ في حين نظمت المادة الثالثة والستون السلطة الدبلوماسية للملك، ومجالات الحرب والسلم. فقد أناط الدستور به مهمة اعتماد السفراء، وباقي الدبلوماسيين. كما يُعتمَد الممثلون الأجانب في إسبانيا لديه، وإليه يرجع حق التعبير عن رضا الدولة للانضمام إلى الالتزامات الدولية بواسطة المعاهدات، طبقاً لما هو وارد في الدستور والقوانين. . ومن حقه، كذلك، بعد المصادقة المسبقة للكورتيس، الإعلان عن الحرب وتوقيع السلم[٣٠].

(ج) ـ تتعلق المادة الرابعة والستون بأعمال الملك وتصرفاته التي يجب أن توقع بالعطف من لدن رئيس الحكومة، أو عند الضرورة من طرف الوزراء المختصين. . في حين «توقع بالعطف التصرفات الخاصة باقتراح رئيس الحكومة وتعيينه، والإعلان عن الحل، الواردة في المادة التاسعة والتسعين من طرف رئيس الكونغرس»، وقد أشارت الفقرة الثانية من نفس المادة إلى أن «الأشخاص الذين يوقعون بالعطف على أعمال الملك يتعرضون للمسؤولية»[٣١].

(د) ـ في حين نظمت المادة الخامسة والستون موضوع القائمة المدنية الملكية، ومبدأ صرفها. فقد نصت، في هذا الصدد، على أن «الملك يتلقى، من ميزانية الدولة، مبلغاً إجمالياً للإنفاق على عائلته وبيته، وله كامل الحرية في توزيعه. كما أن له الصلاحية غير المقيدة في تعيين وعزل الأعضاء المدنيين والعسكريين التابعين لبيته»[٣٢].

ب ـ أفرد دستور ٢٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٨ ست مواد لمؤسسة الحكومة، التي جاءت مرتبة بعد التاج والبرلمان، ومدرجة ضمن الإدارة، كما هو مبين في الباب الرابع. فعند قراءة مقتضيات هذا الأخير، نلاحظ الطابع البرلماني لتنظيم مؤسسة الحكومة وتحديد مكانتها الدستورية، خصوصاً في مجال انبثاقها عن البرلمان، وارتباطها بمصادقته على مستوى شروعها في أداء مهامها كما هو مبين في المادة التاسعة والتسعين.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.
(٣٢) المصدر نفسه.

(١) ـ فالحكومة الإسبانية، كما هو حال نظيراتها في الأقطار الديمقراطية، تتكفل بإدارة السياسة الداخلية والخارجية، والإدارة المدنية والعسكرية، وتتولى مهمة الدفاع الوطني، كما تمارس الوظيفة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، بما يتوافق ومقتضيات الدستور والقوانين.

(٢) ـ أما على مستوى التأليف، فلم تشذ عن باقي الحكومات، إذ تتكون من رئيس، ونواب إذا اقتضى الأمر ذلك، والوزراء وأعضاء آخرين محددين بقانون. ويتولى الرئيس إدارة عمل الحكومة، والتنسيق بين أعضائها، دون أن يمس أو يلحق ضرراً باختصاص أي واحد منهم ومسؤوليته في أثناء ممارسته لإدارته، في حين حظرت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتسعين على أعضاء الحكومة القيام بأي وظيفة عامة أو نشاط مهني أو تجاري، من غير تلك المرتبطة بانتدابهم البرلماني[٣٣].

(٣) ـ تعتبر المادة التاسعة والتسعون، أكثر المواد تدقيقاً وتفصيلاً، فقد نظمت موضوعاً بالغ الأهمية في النظم السياسية المعاصرة، يتعلق بكيفية تشكيل الحكومة وتنصيبها. فالدستور الإسباني، وهذا جانب من خصوصياته، جعل تعيين رئيس الحكومة عملاً مشتركاً بين الملك الذي يعود إليه حق التعيين دستورياً، ومجلس النواب الذي يشاركه في ذلك بواسطة الموافقة والتصديق على البرنامج الحكومي، والتصرفان معاً ضروريان لصيرورة الحكومة منصبة من الناحية الدستورية.

(أ) ـ فهكذا، تنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة والتسعين على أنه عند أي تجديد لمجلس النواب، وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا الشأن في الدستور، يتولى الملك، بعد استشارة الممثلين المعنيين من لدن المجموعات البرلمانية، التي لها تمثيلية برلمانية، اقتراح مرشح لرئاسة الحكومة، بواسطة رئيس مجلس النواب.

(ب) ـ وبناء على ما سلف ذكره، يقدم المرشح للرئاسة أمام مجلس النواب، البرنامج السياسي الذي تنوي الحكومة تطبيقه، ملتمساً ثقة الغرفة.

(ج) ـ إذا منح مجلس النواب الثقة للمرشح المقترح بالأغلبية المطلقة

---

(٣٣) لعل قصد المشرع الدستوري الإسباني من هذا الحظر تجنيب أعضاء الحكومة أشكال الضغط التي قد يتعرضون لها، وجعلهم مستقلين في أداء مهامهم حرصاً على الحياد وتحديداً للمسؤولية.

لأعضائه، يعينه الملك، أما إذا لم يتحقق ذلك، فإن الاقتراح نفسه يعاد طرحه من جديد على التصويت بعد ثمانٍ وأربعين ساعة من تقديم الاقتراح الأول، تصار الثقة ممنوحة بمجرد الحصول على الأغلبية البسيطة. وفي حالة عدم الحصول على ثقة عند هذه المحاولات، تتبع في المقترحات اللاحقة الإجراءات نفسها المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

(د) ـ أما الفقرة الخامسة من المادة التاسعة والتسعين، فقد حسمت موضوع التنصيب بقولها: «إذا لم يحصل أي مرشح على ثقة الكونغريس، خلال أجل شهرين ابتداء من أول تصويت على الثقة، يلجأ الملك إلى حل الغرفتين والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، ويكون تصرفه محل توقيع بالعطف من لدن رئيس مجلس النواب»[٣٤]. في حين يكون تعيين أعضاء الحكومة وإقالتهم بمبادرة من الملك، وباقتراح من رئيسهم، كما قضت بذلك المادة المئة.

(٤) ـ نظمت المادة الأولى بعد المئة حالات انتهاء ولاية الحكومة. فقد تتوقف أشغالها عند إجراء الانتخابات العامة، أو في حالة فقدانها الثقة البرلمانية، طبقاً للشروط الدستورية أو عند استقالتها أو موت رئيسها، وعندما يتعلق الأمر بالاستقالة، تستمر الحكومة التي أقدمت على ذلك في أداء وظائفها إلى حين إقامة حكومة جديدة[٣٥].

(٥) ـ تناولت المادة الثانية بعد المئة موضوع المسؤولية الجنائية لرئيس الحكومة والوزراء وحدود تدخل الملك في هذا المجال. فوفقاً لمقتضيات هذه المادة، يمكن مساءلة الرئيس وأعضاء الحكومة جنائياً أمام الغرفة الجنائية في المحكمة العليا. أما إذا تعلق الأمر بالخيانة أو أي جرم يخص أمن الدولة، تم اقترافه في أثناء ممارسة وظائفهم، فإن المساءلة تقع بمبادرة من ربع أعضاء مجلس النواب ومصادقة الأغلبية المطلقة لأعضائه، في حين لا يسري العفو الملكي دستورياً على مثل هذه الحالات.

٤ ـ بالعودة إلى الحالة المغربية، يلاحظ أن الدستور المراجع بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حظي، خلافاً لكل الدساتير السابقة، بما يشبه الإجماع، حيث صوتت عليه مختلف القوى والأحزاب السياسية، ما يعني قبول هذه الأخيرة بمقتضيات الإصلاحات التي انطوت عليها الوثيقة، وطبيعتها. ففي تقديرنا، يعتبر الوقوفُ عند هذه النقطة المفصلية في فهم مسار الانتقال في الحالة المغربية قضية

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

بالغة الأهمية، ذلك أن المسألة الدستورية ظلت على امتداد قرابة أربعة عقود (١٩٦٢ ـ ١٩٩٦) في صدارة التنازع الذي حكم العلاقة بين المؤسسة الملكية والأحزاب سليلة الحركة الوطنية، ويمكن القول إنه من المداخل المركزية لفهم الانسداد الذي شهده المجال السياسي المغربي طيلة المدة المشار إليها أعلاه.

بيد أن الانتقال من موقف رفض الدستور بالمقاطعة أو الامتناع عن التصويت عليه، إلى التفاعل الإيجابي مع الاستفتاء حوله في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كان إشارة دالَّةً في تطور الحياة الدستورية والسياسية المغربية، فهل يعني ذلك أن فكرة صياغة دستور ديمقراطي، كما شددت مطالبات الأحزاب الوطنية على ذلك سلفاً، قد نضجت واكتملت مقومات تجسيدها على صعيد الواقع، أم أن الأمر يتعلق برهانات تكتيكية من قبل الفاعلين الحزبيين والمؤسسة الملكية على حد سواء؟ لا تُسعفنا قراءة الوثيقة الدستورية في الإقرار بأننا انتقلنا إلى مرحلة التوافق على وثيقة دستورية ذات مضامين ديمقراطية، كما حصل في التجربة الإسبانية. فهكذا، نلمس غياب حصول تغير نوعي في بنية السلطة وآليات توزيعها، كما تم تكريسها في أول دستور مغربي بعد الاستقلال (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢)، إذ الثابت أن التوزيع الذي رسمه الدستور الأول للبلاد لم يتغير جوهرياً في أعقاب المراجعات الدستورية التي شهدها عقد التسعينيات، حيث حافظت المؤسسة الملكية على مكانتها المحورية في المنظومة الدستورية والسياسية، وأدخلت تحويرات على اختصاصات البرلمان والحكومة كما طالبت بذلك المذكرات الثلاث المرفوعة إلى الملك سنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية.

إن وقوف مطالب الكتلة الديمقراطية عند حدود التعديلات الرامية إلى توسيع دائرة اختصاص البرلمان، وتعزيز مكانة الوزير الأول والحكومة، كان مفهوماً في سياق التوافقات التي دأب الفاعلون السياسيون على إنضاج شروطها. فلم يكن وارداً، في تصور المؤسسة الملكية، إدخال تعديلات عميقة على بنية السلطة وآليات توزيعها، من شأنها خلق تراتبية جديدة في هرم المؤسسات الدستورية. كما أن أحزاب الكتلة الديمقراطية كانت تعي حدود الإصلاحات وسقف انخراطها فيها. لذلك، تم التوافق بين الطرفين على حصر نطاق الإصلاح في السلطتين السياسيتين التشريعية والحكومية، ليس إلا. ومن المفارقة أن يقع التعبير صراحة عن العوائق الدستورية التي قيَّدت نشاط ما سُمي حكومة «التناوب التوافقي» ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، حيث لم يتردد رئيسها السيد عبد الرحمن اليوسفي في إحدى محاضراته

في «بروكسل» بعد مغادرته العمل الحكومي، في التشديد على هذا العطب الدستوري في الحالة المغربية. لذلك، لم يعزز مسار الانتقال بتوزيع متوازن للسلطة في الوثيقة الدستورية، يسمح للحكومة بالتمتع بشخصيتها المستقلة، المتوازنة والمنسجمة، وتجعلها قادرة على الاجتهاد في التفكير والتدبير، أي يحولها إلى صانع حقيقي وفعلي للسياسات العمومية. بل الأخطر أن الحكومة أصبحت بعد انتهاء ولاية السيد عبد الرحمن اليوسفي عام ٢٠٠٢، ومجيء وزير أول جديد هو السيد إدريس جطو دون انتماء حزبي، مجرد جهاز لتدبير الشؤون العادية. وفي المقابل، اتسع الحضور الملكي ليكتسح كل مفاصل الدولة والمؤسسات وإطارات تسيير الشأن العام. . فبينما ولَّدت الوثيقة الدستورية الإسبانية لعام ١٩٩٨ ملكية تحكيمية، كرّسَ دستور المغرب لعام ١٩٩٦ ملكية حاكمة ذات طبيعة رئاسية غير متوازنة.

خلاصة

يسمح موضوع «المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا» بعدد من الاستنتاجات ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية.

١ ـ تنطوي عملية الانتقال الديمقراطي على فكرة الاختيار الإرادي، الواعي والحر. فالنظم التي اختارت الانخراط في دينامية الدمقرطة، استوعبت قيمة الانتقال واستراتيجية نتائجه على السياسة والاقتصاد والمجتمع، بيد أن الانتقال يتحكم في إنجازه عاملان مركزيان: الإرادة والواقع، والحالة أن السياسة هي بالضرورة «فعل الممكن». فقد توفر لإسبانيا الشرطان معاً، الأمر الذي جعل انتقالها ممكناً ومحققاً.

لقد احتضنت المؤسسة الملكية مشروع الانتقال ووفرت وسائل رعايته، كما تفاعلت معه مكونات المجتمع الإسباني بقوة، فأصبحت الدمقرطة مطلب الأمة ورهانها الأكبر، ولربما سهل الواقع الإسباني إمكانيات بلوغ هذا المسعى. فرغم الملاحظات العديدة التي سجلت على حقبة حكم الجنرال فرانكو في مضمار المشاركة السياسية، والحقوق والحريات، شهدت إسبانيا إصلاحات اقتصادية نوعية خلال عقد الستينيات، سمحت بتطوير بناها التحتية، وميلاد جيوب صناعية ساهمت في تنمية وعي المجتمع، وبروز مفهوم المواطنة، وإدراك دلالاته الحقوقية والسياسية، الأمر الذي يفسر لماذا لم تتردد شرائح واسعة من المجتمع الإسباني في التجاوب مع مشروع الانتقال الديمقراطي والحرص على استمراره، بما في ذلك

فئة المثقفين والشخصيات الوطنية المستقلة الوازنة، الأمر الذي لا نلمس نظيراً له في الحالة المغربية.

٢ ـ وإذا كانت القطيعة مع اللحظات المعتمة في الإرث القديم ظاهرة ملحوظة في تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، فإن اللافت للانتباه توفق الإسبان في صياغة وثيقة دستورية (١٩٧٨) كرست روح التوافق الحاصل حول قواعد نظامهم السياسي، وآليات تسيير مؤسساتهم الدستورية. فدون تحويل الملكية إلى أريكة فارغة، أقروا توازناً بين مكانتها التاريخية والعصرية، والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أوجدوا حلولاً دستورية مرضية لمشكلة التنوع الجِهَوي والثقافي والديني، عبر دسترة المناطق المستقلة، وتخويلها إطاراً دستورياً وسياسياً مكملاً للنسيج الوطني، غير متناقض مع وحدته وانسجامه.

٣ ـ لم تنجز إرادة الإسبان وحدها مشروع الانتقال الديمقراطي، بل ساعدتها على ذلك بيئتها الإقليمية. فالاختيار طبعته إرادة المجتمع الإسباني وحسمَه أبناؤه، غير أن أوروبا كانت حاضرة في فكرة الانتقال وخطواته، لاعتبارات خاصة باستكمال بناء الفضاء المشترك الذي دشنته معاهدة روما عام ١٩٥٧، والتوسيعات التي طالت أطرافه لاحقاً. فقد أصبح مطروحاً على أولويات البناء الأوروبي المشترك، حصول تغييرات نوعية عميقة في بعض دول جنوبه، كما هو حال البرتغال وإسبانيا واليونان؛ كي تتوسع مؤسساته ويستقيم أداؤها. . ولربما كان أول دعم أوروبي لمشروع الانتقال في إسبانيا، والسعي إلى إعادة رسم صورة إسبانيا في العالم، ترشيح إسبانيا لاستضافة كأس العالم سنة ١٩٨٢، وهذا ما تحقق فعلاً، بكل ما لهذه التظاهرة من نتائج على الاقتصاد، والمجتمع، والإعلام، قبل أن يعمق الإسبان هذا الإنجاز في مناسبتي معرض إشبيلية، وتنظيم الألعاب الأولمبية في برشلونة عام ١٩٩٢.

٤ ـ موازاة لذلك، انطوت التجربة المغربية على عديد العناصر القريبة من نظيرتها الإسبانية، كما انفردت ببعض المظاهر الخاصة بها. فقد توفق المغرب إلى حد بعيد في وعي دقة أوضاعه الداخلية، وما تقتضيه من إصلاح وتغيير ومستلزمات الوضع الدولي، لا سيما بعد موجات الدمقرطة التي طالت مناطق كثيرة في العالم، وتراجع حدة الصراع الأيديولوجي في أعقاب تفكك المنظومة الاشتراكية، لعل من عناوين هذا الوعي حصول اقتناع لدى المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة البحث عن التوافقات الواقعية والممكنة لإعادة بناء الثقة والتراضي حول منهجية جديدة لتسيير الشأن العام، ورد الاعتبار

للمشاركة السياسية. وقد أسفرت نتائج كل ذلك عن تكوين حكومة عام ١٩٩٨، نعتت وقتئذ بـ «حكومة التناوب التوافقي»، أنيطت بها مهمة توفير شروط الانتقال الديمقراطي عبر تصحيح التوازنات الاقتصادية، وتخليق الحياة العامة، والإعداد لانتخابات نيابية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مختلفة نوعياً عن التجارب السابقة، من حيث حجم المشاركة والنزاهة والحياد. بيد أن إقامة تقابل بين الحالة المغربية والتجربة الإسبانية، من زاوية الانتقال الديمقراطي، تدفع إلى استنتاج وجود مفارقة على صعيد المقارنة بين البلدين. فبقدر ما نجحت إسبانيا في الاندفاع عميقاً في دينامية الدمقرطة وتحديث الاقتصاد والمجتمع والثقافة، غدا عصياً على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته، لاعتبارات متعددة قد ترتبط بقصر عمر التجربة، كما قد تتعلق بدرجة نضج المشروع وانغراسه في وعي الفاعلين السياسيين وثقافتهم.

إن المستقبل، منظوراً إليه من زاوية التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، لا يترك للمغرب خياراً بديلاً عن خيار الدمقرطة والتحديث؛ غير أن تحقيق هذا الخيار يستلزم من أطرافه (المؤسسة الملكية والأحزاب)، خطوات جريئة وأليمة في الوقت نفسه، كما يتطلب قدراً محترماً من التراكم الفعال والعقلاني على صعيد بناء الاقتصاد، وتقويم الاختلالات الاجتماعية، وتنوير الذهنيات لتكون حاضنة للانتقال ومتمسكة به ومدافعة عنه.. وهو ما يبدو في صدارة التحديات التي يطالب مغرب الألفية الثالثة بمواجهتها بإصرار وواقعية ومراكمة منتظمة ومستديمة.. ودون ذلك، سيظل مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية مشروعاً، وطوبى لسجل التجربة المغربية.

ملاحـــق

الملحق الرقم (١)

دعـوة إلـى الكتابـة حـول الانتقـال إلـى نظـم حكـم ديمقراطيـة: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

اللقاء السنوي الثامن عشر، أكسفورد ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٨

يسر مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الذي يتخذ من أكسفورد مقراً له، أن يدعو الباحثين المتخصصين إلى كتابة بحوث مقارنة لدول عربية، مع دول انتقلت حديثاً إلى نظم حكم ديمقراطية، وذلك في سياق سعي المشروع إلى تنمية فهم مشترك أفضل لأسباب انتقال عدد متزايد من الدول من خلفيات حضارية متعددة، في مقابل تعثر الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، وانسداد مساراته.

تقف وراء هذا التعثر والانسداد أسباب متعددة ومتداخلة، منها الثقافة السياسية، والتي ربما يأتي في مقدمتها تدني مستوى الالتزام بالديمقراطية فكراً وممارسة، أو حتى الافتقار إليه كلياً، بين قسم كبير من اللاعبين الرئيسيين على المستوى العربي الأهلي، إلى جانب المستوى الرسمي. ومنها أيضاً عجز القوى التي تنشد التغيير عن التوافق على قواسم مشتركة تؤسس لقيام نظام حكم ديمقراطي بديل لنظم الحكم القائمة، يكون مقنعاً لمجتمعاتها وللعالم. وهناك أيضاً مناورات أنظمة الحكم القائمة، وتهربها من الالتزام بموجبات نظام الحكم الديمقراطي.

ومن الملاحظ أن هذا المأزق مستمر، بالرغم من تزايد شعور قوى المعارضة السلمية بعجز كل منها على القيام بالتغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى ما نلاحظه من تآكل مسوغات الشرعية التقليدية والشرعية الثورية، واضطرار أغلب الحكومات العربية إلى إحداث انفتاح سياسي متحكم فيه، بل إن ثمة حكومات قالت إنها انتقلت إلى الديمقراطية دون أن تُغير من طبيعة نظام حكم الفرد أو القلة المستمر فيها.

إن القوى التي تنشد التغيير السلمي في المنطقة، تحتاج إلى الاقتناع بالديمقراطية، وإلى الالتزام بموجباتها، بدليل أن الغالبية منها لا تمارس الديمقراطية داخلها، ولا في

ما بينها، وأنه يغلب على علاقاتها المماحكة والتناحر، إن لم نقل الشقاق، وإنها تفتقر إلى الإرادة والثقة المتبادلة لنمو حركة دستورية، تؤسس لقيام أنظمة حكم ديمقراطية. كما أن أنظمة الحكم العربية ما زالت في حقيقة الأمر قائمة على «الغلبة»، وترفض الانتقال السلمي للسلطة وتداولها، معتمدةً في ذلك على استراتيجيات تستهدف بقاء الوضع القائم، وموظفةً من أجله مختلفَ آليات الضبط التسلطي من ترغيب وترهيب وتخريب، بهدف القضاء على فرص أي بديل. هذا إضافة إلى بناء علاقات حليفة مع الدول المؤثرة لتجنب الضغط الخارجي.

أمام ظاهرة تقدم الانتقال إلى الديمقراطية خارج المنطقة العربية وتأخرها في الدول العربية، يسعى مشروع دراسات الديمقراطية إلى التعرف على أسباب انتقال دول كثيرة إلى الديمقراطية، وتحرّي المتطلبات الاستراتيجية المفقودة على المستوى الأهلي والمستوى الرسمي، في دول عربية بدت أنها على وشك الانتقال. وهذا من شأنه أن يمكن القوى والتيارات التي تنشد التغيير السلمي، وتسعى إلى الانتقال إلى الديمقراطية، من معرفة المتطلبات الأساسية المفقودة من جانبها، ومن قبل السلطة، لبناء بديل وطني مشترك مقنع، يحل مكان نظم حكم الفرد أو القلة، ومن ثم العمل المشترك على بناء حركة ديمقراطية فعالة، قادرة على تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، تطمئن إليه جميع القوى الديمقراطية الفاعلة، في المعارضة وفي الحكم.

وجدير بهذه الدراسات المقارنة، أن تميز بين المصطلحات التالية: الانفتاح السياسي، والانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، والتحول الديمقراطي.

١ ـ **الانفتاح السياسي** (Political Openness) هو نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد، أو القلة، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية، ومن ثم قيامه، نتيجةً لذلك، بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات ومن حيث درجة ضبطه لحرية التعبير والتنظيم أحياناً، بل وربما قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، لكن دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بأن الشعب، قولاً وفعلاً، هو مصدر السلطات، وإنما على العكس، يبقى الحاكم الفرد، أو تظل القلة الحاكمة، مصدر السلطات. ولذلك فإن الانفتاح السياسي هو تعبير عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمها السابق. الأمر الذي يؤدي بالانفتاح السياسي إلى إطلاق سيرورة لازمة ولكنها غير كافية، قد تصل بالبلد إلى الانتقال إلى الديمقراطية، وقد تقف عند مقاربة شكل الديمقراطية وإنكار مضمونها عند الممارسة. هذا إذا لم تتوافق القوى التي تنشد التغيير، على قواسم مشتركه تؤهلها لوضع طلب فعال وتنظيم حركة وطنية من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، موظفة الانفتاح السياسي من أجل تحقيق الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.

٢ ـ **الانتقال إلى الديمقراطية** (Transition to Democracy) هو حالة وفترة تاريخية يتم فيها الانتقال، وفق توافق تعاقدي متجدد (دستور ديمقراطي) يوضع موضع التطبيق؛ من خانة نظام حكم الفرد أو القلة بمختلف مسمياتها ومصادر شرعيتها، إلى نظام حكم ديمقراطي، يؤسس على مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، لا سيادة فيه لفرد أو لقلة، والشعب فيه هو مصدر السلطات التي ينظمها دستور ديمقراطي، تراعى فيه ثوابت المجتمع دون أن تُنتقص فيه مبادئ ومؤسسات وآليات وضوابط وضمانات عامة مشتركة ومستقرة في مختلف نظم الحكم التي اكتسبت صفة الديمقراطية في الوقت الحاضر. من هنا، يمكننا من خلال فحص دستور دولة ما وممارساتها ومصدر السلطات وحالة المواطنة فيها، على مستوى النص الدستوري وفي الممارسة الفعلية، أن نضع نظام الحكم في خانة نظم الحكم الديمقراطية، أو نضعه في خانة نظم حكم الفرد أو القلة وإنِ ادعى الديمقراطية وكانت فيه بعض مظاهرها.

٣ ـ **التحول الديمقراطي** (Democratic Transformation) وهذا عملية مستمرة، تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. فالتحول الديمقراطي هو سيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم، ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاسها على السلوك الفردي والجماعي، باعتبارها تتضمن خلقاً وقيمة، وليست فقط توافقاً سياسياً فرضته الضرورة، عندما تم الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم الكثرة. وهذا يؤكد أن الديمقراطية الكاملة هي غاية مثلها مثل كل الغايات والمثل العليا التي لم تتحقق في الماضي، وليست محققة في الوقت الحاضر، ولن يمكن تحقيقها على أكمل وجه في المستقبل. غير أنه يبقى السعي من أجل تحقيق غاية الديمقراطية، بعد الانتقال إلى نظام الحكم الديمقراطي، مثل سائر الغايات النبيلة الأخرى، سعياً مشروعاً يستحق العمل من أجله. وما لا يدرك كله لا يترك جله.

في ضوء ضرورة التمييز هذا بين حالة الانتقال إلى الديمقراطية، وبين كل من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي. . . يقترح مشروع دراسات الديمقراطية على الزملاء الراغبين في كتابة بحوث مقارنة عن الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بين دول انتقلت حديثاً إلى الديمقراطية، ودول عربية كان حرياً بها أن تنتقل.

ويمكن للباحث أن يختار المقارنة بين دولة عربية، ودولة أخرى انتقلت في العصر الحديث. كما يمكن أيضاً أن يتناول مدخل انتقال رئيسي أو أكثر، في مجموعة من الدول التي انتقلت، ويقارن ذلك بمجموعة من الدول العربية التي كان حرياً بها أن تنتقل. ومن العوامل الرئيسية التي شكلت مدخلاً للانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، يبرز مدخل توافق القوى التي تنشد التغيير، على بديل ديمقراطي لنظام حكم الفرد اوالقلة القائم (الكتلة التاريخية كما طورها د.محمد عابد الجابري)، الأمر

الذي يساعد على تنمية توازن القوى بين السلطة والمعارضة. وفي الحالتين يحسن للباحث أن يتناول ما يلي:

أ ـ مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية ومعايير تحققه في الدولتين موضوع المقارنة (نقترح الاستعانة بمعايير عالمية جادة مثل معايير المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) واقتراح أي تعديلات عليها). وربما يكون معيار انتهاء سيادة الفرد أو القلة، وإقرار مبدأ المواطنة المتساوية الكاملة إضافة إلى وضع دستور ديمقراطي وممارسته على أرض الواقع من بين معايير الانتقال.

ب ـ مقارنة مؤشرات الانتقال إلى الديمقراطية في الدولة العربية المدروسة وفي دولة المقارنة.

ج ـ العوامل المؤثرة والأسباب الاستراتيجية الحاسمة للانتقال في دولة المقارنة. (وهنا يفضل الاهتمام بدور الكتلة التاريخية التي استطاعت تقديم بديل مقبول وكونت حركة ديمقراطية فاعلة).

د ـ العوامل الإيجابية والسلبية والمتطلبات المفقودة في الدولة العربية المدروسة وأسباب ذلك.

هـ ـ المتطلبات الاستراتيجية والمداخل العاجلة التي يتطلبها الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلة، إلى نظام حكم ديمقراطي في الدول العربية المدروسة.

وفي الختام، يتطلع مشروع دراسات الديمقراطية إلى مشاركة الزملاء الباحثين المختصين، ويدعوهم إلى إرسال مخطط للدراسة المقترحة في حدود ٧٥٠ كلمة، مرفق معه قائمة بالمصادر والمراجع، وكذا السيرة الذاتية للباحث، إلى منسق اللقاء الثامن عشر. وجدير بالتأكيد، أن جميع البحوث المقبولة للنشر سوف يتضمنها كتاب يصدره المشروع كعادته سنوياً، كما يُنشر في مواقع ودوريات صديقة. أما البحوث التي سوف يتقرر تقديمها في اللقاء الثامن عشر في أكسفورد، فلن تتعدى خمسة بحوث، يتم اختيارها من بين البحوث المقبولة، بناء على معايير يتبعها المشروع في كل لقاءاته.

يرحب مشروع دراسات الديمقراطية بالباحثين الراغبين في المشاركة، ويدعوهم إلى الاتصال بمنسق اللقاء الثامن عشر:

د. علي خليفة الكواري، فاكس +٩٧٤٤٨٧٥٩٧٥ ص.ب. ١١٣ الدوحة
arabelection@gmail.com

٢٠٠٧/١٢/٣٠

الملحق الرقم (٢)

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

تعريف نشاطات المشروع

برزت فكرة إنشاء مركز لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية في صيف عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩١، وبعد إجراء دراسة للموضوع، تمّ مرحلياً تبني مشروع دراسي أطلق عليه «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية»، غرضه تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. واختيرت مدينة أكسفورد مقراً له.

ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية هو مسعى أكاديمي مستقل. تأسس بدافع من الشعور بحاجة المنطقة العربية إلى منبر متخصّص يعمل على تطوير مفهوم وممارسة الديمقراطية في البلدان العربية. تأكدت هذه الملاحظة بعد دراسة أولية أجراها منسّقا المشروع، فدلّت على محدودية الدراسات حول الديمقراطية، وقلّة المؤسسات المعنية بها في المنطقة العربية.

هذه النتيجة لا تعني أن المجتمعات العربية غريبة عن الممارسات الديمقراطية. إنها تدلّ، بالأحرى على أن البلدان العربية ابتعدت عن هذه الممارسات معتقدة أنه يمكن الوصول إلى الأهداف القومية، مثل التحرر من الهيمنة الأجنبية، والاستقرار السياسي، والعدل الاجتماعي، والتطور الاقتصادي السريع، عن طريق أنظمة سياسية أخرى. بيد أن المصاعب التي عانتها هذه الدول في سعيها إلى تحقيق الأهداف القومية، جدّدت الاهتمام بالديمقراطية فيها.

وقد جاء هذا المشروع الدراسي باعتباره مرحلة تمهيدية من أجل التفكير في أدوات وقنوات إضافية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية وتوفير الحدّ الأدنى من الإمكانيات اللازمة لتفعيل الأدوات والقنوات، التي يتم اختيارها في ضوء «الرؤية المستقبلية» التي سوف يتم التوصّل إليها من خلال البحث والحوار.

وتطوّع كل من رغيد كاظم الصلح، وعلي خليفة الكواري، لتنسيق نشاطات المشروع التي بدأت في صيف عام ١٩٩١، بورشة عمل تحت عنوان «كيف تعزّز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية» عقدت في كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، بحضور ٢٨ شخصية عربية من الباحثين والمفكّرين والممارسين.

أهداف المشروع

١ ـ التعرّف إلى الفكر الديمقراطي في البلدان العربية، وتبين أوجه الاختلاف حول الديمقراطية، وتحرّي إشكاليات تبنّيها من قبل التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية.

٢ ـ أن يكون أداة توسط وقناة تواصل بين الباحثين والمفكّرين والممارسين للعمل الديمقراطي، المنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية في البلدان العربية، من خلال القيام بإجراء حوارات معمّقة حول المفاهيم الديمقراطية وإشكاليات التحوّل الديمقراطي، عبر سلسلة من ورش العمل وحلقات النقاش والندوات، يتم عقدها داخل البلدان العربية وخارجها، وذلك بهدف تنمية قواسم مشتركة يلتقي حولها الديمقراطيون عبر مختلف التيارات السياسية.

٣ ـ دراسة مستقبل الديمقراطية في عدد من البلدان العربية، وفق منهج بحثي مشترك يهدف إلى التعرّف على مداخل الانفتاح السياسي. وفي هذه المرحلة تكون الدراسة القطرية أداة للحوار بين التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة في البلد المعني، مما يتيح للمشروع الدراسي التعرّف إلى المداخل العامة للانفتاح الديمقراطي وسبل ترسيخ التجارب الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية، هذا فضلاً عن الآثار الإيجابية لمثل هذا الحوار في جهود تعزيز المساعي الديمقراطية في البلد المعني.

٤ ـ التعاون مع المؤسسات المعنية بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، من خلال ضم جهود المشروع الدراسي إلى مبادرات أخرى كثيرة سبقته على هذا الصعيد.

منهج العمل

حدّد المشروع ثلاثة أبعاد لنشاطاته:

أولها: الاختصاص بمعنى أن المشروع سيركّز على موضوع الديمقراطية، مع ما يتصل به بصورة مباشرة من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ثانيها: الدراسات المقارنة، والمقارنة هي أساساً بين المجتمعات العربية، وتجاربها المتعددة في التطور السياسي، ولكنها سوف تشمل أيضاً المجتمعات التي سبقت البلدان العربية في السير على الطريق الديمقراطي.

ثالثها: الدراسات الإمبريقية، وهي الدراسات التي تسمح بتطوير العمل الديمقراطي على أساس العلم والواقع.

التمويل

يرتكز نشاط المشروع على العمل التطوعي، وتقتصر نفقاته على الضرورات التي يتم توفيرها من المصادر التالية:

١ ـ إيرادات «وقف لتعزيز دراسات الشورى والديمقراطية».

٢ ـ مساهمات الأفراد والمؤسسات في نشاط المشروع.

٣ ـ الإيرادات الذاتية للنشاطات.

ملخّص نشاطات المشروع حتى ٢٠٠٨/١/١

قام مشروع دراسات الديمقراطية منذ انطلاقه في عام ١٩٩١ بعدد من النشاطات تمثلت في التالي: **أولاً**: اللقاءات السنوية. **ثانياً**: الندوات وورش عمل وحلقات النقاش. **ثالثاً**: دراسة مستقبل الديمقراطية. **رابعاً**: بحوث تختص بطرح المفاهيم. **خامساً**: نشر الكتب. **سادساً**: نشر البحوث والتقارير. وفي ما يلي تفصيل ما تمّ من نشاطات:

أولاً: اللقاءات السنوية

١ ـ «كيف تعزّز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية؟»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد ١٩٩١/٨/٢٤ (اللقاء السنوي الأول).

٢ ـ «مشكلات الديمقراطية في الوطن العربي»، مقرّ جمعية الطلاب البروتستانت ـ باريس ٥/ ٩/ ١٩٩٢ (اللقاء السنوي الثاني).

٣ ـ «الانتقال إلى التعددية السياسية» ـ كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، ٧/ ٨/ ١٩٩٣ (اللقاء السنوي الثالث).

٤ ـ «العوامل الخارجية والتحوّل الديمقراطي في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر، جامعة السوربون الجديدة ـ كلية أوريول ـ جامعة أكسفورد، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٤ (اللقاء السنوي الرابع).

٥ ـ «التجارب البرلمانية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، أكسفورد، ١٢/ ٨/ ١٩٩٥ (اللقاء السنوي الخامس).

٦ ـ «الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٣١/ ٨/ ١٩٩٦ (اللقاء السنوي السادس).

٧ ـ «الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٣٠/ ٨/ ١٩٩٧ (اللقاء السنوي السابع).

٨ ـ «الديمقراطية في البلاد العربية: مواقف وسياسات دولية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٨ (اللقاء السنوي الثامن).

٩ ـ «الديمقراطية في البلدان العربية والتحدي الصهيوني»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٩ (اللقاء السنوي التاسع).

١٠ ـ «المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٠ (اللقاء السنوي العاشر).

١١ ـ «التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ١/ ٩/ ٢٠٠١ (اللقاء السنوي الحادي عشر).

١٢ ـ «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٢ (اللقاء السنوي الثاني عشر).

١٣ ـ «الأحزاب العربية والديمقراطية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٣ (اللقاء السنوي الثالث عشر).

١٤ ـ «الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٤ (اللقاء السنوي الرابع عشر).

١٥ ـ «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٥ (اللقاء السنوي الخامس عشر).

١٦ ـ «مستقبل الديمقراطية الوفاقية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦ (اللقاء السنوي السادس عشر).

١٧ ـ «الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٧ (اللقاء السنوى السابع عشر).

١٨ ـ «الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى»، أكسفورد، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٨ (اللقاء السنوي الثامن عشر).

١٩ ـ «متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية»، أكسفورد، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩ (اللقاء السنوي التاسع عشر) (قيد الإعداد).

ثانياً: الندوات وورش العمل وحلقات النقاش

١ ـ «الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ٢٦/ ١/ ١٩٩٢.

٢ ـ «العمل الفلسطيني والمستقبل الديمقراطي»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ١٩/ ٢/ ١٩٩٤.

٣ ـ «إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الجديدة، في باريس، بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥.

٤ ـ ندوة حول «المرأة العربية والديمقراطية»، نظّمها المشروع، وشارك بها في مؤتمر الباحثين الإنكليز للدراسات الإسلامية والشرق الأوسطية، جامعة درهم، إنكلترا بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٥.

٥ ـ ندوة حول «منهج لدراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

٦ ـ «اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في الأردن»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمّان، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

٧ ـ حلقة نقاش حول «مستقبل الديمقراطية في مصر»، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١.

٨ ـ اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في موريتانيا»، نواكشوط، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

٩ ـ ندوة «مفهوم الديمقراطية في موريتانيا»، نواكشوط، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

١٠ ـ ندوة «تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر» بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في **الأهرام**، فندق إيتاب ـ الإسماعيلية، ١٥ ـ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

١١ ـ ندوة «تعزيز المساعي الديمقراطية في الكويت»، جمعية الخريجين، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

١٢ ـ ندوة «نحو رؤية جامعة لتعزيز المساعي الديمقراطية في المغرب»، الرباط، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

١٣ ـ ندوة «تعزيز المساعي الديمقراطية في الجزائر»، المكتبة الوطنية، الجزائر، ٢ ـ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

ثالثاً: دراسة مستقبل الديمقراطية

في ضوء المنهج الذي تمّ نشره في مجلة **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، جرى ويجري القيام بالدراسات وعقد الندوات التالية:

١ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**: د. إسماعيل قيره، د. علي غربي، د. صالح الفيلالي، د. فضيل دليو. تمّ نشر الدراسة (صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٢). كما عقدت ندوة وطنية في الجزائر حول موضوع الدراسة (منسق الندوة د. بومدين بوزيد).

٢ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في مصر**: فريق عمل برئاسة د. ثناء فؤاد عبد الله (صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٥). وعقدت ندوة حولها في مصر (منسق الندوة د. محمد السيد سعيد).

٣ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الكويت**: الأستاذ أحمد الديين، تمّ نشر

دراسة التجربة السياسية في الكويت، وعقدت ندوة في الكويت حول موضوع الدراسة (منسّق الندوة أ. أحمد الديين).

٤ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في المغرب**: د. عبد العزيز النويضي، الدراسة قيد النشر، وتمّ عقد ندوة حول موضوعها في المغرب.

٥ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في اليمن**: منسّق ومدير الدراسة د. جلال ابراهيم فقيرة، قيد الإعداد.

٦ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في الأردن**: د. مصطفى الحمارنة (قيد الإعداد).

٧ ـ دراسة **مستقبل الديمقراطية في موريتانيا**: فريق عمل برئاسة الأستاذ محمدو ولد محمدو ولد محمد المختار (قيد الإعداد).

٨ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في البحرين**: منسّق ومدير الدراسة د. عبد العزيز أبل (قيد الإعداد).

٩ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في السودان** (ما زالت تحت البحث).

وفي ما يلي نورد المخطط العام لدراسة «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية»

هيكل المخطط العام لدراسة البلدان . . .

مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية

١ ـ مقدمة عامة

أ ـ مفهوم الديمقراطية.

ب ـ دواعي الديمقراطية.

ج ـ أهمية استشراف مستقبل الديمقراطية وإمكانية القيام به.

د ـ خصوصيات البلد وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية فيه.

٢ ـ المحور الأول: تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلتها.

أ ـ نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة.

ب ـ دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها.

ج ـ الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة.

د ـ محصّلة التجربة السياسية المعاصرة.

٣ ـ المحور الثاني: تحليل البنى وتحديد تأثيراتها في الديمقراطية في الوقت الحاضر

١ ـ الأوضاع السياسية والعلاقات الجيوسياسية.

أولاً: البنية الدستورية والقانونية والتقسيم الإقليمي والتنظيم الإداري للدولة.

ثانياً: طبيعة السلطة ودورها ومصادر شرعيتها.

أ ـ الحاكم أو العصبية الحاكمة أو المؤسسة الحاكمة.

ب ـ البيروقراطية (مدى استقلال الإدارة العامة وسلوكيات منتسبها وحصانة الموظف العام).

ج ـ الجيش ومدى تأثيره في الحياة السياسية.

ثالثاً: تنظيم المجتمع المدني واستقلاله النسبي.

أ ـ دور القوى التقليدية السياسي وعلاقاتها بالسلطة (القوى التي تنشأ بحكم الميلاد والتوارث، مثل الدين والمذهب والعرق والقبيلة والمهن التقليدية التي يتوارثها الأبناء).

ب ـ مدى نمو المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته (الأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات).

ج ـ نوعية الرأي العام ومدى تأثيره في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة.

رابعاً: توازن القوى بين الدولة والمجتمع.

أ ـ البنية الثقافية والبنية الاجتماعية.

ب ـ البنية الاقتصادية.

٤ ـ خاتمة: رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية.

أ ـ الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها.

ب ـ القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

ج ـ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

د ـ الإمكانيات والفرص المتاحة للتحول الديمقراطي.

هـ ـ العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

و ـ المداخل الاستراتيجية لتعزيز التحول الديمقراطي.

ز ـ المتطلبات الفكرية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية.

رابعاً: بحوث تختص بطرح المفاهيم

١ ـ امحمد مالكي، «الدستور الديمقراطي والدساتير في البلاد العربية» (تم إعداد الورقة وطرحت للبحث).

٢ ـ عاطف السعداوي، «الحزب الديمقراطي والأحزاب في البلاد العربية» (تم إعداد الورقة وطرحت للبحث).

٣ ـ بومدين بوزيد، «الدولة في البلاد العربية والدولة الديمقراطية» (تم إعداد الورقة وطرحت للبحث).

٤ ـ عبد الفتاح ماضي، «مفهوم الانتخابات الديمقراطية» (تم إعداد الورقة وطرحت للبحث).

٥ ـ علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم للديمقراطية في البلاد العربية» (تم إعداد الورقة وطرحت للبحث).

خامساً: الكتب المنشورة والمعدّة للنشر

١ ـ الصلح، رغيد [وآخرون]. **حوار من أجل الديمقراطية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦.

٢ ـ غليون، برهان [وآخرون]. **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣ ـ امهند برقوق [وآخرون]. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** تحرير علي خليفة الكواري. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

٤ ـ نافع، بشير [وآخرون]. **المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٥ ـ قيرة، اسماعيل [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** مقدمة عامة برهان غليون. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٦ ـ الشطي، إسماعيل [وآخرون]. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

٧ ـ مالكي، امحمد [وآخرون]. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٨ ـ جرجس، فواز [وآخرون]. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في الوطن العربي.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

٩ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. **مستقبل الديمقراطية في مصر.** مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٠ ـ الديين، أحمد. **الديمقراطية في الكويت.** مشروع مستقبل الديمقراطية في الكويت. الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٥.

١١ ـ الربيعي، إسماعيل نوري [وآخرون]. **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٢ ـ اسكندر، أمين [وآخرون]. **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر.** تحرير عاطف السعداوي؛ تقديم مصطفى كامل السيد. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

١٣ ـ النويضي، عبد العزيز. **مستقبل الديمقراطية في المغرب** (قيد المراجعة).

١٤ ـ مالكي، امحمد [وآخرون]. **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

١٥ ـ الديين، أحمد [وآخرون]. **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.** منسق ومحرر علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

سادساً: البحوث والتقارير المنشورة

١ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «"ورشة عمل": كيف تعزّز مساعي الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد (بريطانيا)، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١». **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٢ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «"مشروع" لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية». **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/يوليو ١٩٩٢.

٣ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «"ورشة عمل": الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية»، أكسفورد (بريطانيا)، آذار/مارس ١٩٩٢». **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/يوليو ١٩٩٢.

٤ ـ الصلح، رغيد كاظم. «الانتقال إلى التعددية السياسية (ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)، أكسفورد (بريطانيا)، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣». **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

٦ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي». **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

٧ ـ «ندوة: الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني». تحرير وإعداد أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

٨ ـ طيارة، ضياء. «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)». **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥.

٩ ـ غليون، برهان. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ٢ ـ منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية». **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٠ ـ الكواري، علي خليفة. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ١ ـ مخطط عام لدراسة البلدان العربية». **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١١ ـ خدوري، وليد. «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/فبراير ١٩٩٨.

١٢ ـ الشويري، يوسف. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التحدي الصهيوني والديمقراطية العربية قبل عام ١٩٤٨». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٣ ـ جرجس، فواز. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٤ ـ الكواري، علي خليفة. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٥ ـ الأفندي، عبد الوهاب. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٦ ـ الحروب، خالد. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير ٢٠٠١.

١٧ ـ سليمان، خالد. «تقرير عن: اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في الأردن» عمّان، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠». **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٦، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

١٨ ـ الفقير، فادية. «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن». **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٩ ـ «تقرير عن حلقة نقاش حول «مستقبل الديمقراطية في مصر»». أدار النقاش علي خليفة الكواري. المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١. **فكر ونقد** (الدار البيضاء): السنة ٥، العدد ٤٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

٢٠ ـ «حلقة نقاشية: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مع تركيز خاص على مصر». **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

٢١ ـ ولد الفقيه، شيخنا محمدي. «الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨١، تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

٢٢ ـ الصياغ، فايز. «تقرير عن: اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية»، أكسفورد، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٣ ـ الشويري، يوسف. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الشورى والليبرالية والديمقراطية: آليات الانتقال». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٤ ـ الشطّي، إسماعيل. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٥ ـ غليون، برهان. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٦ ـ بوزيد، بومدين. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال». **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٧ ـ الكواري، علي خليفة. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): مفهوم الحزب الديمقراطي.. ملاحظات أولية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٨ ـ سليمان، خالد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي». **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٩ ـ لبيب، هاني. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل ـ مصر: شهادة من الداخل». **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٠ ـ مالكي، امحمد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً». **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣١ ـ الصياغ، فايز. «تقرير عن: اللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية بعنوان «الديمقراطية في الأحزاب السياسية العربية»، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣». **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٩، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٣٢ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي». **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، أيار/مايو ٢٠٠٥.

٣٣ ـ النجفي، سالم توفيق. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): الاستبداد في نظام الحكم في العراق: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل». **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، أيار/مايو ٢٠٠٥.

٣٤ ـ علي، حيدر إبراهيم. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، أيار/مايو ٢٠٠٥.

٣٥ ـ «مستقبل الديمقراطية في الجزائر». إسماعيل قيرة [وآخرون]. **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٦، حزيران/يونيو ٢٠٠٥. (العياشي عنصر)

٣٦ ـ الكواري، علي خليفة. «متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون». **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٧ ـ بوزيد، بومدين. «تقرير عن: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥». **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٨ ـ زيادة، رضوان. «الديمقراطية التوافقية (ملف): الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي». **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٩ ـ مالكي، امحمد. «الديمقراطية التوافقية (ملف): مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب». **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٤٠ ـ الشاهي، أحمد. «الديمقراطية التوافقية (ملف): الديمقراطية التوافقية في السودان». **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٤١ ـ الكواري، علي خليفة. «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية». **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٢ ـ ماضي، عبد الفتاح. «تقرير عن: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية»، كلية سانت كاثرين، أكسفورد، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧». **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٤٣ ـ نعمان، عصام. «نحو النسبية والخط الثالث والمقاومة المدنية (حالة لبنان)». **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٤٤ ـ ماضي، عبد الفتاح. «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟». **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧.

٤٥ ـ الديين، أحمد. «الديمقراطية والانتخابات في الكويت». **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٤٦ ـ شحاتة، سعيد. «الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان». **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨.

٤٧ ـ ماضي، عبد الفتاح. «انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين». **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨.

٤٨ ـ محمد، خديجة عرفة. «الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية». **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٨.

٤٩ ـ ماضي، عبد الفتاح. «تقرير عن: اللقاء الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول: «الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى»، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٥٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

فهـــــرس

ـ أ ـ

- ح -

- خ -

- د -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

ـ ل ـ

ـ م ـ